المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المؤتمر السنوي السابع

نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المؤتمر السنوي السابع

نحو خطة نهوض وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية

الجمعة والسبت 11 و12 أيار 2018

المؤتمر السنوي السابع

نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية

الطبعة الأولى: أيلول 2018

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-15-3

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: 0020 288 8 970+

بريد إلكتروني: masarat.ps@gmail.com

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

مركز مسارات Masarat Center

تصميم وطباعة: مطبعة ثيرد دايمنشن 02-2413903/4

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهات نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

المحتويات

مقدمة 5

جلسة الافتتاح **7**

ممدوح العكر: كلمة الافتتاح 9

هاني المصري: لماذا هذا المؤتمر؟ 15

الجلسة الأولى: القضية الفلسطينية .. المخاطر والسياسات المطلوبة **23**

مهدي عبد الهادي: القدس .. مخاطر حسم الصراع الديمغرافي وخطة الرئيس دونالد ترامب 25

جاد إسحق وسهيل خليلية: منظومة الاستيطان الإسرائيلي .. أبعادها وآلية مواجهتها 43

ماجد كيالي: نحو خطة وطنية لمواجهة تصفية حق العودة 69

مازن صلاح العجلة متطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض للاقتصاد الوطني 83

تعقيب: داود الغول، رازي نابلسي، علاء أبو طه، رجا الخالدي 115

الجلسة الثانية: المجتمع الدولي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه **125**

ناصر القدوة: عناصر خطة التحرك السياسي على المستوى الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية 127

رالف طراف: الاتحاد الأوروبي .. متطلبات التحول من ممول إلى شريك في الحل 133

تعقيب: هاني حبيب، يارا هواري 137

الجلسة الثالثة: نحو تفعيل عناصر القوة الوطنية والشعبية الكامنة..... 143

جمال زحالقة: فلسطينيو 48: تحديات وفرص 145

وجيه أبو ظريفة: قطاع غزة وخيارات المستقبل..... 153

خالد الحروب: القضيّة الفلسطينيّة في بيئة متغيّرة: التحديّات والفرص 171

تعقيب: لينا ميعاري، حمزة أبو شنب، حسن عبدو 181

الجلسة الرابعة: متطلبات تحول المسار الإستراتيجي 195

خليل هندي: الفكر السياسي الفلسطيني ومتطلبات التحول في التفكير الإستراتيجي..... 197

حسين أبو النمل: نحو استنهاض الفلسطينيين بتفعيل طاقاتهم الكامنة، وتحويلها من كمٍ إلى نوع..... 207

تعقيب: علي الجرباوي، محسن أبو رمضان، جورج جقمان 235

طاولة مستديرة: القضية الفلسطينية .. المخاطر وفرص النهوض 247

خليل شاهين: عرض محاور خطة النهوض الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية 249

تعقيب: غازي حمد، كايد الغول، قيس عبد الكريم، محمد بركة 285

المشاركون/ات في المؤتمر 301

مقدمة

عقد المركز الفلسطيني لأبحاث السّياسات والدّراسات الإستراتيجية (مسارات) مؤتمره السنوي السابع بعنوان «نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية»، يومي الجمعة والسبت، 11و 12 أيار 2018، في قاعات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة وغزة، عبر تقنية الاتصال المرئي «فيديو كونفرنس»، بحضور مئات السياسيين والأكاديميين والنشطاء والشباب من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48.

شارك في المؤتمر 40 متحدثاً ما بين معدّ ورقة ورئيس جلسة ومعقّب، توزّعوا على خمس جلسات غير الافتتاح، تناولت المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، والسياسات المطلوبة لمواجهتها، على مستوى القدس والاستيطان وقضية اللاجئين، ومتطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض الوطني على المستوى الاقتصادي، ودور المجتمع الدولي في تمكين الفلسطينيين من نيل حقوقه، إضافة إلى دور الفلسطينيين في أراضي 48 في خطة النهوض الوطني، وسيناريوهات مستقبل قطاع غزة، والقضية الفلسطينية في بيئة إقليمية متغيرة، فضلاً عن متطلبات التحول في التفكير الإستراتيجي الفلسطيني، وآفاق نهوض الفلسطينيين عبر اعتماد مقاربات جديدة لاستثمار طاقاتهم الكامنة، ومحاور خطة مقترحة للنهوض الوطني في مواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية.

وناقش المؤتمر التحولات في كل من السياسة الإسرائيلية والأميركية باتجاه تبني إطار الحل وفق مرجعية الأمر الواقع، وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر مباشرة تتطلب تحولاً إستراتيجياً في مسار النضال الوطني الفلسطيني، مع دراسة تأثير العوامل الإقليمية والدولية على مثل هذا التحول، وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة، وفي مقدمتها صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته

للاحتلال والاستيطان والتهويد، والمواقف الرسمية والشعبية الداعمة للحقوق الفلسطينية على مستوى دول المنطقة والعالم.

وهدف إلى مواصلة الحوار والنقاش حول بلورة خطة عمل وطني توضع أمام المعنيين بعملية صناعة القرار الوطني في مستوياته المختلفة، وتشكل مساهمة في بلورة رد فلسطيني عملي قادر على إعادة انتزاع زمام المبادرة وصد وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل والمدعومة أميركياً، وإلى مناقشة الخيارات والسياسات الأكثر جدوى وفعالية في التصدي للمخاطر، وكلفة كل منها، ومتطلبات التحول في المسار الإستراتيجي الفلسطيني، وأدوار كل من المعنيين بعملية صناعة القرار على مستوى القيادة في منظمة التحرير والسلطة والفصائل والمجتمع المدني وغيرها، وكذلك أدوار اللاعبين الرئيسيين على مستوى الإقليم والعالم.

يعرب مركز مسارات عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها الباحثون والأكاديميون والسياسيون الذين ساهموا في إغناء التفكير السياسي الفلسطيني من خلال تقديم مداخلات وإعداد أوراق سياساتية نوعية لتكون في متناول مختلف الجهات ذات العلاقة بصناعة القرار الفلسطيني على شتى المستويات.

كما يتوجه المركز بالشكر إلى الشخصيات الفلسطينية التي لم تبخل في تقديم الدعم المالي والمعنوي لمسيرة المركز منذ تأسيسه، وإلى جميع المؤسسات والشركات الفلسطينية التي وفرت الدعم للمؤتمر، وخاصة شركة الاتصالات الفلسطينية الخلوية (جوال) الراعي الرئيسي للمؤتمر، ومؤسسة منيب رشيد المصري، وبنك القدس، ومؤسسة الناشر، ورجل الأعمال محمد مسروجي، مقدمة بذلك نموذجاً على دور هذه المؤسسات الوطنية في دعم الجهد البحثي الرامي إلى تعزيز التفكير الإستراتيجي.

مركز مسارات

جلسة الافتتاح

المتحدثان:

ممدوح العكر: كلمة الافتتاح

هاني المصري: لماذا هذا المؤتمر؟

إذا كان وعد بلفور قد مرّ، فإن وعد ترامب لن يمرّ
كيف السبيل إلى ذلك؟

ممدوح العكر

الخطر المحدق خطر جسيم، يستهدف بشكل واضح تصفية القضية الفلسطينية، وعناصر هذا الخطر المحدق أصبحت واضحة وضوح الشمس، سواء ما كان منها خارجياً، أو ما هو داخلي وذاتي.

أهم ما في عناصر الخطر الخارجية أن الولايات المتحدة الأميركية انتقلت من موقع المساند والحليف والحامي والمحامي لإسرائيل إلى موقع رأس الحربة في هذه الهجمة التي تستهدف قضيتنا.

ومتغيرٌ آخر في هذا السياق، هو دخول دول عربية معينة في الخليج (باستثناء الكويت وعُمان، وربما قطر) في تحالف معلن مع إسرائيل، وأيُّ إسرائيل؟ إسرائيل التي وصلت إلى ذروة توحش مشروعها الصهيوني وبلوغِه أعلى مراحله كمشروع استعمار استيطاني بتجلياته الأبارتهايدية. وهكذا فإن هذه الدول الخليجية المعينة تذهب إلى ما هو أبعد من خطوات التطبيع الذي سلكته وتسلكه دول عربية أخرى، بل حتى أبعد من اتفاقات السلام التي وقعتها دول عربية محددة لتخرجها عملياً وواقعياً من معادلة الصراع مع إسرائيل.

على أن أهم ما يجب أن يقلقنا هو وضعنا الداخلي والذاتي. فالوجه الآخر للخطر المحدق بنا أنه يدهمنا في الوقت الذي يعاني فيه نظامنا السياسي الفلسطيني، قيادةً ومؤسسات (شكلاً ومضموناً، وبدون استثناء)، من أسوأ حالات ضعفه وتفككه وعجزه، ولا تشكل مأساة أو مهزلة

الانقسام إلا واحدة من مظاهر هذا التفكك والضعف وهذا العجز عن الارتقاء إلى مستوى تحديات الخطر المحدق. وعلينا ألا نختزل أزمة نظامنا السياسي بمسألة الانقسام وحدها. ولعل ما جرى من مداولات ومن مشاهد وقرارات خلال أيام انعقاد المجلس الوطني الأخير تقدم دليلاً على مدى العجز الذي وصل إليه هذا النظام، وكأننا كنا بحاجة إلى مثل هذا الدليل الإضافي!

إن أبرز أوجه هذا العجز هو غياب الرؤية وغياب الإرادة لسلوك مسار غير المسار الذي سرنا فيه لأكثر من ربع قرن رغم المؤشرات المبكرة على عقمه والنتائج المدمرة التي أدى ويؤدي إليها يومياً: أعني مسار الحل التفاوضي كسبيل أساسي لصراعنا مع المشروع الصهيوني.

هذا مع أن تجارب حركات التحرير تعلمنا أن لا مكان للمفاوضات في الصراع مع الأنظمة الاستعمارية، إلا بعد إحراز تغير في ميزان القوى يجبر العدو على الاستجابة لمطالب حركة التحرير.

على مر تجارب التاريخ، لم يرضخ أي مستعمر لمطالب وحقوق حركات التحرير إلا بعد أن تصبح كلفة الاحتلال أكبر من قدرته على احتمالها. وأي تفاوض قبل ذلك يحول حركات التحرير إلى أيتام على موائد اللئام، ولن ينالها سوى الفتات. فكيف الحال بتفاوضٍ مع نظام استعمار استيطاني يشكل أعتى وأدهى نماذج الاستعمار الاستيطاني التي عرفها تاريخ البشرية. فبأي منطق واصلنا التمسك العنيد بالمفاوضات، وبأي منطق ما زلنا نؤكد استعدادنا لها؟

قبل أن ننجز شرط جعل الاحتلال مكلفاً له ولا طاقة له على الاستمرار في تحمله رغم أننا ندرك ونكرر من فوق أعلى المنابر الدولية والوطنية أننا تحت احتلال بدون كلفة؛ للآن لم أجد تفسيراً لهذا التمسك العنيد بالمفاوضات سوى ما ورد في الرسائل المتبادلة بتاريخ 1993/9/9 بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، أي قبل أربعة أيام من يوم التوقيع المشؤوم على اتفاقات أوسلو، وحمل تلك الرسائل المتبادلة يوهان هولست، وزير خارجية النرويج.

أصرّ رابين على استلام رسالة الالتزامات الفلسطينية موقعةً من الرئيس عرفات كشرط منه لمضيّه قدماً في التوقيع على اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض.

بعد الالتزام الأول الذي نصّ حرفياً بأن منظمة التحرير تعترف بحق إسرائيل بالوجود (بالوجود، وليس بالعيش) بسلام وأمن، ثم يأتي الالتزام الثالث في رسالة الرئيس ياسر عرفات بالنص الآتي:

«تُلـزم منظمـة التحريـر نفسـها بعمليـة سـلام الـشرق الأوسـط، وبالحـل السـلمي للنـزاع بـين الجانبـين، وتلتـزم بـأن المسـائل العالقـة حـول الوضـع النهـائي سـيتم حلهـا مـن خـلال المفاوضـات».

لا يمكـن التصـدي للخطـر المحـدق بقضيتنـا بالتمسـك بالمفاوضـات. يجـب العمـل عـلى قلـب معادلـة «احتـلال بـدون كلفـة» إلى برنامـج عمـل لرفـع كلفـة الاحتـلال وليـس إبقـاؤه مجـرد شـعار فقـط.

إن أهـم مكونـات برنامـج عمـل المسـار البديـل أصبحـت واضحـة المعـالم، والمهـم الالتـزام الفعـلي بهـا، وهـي:

- المقاومة الشعبية ضد الاستيطان والمستوطنين وجيش الاحتلال، لتصبح هذه المقاومة نمط حياة على الصعيد الرسمي قبل الشعبي.
- الالتزام بحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات (BDS) ودعمها.
- الجدية في متابعة الجرائم الإسرائيلية لدى المحكمة الجنائية الدولية (ICC).
- خطوات مدروسة وتدريجية للخروج من اتفاق/بروتوكول باريس الاقتصادي.
- العمل السياسي والديبلوماسي على مختلف المستويات.

يجـب أن تتوفـر لـدى نظامنـا السـياسي، بـكل مكوناتـه، قيـادة ومؤسسـات، والإرادة الواضحـة والقوية لتغيـير المسـار عـلى هـذا النحـو وبهـذه الرؤيـة. وهـذا يشـكل الشـق الأول مـن متطلبـات التصـدي للخطـر المحـدق بقضيتنـا فيـما يتعلـق برفـع كلفـة الاحتـلال.

أمـا الشـق الثـاني فيتعلـق بمـا يمكـن إجمالـه بتوفـير متطلبـات ومقومـات الصمـود وتعزيـز عنـاصر المناعـة الذاتيـة لمجتمعنـا، وأهمهـا:

أولاً. إنهـاء الانقسـام بـأي ثمـن، إذ لـن نتمكـن مـن التصـدي للمخاطـر المحدقـة بنـا ونحن منقسـمون. هـذه بديهيـة لا نـزال نمعـن في تجاهلهـا، ونخلـق المـبررات والحجـج الفارغـة لتبريـر الإمعـان في إدامـة الانقسـام وإدارتـه، وفي التفنـن في أسـاليب زيـادة معانـاة شـعبنا المحـاصر في غـزة، خاصـة أنـه قـد أصبـح واضحـاً وجـود شرائـح ومصالـح منتفعـة مـن اسـتمرار حالـة الانقسـام وغـير عابئـة بالمصلحـة الوطنيـة العليـا إذا كانـت تعـرف معنـىً للمصالـح الوطنيـة العليـا.

إن أكـثر مـا يثـير الاسـتفزاز في هـذا السـياق متاهـة أو أسـطورة «تمكـين الحكومـة». عـن أيـة حكومـة يتحدثـون، وعـن أي تمكـين؟ أليـس الأوْلى أن نمـارس الضغـط، كل الضغـط عـلى سـلطات الاحتـلال

لتمكين الحكومة في رام الله من ممارسة كامل صلاحياتها في الضفة الغربية؟! ألم يستمعوا للرئيس محمود عباس يكرر أننا «سلطة بلا سلطة»؟ ألم يستمعوا لما قاله د. صائب عريقات مؤخراً بأن وزير الجيش الإسرائيلي هو الرئيس الفعلي للسلطة، وأن منسق شؤون «المناطق» هو رئيس الوزراء الفعلي لهذه السلطة. فلتكفّوا بربكم عن حديث تمكين الحكومة هذا.

لا يمكن لنا أن نتصدى للمشروع الصهيوني ولا للخطر المحدق بنا لتصفية قضيتنا من دون صيغة ونموذج الجبهة الوطنية العريضة. ولا يمكن بناء الجبهة الوطنية العريضة إلا على أساس الشراكة الحقيقية والصادقة من كل أطرافها: شراكة حقيقية في التمثيل في كل مؤسسات منظمة التحرير، وشراكة حقيقية في كافة القرارات الوطنية. لا مكان للهيمنة هنا أو هناك. لا مكان للحزب القائد والفصيل القائد في فلسطين طالما بقيت فلسطين تحت الاحتلال وكنا في مرحلة تحرر وطني.

لا يخالجني أدنى شك أن الخطوة الأولى التي تدل على مدى الجدية، وعلى مدى الشعور بالمسؤولية الوطنية والتاريخية لإنهاء الانقسام هي المبادرة إلى الدعوة لعقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير. فهذا هو التمكين المطلوب، تمكين الإطار القيادي المؤقت على طريق إعادة بناء المنظمة وإعادة الاعتبار لها.

ثانياً. ترشيد أوجه الإنفاق، خاصة مع المحدودية المتزايدة لمصادر الدعم الخارجي، بدءاً باتباع سياسة تقشف حكيمة تبدأ بالكف عن الانغماس في الإنفاق على رموز الدولة وشكلياتها وطقوسها، متناسين أننا بلد تحت الاحتلال، ولسنا أكثر من حكم ذاتي محدود الصلاحيات، ولا نملك ترف التصرف كأننا دولة مستقلة كنوع من خداع الذات، بينما لا نملك من الدولة إلا طقوسها، ويقضم الاستيطان الصهيوني الأرض من حولنا ومن تحت أرجلنا.

خداع الذات الذي نمارسه لا يقربنا من حلم الاستقلال والدولة المستقلة، بل يجعله أبعد منالاً.

وفي سياق ترشيد سياسة الإنفاق، لا بد من إعطاء الأولوية لدعم التعليم، بشقيه الأساسي والتعليم العالي، ودعم الصحة، وكل ما يتعلق بشؤون التنمية المجتمعية.

ولا يجوز أن نستمر في تخصيص الحصة الكبرى من الموازنة العامة لقطاع الأمن. فهذا في حد ذاته مفارقة كبرى من مفارقات حال نظامنا السياسي. فلقد أنشأنا أجهزة أمنية بعديدٍ من عشرات الألوف، وخلقنا مناصب لعشرات إن لم يكن المئات من الجنرالات، ويستنزف قطاع الأمن حوالي 27-30 % من موازنتنا السنوية، لتكون درعاً يحمينا من الاحتلال ومستوطنيه.

لكـن الجانـب الآخـر لهـذه المفارقـة والأشـد إيلامـاً، فضـلاً عـن حصتهـا الكـبرى في الإنفـاق، أننـا مـا زلنـا نمـارس التنسـيق الأمنـي رغـم قـرارات نجترهـا اجتماعـاً بعـد اجتـماع! هـل يجـوز، وهـل يليـق بأجهزتنـا الأمنيـة الوطنيـة أن تسـمح لنفسـها بممارسـة التنسـيق الأمنـي مـع الاحتـلال؟!

ثالثـاً. إعـادة الإعتبـار لقضـاء مسـتقل وعـادل ونزيـه، فـلا يمكـن الحديـث عـن تعزيـز المناعـة الذاتيـة لمجتمعنـا، ودعـم مقومـات صمـوده مـن دون إنقـاذ القضـاء مـن المـآل الـذي آل إليـه.

رابعـاً. احـترام الحريـات العامـة، وخاصـة حريـة التعبـير والـرأي، والكـف عـن تقييـد حريـة الصحافـة بأشـكالها كافـة، وإعـادة الحـوار لتعديـل قانـون الجرائـم الإلكترونيـة سـيئ الذكـر.

خامسـاً. احـترام الـدور الأسـاسي للمجتمـع المـدني ومؤسسـاته الأهليـة. فالمجتمـع، أي مجتمـع، يقـوم عـلى ثلاثـة أعمـدة أو قطاعـات: القطـاع العـام أو القطـاع الحكومـي، والقطـاع الخـاص، والمجتمـع المـدني أو القطـاع الأهـلي. والتضييـق عـلى مؤسسـات المجتمـع المـدني ومؤسسـاته الأهليـة تحـت شـتى الأسـاليب والمسـوغات والحيـل القانونيـة سـمة مـن سـمات الأنظمـة الشـمولية والبوليسـية والدكتاتوريـة. وتعتـز فلسـطين بالـدور التاريخـي الوطنـي والطليعـي الـذي قامـت بـه المؤسسـات الأهليـة طـوال فـترة الاحتـلال الإسرائيـلي المبـاشر حتـى قيـام السـلطة الوطنيـة. وإذا كان جـزءٌ مـن المجتمـع المـدني قـد مـر بمرحلـة مـن التعـثر بسـبب التشـوهات التـي أصابـت المجتمـع الفلسـطيني وحركتـه الوطنيـة إثـر اتفاقـات أوسـلو إلا أنـه مـا لبـث أن اسـتعاد عافيتـه وحيويتـه وبوصلتـه.

وتـزداد أهميـة دور المجتمـع المـدني كأحـد المقومـات الأساسـية لتعزيـز مناعـة وصمـود شـعبنا ومجتمعنـا في إطـار أيـة خطـة نهـوض وطنـي نحـن بصددهـا لمواجهـة المخاطـر المحدقـة بالقضيـة الفلسـطينية.

نحـن الآن أحـوج مـن أي وقـت مـضى لمجتمعنـا المـدني الحيـوي والمنطلـق بروحـه وفلسـفته المتميـزة وبأجندتـه الوطنيـة التحرريـة التنمويـة؛ ليـمارس دوره الأصيـل في تعزيـز قـدرات مجتمعنـا عـلى الصمـود، ومواجهـة المخاطـر المحدقـة، وليـس مجتمعـاً مدنيـاً مقيّـداً، أو ملاحَقـاً مـن أجهـزة الدولـة.

سادسـاً. إن مسـؤولية أيـة قيـادة تاريخيـة حكيمـة، وخاصـة عندمـا تكـون هـذه القيـادة آخـر الرمـوز التاريخيـة لحركـة التحـرر الوطنـي لشـعبها، أن تكـرس جـل جهدهـا لتسـهيل مخـاض ولادة قيـادة جديـدة، لتنقـل الرايـة مـن جيـل إلى جيـل، وتقـدم لهـا خلاصـة دروس تجربتهـا: أيـن نجحـت وأيـن فشـلت؟، وتوفـر لهـا كل مقومـات القـدرة عـلى شـق المسـار الجديـد المنشـود الـذي اتضحـت ضرورتـه ومعالمـه منـذ وقـت ليـس بالقصـير. ومـن دون القيـام بهـذه المسـؤولية التاريخيـة تجـاه

شـعبها وقضيتـه فكأنهـا تديـر ظهرهـا للتاريـخ وتقـول: مـن بعـدي الطوفـان!

وأختـم أخـيراً بالتذكـير بالـدور التاريخـي للمثقـف، كـما صاغـه الفيلسـوف الفرنـسي ميشـال فوكـو، وكـما عـبر عنـه إدوارد سـعيد مـراراً: دور المثقـف هـو (To speak Truth to Power). فالمسـؤولية التاريخيـة والوطنيـة للمثقـف أن يقـول الحقيقـة (did) لصاحب القـرار ولصاحـب القـوة والصولجـان.

ومـن قبـل فوكـو وسـعيد يعلمنـا تراثنـا الحقيقـي والأصيـل أن كلمـة الحـق أمـام السـلطان هـي مـن أعظـم الجهـاد.

لماذا عقد مؤتمر مسارات تحت عنوان «نحو خطة نهوض وطني»؟

هاني المصري

في البداية، نرحب بالحضور الكريم، رجالاً ونساء وشباباً، الذين قدموا من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة و48، والذين جاؤوا إلينا في يوم عطلتهم وتحملوا عناء السفر تأكيداً لأهمية المؤتمر.

نفتقد في هذا المؤتمر مؤسس المركز الراحل الكبير والشخصية الوطنية عبد المحسن القطّان (أبو هاني)، الذي كان يحرص على حضور المؤتمر السنوي، وكان داعماً مادياً ومعنوياً للمركز، فعليه رحمة الله.

لماذا هذا المؤتمر؟

من أجل البحث عن طريق يخرجنا من المأزق الشامل الذي نعيش فيه، مع استمرار الضعف والانقسام والتوهان، وإعادة إنتاج إستراتيجيات أكل عليها الدهر وشرب، وتساهم في تعميق الاحتلال والاستيطان والجدران وحصار غزة وتعذيب أهلها وتهميش القضية.

من أجل إثبات أنه إذا توفرت الإرادة يكون هناك طريق، وعندما تتوفر الإرادة فهي بحاجة إلى رؤية شاملة قادرة على تفسير وإنهاء حالة تقديم الشعب الفلسطيني لتضحيات هائلة وبطولات عظيمة منذ أكثر من مائة عام من دون تحقيق إنجازات تضاهي هذه التضحيات.

آن للشعب الفلسطيني أن ينتصر، فهو يستحق الانتصار، وسيكون جديراً بالانتصار إذا بلور

الرؤيـة الشـاملة التـي تراجـع التجربـة السـابقة، وتسـتخرج العـبر والـدروس، وتسـتشرف طريـق المسـتقبل.

وعـلى أسـاس هـذه الرؤيـة، لا بـد مـن وضـع الخطـط العمليـة الملموسـة التـي تحقـق في كل مرحلـة أقـصى مـا يمكـن تحقيقـه، تمهيـداً للانتقـال إلى مرحلـة أخـرى، وهكـذا إلى أن يتحقـق الانتصـار الكبـير.

لا بـد أن تجيـب الرؤيـة الشـاملة عـن أسـئلة مـن نـوع: أيـن نقـف الآن، وإلى أيـن نريـد أن نصـل، وكيـف نحقـق مـا نريـد؟

سـأكتفي هنـا بالقـول أنـه رغـم كل شيء ... رغـم كل الأخطـاء والخطايـا والتنـازلات، ورغـم حجـم الأعـداء والمؤامـرات؛ يهمنـا أن القضيـة مـا زالـت حيـة، وأن نصـف الشـعب الفلسـطيني مـا زال عـلى أرضـه رغـم كل الأهـوال التـي يتعـرض لهـا، وهـو يناهـز، بـل يزيـد عـدداً عـن عـدد المسـتعمرين العنصريـين المسـتوطنين.

صحيـح أننـا في مرحلـة دفـاع إسـتراتيجي، ولكـن هـذا يمكـن أن يتغـير إذا تغيرنـا، «فالله لا يغـير مـا بقـوم حتـى يغـيروا مـا بأنفسـهم».

آن الأون لتغيـير إسـتراتيجية المفاوضـات الثنائيـة أو برعايـة دوليـة شـكلية، إسـتراتيجية الرهـان عـلى الآخريـن مثـل الولايـات المتحـدة، وعـلى إمكانيـة تجـاوب إسرائيـل وإمكانيـة تغييرهـا مـن الداخـل، وعـلى المجتمـع الـدولي، وعـلى حسـن السـلوك وإثبـات الجـدارة، وبنـاء المؤسسـات تحـت الاحتـلال لإنهـاء الاحتـلال.

إن هـذه الإسـتراتيجية وصلـت إلى طريـق مسـدود وكان مقـرراً أن تصـل إلى هـذه النتيجـة، فـلا دولـة عـلى حـدود 1967 وعاصمتهـا القـدس وذات سـيادة واسـتقلال وطنـي عـن طريـق تسـوية متفـاوض عليهـا. هـذا ليـس متاحـاً الآن أكـثر مـن أي وقـت مـضى، ولم يكـن متاحـاً في أي وقـت، لأن إسرائيـل لا تريـد السـلام، ولا التوصـل إلى الحـد الأدنى مـن الحقـوق الفلسـطينية.

لقـد راهنـت هـذه الإسـتراتيجية عـلى أن طريـق الدولـة يمكـن أن يمـر عـبر جـسر إثبـات أن الفلسـطينيين عنـصر مهـم لتوفـير الأمـن والاسـتقرار والسـلام في المنطقـة، متجاهلـة أن العـالم لا يفهـم سـوى لغـة القـوة، أو لغـة المصلحـة، أو كلتيهـما، وأنـك إذا أَعْطَيـتَ المطلـوب منـك قبـل أن تأخـذ شـيئاً فلـن تأخـذ حقـك، كـما حصـل فعـلاً منـذ أوسـلو وحتـى الآن.

لقـد تجاهـل أصحـاب هـذه الإسـتراتيجية أن هنـاك أوراقَ قـوة بيـد الفلسـطينيين لا يجـب التفريـط

بهـا، ويجـب المراكمـة عليهـا، ومـن دونهـا لا يمكـن تحقيـق أي شيء، بـل سـيضيع كل شيء.

ومن أوراق القوة التي نملكها:

أولاً. عدالـة القضيـة وتفوقهـا الأخلاقـي، والبعـد العـربي والإسـلامي والإنسـاني التحـرري، وهـذا الأمـر جعلهـا دائمـاً محـلَّ تأييـدٍ ودعـمٍ كبـير مـن الـرأي العـام الـدولي.

ثانيـاً. تمسـك الشـعب الفلسـطيني بقضيتـه واسـتعداده لمواصلـة الكفـاح مـن أجـل تحقيقهـا مهـما طـال الزمـن وغلـت التضحيـات.

ثالثـاً. أن القضيـةَ عامـلٌ مهـم تؤثـر سـلباً أو إيجابـاً عـلى الأمـن والاسـتقرار والسـلام في المنطقـة والعالم، تتقـدم حينـاً وتتراجـع حينـاً، ولكنهـا تبقـى في كل الأحـوال عنـصراً مهـماً، وهـي قابلـة للاسـتخدام مـن كل الأطـراف واللاعبـين الرسـميين وغـير الرسـميين، بمـا فيهـا الـدول العربيـة والإقليميـة والمؤثـرة عـلى القـرار الـدولي.

وهـذا عامـل مهـم، فـما يحـركُ الشـعوبُ عدالـةَ القضيـة، والعمـل لرفـع الظلـم عـن الشـعب الفلسـطيني الواقـع تحـت أطـول وآخـر احتـلال عـبر التاريـخ. أمـا الحـكامُ والـدولُ فتحركُهـا المصالـح، والخشـية مـن اسـتخدام القضيـة الفلسـطينية مـن اللاعبـين الآخريـن .

لقـد وصلـت إسـتراتيجية المفاوضـات إلى طريـق مسـدود باعـتراف أصحابهـا ومنظريهـا، مـع أنهـم لم يتقدمـوا بمـا فيـه الكفايـة، وبشـكل نوعـي، لاختيـار طريـق جديـد، واعتـماد مقاربـة جديـدة تكـف عـن الرهـان عـلى الآخريـن، وتنتقـل إلى الرهـان عـلى الشـعب وقـواه الحيـة وعـلى أوراق القـوة التـي لديـه أو يمكـن أن يحصـل عليهـا، وتكـف عـن الرهـان عـلى مؤتمـر دولي برعايـة متعـددة، وكأنّ المشـكلة في الرعايـة فقـط.

المعضلـة تكمـن في عـدم وجـود شريـك إسرائيـلي، وفي الدعـم الأمـيركي، خصوصـاً بعـد تحـول الإدارة الأميركيـة مـن الداعـم لإسرائيـل إلى شريـك كامـل في الاحتـلال والعـدوان والتوسـع.

كـما تكمـن المعضلـة في اختـلال موازيـن القـوى، في حـين يكمـن الحـل في العمـل طويـل النفـس مـن أجـل تغيـير موازيـن القـوى، وخلـق حقائـق عـلى الأرض تجعـل الحـقَ الفلسـطينيَ أمـراً لا يمكـن تجـاوزه.

في المقابـل، وصلـت إسـتراتيجية المقاومـة المسـلحة كأسـلوب وحيـد أو أسـاسي إلى طريـق مسـدود،

بدليل أنها تعطلت، وأصبحت الهدنة هي العنوان الأبرز، وأن أصحاب المقاومة المسلحة أصبحوا من دعاة المقاومة الشعبية السلمية، ومستعدين لهدنة طويلة الأمد مقابل مجرد رفع الحصار عن قطاع غزة.

كفى رهاناً على المتغيرات العربية والإسلامية والدولية وإهمال الطابع التحرري الوطني والإنساني للقضية. فالقضية وطنية وتحررية تجمع ولا تفرق، ولا يجب تقزيمها بمحور أو دين، أو جعلها رهينةَ أوهام بمجيء الفرج من دون العدد والعدة.

تأسيساً على ما سبق، المطلوب الشروع فوراً في حوار وطني شامل يستهدف بلورة المقاربة الجديدة، التي تتضمن الرؤية الشاملة والإستراتيجية المناسبة، وخطط العمل الكفيلة بتحقيقها.

لن تنطلق الإستراتيجية الجديدة من الفراغ، بل ستواصل من حيث انتهى النضال الفلسطيني، وستبني على الإيجابيات وعناصر القوة، وتتخلص من الأخطاء والسلبيات والخطايا ... يمكن أن تجمع ما بين المقاومة وأشكالها المناسبة في كل مرحلة، والعمل السياسي والديبلوماسي، ولكن على قاعدة أن الأساس هو برنامجٌ واقعيٌ يسعى لتحقيق ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، وأنَّ المحكَ بما يجري على أرض الصراع، والرهان على إمكانية إحباط المخطط الاستعماري الاستيطاني.

الحضور الكريم

لقد تشاورنا مع عشرات الكتاب والسياسيين والأكاديميين والنشطاء حول كيفية عقد هذا المؤتمر، وما الذي يمكن أن يتناوله، وكان هناك شبه إجماع على ضرورة أن ندخل في خطط العمل والتفاصيل، وتحديداً في الذي يمكن عمله.

وحذرونا من الوقوع في التبشير والغرق فيما يجب وينبغي من دون ربط ذلك بالإمكانيات لتحقيقه، ومن الوقوع في التبرير من منطلق ليس بالإمكان أبدع مما كان، وأن السياسة فن الممكن، وأنه ليس أمامنا سوى قبول المطروح علينا من واشنطن وتل أبيب وحلفاء إسرائيل الجدد، وربما العمل على تحسينه وتقليل أضراره.

إن الذي يمكن عمله يقع في نقطة الالتقاء بين الإمكانيات والآفاق وتحقيق الحقوق، من خلال وضع برنامج يسعى لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه، ليس الممكن وإنما أفضل الممكنات.

تأسيساً على ما سبق، فإننا حاولنا قدر الإمكان أن تبتعد الأوراق المقدمة إلى المؤتمر عن تكرار العموميات والشعارات المجردة، وتمضي أكثر ما يمكن في تقديم اقتراحات وتوصيات ملموسة

على أمل أن تكون محل حوار واسع داخل المؤتمر وخارجه، وتساهم وتساعد على وضع خطة النهوض الوطني التي مسؤولية وضعها لا تقع على عاتق مثل هذا المؤتمر، أو على مركز أبحاث مثل مسارات، وإنما على عاتق القوى الفاعلة ومؤسسات الإجماع الوطني التي بكل أسف غير موحدة ولا فاعلة جراء الانقسام.

في هذا السياق، فإن الاقتراحات والتوصيات التي تضمنتها الأوراقُ المقدمةُ، وخصوصاً مسودة الخطة المقدمة من لجنة السياسات في مركز مسارات، التي ستعرض في الجلسة الختامية للمؤتمر بمشاركة عدد من ممثلي الفصائل ورئيس لجنة المتابعة العربية في الداخل؛ ما هي إلا محاولة لإطلاق حوار وطني شامل حول القضايا المحورية من خلال الخوض في التفاصيل، ولإظهار أن هناك بديلاً عملياً وواقعياً ووطنياً.

طبعاً، يمكن أن تكون النتائج النهائية مختلفة بهذا القدر أو ذاك عما هو مطروح في هذا المؤتمر، وفي هذه الحالة يكفينا أننا بادرنا وحاولنا وبدأنا.

إن تقديم مسودة لخطة عمل يمكن أن تساهم في البرهنة على أننا إذا كنّا نريد، أي إذا توفرت الإرادة، فهناك طريق.

وحتى أقدم نموذجاً على ما تضمنته الخطة المقترحة، أعرض المتضمن فيها عن كيفية التعامل مع اتفاق أوسلو والتزاماته، فمنذ سنوات تدور القيادة والقوى على اختلاف أنواعها في حلقة مفرغة من اتخاذ القرارات في المجلس المركزي، وأخيراً في اللجنة التنفيذية، من دون الرغبة، وربما عدم القدرة على تنفيذها.

تقترح الخطة المقدمة من مسارات وضع خطة تدريجية ممكنة التحقيق لإنهاء الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على اتفاق أوسلو، تراعي أن البنية التي انتهت إليها السلطة تجعل من المتعذر إلغاء الاتفاق وكل ما يترتب عليه بقرار واحد وخطوة واحدة. فنستطيع تخفيض الموازنة بشكل عام، وخصوصاً المخصصة للأمن، ويمكن إلغاء أحد الأجهزة الأمنية وإعادة النظر في دورها وعددها. ويمكن الشروع أيضاً في سحب الاعتراف بإسرائيل، والبدء بتغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها لتصبح سلطة تستهدف إنهاءَ الاحتلال، وتجسيدَ الدولة التي تعبر عن الحق الطبيعي والتاريخي والمعترف بها دولياً على الأرض وغير القابلة للتفاوض، لتصبح أداة في خدمة البرنامج الوطني، وليست أداة وظيفية تخدم الاحتلال من دون مقابل، ومن دون عملية سياسية تلتزم فيها إسرائيل بأي شيء.

نموذج آخر تقترحه مسودة الخطة يتمثل في تغيير المقاربة المعتمدة لتحقيق الوحدة، التي تقوم على مقاربة تمكين الحكومة أولاً.

وتقوم المقاربة المقترحة على مبدأ الرزمة الشاملة التي تشمل مسارات متعددة متوازية، بحيث تتنازل حركة حماس عن سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، مقابل شراكة حقيقية في السلطة والمنظمة، بحيث تكون السلطة مهنية ووطنية وتعددية، وتبتعد عن التفرد والهيمنة والإقصاء، وعن جعل الأجهزة الأمنية موزعة على هذا الفصيل أو ذاك، في حين يجب أن تكون بعيدة كلياً عن الحزبية والمحاصصة الفصائلية، وتوزيع المكاسب والغنائم على «فتح» و«حماس» ومراكز القوى الجهوية والعائلية والأهلية وبعض رجال الأعمال.

يمكن أيضاً الشروع فوراً في التحضير لمجلس وطني جديد توحيدي يشارك فيه مختلفُ القوى وممثلون عن المرأة والشباب والشتات، بصورة تتناسب مع حجمهم ودورهم وطاقاتهم وإبداعاتهم.

الحضور الكريم

يعقد هذا المؤتمر في وقت مهم وحساس جداً، في ظل أن شبح الحرب يحلق في سماء المنطقة، وبعد عقد المجلس الوطني، ووصول المصالحة إلى طريق مسدود، وفي ظل أن قطاع غزة معرض للانهيار والانفجار بسبب إحكام الحصار والانقسام والإجراءات العقابية، وفي وقت تضيع فيه القدس، واللاجئون بلا عنوان حقيقي.

كما ينعقد هذا المؤتمر في ظل مسيرة العودة، بارقة الأمل في السماء الفلسطينية، وقبل يومين من نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس بمناسبة الذكرى السبعين للنكبة، وفي سياق الشروع في تطبيق «صفقة ترامب» من دون انتظار طرحها رسمياً.

صفقة ترامب صفقة مسمومة، ومن هنا نحيي الرئيس محمود عباس والقوى على اختلافها والشعب على رفضها، ونطالب بتوفير متطلبات إحباطها، فلا يستقيم استمرار الانقسام والإجراءات العقابية على غزة، وإعادة إنتاج الإستراتيجيات التي وصلت إلى طريق مسدود، وتعطيل وتآكل المؤسسات الوطنية في السلطة والمنظمة مع متطلبات إحباطها. فهي صفقة مسمومة غير قابلة للتعديل، تستهدف القضية والأرض والشعب من أجل إقامة «إسرائيل الكبرى».

لا تفرق صفقة ترامب بين فلسطيني وآخر، بين «فتح» و«حماس» وغيرهما. وهي لا تفتح

طريـق إقامـة دولـة فلسـطينية حـرة ومسـتقلة وذات سـيادة، لا في الضفـة الغربيـة ولا في قطـاع غـزة وحـده. كـما لا تفتـح طريـق إقامـة دولـة واحـدة لا ديمقراطيـة ولا ثنائيـة القوميـة ولا غيرهـما، بـل تفتـح الطريـق أمـام إسرائيـل لمصـادرة وضـم أكـبر مسـاحة ممكنـة مـن الأرض، وتهجيـر المزيـد مـن الفلسـطينيين داخـل وطنهـم وإلى خارجـه. فالتهجيـر مطـروح بقـوة عـلى جـدول الأعـمال الإسرائيـلي ويجـب الاسـتعداد لإحباطـه.

وتتضمـن الصفقة/المؤامـرة تجميـع السـكان في معـازل منفصلـة عـن بعضهـا البعـض، يمكـن أن ترتبـط مـع معـزل غـزة، أو مـع الأردن، أو توسـيع القطـاع عـلى حسـاب سـيناء، وعـلى حسـاب الحقـوق الفلسـطينية، أو رمـي غـزة في حضـن مـصر.

إن صفقـةَ القـرن ومجمـلَ المخططـات الأميركيـة والإسرائيليـة ليسـت قـدراً لا فـكاكَ منـه، بـل يمكـنُ إحباطُهـا إذا توفـرت متطلبـاتُ إحباطهـا، وأهمهـا رؤيـةٌ شـاملةٌ تفتـحُ طريـقَ إنهـاء الانقسـام واسـتعادة الوحـدة، وإسـتراتيجيةٌ وخطـطُ عمـلٍ قابلـة للتحقيـق، وإرادةٌ مصممـةٌ عـلى تحقيقهـا .

في الختـام، اسـمحوا لي أن أشـكر كل مـن سـاهم في التحضـير لعقـد هـذا المؤتمـر، بدايـة بمجلـسي الأمنـاء والإدارة، ومـروراً بالعاملـين في المركـز الذيـن تعاملـوا مـع المؤتمـر مثلـما يتعاملـون مـع مختلـف أعمالـه وبرامجـه باعتبارهـا رسـالةً وليسـت مجـرد قيـام روتينـي بالوظيفـة.

كـما نشـكر الكتـاب والباحثـين والأكاديميـين الذيـن قدمـوا ملاحظـات واقتراحـات حـول عنـوان المؤتمـر ومحـاوره قبـل انعقـاده، وكذلـك الذيـن أعـدوا الأوراق والذيـن حكمـوا وراجعـوا بعضهـا.

كـما نشـكر رعـاة المؤتمـر، وعـلى رأسـهم شركـة الاتصـالات الفلسـطينية الخلويـة (جـوال) الراعـي الرئيـسي للمؤتمـر، ومؤسسـة منيـب رشـيد المـصري، وبنـك القـدس، ومؤسسـة النـاشر، والدكتـور محمـد مسروجـي. كـما أشـكر الداعمـين المجهولـين للمركـز والـشركاء: مبـادرة إدارة الأزمـات الفنلنديـة (CMI)، ومؤسسـة أكشـن آيـد، ومؤسسـة الكويكـرز، ومنظمـة نسـاء مـن أجـل السـلام حـول العـالم.

كـما أخـص بالشـكر وكالـة وطـن للأنبـاء عـلى مـا قامـت بـه لإنجـاح المؤتمـر، والمترجمـين، ووسـائل الإعـلام، والضيـوف الأعـزاء.

الجلسة الأولى

القضية الفلسطينية .. المخاطر والسياسات المطلوبة

إدارة الجلسة: سلطان ياسين، صلاح عبد العاطي.

المتحدثون:

مهدي عبد الهادي: القدس .. مخاطر حسم الصراع الديمغرافي وخطة الرئيس دونالد ترامب.

جاد إسحق: منظومة الاستيطان الإسرائيلي .. أبعادها وآلية مواجهتها.

ماجد كيالي: نحو خطة وطنية لمواجهة تصفية حق العودة.

مازن العجلة: متطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض للاقتصاد الوطني.

تعقيب: داود الغول، رازي نابلسي، علاء أبو طه، رجا الخالدي.

القدس .. مخاطر حسم الصراع الديمغرافي وخطة الرئيس دونالد ترامب

مهدي عبد الهادي

إطلالة على المشهد

بعد مرور سبعين عاماً على النكبة الفلسطينية، لا يزال قرار التقسيم 181 العام 1947 ينتظر التنفيذ والتطبيق حتى الآن، وبخاصة في وضع مدينة القدس؛ في حدودها الجغرافية وحالتها الديمغرافية بتاريخ انتهاء الانتداب البريطاني، تحت الوصاية الدولية، في كيان دولي خاص (Corpus Separatum) منفصل ومحايد ومنزوع السلاح.

وبعد خمسين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي لكامل التراب الوطني الفلسطيني، لا تزال إجراءات الضم الرسمي والفعلي الإسرائيلي لمدينة القدس وتوظيفها وإعلانها «العاصمة الكاملة والموحدة» دونما رادع أو احترام لقرار مجلس الأمن الدولي 242 العام 1967، مستمرة حتى اليوم!

وبعد «احتضان الغرب» للحركة الصهيونية، وإقامة «دولة إسرائيل» وتمكينها في جميع مناحي الحياة، وبخاصة السياسية والأمنية، وأيضاً الكولونيالية والإحلالية، لا تزال الإرادة الدولية عاجزة عن وقف أو ردع الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، أو تنفيذ الاتفاقيات والمقررات الدولية.

هذا وقد انتشرت في «دولة إسرائيل»، فلسفة الإقصاء، وسياسات الاحتواء، ومنهج الاضطهاد، وتعدد وتنوع أدوات القمع وحتى القتل بدم بارد! وصعدّت من خطاب التمييز اليميني

المتطـرف، وفي تزييـف وتشـويه حقيقـة الروايـة، إلى محـاولات إلغـاء ونفـي وجودنـا، وتشـكل «نظـام أبارتهايـد» عـلى أرض فلسـطين [6.5 مليـون يهـودي يتحكمـون بقـوة السـلاح في 6.5 مليـون فلسـطيني].

وفي حالتنـا العربيـة وخصوصيتهـا الفلسـطينية، وعـلى الرغـم مـن الإرث والـتراث النضـالي في الثبـات عـلى أرض الوطـن، وسـجل التضحيـات الـذي لا ينتهـي حتـى اليـوم؛ ومـع انتقـال النظـام السـياسي العـربي مـن حقبـة النخـب القوميـة في الخمسـينيات والسـتينيات، إلى حقبـة العسـكر في السـبعينيات والثمانينيـات، ثـم إلى حقبـة الإسـلام السـياسي في مطلـع هـذا القـرن، وصـولاً إلى حقبـة حراك الشـباب، وهتافـه في الميادينـ: «الشـعب يريـد إسـقاط النظـام»، ثـم إلى دورة انتقاليـة مـن حكـم العسـكر وسـقوط الشـباب؛ إمـا في القـبر، وإمـا السـجن وإمـا المهجـر، طغـى عـلى مشـهدنا مقولـة: «الفـوضى غـير الخلاقـة»، و«انهيـار النظـام العـربي»، و«حـروب صواريـخ الـردة» في اليمـن وسـوريا وليبيـا، ثـم شـاهدنا وصـول «الدراجـات العربيـة» إلى شـوارعنا تطـوف حـول أسـوار مدينتنـا، وتشـارك، بمعرفـة، أو جهـل، أو غبـاء، في «ذكـرى نكبتنـا»، احتفاليـات وفعاليـات تطبيـع مشـتركة! ووقفنـا نـصرخ فيهـم «اسـحبوا دراجاتكـم» [.. لقـد فضحتمونـا يـا عـرب].

لقد أسمعت لو ناديت حياً ... «أشكو العروبة أم أشكو لك العربا؟!»

وعليـه، فـإن المدخـل إلى المشـهد العـام، وبعيـداً أو قريبـاً مـن روايـات التنـدر أو السـخرية، يمكـن مراجعتـه في ثلاثـة مشـاهد، حدثـت في ثلاثـة مواقـع (مجالـس) متقاربـة ومتزامنـة، وتابعناهـا عـبر أدوات عصرنـة التواصـل الاجتماعـي:

الأولى: كانت في تقديم «مشروع قانون» ودعوة متطرف وآخرين يقول: «اخرجوا حنين»!

الثانية: كانت في تدخل وصراخ ذكوري غاضب يقول: «اقعدي يا هند»!

الثالثة: كانت في ما تبقى من اجتماع مجلسنا وصراخ حاكم يقول: «اسكتي يا فيحاء»!

وعليـه، لمـاذا نسـتهجن أو نسـتغرب مقـولات الرئيـس دونالـد ترامـب وصراخـه علينـا: «اخرجـوا أو اقعـدوا أو اسـكتوا»؟!

الجغرافيا والديمغرافيا

إن في المراجعة والمقارنة التاريخية والسرد في التوصيف القانوني لحالة الجغرافيا والديمغرافيا وقضايا السيادة والرموز الوطنية والمقدسات الإسلامية والمسيحية خلال ثلاث حقب، ما يؤسس لأرضية واقعية نقف عليها اليوم دونما أوهام أو تمنيات، وسقوط القناع عن حقيقة المخاطر التي تجابهنا، والتعرف على ما لدينا من إمكانيات وقدرات حتى لا نفشل أو نسقط أو ننكسر أمام هذا العدوان المتجدد!! وهي ثلاث حقب:

الأولى: ما قبل النكبة (1920 - 1948).

الثانية: ما بين النكبة والنكسة (1948 - 1967).

الثالثة: ما بعد الاحتلال والأسرلة (1967 - 2017).

الحقبة الأولى: ما قبل النكبة (1920 - 1948)

كانت حدود بلدية القدس تغطي مساحة تبلغ 12.7 كم^2، ضمت المدينة القديمة (59 %) منها، وأدخل أول تعديل على حدود المدينة العام 1921، لتغطي المدينة مساحة 63كم^2 على مسار خط مستقيم تمتد من حي شعفاط (شمالاً) إلى قرية العيزرية (شرقاً)، ودير ياسين (جنوباً) ودير نظام وقرية لفتا (غرباً)، وبلغ عدد سكان البلدة القديمة العام 1944 حوالي 36,000 نسمة، منهم 33,600 نسمة مسلمين ومسيحيين ينقسمون بالتساوي، في حين كان اليهود 2,400 نسمة، يقيمون في حي صغير يقع بين حي الأرمن وحارة المغاربة.

لقد عملت الحكومة البريطانية على تحجيم الوجود الفلسطيني وتوسيع الحضور اليهودي في أربعة ملفات في القدس؛ الأول، وظفت المخططات الهيكلية والعمرانية لتغيير التركيبة السكانية، وتغيير المركز التقليدي للبلدة القديمة (فك ارتباط)، وأصدرت (قانون نزع الملكية) في تموز 1926، الذي «منح الحكومة البريطانية صلاحية الاستيلاء على أي أراضٍ لأغراض الاستيطان اليهودي»، وأصدرت قانون تسوية حقوق وملكية الأراضي في 30 أيار 1928، وفرضت ضريبة الأملاك في المدن العام 1928، وقررت نسبتها بادئ الأمر 12 % من قيمة الإيجار، ثم خفضت إلى 9 % بعد اعتراضات الأهالي، إلا أنها عادت ورفعت قيمتها إلى 15 % في نيسان 1932، وأصدرت مرسوماً ينص على احترام حرية العبادة لكافة أتباع الديانات السماوية، واحترام الوضع القانوني والتاريخي فيها (status quo).

وعلى الرغم من مئات المؤتمرات والخطابات والمهرجانات تحت يافطة: لا لوعد بلفور، لا للهجرة اليهودية، لا للانتداب البريطاني، كان لنا هبات وانتفاضات وثورات فلسطينية 1921، 1928، 1933، 1936، تصدت لها الحكومة البريطانية في فرض فلسفة وسياسة «فك الارتباط» مع القدس، وطرحت اللجان البريطانية المتعددة خطط تقسيم البلاد بين الفلسطينيين واليهود، وبينهما محطة «فك الارتباط» مع القدس، وتابعنا ذلك في خطة لجنة اللورد بيل العام 1937 لتقسيم فلسطين، وتشكيل انتداب بريطاني دائم على القدس وبيت لحم متصلاً بساحل البحر في مدينة يافا، عن طريق ممر واسع يشمل معظم القرى الفلسطينية، مع التأكيد على ضمان إمكانية الوصول إلى الأماكن الدينية، ثم تبنت لاحقاً كل من لجنة ودهيد 1938، وخطة موريسون غرادي 1946 خطط تقسيم البلاد من جانب، ومن جانب آخر، تدويل القدس تحت إشراف عصبة الأمم!

لقد جاء في تقرير لجنة التوفيق الدولية (UNSCOP) المقدم في آب 1947 مجموعتين من التوصيات:

المجموعة الأولى: اقترحت اتحاداً فدرالياً يضم المنطقتين العربية واليهودية، واعتبرت مدينة القدس عاصمة للدولتين، وإن كانت تقع جغرافياً في قسم الدولة العربية، وعرفت هذه التوصية باسم (خطة الأقلية) ودعمتها كل من إيران والهند ويوغسلافيا وأستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وهولندا وغواتيمالا والبيرو.

المجموعة الثانية: قدمت مقترح «خطة التقسيم» مع اتحاد اقتصادي بين الدولة العربية والدولة اليهودية، ونظام دولي خاص للقدس «كيان قائم بحد ذاته» (Corpus Separatum)، وعرفت (خطة الأغلبية)، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم رقم 181 في تشرين الثاني 1947 استناداً إلى توصية الأغلبية، وحددت تفاصيل الكيان الخاص للقدس (Corpus Separatum) على أنه منفصل ومحايد ومنزوع السلاح ويشمل بيت لحم، ويوضع تحت وصاية مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة الذي يترأسه حاكم تعينه الأمم المتحدة، وتحرسه قوات شرطة دولية، ويغطي مساحة تبلغ 186 كم^2، بحيث تكون 12.5 كم^2 مملوكة لليهود، وتتمتع بإدارة بلدية خاصة، وذلك بإجراء انتخابات لبلديتين منفصلتين مستقلتين. كما نصت الخطة على استفتاء أهل القدس بعد عشرة أعوام على استمرار الحالة أو تعديلها!

سارعت العصابات والمليشيات الصهيونية بعد صدور قرار التقسيم الدولي إلى تصعيد هجماتها على القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة، وتمكنت من تدمير (39) بلدة وتهجير أهلها، كما

استولت على (100) ألف منزل وعقار في مدينة القدس، وطردت السكان أصحاب الأرض باتجاه القدس الشرقية.

وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ قرار الأمم المتحدة بوضع القدس في كيان خاص دولي، ولكن لا يزال الأمر من منظور القانون الدولي، أن القدس خاضعة لقرار التقسيم 181 العام 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحقبة الثانية: ما بين النكبة والنكسة (1948 - 1967)

ما بين العام 1948 والعام 1967، جرى «تقسيم ميداني عسكري» لمدينة القدس، وعرف الخط الفاصل بين القسمين باسم الخط الأخضر، الذي رسم الحدود بين القسمين بموجب معاهدات وقف إطلاق النار التي وقعت بين إسرائيل والأردن في اتفاقيات رودوس 1949، ما أوجد حالة تقسيم القدس بين القدس الشرقية والقدس الغربية.

في 14 أيار 1948، ومع خروج القوات البريطانية من فلسطين، وفرض قرار التقسيم وبدايات النكبة الفلسطينية، جرى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، وتصاعدت نكبتنا الفلسطينية في عمليات طرد من تبقى من أهل البلاد من بيوتهم وممتلكاتهم.

في 28 حزيران 1948، رفع الوسيط الدولي الخاص الكونت فولك برنادوت أول مقترح رسمي بشكل سري إلى مختلف الأطراف، طلب فيه «ضم مدينة القدس إلى الدولة العربية، مع تشكيل بلدية للجالية اليهودية وتدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة». ثم تقدّم بمشروع ثانٍ بعد رفض الاقتراح السابق طرح فيه مشروع إقامة دولتين مستقلتين مع «معاملة خاصة ومنفصلة» للقدس، التي طلب «أن توضع تحت سيطرة الأمم المتحدة الفعلية بأقصى حد ممكن من الاستقلال الذاتي المحلي بالنسبة لكل من العرب واليهود، مع ضمانات كاملة لحماية الأماكن والمواقع المقدسة، وحرية الوصول إليها، وحرية العبادة».

في خلال «حرب 1948» وما بعدها، سيطرت القوات الإسرائيلية على ما يقارب 85 % من إجمالي مساحة القدس البلدية (التي كانت تبلغ 19.2 كيلومتر مربع في ذلك الوقت)، بينما سيطر الجيش العربي الأردني على 11 %، واعتبرت 4 % منطقة حرام. وبعد القرار 181 العام 1947 بفرض «التقسيم»، وسعت إسرائيل مساحة سيطرتها من (16.26) كيلومتر مربع باتجاه الغرب، إلى مساحة بلغت (38) كيلومتراً مربعاً، وذلك بضم وإضافة معظم الأحياء اليهودية الحديثة، والكثير من القرى الفلسطينية التي أفرغت من سكانها في التلال المحيطة.

بعد اتفاقية وقف إطلاق النار في 30 تشرين الثاني 1948، سيطرت القوات الإسرائيلية على الجزء الغربي من المدينة، إضافة إلى منطقة جبل المشارف، في حين سيطرت القوات الأردنية على القسم الشرقي، بما فيه البلدة القديمة. إضافة إلى ذلك، كان هناك الكثير من المناطق «المحايدة» منزوعة السلاح على طول «الحدود»، بحيث كانت مساحة مقر الحكومة البريطانية أكبرها (وتحولت فيما بعد إلى مقر مراقبي الأمم المتحدة).

ولقد تعزز وضع تدويل القدس في كانون الأول 1948، من خلال قرار 194 (3) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن في محطة «اشتباك وفض ارتباط» ميداني: توافق كل من عبد الله التل (الحاكم العسكري الأردني) وموشيه دايان (الحاكم العسكري الإسرائيلي) بصورة مستعجلة، على رسم خارطة «تقسيم ميداني للمدينة» وأرفقت باتفاقية وقف إطلاق النار، ثم أرفقت باتفاقية رودس في نيسان 1949، واستمرت على أساسها حالة «تقسيم» مدينة القدس لمدة 19 عاماً، حتى حرب حزيران 1967.

وكان القسم الخاص بالقدس من الخط الأخضر قد بلغ طوله 7 كيلومترات. كانت هناك «محطة عبور» إدارية مشتركة بين المنطقتين، عرفت باسم بوابة مندلبوم، التي استخدمت، بشكل أساسي، لتنقل الديبلوماسيين والعاملين في منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الذين كانوا يتابعون تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، وكذلك لعبور فرق الصحافة والحجاج المسيحيين الذين يزورون المدينة في أعياد الميلاد والفصح، كما تم ترتيب مرور بعثة إسرائيلية كل أسبوعين لمنطقة هداسا والجامعة العبرية على جبل سكوبس! وعلى الرغم من هذه الترتيبات العسكرية والقانونية في «اقتسام المدينة وتقسيمها»، لم يتقدم أي طلب أو رغبة رسمية أو أهلية أو دينية يهودية خلال (19 عاماً) إلى الجانب الأردني أو الدولي، بأي طلب للزيارة أو الصلاة عند حائط البراق، واستمر الجانب العربي في رعاية الممتلكات اليهودية، 20 % من حي المغاربة تحت وصاية «حارس أملاك الغائبين»!

في نهاية العام 1949، صدر قرار 303 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (9 كانون الأول 1949)، شدد على التزام الأمم المتحدة بتدويل القدس، واعتبارها «كياناً قائماً بذاته». عمل الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) على عقد جلساته في المدينة، وفي كانون الثاني 1950، وأصدر الكنيست قانوناً أعلن بموجبه القدس عاصمة لدولة إسرائيل. وفي 24 نيسان 1950، قام البرلمان الأردني «بتوحيد» الضفة الغربية مع الضفة الشرقية رسمياً في دولة الأردن، وكان هذا «إجراء عملياً» اعتبرته دول الجامعة العربية في 12 حزيران 1950 بأنه تدابير مؤقتة وعملية، وأن الأردن يحفظ «وديعة» فلسطينية بانتظار التسوية المستقبلية. وفي العام 1952، وسعت الحكومة الأردنية

منطقة البلدية العربية في القدس الشرقية -التي كانت مساحتها حينها 2.2 كيلومتر مربع- لتضم قرى وأحياء، الأمر الذي جعل مساحتها الإجمالية تصبح 6 كيلومترات مربعة. وفي السنة التالية، وفي 27 تموز 1953، أعلن الملك حسين، أن القدس هي «العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية»، وأنها تشكل «جزءاً لا يتجزأ ولا يمكن فصله» عن الدولة الأردنية، وفي كانون الثاني 1960، وفي حديثه أمام البرلمان الأردني، كرر الملك حسين قوله إن القدس هي «العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية».

وفي 28 أيار 1964، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل المجلس الوطني، واعتماد الميثاق القومي، جرى التأكيد على أن القدس عاصمة الشعب الفلسطيني! بعث أحمد الشقيري رئيس المنظمة، برقية إلى (يوثانت) السكرتير العام للأمم المتحدة يعلمه فيها «أن المؤتمر الفلسطيني القومي الأول انعقد في القدس اليوم (28 أيار 1964)، وكان الشعب الفلسطيني ممثلاً فيه من جميع أنحاء العالم، وقرر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وستتولى صلاحياتها، وهي الممثل والناطق الشرعي الوحيد بخصوص جميع الشؤون المتعلقة بالشعب الفلسطيني.

هذا وقد سبق أن سجل في إعلان الاستقلال الفلسطيني الأول العام 1948 «أن القدس عاصمة فلسطين»، ثم أعيد تأكيد ذلك في إعلان وثيقة الاستقلال في الجزائر في 15 تشرين الثاني 1988 «قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف».

الحقبة الثالثة: ما بعد الاحتلال والأسرلة (1967 - 2017)

لم يعد وضع «الخط الأخضر» مؤكداً أو ثابتاً بعد الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من أنه احتفظ بمعناه الأمني والسياسي والقانوني والإداري لمدة 19 عاماً، فقد اعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن المناطق الواقعة وراء هذا «الخط الأخضر»، مناطق محتلة عسكرياً، ولم تدخلها في أنظمتها السياسية والمدنية، بل مارست إدارة وسلطة الاحتلال العسكري عليها، والقوانين واللوائح والقرارات العسكرية.

وقد استثني من هذا الوضع العسكري ذلك الجزء من القدس الذي يعتبر جزءاً من الضفة الغربية المحتلة وسيادة الدولة الأردنية، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بضمه بشكل غير شرعي وأحادي الجانب. وكان الدافع وراء الحدود الجديدة الرغبة في السيطرة على «مناطق الدفاع» الأساسية، وخطوط الاتصال والوديان، ونص القرار على «عدم قبول استيعاب أعداد أكثر من اللازم من السكان العرب في المنطقة التي تم ضمها، وتخصيص مساحات مفتوحة لتطور الأحياء اليهودية [المستوطنات]». وعند إعادة رسم الحدود بعد 1967، جرى ضم حي

النبـي يعقـوب، الـذي كان ضمـن السـيادة الأردنيـة منـذ العـام 1948، كـما تـم ضـم منطقـة المطـار في قلنديـا.

بعـد ذلـك، وتغاضيـاً بشـكل كامـل عـن الـرأي الـدولي والانتهـاكات الفاضحـة للقوانـين الدوليـة التـي تحظـر الاسـتيلاء عـلى أراضي الغـير بالقـوة، فرضـت وطبقـت إسرائيـل قوانينهـا، واختصاصهـا القضـائي وإدارتهـا هنـاك. والتهمـت حـدود البلديـة الجديـدة (64) كيلومـتراً إضافيـة مـن أراضي الضفـة الغربيـة، وهـي (28) قريـة فلسـطينية، وأجـزاء مـن مناطـق بلديـات رام اللـه، والبـيرة وبيـت لحـم، وشـكلت مـع مناطـق البلديـة (العربيـة) البالغـة سـتة كيلومـترات مربعـة مـا مسـاحته 70 كيلومـتراً مربعـاً.

إن التوسـع، الـذي صادقـت عليـه الحكومـة الإسرائيليـة بتاريـخ 26 تمـوز 1967، كـما صادقـت عليـه الكنيسـت بعـد يومـين، وضـع كامـل جغرافيـة القـدس «الشرقيـة والغربيـة» ومناطقهـا البلديـة التـي امتـدت عـلى مسـاحة 108 كيلومـترات مربعـة، وضعهـا تحـت الاحتـلال، وكانـت نسـبة السـكان اليهـود فيهـا 74.2 % مقارنـة مـع 25.8 % فلسـطينيين. ولم يعـد الحديـث عـن الخـط الأخـضر أنـه يشـكل اليـوم حـدوداً سياسـية؛ بـل أصبـح يشـار إليـه بعبـارة «خـط التـماس».

في 28 حزيـران 1967، عـدل الكنيسـت قانـون العـام 1950، وعمـل، بشـكل غـير شرعـي، عـلى توسـيع نطـاق «سـيادة» إسرائيـل عـلى الجـزء الشرقـي مـن المدينـة، وبـدأ ببنـاء المسـتوطنات في المناطـق الملحقـة مـن القـدس الشرقيـة، ضاربـاً عـرض الحائـط بالمـادة 49 مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعـة («لا يجـوز لدولـة الاحتـلال أن تنقـل أو ترحـل جـزءاً مـن سـكانها المدنيـين إلى الأراضي التـي تحتلهـا»).

كان أول إجـراءات الإخـلاء القـسري لنحـو (650) فلسـطينياً مـن حـارة المغاربـة في البلـدة القديمـة، وتدمـير منازلهـم (مـا لا يقـل عـن 135 منـزلاً) بغـرض إنشـاء سـاحة أمـام حائـط الـبراق (الحائـط الغـربي). ثـم أقيمـت أول مسـتعمرة يهوديـة جديـدة العـام 1968 (رامـات إشـكول وهاجيفـا هاتسـارفاتيت/التلة الفرنسـية)، وبحلـول العـام 1985، تـم بنـاء 10 مسـتوطنات «حضريـة» كبـيرة عـلى الأراضي المصـادرة مـن القـدس الشرقيـة المحتلـة، وبتجاهـل كامـل لقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 2253 (4 تمـوز 1967)، الـذي دعـا إسرائيـل إلى «إلغـاء كافـة التدابـير التـي اتخذتهـا، (وأن) تتوقـف فـوراً عـن اتخـاذ أي تدابـير مـن شـأنها أن تغـير الوضـع التاريخـي والدينـي (Status Quo) في القـدس». وفي خـلال السـنوات الثـلاث الأولى مـن الاحتـلال العسـكري للمدينـة، أقدمـت إسرائيـل عـلى مصـادرة 25,870 دونمـاً مـن الأراضي الفلسـطينية في القـدس.

إضافـة إلى مصـادرة الأراضي وترحيـل السـكان، شرَّعـت إسرائيـل «نظـام التمييـز المنهجـي»، والقمـع

تجاه المواطنين الفلسطينيين في المدينة في كل نواحي حياتهم اليومية (مثلاً فيما يتعلق بتخصيص الموارد البلدية، لا تتلقى الأحياء الفلسطينية من ميزانية البلدية سوى حوالي 12-13 % على الرغم من أن الفلسطينيين يشكلون 37 % من السكان على الأقل)، ومصادرة الأراضي، وحرمانهم من حقوقهم في البناء، وهدم بيوتهم (منذ العام 2004، دمرت حوالي (746) وحدة سكنية فلسطينية في المدينة، دمرت (61) وحدة منها في العام 2017)، والقمع السياسي، وإلغاء حق الفلسطينيين في الإقامة (تم سحب ما لا يقل عن (14,595) بطاقة هوية من السكان الفلسطينيين منذ العام 1967)!

تمت إجراءات «الضم» الإسرائيلي «الرسمي» لمدينة القدس بعد 13 سنة من حرب حزيران 1967، وذلك عندما أصدر الكنيست قراراً في 30 تموز 1980، يقضي بتحديد الحدود البلدية حسب التوسع غير الشرعي الذي تم، وأعلنت المنطقة برمتها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، واعتبرت أن «العاصمة الكاملة والموحدة» في قانونها الأساسي هي: القدس. ويشكل هذا العمل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وقد شجبه قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة رقم 478 (الصادر بتاريخ 20 آب 1980)، الذي قضى بأن «كافة التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، وأدت إلى تغيير، أو من شأنها أن تغير، هيئة ومكانة المدينة المقدسة في القدس، وبخاصة «القانون الأساسي» الصادر مؤخراً بخصوص القدس، هي تدابير وأعمال باطلة وينبغي إلغاؤها ووقفها».

وفي ثمانينيات القرن الماضي، بدأت بلدية القدس (الإسرائيلية) برسم مخططات حدودية للأحياء الفلسطينية في المدينة، وصنفت مناطق واسعة منها «مناطق خضراء»، و«مناطق خارج التخطيط الحضري»، حيث يحظر التوسع فيها. ويخصص أقل من (15 %) من أراضي القدس الشرقية (نحو 8.5 % من النطاق البلدي للقدس) لتلبية الاحتياجات السكنية للسكان الفلسطينيين، الذين يشكلون اليوم نحو 40 % من سكان المدينة.

أعادت إسرائيل رسم الحدود البلدية مرتين لتعميق سيطرتها على الزيادة السكانية الفلسطينية: في العام 1985 كانت المدينة تتوسع غرباً بمساحة قدرها (0.5) كيلومتر مربع، وفي العام 1993 توسعت بمقدار (17.9) كيلومتر مربع، ما رفع مساحة القدس البلدية إلى 126.4 كيلومتر مربع.

أدت هذه القرارات الإسرائيلية بعد العام 1967 إلى التوسع غير الشرعي لحدود بلدية القدس، وإلى إحداث تغيرات جوهرية على المدينة ومحيطها، وكانت بهدف: الضغط على الفلسطينيين لمغادرة المدينة، وخلق واقع جغرافي وديمغرافي ينهي أي إمكانية للطعن في «سيادة» إسرائيل على المدينة.

وبناء عليه، قامت إسرائيل منذ العام 1967 بمصادرة معظم الممتلكات الفلسطينية في أكثر من ثلث الأراضي التي ضمتها للقدس –24,500 دونم– وأقامت (11) مستوطنة كغلاف حول القدس. إضافة إلى سياسة تمييز ضد الفلسطينيين، وبخاصة فيما يتعلق بالإسكان والإقامة، أوجدت تباينات بيّنة وموثقة جيداً بين القسم الغربي والشرقي من المدينة (مع نقص أو إهمال للبنية التحتية، والازدحام الشديد، والفقر الظاهر في أحياء القدس الشرقية)، ولكنها لم تتمكن من تحقيق كامل أهدافها في دفع الفلسطينيين إلى المغادرة والخروج من القدس. والنتيجة كانت عكسية، حيث تضاعف تعداد السكان الفلسطينيين أكثر من خمس مرات منذ العام 1967 بمعدل نمو (في الفترة بين 2010 إلى 2015) بلغ 2.7 % (مقارنة مع نسبة نمو بلغت 1.5 % بين السكان اليهود في المدينة).

أصبحت المنطقة التي ضمتها إسرائيل اليوم، وبشكل غير شرعي، من القدس الشرقية، بيتاً ومأوى لما لا يقل عن (324) ألف فلسطيني، ونحو 204 آلاف مستوطن إسرائيلي، يعيش نحو 3,000 منهم وسط الأحياء الفلسطينية (وبخاصة في أحياء سلوان، وراس العامود، والطور، والشيخ جراح، وفي الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة)، ما يجعل حياة السكان الفلسطينيين لا تطاق.

يؤكد المخطط الهيكلي الذي وضعته إسرائيل للقدس على سياسة «الأسرلة» بحق المدينة، بحيث تتوسع المستوطنات، بينما تقوض من الاحتياجات الإسكانية والتنموية للسكان الفلسطينيين. إن معظم التوسع الاستيطاني، وإنشاء المعازل، لا يمت بصلة إلى «الرواية التاريخية اليهودية»، بل يسعى إلى تعزيز سيطرة إسرائيل على المدينة بالكامل. وينطبق الأمر نفسه على تجمعات المستوطنات الكبرى في معاليه أدوميم، وغوش عتصيون، وجفعات زئيف، التي تقع، في واقع الأمر، خارج الحدود البلدية ضمن نطاق مناطق الضفة الغربية المحتلة، وهو ما لا يدركه كثيرون.

ويتفاقم الوضع الحياتي اليومي بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعزل القدس عن محيطها في الضفة الغربية، وتفرض على الفلسطينيين غير المقدسيين نظام تصاريح عبور بيروقراطياً، ليتمكنوا من دخول المدينة. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل باشرت ببناء جدار «الفصل والعزل العنصري» العام 2002، الذي تواصلَ بناؤه على الرغم من الفتوى الصادرة بالأغلبية عن محكمة العدل الدولية في تموز 2004 للجمعية العامة في الأمم المتحدة، بخصوص بناء «الجدار»، والقاضية بأن القدس الشرقية تظل أرضاً محتلة، حيث خلصت أغلبية هيئة المحكمة إلى أن مسار «الجدار» «يثبت التدابير غير الشرعية التي اتّخذتها إسرائيل بشأن القدس والمستوطنات،

والتـي شـجبها مجلـس الأمـن»، وهـو بذلـك ينتهـك القانـون الـدولي، ويجـب إزالتـه وتعويـض المتضرريـن.

ومنـذ العـام 2017، بلـغ طـول «الجـدار العـازل» المحيـط بالقـدس (139) كيلومـتراً، 3 % منهـا فقـط حسـب مسـار «الخـط الأخـضر»، الأمـر الـذي يعـزز الاعتقـاد بـأن مسـار «جـدار العـزل» يهـدف أولاً وأخـيراً إلى تدعيـم المخطـط الإسرائيـلي بإنشـاء «القـدس الكـبرى»، مـا يعزل مناطـق شاسـعة ليخصصها للنمـو اليهـودي فقـط. في أحيـاء كفـر عقـب، وسـميراميس، وراس خميـس، ومخيـم شـعفاط، وراس شـحادة، وضاحيـة السـلام، فـإن «الجـدار» إمـا يقتحـم أحيـاء كاملـة وإمـا يلتهـم أجـزاء كـبرى منهـا – فـلا يعـزل الفلسـطينيين عـن اليهـود فحسـب، بـل يعزلهـم أيضـاً عـن (140) ألـف فلسـطيني مـن سـكان القـدس، مـا يتركهـم دون أي خدمـات بلديـة. أمـا المناطـق الأخـرى (الجيـب، وبيرنبـالا، والجديـرة، وبيـت حنينـا البلـد، والولجـة) فقـد باتـت محاطـة «بالجـدار» بالكامـل، والطريـق الوحيـد للوصـول إليهـا أصبـح عـبر نفـق أو حواجـز عسـكرية، حيـث نصبـت هـذه الحواجـز عـلى مداخـل العديـد مـن الأحيـاء الفلسـطينية ذات الموقـع المركـزي خـلال السـنوات الأخـيرة (مثـل العيسـوية، وجيـل المكـبر).

يسـعى المخطـط الإسرائيـلي الـذي يطلـق عليـه «مـشروع القـدس الكـبرى» إلى ضـمان السـيطرة اليهوديـة مـن خـلال توسـيع حـدود القـدس «القضائيـة»، مـن خـلال ضـم ثـلاث كتـل اسـتيطانية رئيسـية إلى المدينـة «كبلديـات فرعيـة»، وهـي مجمـع مسـتوطنات غـوش عتصيـون، ومعاليـه أدوميـم / (E-1)، وجيفعـات زئيـف، وكلهـا أقيمـت عـلى أراضي الضفـة الغربيـة الفلسـطينية المحتلـة. ومـن شـأن هـذه الإجـراءات الآن، وبخاصـة بعـد عاصفـة الرئيـس دونالـد ترامـب، أن تضيـف نحـو (150,000) مسـتوطن إسرائيـلي في الضفـة الغربيـة المحتلـة كمقيمـين في المدينـة، في حـين يتـم إقصـاء عـدد مماثـل مـن السـكان الفلسـطينيين الذيـن يعيشـون في الأحيـاء الواقعـة خـارج «الجـدار» (مخيـم شـعفاط، وعناتـا، وكفـر عقـب).

التوصيف القانوني

تفيـد المرجعيـات القانونيـة الدوليـة، بـأن المجتمـع الـدولي، وبخاصـة مجلـس الأمـن الـدولي، لم يعـترف «بسـيادة» إسرائيـل عـلى القـدس (وأيضـاً مـصر والأردن بعـد اتفاقيـات السـلام) في أي مرحلـة، وعارضـت وأدانـت إجـراءات إسرائيـل، وقـد سـجلت مقـررات الشرعيـة الدوليـة والإجـماع العـربي منـذ العـام 1967 أن القـدس الشرقيـة أرض محتلـة، وأنهـا تخضـع لأحـكام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة. وعليـه، فإنـه ليـس لإسرائيـل الحـق بالادّعـاء بضـم القـدس الشرقيـة بفعـل سـيطرتها بالقـوة

العسكرية («حيازة المناطق بالقوة») ومطالبتها بأن تكون القدس الغربية والشرقية «عاصمة أبدية موحدة» لها، وهذا أمر تعرض مراراً وتكراراً للإدانة والرفض. وعلى الشاكلة ذاتها، فإن كل محاولات إسرائيل لتغيير صفة ومكانة مدينة القدس قد تعرضت للشجب، ولم يتم الاعتراف أبداً «بضم» القدس الشرقية (ونتيجة لذلك، فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية مقرها في مدينة تل أبيب).

بموجب القانون الدولي، فإن الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، يجب أن تحجم عن أي أعمال من شأنها أن تمنح أو تساهم في قبول أو الاعتراف بإجراءات إسرائيل غير القانونية بضم القدس الشرقية أو تغيير الواقع التاريخي والديني والقانوني في المدينة، ولكن ... لقد تعاملت معظم الدول الأجنبية، وبخاصة الولايات المتحدة، مع السلوك الإسرائيلي اليومي في فرض قوانينها على المدينة، بأسلوب ديبلوماسي؛ التأقلم مع الحالة الواقعية على أرض الواقع في المدينة، وذلك بتنفيذ «التعليمات والإجراءات» الإسرائيلية مع التحفظ على أن هذا الأمر (التعامل اليومي) يجب أن لا يفهم منه أو يعتبر بأنه «اعتراف» بسيادة إسرائيل على المدينة! ومع ذلك، لم تقم حتى الآن أي حكومة بالعمل على توظيف القوانين الدولية المتعلقة بوضع المدينة تحت الوصاية الدولية، أو تفعيل القرارات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للقدس. وقد ساعد هذا «الفراغ» لتنفيذ الشرعية الدولية إسرائيل على استمرار رفضها التفاوض على مكانة القدس مع الهيئات الدولية، أو مع منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من الشروط الواضحة في القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وأيضاً لأهمية ومركزية مدينة القدس في تحقيق أي اتفاقية أو تسوية سياسية للسلام!

عاصفة الرئيس دونالد ترامب

تجاهل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بشكل صارخ، تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والمقررات والاتفاقات الدولية بخصوص قضية القدس، وفجر عاصفة سياسية بتاريخ 6 كانون الأول 2017: اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وأضاف أن هذا الأمر «لا يشكل تغييراً في السياسة الأميركية بشأن الحدود المستقبلية لمدينة القدس، التي ما زالت موضوعاً للتفاوض بين الطرفين». وأضاف: «إذا أراد الجانبان، فإن الولايات المتحدة ستدعم حل الدولتين».

وفسرت الحكومة الإسرائيلية، وبخاصة المستوطنين، أن هذا «القرار الأميركي» اعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس كلها، الشرقية والغربية، وأن «ضم وتوحيد» المدينة تحت السيادة

الإسرائيلية قد تم فعلاً كما هو الحال في هضبة الجولان، ولقد كانت مقررات في مجلس الأمن والأمم المتحدة ولم تنفذ، وعليه، فإن إمكانية ضم مناطق (ج) في الضفة الغربية مسألة ممكنة أيضاً في أي وقت.

هذا، وقد سارعت إسرائيل إلى ترجمة القرار الأميركي بأنه منح الحكومة الإسرائيلية رخصة وإجازة لتطبيق مفهومها للسيادة على القدس، وتغيير الجغرافيا والديمغرافيا وإقصاء أهل القدس عنها، وفرض أجندة صهيونية (مخططات 2020 و2050)، وقانون الكنيست المعدل للقانون الأساسي بخصوص القدس، الذي يشترط الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء، وعدم جواز التخلي عن أي جزء من القدس للفلسطينيين في ظل أي اتفاق سلام!

وقف المجتمع الدولي أمام عاصفة الرئيس ترامب، رافضاً ومعارضاً، بل وأدان هذا الخروج الأميركي ضد الشرعية الدولية بشأن قضية القدس، وتمثل ذلك في قرار مجلس الأمن والتصويت بنسبة (14 إلى 1)، وأيضاً قرار الجمعية العامة بنسبة (128 إلى 9)، الذي كان رفضاً بالإجماع. ولا يختلف أحد على أن هذا القرار الأميركي يعتبر تغييراً جوهرياً في سياسات وقرارات الإدارات الأميركية، ويشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ومقررات مجلس الأمن الدولي، والاتفاقات الدولية، التي كانت الولايات المتحدة جزءاً وطرفاً فاعلاً فيها.

جاءت هذه العاصفة، لتسقط القناع عن السياسة الأميركية، وتكشف جذور تواطئها ودعمها لإسرائيل، واعتبار إسرائيل «قضية داخلية انتخابية أميركية»، وتسجل بدايات «تغيير»، ولكن علنية وصريحة عن سابقاتها، في التعامل مع قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بالإعلان عن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، واحتفاء بالذكرى السبعين لنكبتنا في 14 أيار 2018!

وتفيد التسريبات الإعلامية، بأن هذه العاصفة السياسية تحمل مقترحات مناحيم بيغن في محادثات كامب ديفيد 1978: حكم ذاتي محدود للسكان دون أي مساحة للسيادة عليها، وإغلاق ملفي القدس واللاجئين، وضم المستوطنات ومنطقة الأغوار (ج). وهذا ما تبناه بنيامين نتنياهو وحكومته: حكم ذاتي للسكان دون سيادة على الأرض تحت سيطرة إسرائيلية أمنية كاملة. وأطلق عليه تعبير «الدولة الناقصة»!

وجاء في تسريبات إعلامية أخرى، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب، ستطلب من إسرائيل، الانسحاب من (4) أحياء فلسطينية في القدس الشرقية: جبل المكبر، العيساوية، شعفاط، أبو ديس (القسم الواقع ضمن حدود البلدية) وذلك تمهيداً لجعلها بلديات داخلية صغيرة في

حـدود البلديـة الإسرائيليـة، كـما هـو الحـال في حـي أبـو غـوش، أو تجمعـاً لبلديـة فلسـطينية في القـدس الشرقيـة وكعاصمـة لدولـة فلسـطينية عـلى أنقـاض 40 % مـن الضفـة الغربيـة المحتلـة، كـما أضافـت التسريبـات الإعلاميـة، أن هنـاك رؤيـة أميركيـة، للتعامـل مـع البلـدة القديمـة في القـدس، وتوفـير حريـة الوصـول والعبـادة في الأماكـن المقدسـة للديانـات السـماوية الثـلاث.

الموقف الفلسطيني

اعتـبرت القيـادة الفلسـطينية أن الولايـات المتحـدة فقـدت أهليتهـا ودورهـا كوسـيط نزيـه في عمليـة المفاوضـات، وأصبحـت شريـكاً لجانـب إسرائيـل في قضايـا الـصراع.

إن نقـل السـفارة انتهـاك خطـير للقانـون الـدولي، واتفاقيـة جنيـف الرابعـة، وقـرارات مجلـس الأمـن ذات الصلـة، التـي شـاركت الولايـات المتحـدة في صناعتهـا، وآخرهـا قـرار 2334، وانتهـاك للفتـوى القانونيـة لمحكمـة العـدل الدوليـة.

وتعتـبر هـذه الخطـوة تخليـاً عـن اتفاقيـات دوليـة الولايـات المتحـدة طـرف فيهـا، بمـا في ذلـك اتفـاق أوسـلو، وتخليـاً عـن ضمانـات سـابقة، بمـا في ذلـك رسـالة الضمانـات الموجهـة إلى الجانـب الفلسـطيني قبيـل مؤتمـر مدريـد.

وتشـكل اعتـداءً صارخـاً عـلى حقـوق المسـلمين والمسـيحيين والحقـوق الوطنيـة الفلسـطينية، وتتعـدى عـلى مكانـة وحقـوق وخصوصيـة الوصايـة الهاشـمية عـلى المقدسـات في القـدس.

وتشـكل، سياسـياً، إلغـاءً للعمليـة التفاوضيـة التـي بـدأت منـذ توقيـع اتفاقيـة أوسـلو، وبالتـالي إلغـاء الحـل السـياسي، وربمـا إلغـاء حـل الدولتـين مـن خـلال المفاوضـات، وضرورة البحـث عـن آليـة ومرجعيـة دوليـة جديـدة لعمليـة المفاوضـات.

كـما تشـكل ضربـاً للنظـم الدوليـة والقانـون الـدولي والمصالـح الدوليـة المتعـددة في القـدس، وإغـلاق البـاب أمـام إمكانيـة تحقيـق السـلام عـبر التسـوية السياسـية، الأمـر الـذي يتطلـب الآن وفـوراً توفـير حمايـة دوليـة للشـعب الفلسـطيني.

قضايا القدس المزمنة

(أ) الأرض والعقـار: تفـرض إسرائيـل، اليـوم، سلسـلة مـن القوانـين والأنظمـة للسـيطرة الكاملـة عـلى الأرض والعقـار في مدينـة القـدس. ومنهـا: قوانـين تسـوية الأراضي والأمـلاك وتشريـع مصادرتهـا، وتقـف القوانـين الفلسـطينية والأردنيـة جامـدة دون تفعيـل في «تجريـم» بيـع وإيجـار الأراضي

والعقارات وتسريبها لأي طرف رسمي أو أهلي أو ثالث إسرائيلي.

وتفرض إسرائيل قانون أملاك للغائبين على عقارات القدس الشرقية، وتشريع تملكها للمستوطنين، وتقف الإرادة الرسمية الفلسطينية كما الأهلية عاجزة عن تفعيل «حملة فلسطينية» لشراء وتملك الأراضي والعقارات وحمايتها بتسجيلها كأملاك أوقاف إسلامية.

بدأت السلطات الإسرائيلية، في إجراء مسح ميداني للعقارات والأملاك في البلدة القديمة، ومركزيتها في ممتلكات الأوقاف الإسلامية، والتحقق من الأطراف التي هي بحيازتها أو التصرف بها، كمدخل لفرض «ضرائب أملاك»، وتمهيداً لإفراغها والاستيلاء عليها، وتقدر بأنها تبلغ 80 % من ممتلكات البلدة القديمة.

ولا تزال الأطراف الفلسطينية – العربية تقف وتعيش «صدمة» الاقتحام الإسرائيلي لخصوصية الممتلكات والأوقاف، وتبحث عن «معادلة» للتخفيف من حدة الصدمة!! وقد تبدأ في دخول اشتباك قانوني محلي أو دولي لحماية هذه الممتلكات!

(ب) الأماكن المقدسة الإسلامية: شهدت القدس، سلسلة من المحاولات لتحريف وتزييف الرواية التاريخية والدينية والقانونية، وتشويه الأماكن المقدسة، وإقصاء الإنسان الفلسطيني عنها، ومحاولات يومية لا تنتهي في اقتحام مجموعات يهودية لساحات المسجد الأقصى المبارك لتنفيذ مخططات في عنوانها «مشاركة في المكان»، وأيضاً «تطوير وتنمية» القدس وأحيائها، وفي مضمونها «أسرلة وتهويد».

لقد عقد العديد من المؤتمرات والفعاليات الإسرائيلية، ودعت علناً إلى الاستيلاء على المسجد الأقصى المبارك، وشرعت بالحفريات والأنفاق تحت ساحات المسجد الأقصى، ثم إقامة «طقوس توراتية» في ساحات المسجد الأقصى بحراسة الشرطة الإسرائيلية. وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية مذكرة للتعريف بمسميات الرواية اليهودية للمكان بأن «المسجد الأقصى هو جبل الهيكل»، ومن أقدس المواقع اليهودية، ووضع يافطات إسرائيلية بأسماء عبرية، وإشارة إلى أنها «أبواب الهيكل»، وذلك العام 2014.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تطالب فيها إسرائيل «إبطال والرجوع عن جميع الإجراءات والسياسات المتبعة التي تهدف إلى تغيير معالم وحقائق وضع القدس التاريخي والديني القائم (Historical and religious status quo).

كـما أصـدرت منظمـة اليونسـكو قـرارات عـدة تديـن إسرائيـل وتدعوهـا إلى التوقـف عـن إجراءاتهـا، واعتمـدت قـراراً ينـص عـلى أن «المسـجد الأقـصى المبـارك هـو مـن المقدسـات الإسـلامية الخالصـة، ولا علاقـة لليهـود بـه».

وقـد أعلنـت كل مـن الولايـات المتحـدة وقـف مخصصاتهـا في تمويـل اليونسـكو، وقـررت الانسـحاب مـع إسرائيـل مـن المنظمـة الدوليـة.

(ج) أزمـة الخدمـات والتحديـات الإسرائيليـة في قضايـا التخطيـط والتنظيـم والإسـكان ومعـارك أسرلـة مناهـج التعليـم وتشـويه الثقافـة الوطنيـة وتزييـف الروايـة التاريخيـة، وأيضـاً إلحـاق الخدمـات الصحيـة والاجتماعيـة، واقتصـاد المدينـة، وبخاصـة السـياحة، بالأجنـدة الإسرائيليـة.

(د) قضايـا المواطنـة وأزمـة الهويـة والإقامـة والعمـل والتنقـل ومعـارك «انتخابـات بلديـة» و«غرفـة تجاريـة»، وغيـاب، بـل تغيـب «مرجعيـة وطنيـة (بيـت الـشرق)»، وإغـلاق المؤسسـات والحسـابات البنكيـة، وانتشـار أمـراض العنـف المجتمعـي والفقـر والبطالـة والمخـدرات.

كلمة أخيرة مختصرة

إذا جـاز لي العـودة إلى الإطلالـة عـلى المشـهد، والتذكـير بتحديـات الرئيـس الأمـيركي دونالـد ترامـب وأجندتـه الاسـتفزازية بقولـه: «اخرجـوا أو اقعـدوا أو اسـكتوا..»، وتعـدد وانتشـار المؤتمـرات والنداءات باسـم القـدس، وعـن القـدس، ومـن أجـل القـدس، والسـعي نحـو تشـكيل موقـف وفعـل، وصـولاً إلى «إرادة وطنيـة قـادرة» للتصـدي للعاصفـة الأميركيـة، فـإن الأجنـدة المقدسـية تتحـدث اليـوم عـن الحاجـة إلى:

أولاً. التعريـف والتعـرف عـلى «أهـل القـدس» المرابطـين القابضـين عـلى الجمـر في أحيـاء وأزقـة وشـوارع ومسـاجد وكنائـس ومؤسسـات القـدس في قضاياهـم اليوميـة الحياتيـة!

ثانياً. صياغة «معادلة شراكة» فيما بين المفاصل الرئيسية في القدس:

- الأوقاف الإسلامية والمسيحية ومأسسة علاقتها مع مرجعياتها في الوصاية والرعاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.
- جامعة القدس ومعاهد ومدارس ومؤسسات التعليم والثقافة فيها، وضرورة وأهمية ترتيب أوضاعها الداخلية في المرجعيات الإدارية والمالية والأكاديمية، وتطويرها لخدمة المجتمع المقدسي، والعلاقات

مع الأطراف المماثلة في الإقليم والخارج!

- القطاع الخدمي في قضايا الصحة والخدمات الاجتماعية والاقتصاد والسياحة ومؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل «مجلس» لها، وخطط عمل وتوأمة مع مثيلاتها في البيت الفلسطيني!
- توجيه دور ومهام ما تبقى من «فصائل الكنبة»، ومقولتهم «إما لعّيب وإما خرّيب في كل الساحات» إلى مهام ترقى لدورها التاريخي والنضالي، وبخاصة في قضايا ضد التطبيع بأنواعه كافة، وبخاصة المقاطعة لإسرائيل (BDS).

ثالثاً. تقديم ثلاث خطط بالتساوي والتزامن: الأولى، خطط طوارئ، (بمعنى إطفاء حرائق) أمام جرافات تهدم البيوت، وتصادر الأراضي، وإقصاء السكان، واعتقال وقتل الأطفال مع الرجال والنساء بدم بارد! والثانية: خطط صمود مقاوم بكرامة؛ بمعنى اشتباك ميداني وسياسي وقانوني وإعلامي، وتوظيف «الصناديق» المحلية والعربية لذلك. والثالثة: خطط تنمية وتطوير المجتمع المقدسي والالتصاق، بل الانصهار مع وفي عمقها الوطني الفلسطيني، وذلك في مجالات التخطيط والتنفيذ والتمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الجغرافيا والديمغرافيا وقضايا السيادة كعاصمة دولة فلسطين.

منظومة الاستيطان الإسرائيلي .. أبعادها وآلية مواجهتها

جاد إسحق وسهيل خليلية

مقدمة

ما زالت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته تؤثر على حياة المواطنين الفلسطينيين اليومية. فعلى الرغم من المساعي الدولية الحثيثة خلال الأعوام الماضية لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وإحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تتمادى في انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، ومستمرة في النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمتمثلة بمصادرة الأراضي الفلسطينية، والتوسعات الاستيطانية المختلفة، وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، وعمليات الهدم الإسرائيلية التي استهدفت مئات المنازل والمنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وشردت العديد من العائلات الفلسطينية (من أطفال، وكبار السن، ونساء) وأيضاً انتهاكات المستوطنين التي باتت تشكل خطورة كبيرة على المواطنين الفلسطينيين وحياتهم اليومية، هذا إضافةً إلى استهداف القطاع الزراعي الفلسطيني، وإصدار مئات أوامر الهدم ووقف العمل الإسرائيلية التي استهدفت تجمعات فلسطينية بأكملها، تحت ذرائع واهية، ومن أجل السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتشجيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، حيث لم تتوقف مشاريع البناء منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، كما حظيت بمباركة هذه الحكومات ودعمها اللوجستي في ما يتعلق بالتخطيط والمتابعة، فضلاً عن الدعم المادي وهو الأهم.

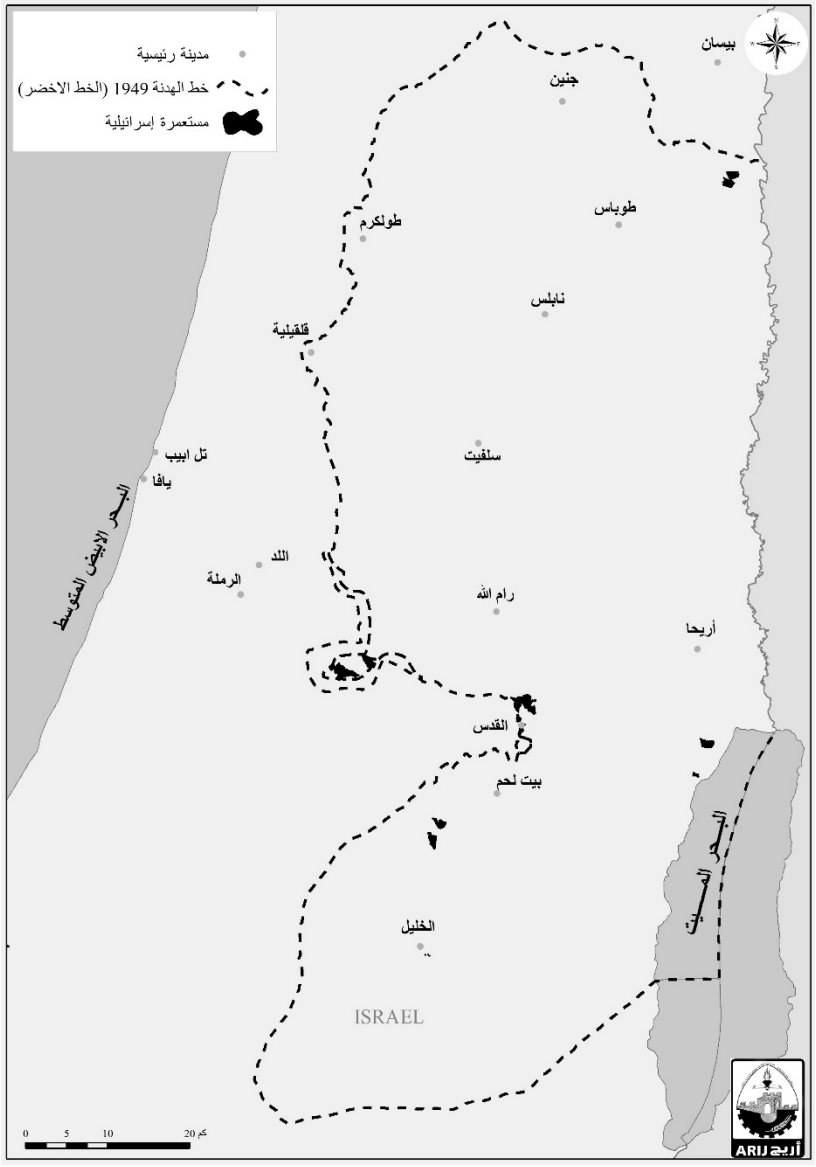

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى العام 1970

وبحلول العام 2018، بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة 198 مستوطنة[1] إلى جانب 220 بؤرة استيطانية[2] تتم إقامتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقطن هذه المستوطنات والبؤر الاستيطانية ما يقارب 824 ألف مستوطن،[3] منهم 318 ألف مستوطن في القدس الشرقية المحتلة. ومنذ انطلاق مؤتمر مدريد تضاعف الاستيطان إلى ثلاثة أمثاله.

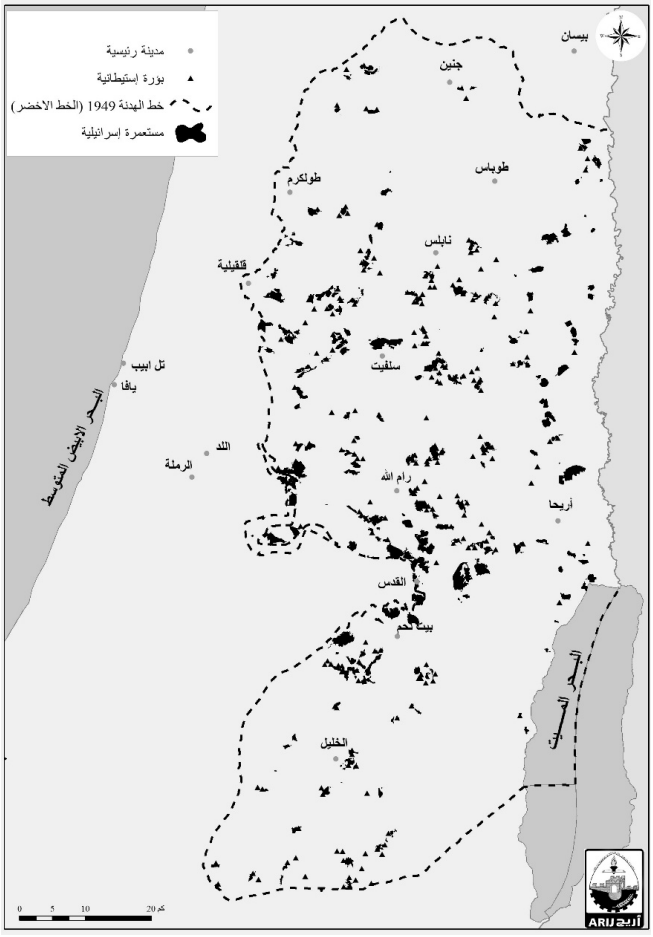

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى العام 1992

1 معهد أريج، 2017.

2 المصدر السابق.

3 معلومات مستنبطة من وزارة الداخلية الإسرائيلية، مع موافقة تقديرات عن النمو السكاني في المستوطنات.

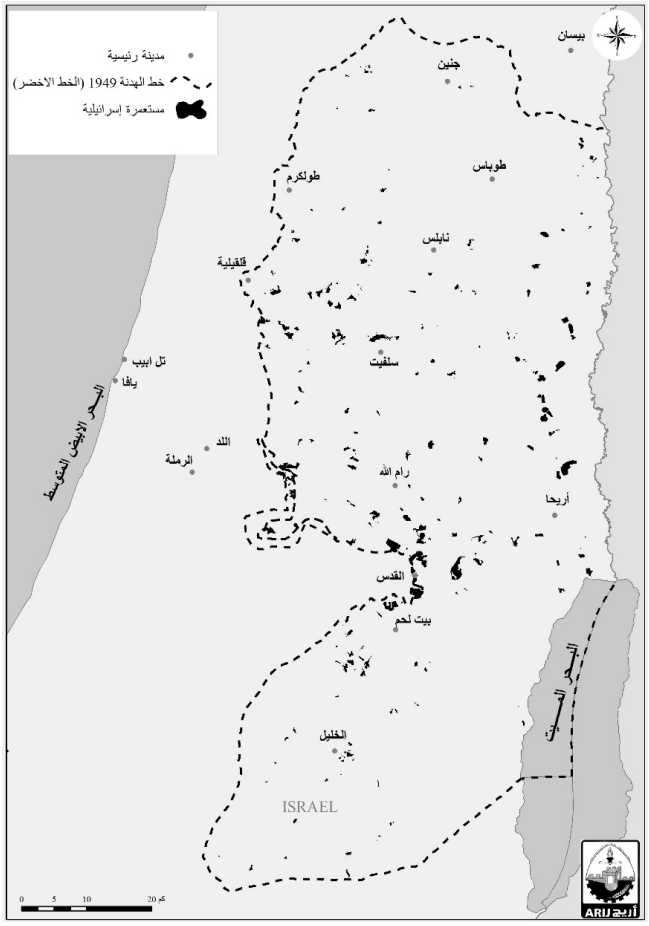

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى العام 2018

ولا شك في أن إسرائيل كانت ولا تزال الرابح الأكبر من التشتت الذي ضرب العالم العربي في ما يسمى «الربيع العربي»، وانعكس هذا بشكل جلي وواضح في ضعف الردود العربية والعالمية اتجاه سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تأخذ منحنى من شأنه أن يعدم فكرة إنشاء دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وقادرة على الحياة باستقلالية اقتصادية، وبالتالي طوي صفحة العملية السلمية برمتها، والجهود الدولية الرامية لإنهاء الصراع عن طريق فرض الحل حسب الأجندة الإسرائيلية والأميركية.

وقد كانت نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، في تشرين الثاني العام 2016، نقطة تحول في مسار المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وذلك بصعود الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى سدة الحكم، وإصراره على ترجمة وعوده الانتخابية إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع، بشكل مغاير تماماً عن السياسة الأميركية المعتادة التي كانت أصلاً منحازة إلى إسرائيل، وذلك كما أثبتت في أكثر من واقعة فيما يتعلق بالبناء الاستيطاني، أو الانتهاكات الإسرائيلية المتعددة للقانون الدولي والقرارات الدولية (وعلى سبيل المثال لا الحصر، قرارا 242، و338 حول الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل العام 1967، والبناء الاستيطاني، وحتى فتوى لاهاي حول جدار الفصل العنصري وإزالته في العام 2004). حتى إنه (ترامب) ضرب بعرض الحائط أي مواقف (متواضعة) للإدارات الأميركية السابقة فيما يتعلق بالحق الفلسطيني، أو الانتهاكات الإسرائيلية بداية بالمحاولات الحثيثة للتراجع عن الامتناع عن التصويت عن قرار مجلس الأمن 2334، وذلك بتاريخ 2016/12/23، الذي طالب إسرائيل بإنهاء نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، باعتبار أن كل ما أقامته إسرائيل منذ العام 1967 هو بناء غير شرعي.

وإذ يؤكد من جديد على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية إنما يعرض للخطر جدوى حل الدولتين على أساس حدود 1967.

وإذ يدين جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل، من جملة أمور، بناء وتوسيع المستوطنات، نقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأرض وضمها بالأمر الواقع، هدم المنازل والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة.

من قرار مجلس الأمن حول الاستيطان رقم 2334،

23 كانون الأول 2017

وقد كان موقف ترامب في ذلك كفيلاً بإعطاء إسرائيل الضوء الأخضر؛ بأن الإدارة الأميركية الجديدة لن تدين الاستيطان الإسرائيلي، أو تطالب بالحد منه، بل اعتبرته حقاً مكتسباً للاحتلال في مخالفة وتحدٍّ وازدراء واضح للقانون الدولي، فما كان من إسرائيل إلا أن أطلقت العنان لعشرات المشاريع الاستيطانية التي كان العديد منها قد أقر، غير أنه لم ينفذ بعد. وهدفت هذه المشاريع إلى تعزيز سيطرتها الجغرافية على القدس، من خلال استكمال المرافق الجغرافية بين المستوطنات، بالبناء الاستيطاني، أو من خلال مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق، التي عمدت من خلالها في كل الأحوال إلى إيجاد واقع جغرافي جديد يحدد معالمه الاستيطان بالخطوط الجديدة. هذا ويوضح الجدول التالي عدد الوحدات التي تمت مناقشتها خلال العام 2017 ضمن مخططات وعطاءات، وذلك بحسب معطيات «دائرة أراضي إسرائيل».

عدد الوحدات التي تمت مناقشتها خلال العام 2017 ضمن مخططات وعطاءات، وذلك بحسب معطيات "دائرة أراضي إسرائيل" واللجنة التنظيمية في بلدية الاحتلال في القدس

	المستوطنة	عدد الوحدات الاستيطانية في العطاء	عدد الوحدات الاستيطانية في المخطط	المحافظة الفلسطينية
1	Adam	60		Jerusalem
2	Adora		60	Hebron
3	Alfei Menashe	720	850	Qlqilyia
4	Amichai		102	Nablus
5	Ariel	430	882	Salfit
6	Avnei Hefetz		135	Tulkarem
7	Barqan		56	Salfit
8	Beit Arieh	203	55	Ramallah
9	Beit El	296	9	Ramallah
10	Beit Ort		8	Jerusalem/East
11	Beitar Illit	871	833	Bethlehem
12	Bnei Hever		56	Hebron

13	Efrat	21		Bethlehem
14	Eli'zer		68	Bethlehem
15	Elkana		205	Bethlehem
16	Enav		55	Tulkarem
17	Gilo		270	Jerusalem/East
18	Givat Zeev	552	906	Jerusalem
20	Halamish		56	Ramallah
21	Har Adar		10	Jerusalem
22	Har Hebron	31		Hebron
23	Har Homa	130		Bethlehem
24	Har Homa		15	Jerusalem/East
25	Har Samuel		2	Jerusalem
27	Hinanit		6	Jenin
28	Ir David	16		Jerusalem/East
29	Jabal Al Mukkabir		167	Jerusalem/East
30	Karnei Shomron	52	52	Qlqilyia
31	Kerem Reim		316	Ramallah
32	Kfar Adumim		323	Jerusalem
33	Kfar Etzion		344	Bethlehem
34	Kfar Taphuh		12	Salfit
35	Maale Adumim	112	1319	Jerusalem
37	Ma'ale Mikhmas		86	Ramallah
38	Maskiot		27	Tubas
39	Migron		86	Ramallah
40	Modi'in Illit		88	Ramallah
41	Negohot		102	Hebron
42	Netiv Ha'avot		17	Bethlehem
43	Neve Yaacov		214	Jerusalem/East
44	Nof Zion		14	Jerusalem/East
45	Nofim		170	Salfit
46	Nokdim		146	Bethlehem
47	Ofra		255	Ramallah

48	Pesagot		103	Ramallah
49	Petzael		60	Jericho
50	Pisgat Zeev		1060	Jerusalem/East
51	Ramot		244	Jerusalem
52	Rechalim		97	Nablus
53	Revava		10	Salfit
54	Sha'are Tekvah		6	Qlqilyia
55	Sheikh Jarrah		13	Jerusalem/East
56	Shilo		1	Nablus
57	Susiya		30	Hebron
58	Talmon		98	Ramallah
59	Zufim		57	Qlqilyia
المجموع		**3494**	**10156**	
المجموع النهائي		**13,650**		

لقد توج ترامب انحيازه الكامل إلى إسرائيل من خلال توقيعه على قرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة. هذا الإجراء الذي لم يقم به أي رئيس أميركي سبقه، حيث دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على توقيع أمر رئاسي بتأجيل نقل السفارة مرة كل ستة أشهر، لما له من أهيمة وتداعيات كبيرة على عملية السلام برمتها.

وبتوقيع هذا القرار، أصبح جلياً للجميع، أن الدور الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة كراعٍ لعملية السلام لم يعد مقبولاً بتاتاً لتبنيه الموقف الإسرائيلي بشأن القدس، إضافةً إلى مواقفه وتصريحاته العلنية المؤيدة للاستيطان، وبخاصة حين أعلنت الإدارة الأميركية أن الاستيطان لا يعتبر عقبة أمام عودة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإتمام عملية السلام وحل الدولتين.

في ظل هذا الانحياز والدعم والتأييد الأميركي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، أقدمت دوائر التشريع في الكنيست الإسرائيلي على طرح وصياغة العديد من التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تعمل وتساعد على تنفيذ المشاريع الاستيطانية في القدس المحتلة، والمناطق المسماة (ج)، حسب اتفاقيات أوسلو، هذا إضافةً إلى إضفاء شرعية قانونية على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة. ومن أبرز هذه التشريعات والقوانين التي تم طرحها

ومناقشتها في جلسات الكنيست الإسرائيلي وحظيت بموافقة مبدئية:

1. **قانون التسوية:** تمّت المصادقة على القانون بالقراءة الثالثة في الكنيست في 16 تشرين الثاني 2016. وهذا القانون يلغي كل القرارات السابقة والصادرة عن المحاكم الإسرائيلية الخاصة بالبؤر الاستيطانية، وعلى وجه التحديد بؤرة «عمونا». هذا، وقد تمتد آثار القانون ليرفع الأحكام السابقة بعدم قانونية 53 بؤرة استيطانية، وأكثر من 3800 وحدة استيطانية و/أو مبنى، ويشرعن (من وجهة نظر الاحتلال) وجودها على الأرض. وكان القانون الذي لاقى معارضة من المستشار القضائي في حكومة الاحتلال، قد أدخل عليه تعديلات في 8 كانون الأول 2016، وتم إقراره بالقراءة الأولى. وفي 6 شباط من العام 2017، تمّت المصادقة على القانون المعدل بالقراءة الثالثة. هذا، ويقوم القانون على توسيع صلاحيات ما يطلق عليه «حارس أملاك الغائبين»، الذي تمت تسميته وتعيينه من قبل الاحتلال بالاستيلاء على أملاك فلسطينية خاصة، وإعادة تصفيتها إلى استعمال بحسب ما يتناسب والمصلحة العامة التي غالباً ما تكون لاستعمالات التوسع الاستيطاني، ويكون ذلك إضافة إلى ما يشكل 42 % من مساحة الضفة الغربية، وتلك ما يطلق عليها الاحتلال اسم «أملاك الدولة». ويتيح القانون لإسرائيل الاستيلاء على «أملاك فلسطينية خاصة» وتعويض صاحب الأرض في حال «أثبت ملكيته» بما يتوافق ومعايير الاحتلال، وذلك بمقدار حتى 125 % (كحد أقصى) من قيمة الأرض، وذلك بحسب ما يتم تقديره من قبل حارس أملاك الغائبين، أو تقديم أرض بديلة في حال أمكن ذلك. ويعتبر القانون بمثابة عملية «تبييض» لعمليات التزوير والاستيلاء «المخالف» على الأراضي الفلسطينية الخاصة، التي تمت إقامة أحياء وبؤر استيطانية عليها. يذكر أن المحكمة العليا الإسرائيلية قد جمدت العمل بهذا القانون في شهر آب 2017 عقب التماسات مقدمة من جهات مختلفة حول شرعية هذا القانون.

2. **قانون الضم:** هو قانون يقوم، بشكل مبدئي، على ضم تكتل معالي أدوميم الاستيطاني (شرق مدينة القدس المحتلة) لتكون ضمن حدود مدينة القدس بحسب التعريف الإسرائيلي. وقد تم طرح مشروع القانون في تموز العام 2016 من قبل أعضاء في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي وبدعم، حسب استطلاعات إسرائيلية، 78 % من الإسرائيليين اليهود، ولتشكل إضافة إلى تجمعات استيطانية أخرى (سيتم ضمها تباعاً) ما سيعرف باسم «القدس الكبرى».

هذا، وقد ناقشت اللجنة الوزارية للتشريعات في الكنيست في شهر تشرين الأول 2017

مـشروع قانـون يدعـو إلى ضـم التجمعـات الاسـتيطانية معـالي أدوميـم، وغـوش عتصيـون، وجفعـات زئيـف، مقابـل إقصـاء تجمعـات فلسـطينية لتصبـح خـارج «القـدس الكـبرى». وقـد تـم تأجيـل طـرح المـشروع في أكـثر مـن جلسـة، منهـا جلسـة 8 شـباط 2018 التـي كان مـن المقـرر فيهـا عـرض المـشروع عـلى لجنـة وزاريـة رئيسـية للتصويـت.

وسـيعمل القانـون عـلى توسـيع حـدود نفـوذ بلديـة الاحتـلال البالغـة مسـاحتها حاليـاً 125 كـم2 (بشـقيها الشرقـي والغـربي)، بإضافـة ثلاثـة تجمعـات اسـتيطانية حـول القـدس، وهـي:

- تجمع معاليه أدوميم- شرق القدس، بمساحة 73 كم2.[1]
- تجمع جفعات زئيف – شمال غرب القدس، بمساحة 30 كم2.[2]
- تجمع غوش عصيون –جنوب غرب القدس بمساحة 72 كم2.[3]

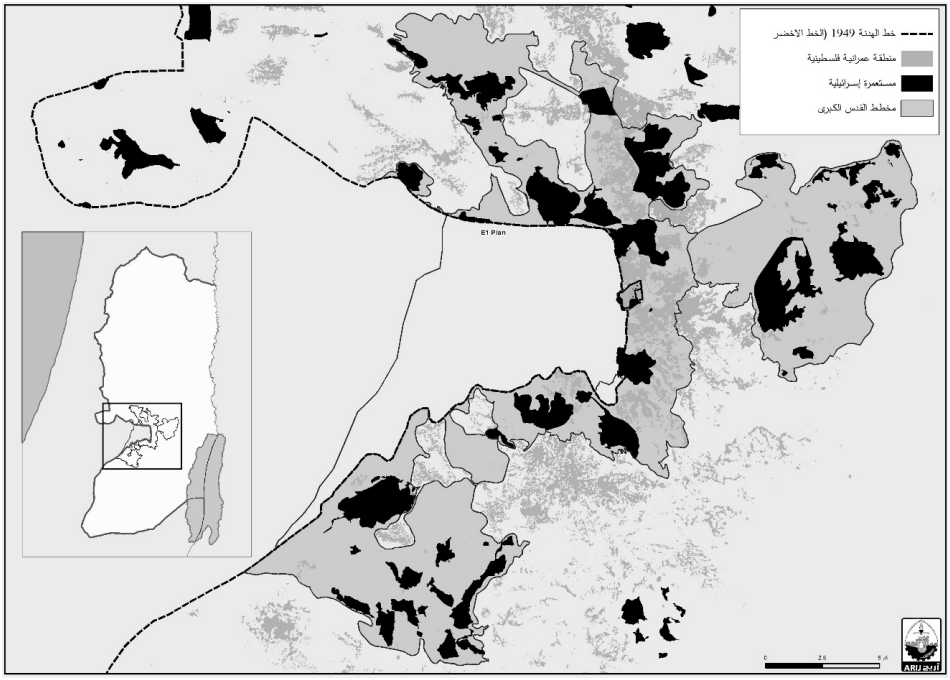

1 معهد أريج، 2017.

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

إن الزيادة في مساحة مدينة القدس المحتلة، بحسب المخطط الإسرائيلي، بمقدار 175 كم^2، لتصبح مساحة ونفوذ ما يسمى «القدس الكبرى» 300 كم^2؛ أي ما يزيد على 140 % عن مساحتها الحالية. وقد بات واضحاً أن الزيادة هذه في المساحة تعتمد على خطة مبرمجة لزيادة عدد المستوطنين المسجلين كقاطنين للقدس، بما يزيد على 170 ألف مستوطن، أي إضافة حوالي 32 % من نسبة المستوطنين الحاليين، هذا إضافةً إلى أكثر من 150 ألف مستوطن سيقطنون المشاريع الاستيطانية في القدس وما حولها، بإضافة ما يزيد على 40 ألف وحدة سكنية بحسب المخططات الموجودة في مراحلها المختلفة، وعليه، تكون إسرائيل قد عززت تواجدها الاستيطاني السكاني بفرض جغرافيا جديدة من شأنها أن تحكم القبضة على الأرض، من خلال البناء والجدار الفاصل من جهة، ومن جهة أخرى من خلال فرض أغلبية سكانية تزيد عند إتمام المخطط على 85 % من القاطنين في المدينة المحتلة، وما أضيف إلى تخومها.

ولم تكتفِ إسرائيل بذلك، بل عمدت إلى تقنين الوجود الفلسطيني في داخل المدينة، وذلك من خلال سياسة مبرمجة امتدت عبر سنوات طويلة من الاحتلال، منعت، أو بالأحرى قيدت من خلالها، بلدية الاحتلال الفلسطينيين من استعمال أراضيهم، حيث أعلنتها أراضي خضراء، أو غابات، ومنعتهم من البناء والتوسع عليها، حتى اضطر العديد منهم للخروج والسكن في مناطق أخرى، أو البناء في مناطق تقع خارج مخططات التنظيم الهيكلي لبلدية الاحتلال، وأصبحت الآن بفعل الجدار خارج ما أطلق عليه الاحتلال، القدس الكبرى، التي تم تحديدها من خلال مسار الجدار، ومن هذه المناطق: كفر عقب، مخيم شعفاط، جزء من منطقة السواحرة الشرقية، الجزء الشمالي من قرية الولجة (حي الجويزة)، منطقة بئر عونة شمال بلدة بيت جالا.

من خلال تنفيذ هذا المخطط، سيتم عزل أكثر من 150 ألف مواطن مقدسي في مناطق سكناهم، وعلى الرغم من تواجدهم ضمن نفوذ ما يسمى بحدود بلدية القدس غير المعترف بها، فإنه سيتم منحهم إدارة ذاتية لإدارة شؤون حياتهم اليومية، وهدف الاحتلال من وراء هذا الإجراء هو تجريدهم وحرمانهم من أي حقوق سياسة في القدس. هذا الأمر يعزز التواجد الإسرائيلي داخل القدس وحولها، ويفرض واقعاً ديمغرافياً جديداً ذا أغلبية إسرائيلية، وأقلية فلسطينية لن يكون لها أي تأثير على القدس ومستقبلها لاحقاً. يذكر أن القانون قد تم تأجيل طرحة للتصويت في أكثر من مناسبة.

3. **قانون القدس:** طرح أمام الكنيست الإسرائيلي قانون عرف باسم تعديل «قانون القدس الأساسي» الذي ينص في طياته على وجوب أن تكون موافقة ثلثي أعضاء الكنيست الإسرائيلي (80 من مجموع 120 عضواً) لإحداث أي تغيير جذري في وضعية القدس، تحديداً التخلي عن أي جزء منها لجهات غير إسرائيلية. في حين أن الموضوع لم يتم توضيح حيثياته بالكامل، إلا أن الاتجاه العام للقانون يهدف إلى تحقيق، أو بالأحرى تشريع قانون الضم في ما يتعلق بالتجمعات الاستيطانية حول القدس، ومن جهة أخرى، تشريع التعديل الإداري على وضعية التجمعات المقدسية التي أضحت خارج ما أطلق عليه «القدس الكبرى»، بفعل الجدار الفاصل. القانون تم طرحه أمام الكنيست الإسرائيلي في تموز العام الماضي 2017 لقراءة تمهيدية، ولم يتسنَّ أن ينتقل أكثر من ذلك، حيث أعاق نتنياهو تقديم القانون للقراءات والموافقة.

تكمن خطورة القوانين المطروحة أعلاه بالنسبة للاحتلال، والمشروع الاستيطاني، في أنها ستتيح المجال أمام العديد من مشاريع البناء داخل المستوطنات الـ198 (مساحتها 197 كم^2)، والبؤر الاستيطانية (222 بؤرة استيطانية) لتصويب أوضاعها القانونية (على الأقل من وجهة نظر الاحتلال الإسرائيلي) حيث أشارت دراسة تحليلية لمعهد أريج إلى أن ما نسبته 48 % من مساحة المستوطنات الإسرائيلية قد أقيم على أراضٍ ذات ملكية فلسطينية خاصة، فيما تم إنشاء ما تبقى من المساحة على أراضٍ قامت إسرائيل بتصنيفها وإعلانها أراضي دولة. وفي حين أن بعضاً من أصحاب الأراضي الفلسطينيين استطاعوا الحصول على قرارات من المحاكم الإسرائيلية بإخلاء أراضيهم من البناء الاستيطاني، أو البؤر بعد سنوات من المقارعة في محاكم الاحتلال، فإن مثل هذه القرارات لم تمكنهم من إعادة استعمال أراضيهم. حتى عندما قام الاحتلال بعملية إخلاء أحادية الجانب في العام 2005 لأربع مستوطنات إسرائيلية في شمال الضفة الغربية المحتلة (صانور، كاديم، حومش، غانيم) لم يتمكن أصحاب هذه الأراضي من العودة إليها واستعمالها لأي غرض كان. ومع تزايد قرارات الإخلاء للمواقع الاستيطانية، ذهبت حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى طرح قانون التسوية الذي سيجعل عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة يحظى «بحسب ما يراه الاحتلال» بنوع من الشرعية، حتى وإن كانت مشبوهة وآثمة بحسب القانون الدولي والإنساني، وهو الأمر الذي حصل في البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية عمونا شرق مستوطنة «أريئيل»، حيث حصل أصحاب الأراضي على أوامر إخلاء البؤرة. وعلى الرغم من كل المحاولات الإسرائيلية للالتفاف على القرار، تم الإخلاء في نهاية المطاف، ولكن بعد تمكين المجلس الاستيطاني في الشمال من تخصيص أراضٍ على مقربة من الموقع ذاته

تمهيداً لإنشاء موقع استيطاني جديد بديل يحظى بموافقة «قانونية»، وتمويل من حكومة الاحتلال.

ويأتي هذا كله في وقت انحسر فيه دور معسكر السلام الإسرائيلي في ظل تنامي قوى اليمين المتطرفة من أصحاب النزعة العنصرية التي ترفض مبدأ حل الدولتين، أو أياً من مواضيع الحل النهائي، وترفض حتى منح الفلسطينيين أي استقلالية؛ سواء أكانت اقتصادية أم غير ذلك، حتى باتت الأفكار اليمينية تشكل الأغلبية لتوجهات المجتمع الإسرائيلي. وقد ساعدت الأجواء الدولية التي مهدت الطريق لصعود اليمين الإسرائيلي إلى المضي قدما في النزعة العنصرية حيث تسارع حكومة الاحتلال في طرح عدد من القوانين التي من شأنها تمكين الاحتلال من السيطرة على مجريات الأحداث، بما يتناسب ومصالحها، كان منها:

- قانون المحاكم: حيث يهدف القانون إلى تجريد الفلسطينيين (دون المقدسيين) من حقهم في اللجوء إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للقضايا المتعلقة بمصادرة الأراضي، واستبدال ذلك بالتوجه إلى المحاكم اللوائية؛ سواء في القدس، أو المحاكم العسكرية في الإدارة المدنية، باعتبارها الجهات ذات الاختصاص في البت في مثل هذه القضايا.

- قانون مشروع سحب الإقامة أو الجنسية: والمقصود هنا هم فلسطينيو القدس من حملة الإقامة، حيث أقرت لجنة الداخلية في الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الثالثة، سحب الجنسية الإسرائيلية من أي مواطن عربي في حال تنفيذه أو المشاركة في عملية ضد أي جهة إسرائيلية. وتعتبر هذه إحدى الذرائع التي تلجأ إليها إسرائيل لترهيب الفلسطينيين وتجريدهم من حقهم في المقاومة والإقامة في مدينة القدس. وإضافةً إلى ذلك، قد يمتد القانون ليشمل عائلات منفذي العمليات، الأمر الذي ينذر ويهدد مصير الآلاف من المقدسيين جراء هذا القانون.

- مشروع قانون خصم مخصصات عائلات الأسرى والشهداء: ومفاده قيام سلطات الاحتلال بخصم مخصصات عائلات الأسرى والشهداء من عوائد الضرائب الفلسطينية التي تجنيها إسرائيل بشكل غير قانوني، واعتبار مثل هذا الإجراء وسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني لثنيه عن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وإجراءاته وسياساته العنصرية.

- مشروع قانون الدولة «اليهودية»: في 8 أيار 2017، دفع وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي للقراءة التمهيدية بأحد أكثر الاقتراحات والقوانين إثارة للجدل، مشروع

قانـون «إسرائيـل الدولـة القوميـة للشـعب اليهـودي»، وتناقضـاً لادّعـاء الاحتـلال بأنـه حاضـن النظـام الديمقراطـي الوحيـد في الـشرق الأوسـط، وذلـك في سـعي إلى إقـرار قانـون الاعـتراف بإسرائيـل دولـة «يهوديـة وطنيـة»، وجعـل القانـون أحـد القوانـين الأساسـية للدولـة. وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أنـه في حالـة اعتـماد المقـترح، وبالتـالي ضـمان تمريـره للتصويـت في الكنيسـت، فـإن ذلـك مـن شـأنه أن يأخـذ الـصراع إلى مسـتوى جديـد ذي طبيعـة «دينيـة». طـرح القانـون في 13 حزيـران 2017 للتـداول، ولم يحـظَ بفرصـة للتصويـت، وفي 2 تشريـن الثـاني 2017، تـم إسـقاط المـشروع. وقـد تـم طـرح المـشروع مـع تعديـلات سـطحية في 26 كانـون الأول 2017.

ويعتـبر القانـون تهديـداً لاسـتمرارية حيـاة «1.8 مليـون فلسـطيني في القـدس الشرقيـة وخلـف الخـط الأخـضر».[1] ومـن جهـة أخـرى، يهـدف القانـون إلى إحـداث وضعيـة اسـتباقية لإمكانيـة تنامـي الفلسـطينيين لدرجـة يشـكلون فيهـا تهديـداً ديمغرافيـاً، وبالتـالي سياسـياً عليهـم، وأيضـاً لإمكانيـة عـودة ملايـين اللاجئـين الفلسـطينيين مـن الخـارج، مـا يصنـف القانـون بأنـه عنـصري و«بامتيـاز»، حيـث إنـه يجسـد ترجمـة واقعيـة لمعنـى «التطهـير العرقـي»، كونـه يدعـو إلى إقصـاء منظـم ومبرمـج لـكل مـن هـم غـير يهـود.

ولم تقـف مسـاعي الاحتـلال عنـد حـد معـين، بـل سـعى إلى إعـادة تعريـف الاتفاقيـات الموقعـة بخصـوص الوضعيـة القانونيـة لوجـوده غـير الشرعـي، وتحديـداً في مناطـق إسـتراتيجية، وأهمهـا تلـك المنطقـة المسـماة بحسـب الاتفاقيـات (H2)، حيـث أقـدم الحاكـم العسـكري الإسرائيـلي لمـا يسـمى بـ«منطقـة المركـز» في قلـب مدينـة الخليـل، عـلى إصـدار الأمـر العسـكري رقـم 1789، بتاريـخ 31 آب 2017، وهـو أمـر عسـكري جديـد تـم الإعـلان بموجبـه عـن إقامـة مجلـس محـلي للمسـتوطنين، يعنـى بـإدارة شـؤونهم ضمـن نطـاق منطقـة (H2) وهـو يـسري عـلى المسـتوطنين فقـط حسـب التعريفـات التـي وردت فيـه. ووفقـاً للأمـر الصـادر، فإنـه سـيتم انتخـاب رئيـس للمجلـس، وإدارة، ولجنـة مراقبـة، وجهـاز كامـل قريـب لدرجـة التشـابه مـع هيكليـة أي سـلطة أو مجلـس محـلي آخـر، مـا مـن شـأنه أن يعـزز مـن الوجـود الاسـتيطاني في الخليـل، وبخاصـة أن كل الأمـور الاسـتيطانية لـن تصبـح مربوطـة بالحصـول عـلى أي موافقـات خاصـة في أمـور الاسـتيطان مـن أي جهـة أبعـد مـن هـذا المجلـس.

وبحسـب بروتوكـول الخليـل الـذي وقـع عليـه رئيـس وزراء الاحتـلال بنيامـين نتنياهـو في شـهر كانـون الثـاني مـن العـام 1997، تـم تقسـيم مدينـة الخليـل إلى جزأين: الأول (H1)، يشـمل 80 % مـن المدينة،

1 الإحصاء الإسرائيلي.

ويخضع لسيطرة فلسطينية تامة فيما، يسكن في الجزء الثاني (H2) 20 % من مساحة المدينة، ويخضع لسيطرة إسرائيلية تامة ما يقارب 800 مستوطن إسرائيلي مع 40,000 فلسطيني.

يذكر، هنا، أن القوانين الأربعة السابقة الذكر، والإجراءات الاحتلالية، هي جزء من حرب الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين بشكلها الملموس وغير الملموس، حيث إن سعي الاحتلال ومطامعه لم تتوقف على الأرض، بل تسعى إلى النيل من الروح الفلسطينية.

لقد أضحت سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة جلية أكثر من أي وقت مضى، حيث تهدف إلى إيجاد واقع جديد يتماشى مع المتغيرات الإستراتيجية، منها تغير طبيعة التحالفات في المنطقة، وإعادة ترتيب قائمة التهديدات التي لم تعد إسرائيل تتصدر فيها المركز الأول، بل إنها قد تصبح، أو أنها أصبحت حليفاً. فالتغيرات الحاصلة على أرض الدول التي تشكل محور المقاومة، أو كما تعرف بدول الطوق، قد فرضت معادلة جديدة، لم تعد فيها إسرائيل العدو الأول، على الأقل هذا ما هو ظاهر على الصعيد السياسي، ولكن بخلاف لراي الجماهير. حتى إن إسرائيل لم تمرر فرصة إلا وانتهزتها لتمرير أهدافها في ظل المتغيرات، وهذا كله يظهر الوهن في الموقف الدولي والتردي الحاصل لحالة حقوق الإنسان إلى درجة استغلال إسرائيل الظروف العاصفة في البيئة المحيطة من صراعات، واقتتال، وحتى على الصعيد الدولي من تقهقر للموقف الأوروبي أمام الإدارة الأميركية الجديدة، وموقف الأخيرة فيما يتعلق بالصراع.

وعليه، سارعت إسرائيل إلى تحريك آليات من شأنها إعادة تعريف وضعها في الأراضي المحتلة، حتى وإن اقتصر ذلك (على الأقل في بداية الأمر) على إسرائيل وحدها. ولتحقيق هذا التغيير المنشود، أعطى الكنيست الإسرائيلي موافقة مبدئية بحصر التعاطي قانونياً في أي قضايا تخص الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة على المحاكم اللوائية التابعة لمدينة القدس، والمحاكم العسكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه، وبحسب اتفاق أوسلو،[1] كان يتعين على الاحتلال الإسرائيلي تفكيك الإدارة المدنية، حيث تقدمت جهات حكومية بطلب إلغاء الإدارة المدنية في الضفة الغربية، أو إعادة تعريفها تحت صفة حكومية لا تتبع لجيش الاحتلال الإسرائيلي، في خطوة من شأنها أن تشكل نقطة بداية لتطبيق القانون الإسرائيلي المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج)، وذلك تمهيداً لضمها لمناطق نفوذ دولة الاحتلال. يذكر أن إسرائيل قد بدأت بالفعل بتنفيذ المخطط، والعمل على تحريك الآليات اللازمة لتحقيق هدفها بأن عمدت، كخطوة، أولية، على مضاعفة عدد الموظفين العاملين في ما

1 THE ISRAELI-PALESTINIAN INTERIM AGREEMENT ON THE WEST BANK AND THE GAZA STRIP Annex III Protocol Concerning Civil Affairs

يسمى بـ«الإدارة المدنية»، وذلك تحت شعار «توفير خدمات أفضل وأسرع» للسكان المقيمين في منطقة (ج)، في إشارة إلى السكان الأصليين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين على حد سواء.

وعليه، يمكن تقييم الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة (ج) بأنها خطوات أولية، تهدف إلى ضمها إلى منطقة نفوذ الاحتلال، وهو ما دعا إليه العديد من الوزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، كان آخرهم وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد.

أما على الصعيد الدولي، فقد بات واضحاً أن الدعم والموقف الأميركي لدولة الاحتلال لم يتغير عبر العقود المنصرمة، بل أصبح أكثر شمولية، وبخاصة مع وصول الإدارة الأميركية الحالية إلى سدة الحكم مع الرئيس ترامب، وإظهار انحياز واضح، وبشكل صريح، إلى إسرائيل من خلال إعلان مواقف في قضايا رئيسية تشكل، بحد ذاتها، عقبة أمام السلام، واستئناف المفاوضات حول الوضع النهائي، يذكر منها الاستيطان الذي صرح ترامب بأنه لا يرى في بناء المستوطنات عقبة أمام السلام أو استئناف المفاوضات، بل وأكثر من ذلك، حيث أصبح يتبنى المواقف الإسرائيلية فيما يتعلق بسبل حل الصراع، بداية من ضرورة إقرار الفلسطينيين بالحقائق على الأرض، ومنها المستوطنات، والاحتفاظ بالمناطق التي تشكل المنطقة الشرقية وهي الأغوار والمناطق المحاذية للبحر الميت، وأيضاً القبول بالجدار الفاصل كنوع من الحدود الفاصلة – شبه سياسية- في الضفة الغربية مع دولة الاحتلال، هذا إضافة إلى القبول بالطرح الإسرائيلي بأن «القدس الموحدة»؛ أي بشقيها الشرقي والعربي، هي عاصمة دولة الاحتلال، وأن يعلن الفلسطينيون أبو ديس عاصمتهم المقدسية.

ولم يقف مستوى الدعم الأميركي تحت إدارة ترامب عند هذا المستوى، بل طالب باعتراف فلسطيني بإسرائيل «دولة يهودية»، وهو المطلب الإسرائيليّ الملح منذ أكثر من 10 سنوات، وتوج دعمه لإسرائيل بتاريخ 6/ 12/ 2017، حين أعلن رسمياً أن القدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن نية الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس في تحد لإرادة المجتمع الدولي والقوانين الدولية.

وكان لإعلان ترامب فيما يخص القدس، ونقل السفارة، مضاعفات ملموسة في الشارع الفلسطيني، وحتى على الصعيد العربي، ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لم تتوانَ إسرائيل عن تبني سياسة التصعيد، التي ترجمها الاحتلال من خلال طرح قوانين وإصدار قرارات أبرزها:

- قرار وزارة الإسكان بتسريع إقرار مخططات لـ 14000 وحدة استيطانية في القدس.
- إعلان مخططات لـ 3 مستوطنات جديدة في الأغوار.
- تخصيص منحة للاستيطان بـ 11 مليون دولار.

- بناء محطة/موقف للقطار الخفيف في قلب البلدة القديمة في القدس باسم ترامب.
- الإعلان عن شرعنة 14 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، ومخطط لشرعنة 70 أخرى.
- زيادة وتيرة الهدم في مناطق نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية.
- موافقة حزب الليكود على ضم المستوطنات.
- موافقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون «القدس الموحدة».
- تمديد أمر إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، منها بيت الشرق.
- تسويق وإقرار عطاءات ومخططات لأكثر من 3000 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

أما الإدارة الأميركية، فقد استمرت في تصعيدها ضد الفلسطينيين، حتى إن انحيازها وصل بإقدام سفيرها لدى إسرائيل «ديفيد فريدمان» وهو مستوطن يمتلك منزلاً في مستوطنة بيت إيل، بمطالبة وزارة الخارجية الأميركية التوقف عن استخدام كلمة (محتلة) في الوثائق الرسمية حين الإشارة إلى إسرائيل والضفة الغربية/القدس الشرقية (إضافة إلى مطالبته الأمم المتحدة، وكونه أكثر من مجرّد مستوطن بل داعم للاستيطان ومتبرّع ومجنّد أموال سخيّ). وعلى الرغم من رفض الخارجية الأميركية في حينها، فإن الموضوع بقي معروضاً للنقاش في المستقبل. ولم يتوقف التصعيد الأميركي عند هذا، بل تبع ذلك خطوات كان أبرزها:

- مواصلة وزيادة تقديم «المعونة السنوية العسكرية» لإسرائيل بمبلغ 3.3 مليار دولار.
- تخصيص موازنة لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.
- اتخاذ قرار بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في أيار العام 2018.
- تجميد الدعم الأميركي للأونروا وهي هيئة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، وذلك بنسبة 50 % بما يعادل 285 مليون دولار أميركي.
- تصويت مجلس الشيوخ الأميركي على قرار بخفض المساعدات للفلسطينيين بقيمه 300 مليون دولار تحت مسمى مساندة «الإرهاب»، بالإشارة إلى مخصصات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عائلات الأسرى والشهداء.
- مشروع قانون منع مخصّصات الأسرى.

لقد بات واضحاً أن الموقف الأميركي تجاه القضية الفلسطينية، ومن المفاوضات بشكل عام مع الاحتلال الإسرائيلي، قد أخذ منحنى أكثر «تطرفاً» (شراكة مع الاحتلال)، فإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تقف الولايات المتحدة، بشكل حازم، أمام اعتبارات مثل:

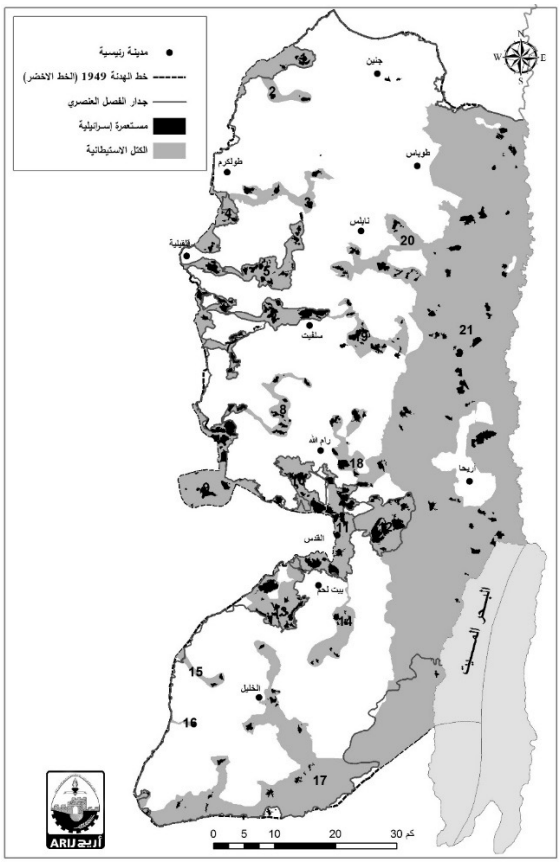

خارطة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية

- أن يقبل الفلسطينيون طرح تبادل الأراضي؛ بمعنى أن تؤخذ الوقائع المفروضة على الأرض، أي أن يقبلوا بوجود الكتل الاستيطانيّة (وهو فحوى الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأميركي بوش، ورئيس وزراء دولة الاحتلال حول الموضوع في العام 2004).

- إن الولايات المتحدة تتوافق مع وجهة نظر إسرائيل فيما يتعلق بضرورة قبول الفلسطينيين لإسرائيل «دولة يهودية» والاعتراف بذلك.

- عدم اتّخاذ إجراءات أحادية الجانب من قبل أيٍّ من الأطراف التي من شأنها أن توثر في عملية السلام والمواقف الدولية، ويقصد بهذا الجانب الفلسطينيين، حيث قام الجانب الأميركي بإبلاغ الجانب الفلسطيني بأن سعيهم إلى التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية من شأنه ضرب العملية السلمية برمتها.

- الحديث عن تجميد الاستيطان سيشمل فقط مستوطنات معزولة، وطرح أي مشاريع جديدة (مع استثناء القدس)، أما المشاريع القائمة فسيتم الاستمرار فيها حتى الانتهاء من عملية البناء، وبالتالي التأكيد على أن المستوطنات ليست عقبة أمام استئناف المفاوضات والسلام.

وقد تجاوزت الإدارة الأميركية الحالية كل الإدارات التي سبقتها من حيث المعايير بأن فتحت الباب أمام أحد المحظورات ليتم التداول به؛ وهو أن حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لم يعد شرطاً لإحقاق السلام على الصعيد الإقليمي، والمضي بالتعاون الديبلوماسي والتطبيع.

أمام هذه الوقائع، فان الجانب الفلسطيني يجب أن يختار ما بين الذهاب إلى الواقعية والقبول بالحل المطروح دولياً/أميركياً/إسرائيلياً، أو الخروج باقتراحات قابلة للتطبيق، وعلى أن تكون واضحة، وذات سقف زمني، حتى لا ينتهي الحال بالفلسطينيين في متاهة أخرى مثل متاهة أوسلو، وهذا فعلياً ما يجعل الأمر صعباً فيما يتعلق بالاختيار الثاني، لأنه سيكون خيار الرافضين للاختيار الأول، وبالتالي سيكونون أمام مسؤولية ترجمة أقوالهم/اقتراحاتهم إلى أفعال مربوطة بسقف زمني، وبغض النظر عن المتغيرات المحيطة على الصعيد الإقليمي، أو الدولي، أو حتى الفلسطيني، فيما يتعلق بالمصالحة أو غير ذلك، باعتبار أن محور الانتقادات للقيادة الفلسطينية، ولما حدث ما بعد أوسلو، هو قائم على الواجبات المترتبة على أصحاب الاختيار الثاني، بمعنى أبسط، إذا أراد المعارضون لأوسلو وتبعاته، استلام الحكم، سيتحتم عليهم تقديم برنامج مفصل وتوقيت واضح لما سيقومون به، وفي أي عام، دون أي اعتبارات أو أعذار، لأن هذا ما يتوقعه الناس. وعليه، فإن المطلوب لإنقاذ حل الدوليتين، هو أن تتبنى الدول الخيار الأخلاقي والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الأراضي المحتلة من إسرائيل (الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية) في الرابع من حزيران العام 1967. وفي حال غير ذلك، يتم إخضاع إسرائيل للقانون الدولي، وإرادة المجتمع الدولي التي ترفض سياسة الاحتلال، وتعتبر

احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وكل الأراضي، غير شرعي، واعتبار المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وواجباً تفكيكها تماشياً مع القوانين الدولية. كما أن النتائج المرجوة من خلال تبني سياسة دعم حركة المقاطعة لن تؤتي ثمارها في وقت يكون مقبولاً نسبياً، وخاصة أن التوجهات تشير إلى أن الاقتصار على الدعوة لمقاطعة بضائع المستوطنات لن يحقق النتائج المرجوة، حتى وإن كانت مقاطعة كاملة، وأن المطلوب هو قطع المساعدات الأميركية وغيرها عن إسرائيل، ووقف التعاون والاعتراف الديبلوماسي وقيادة مقاطعة اقتصادية وسحب الاستثمارات حتى تعيد إسرائيل تقييم سياساتها الإستراتيجية بقياس تمسكها باحتلالها في ميزان الربح والخسارة. غير أن الواقع يشير إلى صعوبة تحقيق مثل هذا الطموح، وبخاصة أن الدول غير قادرة على الاستجابة لمثل هذه المطالب، لعدم قدرتها على تحقيق إجماع أو حتى أغلبية مؤيدة لمثل هذه الدعوات، حتى إن الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أكثر وأكبر الداعمين لسياسة المقاطعة، عاجز عن تحقيق مقاطعة من شأنها ضرب اقتصاد المستوطنات إذا ما تم أخذ الاعتبارات التالية:

- تستورد دول الاتحاد الأوروبي من سلع المستوطنات، سنوياً، ما يزيد على 300 مليون دولار.
- خصصت حكومة الاحتلال مبلغ ملياري دولار على مدار عقدين من الزمان لتعويض الشركات الإسرائيلية في المستوطنات عن أي خسائر تلحق بها، بسبب وقف المعاملات الجمركية التفضيلية.
- قبول الاتحاد الأوروبي الانخراط في 205 مشاريع مشتركة، أو تمويل لمشاريع شركات إسرائيلية ضمن البرنامج الأوروبي (Horizon 2020)، وبخاصة أن العديد من الشركات ومراكز البحث، لها علاقة مباشرة بالمستوطنات، وشركات تعمل على بناء الجدار الفاصل.

بشكل عام، لا تزال الشراكة التجارية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي قوية على الرغم من كل الإجراءات التي تم اتّخاذها للحد من صادرات المستوطنات، إذ شكل حجم التجارة بينهم في العام 2014 أكثر من 30 مليار يورو؛ أي حوالي 36 % من إجمالي الصادرات الإسرائيلية.

وفي الولايات المتحدة، اتخذت أكثر من 20 ولاية أميركية قراراً بتجريم المقاطعة، وهو قرار مبني على قانون أميركي صادر في العام 1977 يجيز لقطاعات مدنية فرض عقوبات بحق الشركات الأميركية التي تشارك في دعوات مقاطعة صادرة من جهات أو بلاد أجنبية ضد دول حليفة للولايات المتحدة (وينطبق الحال هنا على إسرائيل)، والآن، حتى الكونغرس الأميركي يستعد لتشريع قانون من شأنه تجريم مقاطعة أيٍّ من الشركات أو الولايات الأميركية أو حتى مؤسسات أكاديمية لإسرائيل.

لا شك في أن الاستيطان وتبعاته سيشكل، في كل الأحوال، خطراً محدقاً سيضرب في عمق الدعائم السياسية للدولة الفلسطينية التي تعد من أهم مدخلات التنمية الاقتصادية. فقد سيطر الاستيطان بأدواته على مقومات التنمية الاقتصادية؛ أهمها الموارد الطبيعية؛ مثل الأرض والمياه، وهي التي تشكل النواة الحقيقية للتنمية، كونها عناصر أساسية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذات تواصل جغرافي. غير أن سيطرة الاحتلال على ما يزيد على 80 % من مصادر المياه (وتم ضمان ذلك من خلال مسار الجدار الذي حال الانتهاء من بنائه سيعزز السيطرة على الآبار الـ (29) المدرة للأحواض الجوفية الكبرى، وتحويل الجزء الأكبر منها لصالح الاستيطان والمستوطنين والزراعة في المستوطنات والمناطق الصناعية وغير ذلك، كل ذلك ساهم في ضرب الحياة الزراعية والرعوية، وبالإجمال الحياة الريفية الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيطرة الاستيطان على الأراضي تمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذات تواصل جغرافي، حيث إن ترجمة الاستيطان على أرض الواقع يفوق مساحة البناء التي تم تقديرها بما يتراوح ما بين 1.6 %- 3.4 % من مساحة الضفة الغربية، ولكن على أرض الواقع تبلغ مساحة نفوذ المستوطنات نسبة تقارب الـ10 % من مساحة الضفة الغربية، وقد أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن 68 % من مساحة المنطقة المصنفة (ج)، وضعت تحت تصرف المستوطنات. ويشار هنا إلى أن المقصود هو معظم المساحات التي صنفتها إسرائيل بأنها «أراضي دولة»، هذا إضافة إلى شبكة الطرق الالتفافية والجدار الفاصل الذي سيعزل (بين الجدار والخط الأخضر) من أراضي الضفة الغربية حوالي 12.5 % (705 كم^2) من مساحتها، بما في ذلك القدس الشرقية برمتها.

لقد بات واضحاً أن أي مفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل مصيرها طريق مسدود، وبخاصة في ظل رعاية أميركية منفردة لهذه المفاوضات، حيث ثبت باليقين أن مواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة تزداد انحيازاً وتعزيزاً لموقف دولة الاحتلال الرافض للقرارات الدولية بداية من القرار الأممي 242 وحتى 2334، أو تنفيذ بنود الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وتكريس شرعية الاستيطان، وكل ما له علاقة به.

وقد كان الدور الأميركي في ظل الربع الأول لفترة رئاسة ترامب من أسوأ المفرزات التي استجدت، حيث شهد إطلاق مكثف لمشاريع الاستيطان التي كانت معلقة من سنوات في مستوطنات الضفة، وتحديداً في منطقة القدس الشرقية المحتلة، وتمهيداً لتحقيق مخطط ما يطلق عليه «القدس الكبرى». وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً مسانداً لموقف إسرائيل بأن بدأت بتنفيذ تهديداتها بقطع المساعدات عن دولة فلسطين بحجة «الإرهاب»، وتضيق الخناق الاقتصادي على الفلسطينيين بتقليص 50 % من التمويل الأميركي للوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين

(UNRWA)، ما دفع بالقيادة الفلسطينية إلى رفض العودة للمفاوضات المباشرة وغير المباشرة في ظل استمرار التعنت والتمسك الإسرائيلي بسياسة الاستيطان، والموقف الأميركي المهادن-المنحاز لدولة الاحتلال، وهو الأمر الذى قابله إصرار فلسطيني بالمقاومة بكل الوسائل السلمية، ورفض المضي وراء سراب المفاوضات التي تسعى إسرائيل من خلالها، وبمساعده أميركية، إلى إطالة عمر الاحتلال.

بعد استعراض واقع المنظومة الاستيطانية في فلسطين وأبعادها وتبعياتها على حل الدولتين، تأتي المهمة الأصعب؛ وهي الخروج بتوصيات لمواجهة هذا السرطان، لا يستطيع باحث بمفرده أن يضعها، وعليه فقد قمنا في معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) بعقد سلسلة من جلسات العصف الذهني لعدد من المهتمين بهذا الموضوع، حيث تم إطلاعهم أولاً على واقع منظومة الاستيطان، وبعدها طلب منهم طرح تصوراتهم واقتراحاتهم لمواجهة غول الاستيطان التي تمخض عنها الاتي:

في البداية، كان هناك إجماع على أن موقف الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة المرحوم الدكتور حيدر عبد الشافي كان صائباً بالمطالبة بوقف الاستيطان قبل الغوص في أي مواضيع أخرى، وأن مسار أوسلو مكَّن الحكومة الإسرائيلية من الاستمرار في سياستها الاستيطانية، حيث تم إدراج المستوطنات كقضية من قضايا الحل الدائم، دون تحديد ما هو مصير المستوطنات، والتأكيد على ضرورة وقف كافة النشاطات الاستيطانية مع توقيع اتفاقية أوسلو، «باعتبار أن استمرار هذه النشاطات الأحادية الجانب تؤثر على الحل الدائم».

أما القضية الثانية التي كان إجماع حولها، فهي آلية اتّخاذ القرار، والنظام السياسي الفلسطيني، وغياب المساءلة والشفافية واستخلاص العبر، الأمر الذي أدَّى إلى ميوعة في المواقف التفاوضية حول الاستيطان، واستمرار الحكومة الإسرائيلية في إقرار مخططات توسع استيطانية، وإنشاء مستوطنات جديدة، وإنشاء بؤر استيطانية لربط المستوطنات وتجمعيها في كتل، وإقامة الطرق الالتفافية لربط المستوطنات بعضها ببعض، والاكتفاء ببيانات استنكار لهذه الممارسات.

أما القضية الثالثة، فهي سياسة «الفهلوة» التي غلبت على مواقف المتفاوضين، ومحاولة تقزيم دور المستوطنات باعتبارها لا تغطي إلا نسبة قليلة من مساحة فلسطين، وأن إنشاء الطرق الالتفافية أمر جيد، لأنها ستعود للدولة الفلسطينية لاحقاً، وأن تبادل الأراضي ضروري لأنه سيسمح بإنشاء رابط بين الضفة والقطاع، كما أنه سيسمح بمعالجة مصير المستوطنات الحدودية، وبالتالي إعادة تدوير وصياغة مبدأ تبادل الأراضيّ، الذي كان مطروحاً منذ بداية

عمليـة «السـلام» مـع تغـيرات في النسـب المطروحـة مـن قبـل الفلسـطينيين والإسرائيليـين.

أمـا القضيـة الرابعـة، فهـي تراجـع مركزيـة القضيـة الفلسـطينية إقليميـاً ودوليـاً، وتنامـي قـوة إسرائيـل، الأمـر الـذي جعـل بالإمـكان فـرض الحلـول غـير المنصفـة عـلى الجانـب الفلسـطيني عـلى الرغـم مـن المحـاولات الجـادة للقيـادة الفلسـطينية لخلـق بديـل عـن التفـرد الأمـيركي في عمليـة التسـوية.

القضيـة الخامسـة التـي كانـت هنـاك خلافـات كبـيرة حولهـا، فهـي التوجـه إلى القضـاء الإسرائيـلي، حيـث كانـت هنـاك نجاحـات قليلـة، والكثـير مـن الفشـل، وأن قانـون التسـوية الـذي أقرتـه الحكومـة الإسرائيليـة، مؤخـراً، يسـمح بمصـادرة أراضي الفلسـطينيين لصالـح المسـتوطنين، وأن توجـه وزيـرة العـدل الإسرائيليـة بمنـع الفلسـطينيين مـن التوجـه إلى محكمـة العـدل العليـا في قضايـا الاسـتيطان، وحـصر توجههـم إلى المحكمـة المركزيـة، يجعـل التوجـه إلى القضـاء الإسرائيـلي بـلا فائـدة، حيـث تـم الاستشـهاد بقضيـة «عمونـا»، إذ نجـح الفلسـطينيون في مسـعاهم إلى نقـل المسـتوطنين مـن أراضيهـم الخاصـة، فـكان رد رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي بإقامـة مسـتوطنة جديـدة وهـي «عميحـاي»، ولم يسـمح للفلسـطينيين أصحـاب الأرض التـي أخليـت بالعـودة إلى أراضيهـم. وفي قضيـة مشـابهة لفلسـطينيين تمـت مصـادرة أراضيهـم في الأغـوار لإقامـة المنطقـة الأمنيـة، حيـث قامـت الحكومـة الإسرائيليـة، بعـد توقيـع اتفاقيـة السـلام مـع الأردن، بإزالـة الألغـام مـن هـذه المنطقـة، ومنـح حـق اسـتخدام الأراضي للمسـتوطنين، وعندمـا توجـه الفلسـطينيون إلى المحكمـة العليـا، كان رد المحكمـة بالطلـب مـن الفلسـطينيين، أصحـاب الأراضي، عقـد صفقـات إيجـار مـع المسـتوطنين.

بعد هذا التشخيص، تم طرح الاقتراحات التالية لمواجهة المشروع الاستيطاني:

- توسيع الفعاليات المناهضة للتوسع الاستيطاني، حيث تقتصر حالياً على مواقع محددة ومشاركة عدد قليل من النشطاء، وهذا يتطلب مشاركة القياديين الفلسطينيين ليكونوا على رأس المحتجين، الأمر الذي من شأنه تشجيع عدد أكبر من المواطنين.

- تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المستهدفة بالتوسع الاستيطاني، من خلال تبني إستراتيجية وطنية لبناء الاقتصاد في فضاء المستوطنات، مع التنسيق وقيادة حملة لزراعة واستصلاح الأراضي الفلسطينية المحاذية للمستوطنات، وشق الطرق الزراعية، وبالتالي تعزيز صمود المزارعين، ومحاربة البطالة، والحد من الهجرة باتجاه المدينة، وبخاصة أن قطاعي الزراعة والمياه هما اللذان يستهدفهما الاحتلال والاستيطان، وهما بوابة التنمية وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية، ما يتطلب تفعيل الجهود ودعم المزارع الفلسطيني على أرضه من جهة، والدفع بمشاريع فلسطينيّة مربوطة

مع شراكة دوليّة وأوروبيّة وعربيّة من جهة أخرى.

- إعداد ملف الاستيطان بالكامل، والإسراع في إحالته إلى محكمة الجنايات الدولية.
- مراجعة فتوى لاهاي، وعدم الوقوف والاكتفاء بسجل حصر الأضرار الذي أفقد الفتوى أهميتها، وإعداد خطة من شأنها قيام الدول بمطالبة إسرائيل بالامتثال لفتوى لاهاي.
- مطالبة الرباعية الدولية بتحمل مسؤولية تنفيذ قرارها الصادر في أيار 2002، الذي طالب إسرائيل بإزالة البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار 2001، وتجميد الاستيطان بما في ذلك ما يسمى بـ «النمو الطبيعي».
- مجابهة الرواية الإسرائيلية من خلال كتابة ونشر وصياغة الرواية الفلسطينية ونشرها في الخارج، من خلال السفارات والجاليات الفلسطينية، وذلك باللجوء إلى الندوات والصحف المحلية والإلكترونية ... إلخ، من أجل فضح المحاولات الإسرائيلية في تزوير التاريخ وحصر تاريخ هذه البلاد بالتاريخ العبري.
- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي، والجمعية العمومية، ومجلس حقوق الإنسان، والمطالبة بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.
- تجفيف منابع التمويل والدعم الدولي لبرنامج المشروع الاستيطاني، من خلال المؤسسات الأهلية غير الهادفة للربح، والمسجلة في العالم العربي لدعم الاستيطان، وقيامها بجمع التبرعات للمشروع الاستيطاني، وذلك من خلال كشف ونشر أسماء المنظمات والجهات الداعمة للاستيطان، وتحظى بإعفاءات ضريبية.
- تسجيل الأراضي الفلسطينية في المناطق (ج) بأسرع وقت ممكن، ليتمكن أصحاب الأراضي من حماية أراضيهم.
- المطالبة بحماية الشعب الفلسطيني وأرضه من غول الاستيطان وهجمات المستوطنين، وملاحقة المستوطنين باعتبارهم معتدين على الحقوق الفلسطينية والشرعية الدولية أمام محاكم الدول التي يتمتع المستوطنون بجنسياتها، حيث إن ثلثي المستوطنين هم مهاجرون جدد من أميركا وأوروبا وأوكرانيا وروسيا، وهناك العديد من المواطنين الفلسطينيين المقيمين في هذه الدول التي قام المستوطنون بالاعتداء على أراضيهم الخاصة.
- إجراء مراجعة شاملة لموضوع اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، والاستعاضة عنها برفع آلاف أو عشرات آلاف القضايا من قبل الفلسطينيين من حاملي الجنسيات الأخرى أمام المحاكم في بلاد إقامتهم،

واستهداف كل من لهم علاقة بمنظومة الاحتلال في الإدارة المدنية والمستوطنات.

- فتح ملف قانون أملاك الغائبين وأبعاده، وسيكون هذا، أيضاً، من خلال رفع آلاف أو عشرات آلاف القضايا من قبل الفلسطينيين من حاملي الجنسيات الأخرى أمام المحاكم في بلاد إقامتهم، واستهداف كل من لهم علاقة بمصادرة أملاكهم أو التصرف بها.
- وضع سياسة إسكان وطنية لتشجيع الإسكان في الريف الفلسطيني، وتوفير الخدمات المناسبة، والبنية التحتية الملائمة، للحد من سياسة التحضر، توازيها في ذلك سياسة مماثلة للأجيال الشابة في القدس المحتلة؛ بهدف تعزيز وجودهم هناك.
- مطالبة وزارة الحكم المحلي بتوسيع المخططات الهيكلية للمجالس القروية والبلديات المهددة بالاستيطان، مع الحفاظ على المناطق الزراعية والمواقع الأثرية، منها قرى وتجمعات الريف الغربي في بيت لحم، أو منطقة جنوب الخليل، أو الأغوار ... وغيرها.
- الخروج عن الأنماط التقليدية فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس، وأيضاً فيما يتعلق بالمقاطعة، وذلك بدعوة من يستطيع من العرب لزيارة القدس لتعزيز عروبتها، ودعم صمودها اقتصادياً وثقافياً.
- إنشاء مركز فلسطيني للتخطيط البديل لتوفير الدعم الفني والتقني على شكل خرائط ودراسات تفصيلية ذات علاقة باستصدار وتمويل رخص بناء وغير ذلك، على غرار الدعم الذي يتلقاه المستوطنون من جمعيات الاستيطان، وبلدية الاحتلال، ووزارات مختلفة، منها الإسكان والأشغال والمواصلات ... وغيرها.
- دعم مبادرات السكان في مناطق (ج) فيما يتعلق برفع القضايا القانونية.
- دعم الوجود السكاني الفلسطيني في مناطق (ج)، حيث اضطر العديد منهم إلى مغادرة مناطق سكناهم لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف المعيشة فيها نتيجة الإجراءات الإسرائيلية في محاربة مصادر قوتهم.
- توفير الدعم التقني والقانوني لأهالي القدس للتصدي للمستوطنين ولبلدية القدس الإسرائيلية أمام المحاكم.
- إشراك المواطن الفلسطيني في وضع القرار، ووضع السياسات، والعمل على تعزيز روح العمل الجماعي بين المواطنين والمؤسسات الفلسطينية تحت إطار ومرجعية واحدة؛ بمعنى آخر، توكيل جهة واحدة رسمية أو غير حكومية أو دولية لمتابعة قضايا الانتهاكات في منطقة (ج)، لتكون حامية

في وجه الصلف والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب الوجود الفلسطيني في المناطق (ج) من جهة، وتجويف المدينة المقدسة من الفلسطينيين وتهويدها من جهة أخرى.

- وضع برنامج لمواجهة الصهيونية المسيحية التي تعتبر الداعم الأكبر للمشروع الاستيطاني والرواية اليهودية، وذلك من خلال سلسلة من اللقاءات والحوارات بهدف التوعية ونشر الحقائق ووجهة النظر الفلسطينية، وذلك بتفعيل دور السفارات والجاليات الفلسطينية.

ويجب الإشارة هنا ...

إن كل ما يمكن أن يتمخض عن هذا المؤتمر من أفكار وطروحات يمكن أن يشكل عوامل لخطة مقاومة ضمن برنامج وطني شامل أمام مشروع وسياسات الاستيطان الإسرائيلي. غير أن إمكانية تحقيق هذه الخطة، أو أياً كانت غيرها، شبه معدومة، ولن تترجم إلى الواقع في ظل حالة الانقسام الأسود الذي يخيم على الحياة الفلسطينية. فما دام هذا الانقسام قائماً، لن تكون هناك فرص حقيقية أمام أي طرح من أي نوع، بداية من تحقيق تسوية شاملة، أو حتى إمكانية توحيد الموقف الفلسطيني.

إن بقاء الانقسام، إنما ينذر بأننا كفلسطينيين ندخل مرحلة «إدارة الانقسام» رغماً عنا، ومهما كانت الرغبة عكس ذلك، ما سيدفع حالة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي من المقاومة إلى حالة اللاحرب واللاسلم، وهو تماماً ما تريده إسرائيل، حيث تكون هي الرابح الأكبر، فالاحتلال سيكون الأكثر قدرة على توظيف حالة الفراغ واللاوعي لتوسيع مشروعه الاستيطاني وتثبيته، وحتى استغلال الحالة الدولية المستكينة تماماً لصالحه، بدايةً من تدعيم الاعتراف الأميركي بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال، وتحشيد الدعم والاعتراف الدولي بهذا التزوير، إلى ضرب مقومات وأسس القضية الفلسطينية باستغلال حالة الوهن والانقسام لبعثرة أهم الملفات الفلسطينية؛ وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وذلك من خلال تحشيد حلفاء إسرائيل لضرب تمويل الجهات الدولية التي ترعى قضية اللاجئين، وبعثرة إدارتها باتباع اللامركزية، بحيث تسقط أهم شواهد المؤسسات الدولية على الاحتلال الإسرائيلي؛ وهي «**الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين**».

وعلى الرغم من الإدراك الفلسطيني بأن الانقسام هو أحد أهم مقومات السعي الإسرائيلي إلى إجهاض الحق الفلسطيني، يبقى السؤال المطروح: من **هي الجهة/ات المستفيدة التي ترعى الانقسام الفلسطيني؟**

نحو خطة وطنية لمواجهة تصفية حق العودة
قضية اللاجئين في تعقيداتها والمعضلات التي تطرحها

ماجد كيالي

ظلت قضية فلسطين، التي اختزلت غالباً بالأرض، والحرمان من الهوية الوطنية، على أهمية هذه وتلك، حاضرة في الشعارات والخطابات السائدة، فلسطينياً وعربياً، في حين غيّبت قضية شعبها، أو همّشت، بحكم الثقافة السياسية والسلطوية السائدة، التي لا تجعل حقوق الأفراد، المواطنين، وتالياً المجتمعات، على رأس أولوياتها، وأيضاً بسبب تمزّق النسيج الاجتماعي للفلسطينيين، مع انهيار تعبيراتهم وتمثيلاتهم الوطنية، بفعل النكبة وإقامة إسرائيل.

وفي الحقيقة، فإن اللاجئين من شعبنا هم أكثر من تحمل تبعات النكبة، نتيجة قيام إسرائيل، واقتلاعهم من أرضهم وتشريدهم، وتمزيق كيانهم الاجتماعي، وحرمانهم من ممتلكاتهم، ومن إمكان تطوير هوية جماعية لهم في وطن مستقل، وخضوعهم لأنظمة سياسية متعددة ومختلفة.

فوق ذلك، فإن قضية اللاجئين تتمثل في معانيها مختلف تجليات الصراع ضد المشروع الصهيوني، على المكان والزمان والرموز والرؤى، لذا فإن هذه القضية ظلت بمثابة المحرك للنهوض الوطني الفلسطيني المعاصر، بل إن اللاجئين هم من دفع الثمن الأكبر، من معاناتهم وأرواحهم، ثمن انطلاق المقاومة الفلسطينية المسلحة، مع ذلك فإن موازين القوى المختلة،

والمعطيات السياسية السائدة، أبقتهم في دائرة الحرمان من الهوية والوطن، بل إن عملية التسوية المجحفة، التي تمت وفقاً لاتفاق أوسلو (1993)، أدت إلى تهميش قضيتهم،[1] حتى إنهم حرموا من كيانهم السياسي (منظمة التحرير)، ومن أي إطارات قد تسهم في بناء مجتمعهم، وتحفظ هويتهم، وتعبر عن ارتباطهم بقضيتهم الوطنية.

أولاً. مسارات إزاحة قضية اللاجئين أو تصفيتها

قبل الحديث عن مسارات تصفية قضية اللاجئين، قد يجدر التنويه إلى أن ثمة مصادر تصفية أو إزاحة هذا الحق لا تصدر عن أطراف خارجية فقط، أي من إسرائيل أو الولايات المتحدة، بل إنها قد تنتج، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من مصادر ذاتية، أيضاً، عن وعي أو من دونه، وهذا ما يمكن تبيّنه في الجوانب الآتية:

- مسار تفكك الشعب الفلسطيني، وضعف إدراكات الفلسطينيين لكونهم شعباً واحداً، وضعف تمثل ذلك من الناحية العملية، وهذه عملية تنتج عن عوامل الزمن وتباين أوضاع الفلسطينيين وحاجاتهم وأولوياتهم، بحكم افتقادهم لإقليم موحد، وخضوعهم لأنظمة سياسية متعددة، ووجودهم في أوضاع قانونية مختلفة.

- اختفاء مخيمات اللاجئين، الشاهد على النكبة، نتيجة تدمير بعض المخيمات في لبنان وسوريا، وأيضاً بحكم ضمور مجتمعات اللاجئين بسبب تشريدهم، في حالتي فلسطينيي سوريا والعراق، أو بحكم التضييق عليهم ودفعهم إلى الهجرة كما في الحالة اللبنانية، ناهيك عن أن حالة فلسطينيي الأردن تمثل حالة خاصة بحكم المواطنة.

- ما يفاقم من هذا الأمر واقع غياب الإجماعات الوطنية، أو الافتقاد إلى هدف وطني جامع، إذ إن حل الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية لا يجاوب على السؤال المتعلق بحقوق اللاجئين، وضمنها حق العودة، بخاصة وفق التمثلات التي جرى فيها، ووفقاً لتطبيقات اتفاق أوسلو (1993)، الذي هو في أقصى حالاته مجرد تسوية لجزء من شعب، على جزء من أرض، في جزء من حقوق.

- تهميش منظمة التحرير وتحول الحركة الوطنية إلى مجرد سلطة تحت الاحتلال، إذ إن

1 راجع نص الاتفاق المذكور في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 4، العدد 16 خريف 1993، (ص 175 قسم الوثائق)، ومعلوم أن هذا الاتفاق نص على تأجيل القضايا الرئيسية في الصراع ضد إسرائيل، ولا سيما قضية اللاجئين، إضافة إلى قضايا القدس والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية، فضلاً عن أنه لم ينص على توصيف ماهية الحل النهائي.

هـذا الواقـع مـع غيـاب أي حـل لمشـكلة اللاجئـين، حـرم الفلسـطينيين مـن كيانهـم السـياسي المعنـوي، وأضعـف مـن إدراكاتهـم لكونهـم شـعباً واحـداً، وحـصر تمثيـل السـلطة في فلسـطينيي الضفـة والقطـاع.

هـذه هـي المحـددات التـي تلعـب دوراً كبـيراً في تعيـين قضيـة اللاجئـين، ومكانـة حـق العـودة، في الواقـع الفلسـطيني، وفـوق ذلـك يمكننـا ملاحظـة أن الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية تعاطـت تاريخيـاً مـع قضيـة اللاجئـين وحـق العـودة بطـرق مختلفـة.

ففـي بداياتهـا، فـإن حركتنـا الوطنيـة لم ترفـع شـعار «حـق العـودة»، تلـك الفـترة، إذ إنهـا وفقـاً لإدراكاتهـا السياسـية، كانـت دمجـت بـين هـذا الشـعار-الهدف مـع الهـدف المتمثـل بالتحريـر، كتحصيـل لعمليـة مفترضـة يجـري عبرهـا اسـتعادة أو تحريـر كل فلسـطين التاريخيـة، حتـى أن «الميثـاق الوطنـي» نـص عـلى أن فلسـطين هـي «وطـن الشـعب العـربي الفلسـطيني»، وأنـه «صاحـب الحـق الشرعـي في وطنـه فلسـطين بحدودهـا التـي كانـت قائمـة في عهـد الانتـداب البريطـاني».[1] وفي السـياق ذاتـه، يجـدر التنويـه، أيضـاً، إلى أن تلـك الحركـة (المنظمـة والفصائـل) لم تميّـز بـين الحقـوق السياسـية للشـعب، وبـين حقـوق الفلسـطينيين اللاجئـين المدنيـة الفرديـة، في بلـدان اللجـوء، مـا يفـسر أنهـا لم تعمـل عـلى الضغـط مـن أجـل تغيـير القوانـين المدنيـة المتعلقـة بتحسـين أوضـاع اللاجئـين وتخفيـف معاناتهـم في لبنـان، إبـان سـيطرتها هنـاك.[2]

في مرحلـة لاحقـة اتسـمت بتحـول القيـادة الفلسـطينية مـن برنامـج «التحريـر» إلى «البرنامـج المرحـلي»، في الـدورة الـ12 للمجلـس الوطنـي (1974)، بـات هـدف العـودة يتصدر مختلـف المقررات الصـادرة عـن دورات ذلـك المجلـس، إلى جانـب الحـق في تقريـر المصـير وإقامـة دولـة مسـتقلة، عـلى الرغـم مـن معرفـة الجميـع أن القصـد، مـن الناحيـة العمليـة، كان إنهـاء الاحتـلال للضفـة والقطـاع،

1 معلوم أن منظمة التحرير، التي تأسّست قبل حرب حزيران 1967، نشأت على «الميثاق القومي الفلسطيني»، ثم «الميثاق الوطني الفلسطيني»، الذي نصّ على هدف «التحرير»، باعتبار «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني» (المادة 1)، وأنها «بحدودها ... في عهد الانتداب وحدة إقليمية لا تتجزأ» (المادة 2)، وأن «الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه» (المادة 3)، وقد أكدت قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطيني -من الرابع (1968) إلى الحادي عشر (1972)- على هذه المبادئ (5)، في مجمل مقرراتها. رابط الميثاق للاطلاع: bit.ly/2HeXAIX

2 في النصف الثاني من السبعينيات، كانت منظمة التحرير بمثابة سلطة في لبنان، وكان بإمكانها في حينه الضغط من أجل استصدار قرارات، من مجلس النواب، تضع حداً للقوانين الجائرة بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والمتعلقة بالتعليم والعمل والتنقل؛ أي بما يخص الشؤون المدنية، أو المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنها في غمرة انهماكها بأوضاعها كمقاومة، وتغليبها السياسة والعسكرة، لم تفعل شيئاً من ذلك، لذا فعندما خرجت المقاومة من لبنان بعد الغزو الإسرائيلي (1982)، دفع اللاجئون ثمناً باهظاً لذلك، إذ تعرضت مخيماتهم لهجمات وحشية (حروب ضد مخيمات بيروت شنتها حركة أمل في منتصف الثمانينيات، بدعم من النظام السوري)، وحرب تدمير مخيم نهر البارد (2007) التي قام بها الجيش اللبناني، بسبب جماعة «فتح الإسلام» المدعومة من النظام السوري، كما أن النظام اللبناني تشدد في معاملة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم كبشر، ما دفع نسبة كبيرة منهم إلى الهجرة خارج لبنان.

وإقامة دولة فلسطينية.[1]

بعد ذلك، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (أواخر 1987)، تم تقديم هدفي الحرية والاستقلال على هدف العودة، من الناحية العملية، بحكم الخارطة السياسية والجغرافية والبشرية لتلك الانتفاضة، والمحددات الموضوعية والسياسية لهذه المسألة، إلا أن ذلك الأمر لم يعنِ -بأي حال من الأحوال- تعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، أو تقديم بعضها على حساب الآخر، وهذا ما نصّت عليه «وثيقة الاستقلال الفلسطيني»، التي أكدت في فقرتين متتاليتين على «حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الراسخة، بما فيها حقه في العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه»، والتي جاء فيها في فقرة أخرى ما يلي: «في قلب الوطن، وعلى سياجه في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه بحقه في العودة، وإيمانه الصلب بحقه في الاستقلال،[2] وقد استند هذا الإعلان إلى «الحق الطبيعي التاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه».

بيد أنه، على الرغم مما تقدم، فإن تلك الانتفاضة خلقت تمييزاً ظاهراً، على الصعيد النظري، بين مستويين من مستويات القضية الفلسطينية، المستوى الأول، يتم التأكيد فيه على دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، حيث يتوافر الأساس الذاتي لذلك، وحيث يتوافر الإسناد الموضوعي ممثلاً بالشرعية الدولية والعربية، أما المستوى الثاني، فيفيد باستكمال العملية الوطنية، من أجل الحقوق الفلسطينية الأخرى، وفي مقدمها حق العودة، وبالتالي الإسهام في تقويض أسس المشروع الصهيوني في فلسطين، وهكذا نجد أن التمايز النظري الظاهر يعكس، ربما بطريقة مداورة، ارتباطا متكاملاً بين المستويين المذكورين للعملية الوطنية الفلسطينية؛ طبعاً هذا في حال توفر الإدراك والإرادة اللازمين أو المناسبين.

في مطلع التسعينيات، ونتيجة للمناخات التي سادت، آنذاك، على خلفية تفكّك الاتحاد السوفييتي السابق، وحرب الخليج الثانية، استطاعت الولايات المتحدة؛ القطب المهيمن على الصعيد الدولي، عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (أواخر العام 1991)، فارضة الخطوط المتعلقة بشكل هذه الدعوة وجدول الأعمال وطريقة التفاوض، ومع ذلك فإن رئيس الوفد الفلسطيني السيد حيدر عبد الشافي، أكد في كلمته في حفل الافتتاح، آنذاك، على المكانة المركزية لحق العودة بالنسبة للشعب الفلسطيني، بقوله: «بغض النظر عن طبيعة وظروف الاضطهاد، الذي نتعرض له، سواء من خلال الحرمان والتشريد في المنفى والشتات، أو من خلال

1 راجع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في: bit.ly/2zpA89N

2 نص وثيقة «إعلان الاستقلال» في موقع المجلس الوطني الفلسطيني. bit.ly/2OKFQZ8

وحشية وقمع الاحتلال، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن تمزيق وحدته، وسنبقى موحدين كشعب حيثما نكون، أو يفرض علينا أن نكون ... وفي الوقت الذي نخاطبكم تلازمنا، وتلاحقنا، عيون الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين منذ العام 1948، ومن المشردين منذ العام 1967، ومن المبعدين، فليس أقسى من مصير الإبعاد والنفي، أعيدوهم إلى الوطن، فحق العودة حق لهم (..) وكما عبرت عنها كلمات شاعرنا الوطني محمود درويش: «أه يا جرحي المكابر ... وطني ليس حقيبة وأنا لست مسافر». ولشعبنا الشجاع المعذب نقول «سنعود، وسنبقى، وسننتصر، لأن قضيتنا عادلة (...) إن مخيمات اللاجئين لا يمكن أن تكون المأوى اللائق لشعب ترعرع على أرض فلسطين وتحت دفء الشمس والحرية (...) ومع أن الإرادة الدولية قد أكدت حقهم في العودة، من خلال قرار الأمم المتحدة الرقم 194، فإن هذا الواقع يتم تجاهله وتعطيله عمداً (...) لسنا نريد/نحن الفلسطينيين/ما هو أقل من العدالة».[1]

بيد أن التطور الأبرز، في هذا الأمر، حصل بعد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية (أيلول 1993)، بشأن قيام حكم ذاتي انتقالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ جرى التوافق، بين الطرفين المعنيين مباشرة (الإسرائيلي والفلسطيني)، على تأجيل التفاوض بشأن قضية اللاجئين ضمن قضايا أخرى شملت «القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون» بضغط من إسرائيل، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية.[2] مع ذلك، فإن إسرائيل فشلت في طي هذه المشكلة في المفاوضات الثنائية والمتعددّة، على الرغم من أنها نجحت في تأجيلها وحرفها عن مسارها الحقيقي، في حين نجح الطرف الفلسطيني في تثبيتها، في المفاوضات المتعددة الأطراف، من دون أن ينجح في فرض تصوراته على إسرائيل بالنسبة إلى هذا الموضوع.[3]

واضح من هذا العرض استعصاء حل قضية اللاجئين وفق «حق العودة» على الحل، إذ المسألة تتعلق بموازين القوى، وبموقف إسرائيل التي ترى أن هذا الحق يهدد مستقبل وجودها، كدولة

1 للاطلاع على وقائع مؤتمر مدريد للسلام، يمكن مراجعة أعداد مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، من العدد 8 - 10، ويمكن الاطلاع على كلمة حيدر عبد الشافي في العدد الثامن من المجلة في الرابط الآتي: bit.ly/2xsOJjp

2 المصدر نفسه رقم (1).

3 عن التفاوض حول قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، تم إجمال الموقف الإسرائيلي في وثيقة نشرتها صحيفة **هآرتس** (2007/12/13)، جاء فيها: «رفضت إسرائيل تحمل المسؤولية الحصرية عن مشكلة اللاجئين، كما رفضت حق العودة بأي شكل من الأشكال، لكنها، في المقابل، وافقت على الاعتراف بمعاناة لاجئي 1948، وعلى المشاركة في جهد دولي يهدف إلى إدخال عدد قليل من اللاجئين إلى أراضيها، وإلى التبرع بالمال لإعادة تأهيلهم. وكان الشرط الإسرائيلي أن «تطبيق التسوية الدائمة سيضع نهاية للمطالبات». أما الفلسطينيون، فقد طالبوا إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها الحصرية عن «نشوء مشكلة اللاجئين واستمرارها»، لكنهم مع ذلك، وكما ورد في الوثيقة، أبدوا خلال المفاوضات «تفهماً لحساسية الموضوع بالنسبة إلى إسرائيل، واستعداداً لإيجاد صيغة توازن بين هذه الحساسية وحاجاتها القومية». bit.ly/2QQ8hGt

يهودية، وينزع منها أي مبرر أخلاقي للوجود، ويظهر الفلسطينيين كضحية لها، فضلاً عن أنه يكسر احتكارها مكانة الضحية. ويتضح من مداولات «لجنة اللاجئين»، المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف، أن الدول الكبرى منحازة إلى الموقف الإسرائيلي، وأن كل مساهماتها تنصبّ على عدم تحميل إسرائيل مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين، لا سياسياً ولا أخلاقياً ولا مادياً، وتجنيبها مسؤولية الإسهام في حلها، وذلك من خلال إيجاد صيغ عامة لحلول جزئية وناقصة، لا علاقة لها بالحقيقة والعدالة، ولا حتى بقرارات الأمم المتحدة، وذلك من خلال التعاطي مع هذه المشكلة بطريقة فنية، كتوزيع الفلسطينيين اللاجئين على هذه الدولة أو تلك، وتعويض بعضهم، وإعادة بعضهم إلى الضفة، واحتمال عودة قسم منهم إلى إسرائيل (ضمن نظام لم الشمل)، وذلك مراعاة لحساسية إسرائيل، وتجنيبها ما يسمى «الخطر الديمغرافي»، والحفاظ على طابعها كدولة يهودية، وعلى اعتبار أن إسرائيل دولة ذات سيادة من حقها أن تقبل من تشاء، وأن ترفض من تشاء؛ وهذا أكثر ما تجلى في مقترحات الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون.[1]

وللأسف، وكما شهدنا بعد إقامة السلطة، إذ حصرت القيادة الفلسطينية قضية فلسطين بمجرد إقامة دولة في الضفة والقطاع، من الناحية العملية، ما أدى إلى تشوّش الثقافة السياسية، وتولّد خيبة أمل في تجمعات اللاجئين من حركتهم الوطنية، ونشوء نوع من تصدع في الفلسطينيين، في مختلف تجمعاتهم، لكونهم شعباً واحداً؛ وبخاصة أن ذلك تساوق مع تحوّل ثقل الحركة الوطنية إلى الداخل، وتهمّش منظمة التحرير، التي طالما اعتبرت بمثابة كيان سياسي لشعبنا في مختلف أماكن تواجده، ورمزاً لهويته وكفاحه، لحساب السلطة، علماً أن هذه هي المرة الثانية التي يحصل فيها إزاحة تجمع من الفلسطينيين من إطار مفهوم الشعب الفلسطيني، بعد إزاحة فلسطينيي 48. وكما بينت التجربة، فإن تحول حركة التحرر الفلسطينية إلى سلطة، ورمي ثقلها وراء إقامة دولة في الضفة والقطاع، جعلها مشغولة عن حق العودة للاجئين، بل وعن الاهتمام بأوضاعهم ومشكلاتهم، في البلدان التي يعيشون فيها، سيما أنها اعتبرت نفسها معنية بفلسطينيي الضفة والقطاع، وهذا حتى على حساب منحهم المواطنة أو جواز سفر.

بيد أن كل ذلك أدى، بين عوامل أخرى، إلى بروز شعار «حق العودة»، إن نتيجة ردة الفعل في مجتمعات اللاجئين في الخارج، أو كنتيجة للانقسام السياسي من حول مشروع التسوية، مع التذكير هنا بمفارقة لافتة، مفادها أن قوى المعارضة كانت، في البداية، تقلّل من شأن «حقّ

1 للاطلاع على مقترحات بل كلينتون، ورد فلسطيني عليها، بخصوص حل قضية اللاجئين، راجع: bit.ly/2xsNLnh

العـودة» لخضوعـه لمنطـوق القـرار 194، القـاضي بعـودة اللاجئـين الفلسـطينيين إلى دولـة إسرائيـل، ولكنهـا عـادت وتلقفتـه، بعـد أن اكتشـفت أنـه يخـدم أجندتهـا في الـصراع الداخـلي، ولجهـة كشـف وإحـراج قيـادة المنظمـة والسـلطة و«فتـح»، لكـن مـن دون أن تفـسّر كيفيـة قبولهـا بهـذا الحـق، الـذي يرتبـط بالاعـتراف بوجـود إسرائيـل كدولـة (!)، أو عـدم قبولهـا بـه سـابقاً، الأمـر الـذي يثـير التسـاؤلات حـول حقيقـة وأغـراض تبنّيهـا لـه.[1]

ثانياً. تعقيدات قضية اللاجئين

مـا يجـدر لفـت الانتبـاه إليـه، هنـا، أن قضيـة اللاجئـين، بعـد سـبعين عامـاً، لم تعـد هـي ذاتهـا، في مظاهرهـا وتبعاتهـا، في نهايـة الأربعينيـات، إذ بعـد سـبعين عامـاً عـلى نشـوئها باتـت محمّلـة بمداخـلات وتعقيـدات وبوقائـع عديـدة وجديـدة، قانونيـة وديمغرافيـة وسياسـية، وفقـاً للجوانـب الآتيـة:

- افتقـار العمليـة التفاوضيـة الجاريـة إلى أي مرجعيـة شرعيـة أو قانونيـة دوليـة، ذلـك أن المرجعيـة الوحيـدة هـي طاولـة المفاوضـات، التـي تسـتند إلى موازيـن القـوى المختلـة لصالـح الطـرف الإسرائيـلي، وإلى إرادة الولايـات المتحـدة الأميركيـة، ومسـاعي الأطـراف الدوليـين الآخريـن، إذ إن القـرار الوحيـد المتعلـق بهـذا الأمـر (194)، تـم اسـتبعاده مـن الأجنـدة التفاوضيـة. ومـن الناحيـة القانونيـة، تـبرز القضايـا الأخـرى المتعلقـة بالموازنـة أو بالترابـط يـن حـق العـودة وتقرير المصـير للشـعب الفلسـطيني، مـن حيـث المبـدأ مـن جهـة، وحـق العـودة والاختيـار للأفـراد الفلسـطينيين باعتبـار ذلـك جـزءاً مـن المنظومـة القانونيـة والأخلاقيـة لحقـوق الإنسـان مـن الجهـة الثانيـة، كـما تـبرز قضايـا الملكيـة، والتعويـض عـن الحرمـان مـن الأمـلاك طـوال العقـود الماضيـة (الأراضي، والبيـوت، والممتلـكات) ومـا يحيـط بـكل ذلـك مـن مسـائل فنيـة وإحصائيـة بحتـة، مـع ملاحظـة جملـة التغيـيرات التـي قامـت بهـا السـلطات الإسرائيليـة في مـا يخـص الأراضي وأمـلاك الفلسـطينيين، ناهيـك عـن أن حقـوق الملكيـة وكيفيـة نقلهـا مـن الأجـداد أو الإبـاء إلى الأبنـاء أو الأحفـاد.

- ثقـل العقـدة الديمغرافيـة، الناجمـة عـن الطابـع الإجلائي-الإحـلالي - الأيديولوجـي للاسـتيطان الإسرائيـلي في فلسـطين، واعتبـار إسرائيـل ذاتهـا دولـة يهوديـة - أيديولوجيـة، وكدولـة لـكل

1 بعد إقامة السلطة، وتهمش منظمة التحرير، وشعور الفلسطينيين بالخارج بضرورة ملء الفراغ السياسي الحاصل، ونتيجة تخوفهم من تخلي القيادة عن حق العودة، لصالح الدولة، نشأت عديد من المجموعات الشبابية التي تضع على عاتقها النضال من أجل التمسك بحق العودة، في لبنان وسوريا والأردن، وفي الخارج. أما في ما يخص فصائل المعارضة، وموقفها من حق العودة، فهو نتاج تجربة شخصية للكاتب، في معايشته مواقف معظم الفصائل الفلسطينية «المعارضة» في دمشق.

يهود العالم (وليس لليهود فيها فقط، سيما وقد بات حوالي 60 في المائة من اليهود في إسرائيل من مواليدها، ونحو 20 أو 25 في المائة منهم لآباء ولدوا فيها، أي أننا نتحدث عن دولة ليس لأغلبية اليهود فيها وطناً أم، على غرار المستوطنين المستعمرين الفرنسيين في الجزائر، وهذا الواقع من الصعب تجاوزه في إطار أي حل مقترح؛ سواء لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، أو لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وربما أن ما يساهم في التخفيف من هذه العقدة أن نحو 50 في المائة من يهود إسرائيل هم من يهود البلدان العربية، وبخاصة المغرب والعراق واليمن. ولعل هذا الأمر يفترض طرحاً يتجاوز حق العودة إلى التمكين من العودة، سيما مع تعذّر عودة اللاجئين (وأولادهم وأحفادهم) إلى الأراضي أو البيوت نفسها التي هجروا منها، بعد أن عملت إسرائيل خلال العقود السبعة الماضية على تغيير معالم المدن والأراضي، سيما مع هدمها مئات القرى وعديداً من المدن، التي كان يسكنها الفلسطينيون قبل النكبة، في سياق إعادتها تنظيم هيكلية المدن، لإسكان المستوطنين اليهود.

- ثمة التعقيدات السياسية الناجمة عن الإطار السياسي الذي يجري على أساسه التباحث لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إذ الإطار المطروح اليوم يتراوح بين اعتماد المدخل القانوني (القرار 194)، أو المدخل التفاوضي، أو مدخل التحرير، وبمعنى أخر إما مدخل الشرعية الدولية، أو مدخل المفاوضات الثنائية، أو مدخل التحرير أي الصراع المستمر، أي في الحالين إما خيار التعايش وإما خيار النفي والإلغاء المتبادل. وتنبثق عن هذه المسألة تعقيدات أخرى تتعلق بموقف اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع من حل قضية اللاجئين، وكذلك علاقة اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم بالكيان الفلسطيني الناشئ في الضفة والقطاع، وقضية المواطَنة الفلسطينية. ولعل التعقيدات السياسية هي الأهم، لأن المسألة ليست قانونية أو ديمغرافية، فقط، بقدر ما هي سياسية تتعلق بوجود دولة استعمارية استيطانية عنصرية، لذلك فإن حل قضية اللاجئين على أساس العدل المطلق، لا يمكن إلا عبر تقويض المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الدولة (عملية التحرير)، أو عبر مجموعة من التحولات الداخلية في إطار المجتمع الإسرائيلي، قد تؤدي إلى إطلاق مسار تحول هذه الدولة المصطنعة إلى دولة عادية لمواطنيها (وليس ليهود العالم)، وأن تتخلى عن نظامها العنصري، وعن دورها السياسي الوظيفي بتحولها من دولة بذاتها إلى دولة لذاتها، وهو المسار الذي قد يفتح الباب لاحقا أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية والمسألة اليهودية، ولوجود إسرائيل ذاتها، في إطار دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين.

- على الصعيد العربي، لا يتيح واقع النظام العربي، بضعفه وتشتته، إيجاد حال من الضغط على إسرائيل لدفعها باتجاه تنفيذ القرارات الدولية بإتاحة المجال للاجئين الراغبين في العودة إلى أرضهم، بل إن هذا النظام حد من قدرة اللاجئين على استعادة حقوقهم بالطرق التي يتيحها القانون الدولي لهم، أو بالطرق التي تتيحها معاهدات حقوق الإنسان للأفراد، ما يفسر ممانعته إدخال اللاجئين ضمن وصاية «المفوضية السامية للاجئين» التابعة للأمم المتحدة، وتأييده فقط إقامة وكالة «غوث وتشغيل اللاجئين» التي ليس لها مدلولات أو تبعات سياسية أو حقوقية تتعلق بحق العودة، أو بحقوق الإنسان.[1] إضافة إلى كل ذلك، ثمة بعد داخلي/عربي لقضية اللاجئين، يتعلق بمشكلات الهوية والاندماج الاجتماعي وتعذر قيام دولة المواطنين، في المنطقة العربية، وثمة التباس، أيضاً، في توصيف الفلسطينيين باللاجئين في حين أنهم عرب، وجزء من الأمة العربية (المفترضة) ويقيمون في دول عربية! وذلك يؤكد الاستنتاج بأن الهوية الوطنية الفلسطينية تبلورت ليس كرد على واقع النكبة والاقتلاع من الأرض، فقط، أي في مواجهة إسرائيل، وإنما أيضاً، كانعكاس للواقع العربي، الذي كرّس حال التشرد والحرمان من الهوية والحقوق في بلدان اللجوء (باستثناء الأردن لدوره الخاص)؛ بحيث لعب المخيم، الذي هو بمثابة معزل، بكل ما اكتنفت به حياة اللاجئين من معاناة ومرارة، دوراً كبيراً في بلورة تلك الهوية.

ثالثاً. مقترحات أولية لخطة وطنية

في ضوء كل ذلك، وكما بات واضحاً، فنحن إزاء توجهات، دولية وإقليمية أو عربية، تفضي إلى تصفية قضية اللاجئين، حتى في بعدها الإنساني، على ما ظهر في توجهات الإدارة الأميركية لتصفية وكالة غوث اللاجئين (أونروا)، بعد قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، إذ إن هذا التوجه يقوض كل الأوهام التي بنيت من دون أي أساس واقعي على إيجاد حل للقضايا التي أجل البت بشأنها إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وهي قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية.

السؤال الآن، على ضوء المعطيات الراهنة، دولياً، وعربياً، وفلسطينياً، وإسرائيلياً، ليس إذا كنا نستطيع أو لا نستطيع مواجهة محاولات تصفية قضية اللاجئين، وإنما هو: كيف نستطيع الدفاع عن هذه القضية وعن حق العودة، العادل والمشروع، وفق القرارات الدولية المتعلقة

1 بعد النكبة، دفعت الأنظمة العربية إلى إدخال اللاجئين الفلسطينيين ضمن ولاية مفوضية جديدة تابعة للأمم المتحدة، هي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التي تعمل، لا سيما الآن، الولايات المتحدة على تصفيتها أو تقليص خدماتها، وليس إلى مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، سيما أن هذه المفوضية ذات بعد سياسي وحقوقي يتعلق بمعاملة اللاجئين وفقاً لمعايير دولية وأخلاقية تلتزم بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

بحقوق شعبنا الجماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان؟ والسؤال المطروح هنا هو هل هناك إمكانية لصوغ معادلة سياسية في ما يتعلق بحق العودة تتأسس على التوازن بين المطلق والنسبي، والحق والممكن، والراهن والمستقبلي، والواقع والرغبات؟

بيد أنه يجدر بنا، قبل الخوض في هذا الأمر، إدراك ثلاث مسائل، أو حقائق:

الحقيقة الأولى، ومفادها أن أي عملية مفاوضات لتسوية وضع اللاجئين الفلسطينيين، في الظروف والمعطيات القائمة في المدى المنظور، لن تنصف اللاجئين في حقوقهم، وهي ستتراوح، بين مقايضة حق العودة بحق إقامة دولة في جزء من أرض فلسطين، كما شهدنا في اتفاق أوسلو (1993)، أو إبقاء الحال على ما هي عليه، وبالتالي تصفية حق العودة بطريقة واقعية وتدرجية، أي مع مضي الزمن وتغير الأحوال، أو التوجه نحو حل بعض جوانب هذه المشكلة، بشكل جزئي وناقص، وهذا يشمل إعادة قسم من اللاجئين تحت بند «لم الشمل»، أو تحت بند تطبيق «حق العودة»، بطريقة رمزية، على أعداد توافق عليها إسرائيل في المفاوضات، كما يشمل ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث، كما حصل بطريقة أو بأخرى، إضافة إلى تفعيل بند التعويض على اللاجئين، أو على بعضهم، وفقاً لمعايير معينة، ويأتي ضمن ذلك تصفية وكالة «غوث وتشغيل اللاجئين». وعليه، ثمة معضلة هنا تنبع من غياب القدرة على فرض شيء على إسرائيل في المفاوضات، ما يعني أن الخيار المطروح إما القبول بالواقع كما هو؛ أي إبقاء اللاجئين يعيشون في واقع بائس وفي مخيمات مزرية، أو القبول بمفاوضات تضع حداً لهذا البؤس المقيم منذ عقود، وفقاً للطرق المذكورة، التي فرضها الواقع أصلاً على الفلسطينيين، من الناحية العملية، من دون مفاوضات ومن دون توقيعات أو بيانات، وكل هذه الأمور تضعنا في مواجهة تحدٍّ أخلاقي وسياسي وتاريخي.

الحقيقة الثانية، ومفادها أنه في المدى المنظور، لا يمكن الحديث عن حق العودة للاجئين، لا وفقاً للمنظور الوطني، ولا وفقاً لمنطوق القرار 194 (1949)، لأن ذلك يتطلب، أولاً، تحولاً في موازين القوى لصالح الفلسطينيين والعالم العربي. وثانياً، تغيرات في النظام العربي والدولي، تتيح الضغط على إسرائيل، لإجبارها على قبول حق العودة. وثالثاً، تغيرات في إسرائيل ذاتها، تفضي إلى تخلصها من طابعها كدولة يهودية، وكدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية؛ أي المطلوب واحد أو أكثر من العناصر المذكورة.

الحقيقة الثالثة، ومفادها أنه لا يمكن الحديث عن حل مختلف جوانب القضية الفلسطينية، وضمنها قضية اللاجئين، بدون إيجاد حل للمسألة الإسرائيلية؛ أي من دون إحداث تأثيرات

في المجتمع الإسرائيلي، وإيجاد مشتركات سياسية مع اليهود الإسرائيليين المعادين للصهيونية، مشتركات تقود إلى تقويض مختلف تجليات المشروع الصهيوني، أو تقطع معه، ومع طبيعة إسرائيل كدولة استعمارية واستيطانية وعنصرية ودينية.

أما في شأن أي توجه لخطة وطنية لمواجهة محاولات تصفية حق العودة، فأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى عقد ورش نقاشية، يشارك فيها صانعو القرار وباحثون وخبراء. مع ذلك، فإنني أفترض أن تتأسس هذه الخطة على المبادئ الآتية:

- إن حقوق اللاجئين، وضمنها حق العودة، هي حقوق فردية وجماعية، ولا يمكن لأي طرف التنازل عنها، أو أن يقرر بشأنها، وأن أي قرار بهذا الشأن يعود إلى الشعب الفلسطيني، سواء تعلق بالخيار الوطني/الجماعي، أو تعلق بحقوق الإنسان/الفردية.

- في مختلف جوانب قضيتنا الوطنية، لا يمكن وضع حق مقابل حق، فالعدالة من حق الجميع، والمعنى أنه لا يجوز وضع مطلب حق العودة للاجئين مقابل الحق في التحرر من الاحتلال وإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع لفلسطينيي 48، والعكس صحيح، مثلما لا يمكن، أيضاً، وضع هذين الحقين، أو الهدفين، أو أيٍّ منهما، مقابل حق فلسطينيي 48 بالمساواة، في الحقوق الفردية والجماعية، بما في ذلك اعتبار أنفسهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، باعتبار أننا لسنا شعوباً متعددة، وإنما شعب واحد، في قضيته وحقوقه وهويته وتطلعاته.

- إن أي حل لأحد جوانب القضية الفلسطينية لا ينبغي أن يكون بديلاً عن إيجاد حل للجوانب الأخرى لهذه القضية، بل ينبغي أن يؤدي، أو يمهّد، لحل الجوانب الأخرى، وصولاً إلى حل مختلف جوانب هذه القضية، ما يفيد بأن الحق في إقامة دولة يجب ألا يكون حاجزاً أمام حق اللاجئين بالعودة، ولا أمام حق فلسطينيي 48 بالمساواة الفردية والجماعية، بل يجب أن يمهّد وأن يدعم حق جزء آخر.

- إن تحسين أوضاع اللاجئين، وضمنه الاهتمام بتحسين أوضاع المخيمات، وإعادة تأهيلها، يعزز من قدرة الفلسطينيين على تنظيم أنفسهم، والتعبير عن ذاتهم، والدفاع عن هويتهم الوطنية، وعن حقوقهم، لا العكس، أي أنه ينبغي نبذ الفكرة الخطيرة والبائسة التي روّجتها الأنظمة العربية، وبعض الخطابات الفلسطينية، والتي تعتبر أن مرمطة الفلسطينيين وإبقاءهم في بؤس مقيم، يعزز من هويتهم ومن وطنيتهم. وهذا يعني أيضاً الانتهاء من وضع المخيمات المزرية، بإعادة تأهيلها، وربما ببناء وحدات سكنية جديدة

بدلها، تتوافر فيها أماكن لائقة لعيش البشر، إذ المخيمات القائمة ليست وطناً بديلاً، وهي أماكن تمتهن كرامة الفلسطينيين فيها، بغض النظر عن الادعاء بتقديس المخيمات، كأنها فلسطين أخرى، أو كأنها دليل وطنية، في حين أن معظم القيادات التي تدّعي كل ذلك، وتتغنى بمكانة المخيمات، لم تسكن قط فيها، ولم تكابد البتّة ما يكابده سكانها.

- لا يمكن الحديث عن خطة وطنية للحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين من دون اعتبار الفلسطينيين شعباً واحداً، في أماكن تواجده كافة، ومن دون إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية وديمقراطية ونضالية، باعتبارها الكيان السياسي الموحد والقيادي للشعب الفلسطيني، في كل مكان، ومن دون تمكين الفلسطينيين في كل مكان من تنمية مجتمعاتهم ومواردهم البشرية.

- لا بد لمنظمة التحرير من التصرف ككيان لكل الشعب الفلسطيني، وضمنه العمل على رعاية أحوال الفلسطينيين في بلدان اللجوء، وتقديم الإسناد لهم في مختلف المجالات، ويأتي ضمن ذلك التسهيل عليهم بمنح جواز السفر الفلسطيني لمن يرغب من اللاجئين، بخاصة فلسطينيي لبنان، بحيث يصبحون في مكانة مقيمين من مواطني دولة أخرى، للتخفيف من المظالم التي يتعرضون لها، ومن هواجس الديمغرافية والطائفية المتعلقة بالتوطين عند البعض في لبنان. ومثلاً، فليس من المعقول إبقاء الفلسطينيين اللاجئين يكابدون اللجوء والامتهان والحرمان من الهوية، طوال عقود، ناهيك عن رميهم في خيام على الحدود، لدى أي قلاقل في هذه الدولة أو تلك (كما حصل في العراق ولبنان)، بانتظار تحقيق حلمهم بالعودة إلى أرضهم؛ فاللاجئ الفلسطيني هو إنسان، قبل أي صفة، وبمعزل عن أي مكانة أخرى، وله حقوق كفلتها الشرائع السماوية والأرضية، وضمنها حقّه في العيش بحرية وكرامة.

- إن الحديث عن تنمية المجتمعات، يقصد فيها تنمية المجتمع المدني، وتطوير فاعليته وحيويته، وهذا يشمل الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وذلك من خلال بناء كيانات اجتماعية واقتصادية وجامعية وبحثية وتعليمية وإعلامية. ويأتي ضمن ذلك توجيه الجهود لإجراء انتخابات عامة لهم في أماكن تواجدهم كافة، بحيث تنبثق عنها هيئات تكون مهمتها تمثيلهم في الكيانات الوطنية الجمعية للمنظمة، وفي المؤسسات التشريعية (المجلس الوطني)، وترعى شؤونهم مع السلطات المحلية في البلدان التي يعيشون فيها.

- حمل هذه القضية لطرحها في جامعة الدول العربية، لفرض معايير لائقة في التعامل مع

اللاجئين الفلسطينيين، من ضحايا النكبة، في الدول الأعضاء كافة، بكرامة ووفق معايير لائقة، ضمنها إتاحة حرية التنقل والعمل، وإتاحة العيش الكريم لهم، وفق منظومة إنسانية وأخلاقية.

- الدفاع عن بقاء منظمة الأونروا كشاهد سياسي على النكبة، وعلى قضية اللاجئين، ووضع القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة، والخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، في أجندة المسائل التي يتم طرحها في المحافل الدولية.

- إبداء الحذر في التعامل مع خطاب رفض التوطين، وعدم الاحتفاء به، لأنه ينبع، في الغالب، من بيئة استبعادية للفلسطينيين (أي بيئة التوظيف الأمني والسياسي)، أي من نظرة عنصرية، فضلا عن أنه في حقيقته رديف لخطاب التهجير، وهي خطابات تسعى إما إلى توظيف اللاجئين في مآرب مصلحية وسياسية ضيقة، أو تسعى إلى التخلص من قضية الفلسطينيين بالتخلص من وجودهم. ومعنى ذلك أن خطاب رفض التوطين، لا يصبّ بالضرورة في طاحونة حق العودة، وربما أن التهويل به يصب في طاحونة التهجير، وتصفية قضية اللاجئين، كما أنه يخلق لدى اللاجئ قلقاً إزاء مصيره كإنسان، وإزاء هويته ومستقبله، ولا شك في أن الخطاب البديل معني بتركيز الدفاع عن حقوق اللاجئين، بجوانبها الإنسانية والسياسية، لا الهروب من المهمات المتعينة (الإنسانية) إلى المهمات السياسية.

- ربما من الأجدى لخطاب العودة أن يأتي متضمنا في إطار المعادلة السياسية التي تطرح فكرة الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، أو دولة المواطنين، بمختلف أشكالها، أو التي تمهد لذلك، وعلى أساس تقويض الطابع الاستعماري - الاستيطاني العنصري والديني لإسرائيل، علما أن ذلك لا يعني وضع خيار الدولة الواحدة كمقابل أو كبديل لخيار الدولة في الضفة والقطاع.

ما أريد قوله، وبصراحة بعيدة عن الإنشاءات والعواطف والرغبات، أننا لم نستطع تطبيق حق العودة في ظروف دولية وعربية وفلسطينية أفضل من تلك التي نعيشها هذه الأيام، التي لا نستطيع فيها أن نرفع الحصار عن غزة، أو أن نرفع ولو حاجز قلنديا، قرب رام الله، لكن هذا لا يمنع من مواصلة كفاحنا من أجل حقنا العادل والمشروع، ومراكمة الإمكانيات والقدرات التي تمكننا في ظروف أخرى من تحقيق أهدافنا، أو تمهد لذلك.

مع ذلك، سنبقى نراوح بين خيارين ناقصين ومجحفين، في التعاطي مع هذا الأمر في المدى المنظور، فإما تأجيل البتّ بهذه القضية وتركها للزمن؛ وإما السعي إلى التوصل إلى حلول

جزئيـة وآنيـة مـع البلـدان المضيفـة، قـد تسـهل عيـش اللاجئـين الفلسـطينيين، وتضـع حـداً لمعاناتهـم، وبخاصـة أن موازيـن القـوى والمعطيـات الدوليـة والعربيـة لا تسـمح لهـم بإقامـة دولـة ونيـل حـق العـودة، في آن.

أخـيراً، قـد يجـدر التحذيـر هنـا مـن المفارقـة المأسـاوية التـي تكمـن في إمـكان بقـاء الفلسـطينيين لاجئـين في البلـدان العربيـة، وبـين شـعوب أمتهـم العربيـة، عقـوداً أخـرى مـن الزمـن، فيـما إسرائيـل تطبّـع وجودهـا في العـالم العـربي، والمشـكلة فـوق ذلـك أن يحصـل هـذا الوضـع فيـما الفلسـطينيون لا اسـتطاعوا تحقيـق دولتهـم، ولا اسـتطاعوا تنفيـذ حـق العـودة.

متطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض للاقتصاد الوطني

مازن صلاح العجلة

ملخص تنفيذي

تقدم هذه الورقة التي أُعدت خصيصاً لمؤتمر «مركز مسارات» السابع، رؤية محددة لمتطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض الوطني. وقد برز الاهتمام بهذا الموضوع من تراكم التراجعات السياسية والاقتصادية على الصعيد الفلسطيني. ففي سياق انسداد الأفق السياسي بعد قرار ترامب، بات من الضروري، اللجوء إلى أساليب نضالية توقف هذا التدهور. لذلك، تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل الخيارات الاقتصادية الملائمة لحالة سياسية جديدة، تتطلب توفير مقومات للصمود في سياق السعي إلى الخروج من الالتزامات المفروضة بموجب اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس.

بدأ التحليل للواقع الاقتصادي بمناقشة الصورة العامة للاقتصاد السياسي الفلسطيني التي يمكن تلخيصها بالتبعية والريعية، حيث تمثل التبعية الاقتصادية لإسرائيل التحدي الرئيسي للوصول إلى اقتصاد فلسطيني وطني. وتتبدى ملامح التبعية ومؤشراتها في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني. لقد رسخ نموذج أوسلو/باريس هذه التبعية وقننها. ووجدت السلطة نفسها بعد حوالي عقدين ونصف أنها ما زالت رهينة للسوق الإسرائيلي، ومعظم إيراداتها تأتي عبر إسرائيل، وحوالي 15 % من عمالها يعملون في السوق الإسرائيلي، وغير ذلك من قنوات استخدام العملة، والنظام الجمركي، ومستويات الأسعار الإسرائيلية، في الوقت الذي أصبحت، أيضاً، المساعدات الخارجية مرهونة بتمويل عجز الموازنة والاستهلاك المتزايد بعيداً عن الإنفاق التطويري.

يوضح التحليل بعد ذلك، التشوهات التي برزت نتيجة هذه التبعية وفي سياقها، حيث تراجعت قدرة القطاعات الإنتاجية، فانخفضت مساهمتها في الناتج المحلي، وفي استيعاب الأيدي العاملة. وانعكس هذا الضعف على سائر التشوهات الأخرى، حيث يتزايد العجز التجاري باستمرار، فقد بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات التي تزيد حتى على عجز الحساب الجاري. يتزامن ذلك مع عجز الموازنة الذي يأتي، بشكل أساسي، من قصور الإيرادات على الرغم من تزايدها السنوي، ناهيك عن ضعف الإيرادات المحلية، فهي لا تزيد على ثلث الإيرادات. من أجل ذلك، وبسببه، فقد سوق العمل قدرته على توفير فرص عمل كافية ولائقة عندما فقدت القطاعات الإنتاجية قدرتها على توليد هذه الفرص.

تنتقل الورقة إلى شرح الحالة الريعية للاقتصاد الفلسطيني، التي تتبدى في أكثر من مؤشر؛ فالاستهلاك أكبر من الإنتاج بحوالي الثلث. ومن ثم، فلا يوجد ادّخار كلي لاستخدامه في الاستثمار. وهذا الأخير نفسه سجل معدلات نمو متواضعة، فضلاً عن استحواذ الاستثمار في المباني على أكثر من 88 % من حجمه الكلي، إضافة إلى تزايد حصة قطاع الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج. لقد تشكل الهيكل الاقتصادي وحقق معدلات نمو متقلبة بعيداً عن الإنتاج الحقيقي، وفي ظل هذه الحالة الريعية.

تشير المؤشرات كافة إلى فشل نموذج تحفيز الطلب عن طريق تمويل الاستهلاك من خلال المعونات. وما كان ينبغي لمثل هذا النموذج أن ينجح بعيداً عن الإنتاج الحقيقي، وإهماله لمعالجة التغيرات والتشوهات الهيكلية، متأثراً بالسياسات الإسرائيلية وتوجهات المانحين والمؤسسات الدولية، التي ركزت دوماً على الحكم الرشيد، وبناء المؤسسات. وعلى الرغم من النجاح النسبي لبناء المؤسسات والحكم الرشيد الذي استمر طوال أكثر من عقدين، لم يستطع أن يغير من الواقع شيئاً، أو يوقف التدهور الاقتصادي ومؤشراته.

إن الابتعاد عن النموذج الحالي نحو نموذج يعتبر التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، يحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية. إن اقتصاد الصمود المقاوم يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكاً وإنتاجاً، الأمر الذي يعني إحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار، وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها. إن هذه الإستراتيجية تسعى إلى إنشاء هيكل إنتاجي يرتكز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وهي الصناعة والزراعة، معتمداً على الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة للشعب الفلسطيني، وبخاصة البشرية منها. يتضمن سياق الاقتصاد السياسي للإستراتيجية تسخير وابتكار كافة الأدوات النضالية السياسية

والاقتصادية للتحرر التدريجي من تبعات نموذج أوسلو/باريس، في سياق تراكم نضالي رسمي وجماهيري.

يرتكز تصورنا على بناء قطاع إنتاجي متين، وهو هدف ممكن تحقيقه بالإمكانات المتوفرة والمحتملة، وأن يكون قطاعا الزراعة والصناعة هما الأساس والرافعة التي توفر الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الأخرى. يعود هذا الاهتمام إلى أن مثل هذا البناء الإنتاجي هو المصدر الرئيسي للإنتاج الحقيقي، الذي يمكن أن يوفر معدلات نمو وفرص عمل، والسلع والخدمات اللازمة للسوق المحلي، وتراكم رأسمالي سنوي يعظم من صلابة القاعدة الإنتاجية. وقدمت الورقة مقترحات متنوعة لتوفير المقومات اللازمة لنجاح النموذج؛ سواء على الصعيد الفني والتقني، أو على الصعيد السياساتي المتعلق بالدور الحكومي، الذي يجب أن يهتم بإعادة هيكلة الهيكل المؤسسي لملاءمة المرحلة النضالية الجديدة، معتمداً على الذات، وفي ظل ترشيد وتقشف في الإنفاق وتخصيص أمثل للموارد.

يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في نجاح هذا النموذج، باعتبار أن بناء الهيكل الإنتاجي منوط به في ظل سياسات حكومية داعمة ومناسبة، الأمر الذي يعني الاستجابة للحالة الوطنية الجديدة، ونبذ أولئك الذين يتماهون مع الاحتلال بالتطبيع الاقتصادي، وتوفير مقومات الصمود للعاملين في رحابه.

مقدمة

يمثل النظام السياسي ومؤسساته الرسمية الحاضن الرئيسي للنظام الاقتصادي وفلسفته ورؤيته وأنشطته وبرامجه. ومن ثم، فلا غَروَ أن يتأثر الاستقرار الاقتصادي بتقلبات الأوضاع السياسية ومحدداتها. ولا يخفى كيف أنَّ الاقتصاد الفلسطيني لا يتمتع بتوفر بيئة سياسية وتنظيمية مستقرة، تزوده بمقومات القدرة الذاتية على النمو والتطور. فهو يمثل اقتصاداً نامياً ذا بنية تقليدية تحمل في صلبها تشوهات في الهيكل الاقتصادي وعلاقاته الخارجية. لم تستطع السلطة الوطنية الفلسطينية طوال أكثر من عقدين الفكاك من قيود هذا الاتفاق، وغاصت رويداً ورويداً في رماله المتحركة، وهي تحاول النضال لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية. استطاع الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري، خلال هذه الفترة، أن يخلق حقائق جديدة ومستمرة على الأرض انتهت بتوسع استيطاني واسع المدى، سيطر على حوالي نصف الضفة الغربية، وأحاطها بالطرق الالتفافية، ومنع تواصلها الجغرافي. في الوقت الذي فرض حصاراً برياً وبحرياً شاملاً وعميقاً على قطاع غزة، منذ أكثر من عقد من الزمان.

لم تملك السلطة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية زمام المبادرة الفاعلة في مواجهة الهجوم الإسرائيلي السياسي والعسكري أحياناً، وباتت تتأقلم وفقاً للواقع وحقائقه على الأرض بعد كل إجراء إسرائيلي، الأمر الذي أتاح فرصاً واسعة لمزيد من الشراهة الاستعمارية لإرساء وتقوية الرؤية الصهيونية للصراع، مدعومةً بانحياز واضح وفاضح للإدارة الأميركية خاصة، في ظل المرحلة الجديدة التي دخلتها السياسة الأميركية منذ استلام الرئيس ترامب مقاليد الحكم. لقد بات واضحاً، في ظل هذه التطورات، أن حل الدولتين أضحى بعيد المنال، وأن الحل السياسي المستند إلى العدل الممكن بات أيضاً غائباً، الأمر الذي وَفَّرَ غطاءً من حقائق الواقع للحديث عن حلول مجتزأة لتصفية القضية، وفقاً للرواية والرؤية الإسرائيلية الصهيونية.

وعليه، لا بد أن يدفع هذا التطور السلبي والخطير في مجمل البيئة السياسية التي تشكلت متأثرة بالتغيرات المحلية والإقليمية، إلى السعي الحثيث إلى وقف هذا التدهور في الحالة السياسية الفلسطينية، عبر البحث عن سُبل جديدة وخيارات أكثر ملاءمة تعتمد على ما يتوفر من إمكانات يختزنها الشعب الفلسطيني قيادةً ومؤسساتٍ وشعباً، للخروج من حالة التأقلم مع الهجوم الاستعماري الإسرائيلي، إلى حالة من النهوض تضع حداً للهيمنة والاندفاع الإسرائيلي، وتحافظ على ما تم إنجازه، وتوفر في ظل خيارات ومبادرات وطنية، أُسس التحول المطلوب لأساليب وتوجهات النضال الفلسطيني، وتحاول توفير مقومات الصمود للشعب الفلسطيني، وإعداده وقيادته لمرحلة صعبة وحرجة من النضال.

طبيعة المشكلة وأبعادها السياسية

لقد أفضت مرجعية اتفاق باريس الاقتصادي الذي لم يُوفر للسلطة الفلسطينية، منذ البداية، سوى صلاحيات محدودة جداً أفقدتها السيادة على مواردها، وأضعفت قدرتها على صياغة سياسات اقتصادية وطنية، إلى وصول الاقتصاد الفلسطيني إلى حالة مستعصية من التبعية، قننها اتفاق باريس، وتزايدت آلياتها وتعقدت منذ إنشاء السلطة وحتى الآن، حيث عطَّلت إسرائيل معظم بنود هذا الاتفاق المجحف، واستمرت في ممارسة وتنفيذ إجراءات استعمارية متعددة الأشكال، حالت دون حدوث التراكم الإيجابي للتطور الاقتصادي المطلوب. لذلك، ساهمت هذه البيئة السياسية المتقلبة في إقصاء الفلسطينيين عن معظم مصادر النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية اللازمة لنجاح التنمية الاقتصادية، إضافة إلى التدمير الواسع للبنى التحتية والمؤسسات والمنازل الناجم عن الاعتداءات العسكرية، الأمر الذي خلق، طوال هذه الفترة، حالة من نكوص التنمية (De-development)، منعت تطور الاقتصاد الفلسطيني، وقلصت سُبل العيش أمام الفلسطينيين، وتزايدت معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وزاد التباين في توزيع

الدخـول، وتعمَّقـت حـدة التشـوهات في الأسـواق الرئيسـية الناظمـة والمحـددة لـلأداء الاقتصـادي؛ سـواء عـلى صعيـد سـوق السـلع والخدمـات، أو السـوق المـالي، أو سـوق العمـل. إن السـعي المطلـوب مـن السـلطة وقيـادات منظمـة التحريـر الفلسـطينية، مدعومـة بـكل مكونـات الشـعب الفلسـطيني وأطيافـه، لمواجهـة هـذا الـتردي والضعـف السـياسي بأسـاليب نضاليـة جديـدة، يقتـضي إعـادة النظـر، أيضـاً، في محـددات المسـار الإنمـائي التـي يتحكـم بهـا الاحتـلال الإسرائيـلي، الأمـر الـذي يعنـي أهميـة البحـث عـن خيـارات اقتصاديـة تخـدم هـذا التوجـه السـياسي الجديـد.

أهداف البحث ومنهجيته

يهـدف هـذا البحـث إلى دراسـة وتحليـل الخيـارات الاقتصاديـة الملائمـة لحالـة سياسـية جديـدة، تتطلـب توفـير مقومـات للصمـود، في سـياق السـعي إلى الخـروج مـن الالتزامـات المفروضـة بموجـب اتفـاق أوسـلو/باريس، وذلـك مـن خـلال:

- مناقشة التحديات الرئيسية التي أفرزها النموذج التنموي الحالي والمرتبط باتفاق باريس وتداعيات الالتزام به.
- تحديد الرؤية الملائمة لنموذج تنموي بديل، يوفر للواقع السياسي خيارات اقتصادية تعززه بمقومات الصمود اللازمة.
- اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الآليات المناسبة لتنفيذ الأهداف.

وقـد اعتمـد الباحـث في إنجـاز هـذا البحـث عـلى الإحصـاءات الرسـمية لتحليـل الواقـع، ودراسـة الأدبيـات الرئيسـية للموضـوع، ومـن ثـم وضـع الخيـارات التـي تنسـجم مـع هـدف الدراسـة. وسـيتم ذلـك مـن خـلال قسـمين يعالـج الأول الواقـع الاقتصـادي، بينـما يختـص الثـاني باسـتعراض الخيـارات الاقتصاديـة اللازمـة للنهـوض الوطنـي، وفقـاً لنمـوذج تنمـوي جديـد.

أولاً. تحليل الواقع الاقتصادي: التبعية والريعية

1. الصورة العامة للاقتصاد السياسي الفلسطيني

لقـد حـددت السـياقات السياسـية والاقتصاديـة لاتفـاق باريـس المدفوعـة بالإجـراءات الاسـتعمارية الإسرائيليـة، الأداء الاقتصـادي الفلسـطيني، بـل وتحكمـت في مسـاراته مـن أجـل الحفـاظ عـلى الهـدف الإسـتراتيجي الإسرائيـلي بمنـع تطـور الاقتصـاد الفلسـطيني، لإضعـاف الجهـود السياسـية للوصـول إلى

الدولة الفلسطينية. لقد أفضى الاقتصاد الفلسطيني -على الرغم من الجهود المضنية للسلطة لبناء مؤسسات الدولة، وحجم كبير من المساعدات- إلى حالة هشة يحكمها تحديان خطيران، هما التبعية والريعية، ضمن شبكة معقدة من الإجراءات والسيطرة والوصاية والتوجيه، ليُولَد في نهاية المطاف اقتصاد مشوه هيكلياً وعاجز وظيفياً.

- **التبعية كمنظومة**

تمثل التبعية الاقتصادية لإسرائيل التحدي الرئيسي للوصول إلى اقتصاد فلسطيني قوي، بل ومستقل. وتتبدى ملامح التبعية ومؤشراتها في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، ابتداءً بقطاع التجارة الخارجية، مروراً باستخدام العملة الإسرائيلية والمصارف الإسرائيلية، والالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي، والاعتماد على الخدمات العامة الأساسية (كهرباء، مياه، اتصالات، وقود ...)، وانتهاءً بسوق العمل.[1] وخطورة التبعية تأتي من تجذرها وعمقها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته، التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي، كما أشرنا. لقد ترتب على ذلك، أن أصبحت هذه العلاقة (علاقة التبعية/السيطرة) نظاماً له مكوناته، وأدواته وآلياته.

- **السياقات التاريخية**

قد يكون مفيداً التذكير بالأساس الاقتصادي لعملية السلام، حيث وضع البنك الدولي العام 1993 خطة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني تحت مسمى «استثمار في السلام»،[2] وكان الهدف منها إرشاد المانحين الرئيسيين حول سُبل صرف المعونة، بما يدعم عملية السلام. ركزت الخطة، بشكل رئيسي، على بناء المؤسسات والاهتداء بمبادئ الاقتصاد الحر، والنهوض بالحكم الرشيد والتكامل الاقتصادي الإقليمي (إسرائيل). وكانت فلسفة خطة البنك الدولي تتمثل في تحسين مستوى حياة الفلسطينيين، وتشجيعهم على المشاركة في عملية السلام، بالاستفادة من عوائد السلام.

الجدير بالذكر أن اتفاق باريس الاقتصادي تمت صياغته بناء على الإطار العام لهذه الخطة، حيث اختار تعمد الاتفاق أن يؤطر العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين بما سُمي اتحاداً جمركياً من طرف واحد، أو شبه اتحاد جمركي يضمن بقاء الاقتصاد الفلسطيني في إطار الاقتصاد الإسرائيلي تابعاً رغم حدة التفاوت بين مؤشرات الاقتصادين. تَدخل البنك الدولي

1 انظر: مازن العجلة، **الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية**، سلسلة قراءات إستراتيجية، العدد 12، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2013.

2 World Bank, Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace, Washington, D.C. 20433, U.S.A.

والمؤسسات الدولية، مستخدماً فزاعة المساعدات، في نهج التنمية الفلسطينية، وتم تسييس هذه المساعدات، بشكل سافر، لخدمة الرؤية الإسرائيلية للسلام. ومن ثم دخلت السلطة في غمار برامج التنمية وخططها مقيدةً باتفاق باريس وبشروط المعونة ورؤية المؤسسات الدولية التي استندت إلى منهجية الفصل بين السياسة والاقتصاد، والتركيز على الكفاءة والحلول الفنية دون مراعاة السياق السياسي والمؤسسي، وكانت تقارير هذه المؤسسات تدعو الفلسطينيين لتولي زمام المبادرة والسيطرة من أجل إقامة اقتصاد قابل للحياة، ودولة مستقلة، وبدلاً من التركيز على إجراءات الاحتلال وقيود اتفاق باريس، فقد دأبت هذه التقارير على الدعوة إلى أن تركز إصلاحات الحكم ونهج السلطة الإنمائي، على اعتبارات تكنوقراطية وإدارية وعملياتية.[1]

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» هو الأكثر قرباً من الواقع في توصيف مشكلات الاقتصاد الفلسطيني، إذ أشار، وبشكل واضح، في العديد من تقاريره إلى مسؤولية الاحتلال الكاملة عن مشكلات وتحديات التنمية في فلسطين، حيث يؤكد «الأونكتاد» أن «إنهاء الاستيطان والاحتلال شرط لا غنى عنه لترسيخ التنمية المستدامة، وما لم يحدث تحول جذري في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، سيظل الانتعاش الاقتصادي الحقيقي في الأراضي المحتلة بعيد المنال».[2] ويؤكد التقرير ذاته مرة أخرى أن الرصد المنهجي لاقتصاد الأراضي المحتلة، أظهر، بمرور السنين، أن جميع العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ترتبط بالاحتلال أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية للسلطة، التي هي سياسات محدودة النطاق بطبيعتها.

2. التشوهات الهيكلية

أ. **تآكل القاعدة الإنتاجية:** يعمل الاقتصاد الفلسطيني حالياً بأقل كثيراً من ثلثي رأس المال المادي (القاعدة الإنتاجية) مقارنة بالعام 1998.[3] ومن أبرز مؤشرات تآكل القاعدة الإنتاجية تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي، مدفوعة بمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية المناوئة، حيث تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي من 12 % إلى 3 % فقط بين العامين 1996، 2016، كذلك انخفضت مساهمته في استيعاب العاملين من 14.2 % العام 1996 إلى 7.4 % العام 2016. في حين هبط نصيب

1 انظر: علاء الترتير وجيرمي وايلدمان، **إخفاق مستمر: سياسات البنك الدولي للأراضي الفلسطينية**، شبكة السياسات الفلسطينية. إبراهيم الشقاقي وجوانا سبرينغر. **فصل الحكم عن الاقتصاد: وصفة لدولة فاشلة**، شبكة السياسات الفلسطينية.

2 **الأونكتاد**، «تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض المحتلة»، الأونكتاد، جنيف، 2012، ص 4.

3 **الأونكتاد**، «الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال»، الأونكتاد، جنيف، 2012، ص 4.

الصناعة من 21 % إلى 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن 16.8 % إلى 13.4 % من العاملين. بينما ارتفع في الوقت ذاته نصيب قطاع الخدمات العامة والخاصة ليصل إلى 62 %، وزادت مساهمته في استيعاب العاملين من 52.3 % العام 1996 إلى 62.7 % العام 2016،[1] الأمر الذي يعني أن ثلثي الناتج يأتي من الخدمات، عاكساً هيكلاً غير إنتاجي عاجزاً عن رفد الاقتصاد بمعدلات النمو اللازمة وفرص العمل.

ب. **العجز التجاري:** يمثل العجز التجاري (السلعي) أحد أبرز التشوهات المرتبطة بالتبعية للسوق الإسرائيلي. فقد تزايد العجز التجاري بشكل مستمر، وصل إلى 4282.1 مليون دولار العام 2016، ومن المتوقع أن يتراوح حول هذا المستوى للعام 2017، وللمقارنة فقد بلغ العجز في العام 2005 مستوى 2235.6 مليون دولار، وبنسبة زيادة وصلت إلى 92 %. الملاحظ أن العجز التجاري أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات التي تزيد حتى على عجز الحساب الجاري.[2] وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تعد مصدراً/وجهة إلا لخمسين بالمائة من التجارة الفلسطينية، وتراجع العجز مع إسرائيل إلى أقل من 20 % من الناتج المحلي، كما لاحظ الخالدي،[3] فإن إسرائيل لا تزال أكبر شريك تجاري لفلسطين، وتتحكم في التجارة الفلسطينية عبر الموانئ التجارية الإسرائيلية. وسوقها هو المهيمن على الصادرات والواردات على الرغم من انخفاض نسبة هذه الهيمنة، إذ بلغت 83.2 % العام 2016 (وصلت إلى 87.3 % العام 2013) بينما بلغت نسبة الواردات من إسرائيل في المتوسط 58.2 % خلال العامين 2016، و2015 منخفضة من 70 % للأعوام السابقة.[4]

ج. **عجز الموازنة العامة:** سجل عجز الموازنة العامة قبل المساعدات تزايداً طوال السنوات السابقة، نتيجة خلل هيكلي في قصور الإيرادات عن تغطية النفقات المتزايدة، حيث تعتمد الإيرادات، وبنسبة تصل إلى حوالي 65 %، على الضرائب غير المباشرة التي تُحصّلها إسرائيل على الواردات الفلسطينية، في ظل تراجع دور القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الاقتصاد، وما يترتب على ذلك من تراجع حصيلة الضرائب المحلية. طرأت بعض التطورات الإيجابية على وضع الموازنة العامة؛ إذ انخفضت نسبة النفقات العامة إلى الناتج من 46 % العام 2006، إلى 30 % تقريباً خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بينما لم تتجاوز الإيرادات العامة

1 بيانات هذه الفقرة مأخوذة من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **الحسابات القومية، وتقارير مسح القوى العاملة**، أعداد مختلفة.

2 سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي 2016**، سلطة النقد، رام الله، 2017، ص 98.

3 رجا الخالدي، «أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها»، في: **نحو رؤية تحضيرية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني- الأوراق التحضيرية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، رام الله، 2016، ص 13.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، نتائج أساسية**، سنوات مختلفة.

22 % للفترة نفسها، ومع تخفيض فاتورة صافي الإقراض وتحسين الجباية، تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 %، بعد أن كان 26 % العام 2005. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموازنة العامة ما زالت غير قادرة على تخفيض العجز الكلي، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل معظمه، وما زالت الموازنة التطويرية منخفضة وتنتظر التمويل الخارجي، ناهيك عن استمرار سيطرة فاتورة الرواتب على معظم الإنفاق العام، وبنسبة تصل إلى 55 %، التي يعود لها الفضل في تمويل الاستهلاك.

د. **تشوهات سوق العمل:** متأثراً بتآكل القاعدة الإنتاجية، وضعف دورها في الناتج المحلي، نشأت فجوة متزايدة ومستعصية في سوق العمل، الذي لم يعد قادراً عن استيعاب النسبة الأكبر من المشاركين في القوى العاملة، فضلاً عن الداخلين الجدد لسوق العمل، ومعظمهم من الخريجين. لقد بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة 1,348,600 شخص العام 2017، منهم 849,700 شخص في الضفة الغربية، و498,900 شخص في قطاع غزة. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 44 %، مقابل 44.1 % في قطاع غزة، ومن الواضح أن الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة، حيث بلغت 68.6 % للذكور مقابل 18.8 % للإناث. وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أبرز تشوهات سوق العمل، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية 329,900 شخص، بواقع 213,100 شخص في قطاع غزة، مقابل 116,800 شخص في الضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة 42.7 %، مقابل 13.7% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس، فقد بلغ 19.5% للذكور، مقابل 43 % للإناث،[1] وحيث إن نسبة الذين يعملون في إسرائيل تصل إلى حوالي 12 %، فإن الاقتصاد المحلي لا يوظف إلا 60 % فقط من القوى العاملة التي تزداد سنوياً بمعدل يصل في المتوسط إلى 3.3 %. إن هدر الموارد البشرية يؤكد عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني.

3. الاقتصاد الريعي

عملت التشوهات السابقة، كمنظومة متكاملة تتغذى بالمساعدات الموجهة في معظمها لتمويل النفقات الجارية، على إضعاف الاقتصاد الحقيقي المعتمد على الإنتاج، حيث اعتمدت السلطة، بتشجيع من المانحين، على المساعدات لتحفيز الطلب، الأمر الذي أدخلها في دوامة الحاجة المستمرة لهذه المساعدات لتمويل الاستهلاك المتزايد. وتلعب المساعدات دوراً بارزاً في إضفاء الصفة الريعية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن أبرز المظاهر الريعية الأخرى في الاقتصاد:

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (تشرين الأول-كانون الأول، 2017) الربع الرابع، رام الله، 2018.

- زيادة نسبة الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي بنسبة تتراوح حول 120 %، وتزيد عند تراجع مستويات الناتج المحلي نتيجة الأزمات المتكررة، لتصل إلى 136 %. وهذا يعني أن الادخار الوطني يسجل معدلات سالبة، إلا عند زيادة المساعدات في بعض السنوات. وتعزز هذه الحالة الغريبة (نسبة الاستهلاك إلى الناتج في الدول العربية حوالي 60 %) من الحالة الريعية للاقتصاد، وضعف قدراته الذاتية على توليد الاستثمار وفرص العمل.

- يترتب على ما سبق تغيرات في نسبة الاستثمار من الناتج وحجمه ومكوناته، فقد تراجعت نسبة نمو الاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالسنوات الخمس الأولى من عمر السلطة (1995-1999)، حيث نما بمعدل 79 % خلال الفترة الأولى، بينما نما بمعدل 2.9 % خلال الفترة (2012-2016). وتراجعت نسبته من الناتج المحلي من حوالي 30 % خلال الفترة الأولى، إلى 21.3 % خلال السنوات الأخيرة، كذلك تشوهت مكوناته، فقد بدأت نسبة الاستثمار في المباني في الزيادة منذ العام 2012، وبلغت في المتوسط للفترة (2012-2016) 88.5 % من حجم الاستثمار الكلي، بعد أن كانت لا تتجاوز 70.4 % للسنوات الست الأولى (1995-2000).[1] تعكس هذه التغيرات تشوهات هيكلية ترتبط ببيئة الأعمال المتقلبة، وضعف التدخلات الفلسطينية لتشجيع الاستثمار.

- تزايد نسبة الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج؛ سواء العامة أو الخاصة، فقد أصبح قطاع الخدمات ملاذاً أكثر أمناً وأقل مخاطرة لرجال الأعمال من القطاعات الإنتاجية. وقد شجع على ذلك سهولة تمويل المشاريع الخدمية من الجهاز المصرفي، بينما يواجه الاستثمار في القطاعات الإنتاجية صعوبات كبيرة بحجة وجود مخاطر في طبيعة هذه القطاعات التي تتأثر بالتقلبات السياسية بشكل كبير.

4. الفشل وصعوبة الاستمرار

تشير المؤشرات كافة التي عرضناها، وتلك التي لم نتعرض لها، إلى فشل نموذج تحفيز الطلب عن طريق تمويل الاستهلاك من خلال المعونات. وما كان ينبغي لمثل هذا النموذج أن ينجح بعيداً عن الإنتاج الحقيقي وإهماله لمعالجة التغيرات والتشوهات الهيكلية متأثراً بالسياسات الإسرائيلية وتوجهات المانحين والمؤسسات الدولية. يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن هناك أربع أولويات للأراضي الفلسطينية، وهي: الحوكمة (إدارة المالية العامة والإصلاح المالي)، تنمية القطاع الخاص، تطوير البنية التحتية، التنمية البشرية والاجتماعية، بينما كان بناء القدرات المؤسسية موضوعاً منتشراً في جميع المجالات الأربعة.[2] نسعى في هذا البند لإثبات عبثية الاستمرار في

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016**، رام الله، 2017.

2 The World Bank ,The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001–2009, Evaluation of the World Bank Group Program,2010, The World Bank, Washington, D.C.p21.

هـذه الدائـرة الخبيثـة المغلقـة. مـن أجـل ذلـك، سـنتعرض لمعيـار مهنـي أرسـاه أحـد علـماء الاقتصـاد الإنجليـز منـذ سـتينيات القـرن المنـصرم لتقييـم جهـود التنميـة في بلـدٍ نـامٍ. ونتائـج تقريـر البنـك الـدولي المشـار إليـه قبـل قليـل، لتأكيـد اسـتحالة تحقيـق التنميـة في ظـل هـذا النمـوذج.

أ. طـرح أسـتاذ الاقتصـاد ددلي سـيرز (Dudley Seers) ثلاثـة أسـئلة أساسـية عنـد محاولـة الإجابـة عـما إذا كانـت دولـة ناميـة معينـة تسـير في طريـق التنميـة الاقتصاديـة أم لا، وهـذه الأسـئلة هـي: مـاذا حصـل للفقـر؟ ومـاذا حصـل للبطالـة؟ ومـاذا حصـل لعـدم المسـاواة في توزيـع الدخـل؟ فـإذا كانـت كل هـذه المشـكلات قـد انخفضـت مسـتوياتها بشـكل ملمـوس عـما كانـت عليـه في السـابق، فإنـه يمكـن القـول إن الدولـة المعنيـة كانـت تسـير في فـترة تنميـة اقتصاديـة، أمـا إذا كانـت إحـدى هـذه المشـكلات أو أكثرهـا، قـد ازدادت سـوءاً، فـإن مـن غـير الممكـن الادّعـاء أن التنميـة الاقتصاديـة في هـذه الدولـة قـد حدثـت حتـى لـو تمكنـت مـن زيـادة متوسـط دخـل الفـرد فيهـا بمعـدل الضعـف.[1] وبتطبيـق ذلـك عـلى فلسـطين، نجـد أن هنـاك تراجعـاً حـاداً في المعايـير الثلاثـة التـي وضعهـا سـيرز ومـا زالـت حتـى الآن، فمعـدلات البطالـة زادت مـن 14.4 % العـام 1998 إلى 24.5 % العـام 2017 (13.7 % في الضفـة، و42.7 % في قطـاع غـزة). وتزايـدت معـدلات الفقـر مـن 20 % العـام 1998 (30 % قطـاع غـزة، و15 % الضفـة) إلى 29.2 % العـام 2017 بواقـع 13.9 % في الضفـة، و53 % في قطـاع غـزة، وبلـغ خـط الفقـر لأسرة مكونـة مـن 5 أفـراد (بالغـين اثنـين و3 أطفـال) 2470 شـيكلاً.[2] يرتبـط بارتفـاع معـدلات الفقـر والبطالـة بارتفـاع نسـب انعـدام الأمـن الغـذائي، حيـث تبـين نتائـج آخـر مسـحين للأمـن الغـذائي (2013-2014) أن أكـثر مـن ربـع الأسر الفلسـطينية (مـا يقـارب 1.6 مليـون شـخص) تعـاني مـن انعـدام الأمـن الغـذائي، موزعـة بالتسـاوي بـين أسر تعـاني انعـدام الأمـن الغـذائي الشـديد أو المتوسـط، بينـما تمثـل الأسر الآمنـة غذائيـاً، بشـكل جـزئي، حـوالي 15 % فقـط.[3] أمـا عـلى صعيـد عـدم المسـاواة، فيمكـن رصـد الحالـة القائمـة مـن خـلال المـؤشرات والإحصـاءات التاليـة:

- تزايد معامل جيني[4] في فلسطين من 34 % العام 1998 إلى 40.3 % العام 2011.
- تشير الإحصاءات إلى تزايد حالة عدم المساواة بين المناطق والمحافظات؛ فباستخدام مؤشر

1 Dudley Seers, "The meaning of development, IDS Communication 44, Institute of Development Studies, University of Sussex, UK. 1969, P5.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة: (تشرين الأول 2016، أيلول 2017). تقرير صحافي حول مستويات المعيشة في فلسطين: الإنفاق، الاستهلاك والفقر، رام الله، 2018، ص 6.

3 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، نشرة الأمن الغذائي، عدد 14 شتاء 2015، ص7.

4 يقيس معامل جيني درجة العدالة والمساواة باستخدام فئات السكان وما يناظرها من فئات الدخل، وكلما قلت قيمة المعامل زادت العدالة.

الإنفاق النقدي، كمؤشر رئيسي، نجد أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات يبلغ 1143.6 دينار أردني في الضفة الغربية (لأسرة مكونة من 5.2 من الأفراد) مقابل 556 ديناراً أردنياً في قطاع غزة (لأسرة مكونة من 6.2 من الأفراد). وقد أشرنا سابقاً إلى مؤشر عدم المساواة في سوق العمل أيضاً.

- تتضح حالة عدم المساواة على أساس الجنس بشكل كبير، إذ تبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة للإناث 19 % فقط، وهي أدنى معدلات المشاركة في المنطقة والعالم، بينما تصل بين الذكور إلى 71.2 %، وذلك للعام 2017. كذلك تتزايد نسبة البطالة بين الإناث لتصل إلى 47.4 % مقابل 22.8 % بين الذكور. وينطبق ذلك على مؤشرات سوق العمل كافة. وفي السياق ذاته، لا تحظى النساء إلا بنسبة ضئيلة من الوظائف العليا والقضاء والسلك الديبلوماسي تتراوح بين 3-5 %. وعلى الرغم من أن شواهد الواقع الاقتصادي ومؤشراته تكفي، فإننا آثرنا اللجوء إلى هذا المعيار تأكيداً على استعصاء الوضع الاقتصادي على الحل في مثل هذه الظروف التي يعمل بها.

ب. أصدر البنك الدولي تقريراً العام 2010 يعرض فيه تقييمه لجهود مجموعة البنك الدولي في فلسطين، فيما تم إنجازه على صعيد الأولويات الأربعة التي ذكرناها في الفقرة السابقة. وكانت النتيجة صادمة وواضحة، «إن ملخص ما يقرب من عقدين من العمل الدؤوب والمتفاني، يوضح أن التنمية المؤسسية غير متكافئة، إلى حد كبير، مع وجود فجوات خطيرة على مستوى القطاع والبلديات. لا تزال معظم قطاعات البنية التحتية تواجه قيوداً تقنية وسياسية. ويتحقق النمو الاقتصادي على وجه الحصر تقريباً بإعانات المانحين، والقطاع الخاص ضعيف للغاية. لم تتحقق عوائد السلام الاقتصادي».[1] ويضيف التقرير أنه لم يتم التعامل بجدية مطلقة مع المعوقات الرئيسية للسلام والازدهار، ولم تكن أي درجة من النجاح في بناء المؤسسات وإصلاح الحكم مشروطة بإزالة القيد الأكثر أهمية على الدولة الفلسطينية -السيطرة الإسرائيلية- وبالتالي أضافت القليل نحو تحقيق الهدف النهائي، الذي يبدو اليوم بعيد المنال وصعب التحقيق أكثر منه في بداية عملية البنك الدولي. وعلى الرغم من التأهب المؤسسي العام لقيام الدولة، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة لا تشبه دولة قابلة للحياة في جوانب أخرى: لا تسيطر السلطة الفلسطينية على أراضيها، أو الوصول إلى العالم الخارجي، أو الموارد الطبيعية. ويتم دفع النمو الاقتصادي من خلال المساعدات والإعانات الدولية. ليس ذلك فحسب، بل إن هناك من شكك في دور وأهمية الحوكمة وبناء المؤسسات أو ما يطلق عليه الحكم الرشيد، كأولوية لتحقيق إنجازات

1 The World Bank, op. cit.p29.

تنموية. ويتوصل مشتاق خان[1]، في هذا الشأن، إلى نتيجة مهمة، حيث يؤكد، بداية، أنه لا يوجد شيء خطأ في الحكم الرشيد. والجميع يُفضل أن يكون الحكم رشيداً. ولكن إذا تمكنت البلدان الفقيرة من تحقيق الحكم الرشيد، فليس هناك أدلة تاريخية كثيرة على أن تحسين الحكم الرشيد يضمن أن هذه البلدان ستصبح غنية بشكل أسرع. وإذا لم تستطع البلدان أن تصبح أكثر ثراء، فمن الصعب الحفاظ على أي تحسينات في الحكم الرشيد يمكن تحقيقها لبعض الوقت. لذا، بينما نحقق تقدماً في الحكم الرشيد، فإن أهم شيء هو التأكد من أننا نبني قدرات الحوكمة المطلوبة للحفاظ على النمو. النقطة الأساسية هنا هي أنه عندما تظهر الدولة الفلسطينية في نهاية المطاف، لن تكون الإدارة الرشيدة إستراتيجية كافية لضمان مستويات عالية من النمو وتوليد فرص العمل.[2] ويخلص خان إلى أن الحكم الرشيد في السياق الفلسطيني هو غطاء لتحقيق بعض الشروط لتحسين كفاءة تقديم المعونات، وأن تقديم مساعدات فعالة هو أمر مهم على المدى القصير، ولكن ليس برنامجاً إنمائياً وغير مستدام.

تأكيداً لجوهر التحليل السابق، فإن النجاح النسبي لبناء المؤسسات والحكم الرشيد طوال أكثر من عقدين، لم يستطع أن يغير من الواقع شيئاً، لأن السلطة لم تملك يوماً سيادة كاملة داخل حدود شرعية، ولديها القدرة على تحديد الحقوق وحمايتها، ولم تملك يوماً خطة بديلة، واستجابت، بالسكوت أو التكيف أو الرفض الذي لا يستند إلى خطوات عملية، في كل المحطات لما تفرضه إسرائيل على أرض الواقع، على الرغم من أنها قدمت بعض المبادرات التي افتقرت غالباً للتنفيذ والتطبيق (مثل قرارات المجلس المركزي). إن استقراء تجربة العشرين عاماً من العلاقات مع إسرائيل في كنف باريس الاقتصادي، ومحاولات السلطة التنموية المتعثرة والمجزأة والضعيفة، لابد أن تعطي إشارات واضحة للسلطة الوطنية ومنظمة التحرير، بأنه لم يعد ممكناً إدارة نظام حكم يتحمل (ويحمله المجتمع الدولي) كل مسؤوليات الدولة دون التمتع بالصلاحيات والمؤسسات السيادية.

ثانياً. الخيارات الاقتصادية المطلوبة في إطار نموذج تنموي بديل

1. طبيعة النموذج المقترح

1.1. الفكرة: بناء على ما سبق يبدو الاستمرار في التكيف والصبر مع نموذج أوسلو/باريس

1 Professor of Economics, SOAS, University of London.

2 Mushtaq H. Khan, Post-Oslo State-Building Strategies and their Limitations, Transcript of the Yusif A. Sayigh Development Lecture 2010 Given at MAS, Ramallah, 1st December 2010.

ضرباً من العبث وإهداراً للوقت والجهد والابتعاد أكثر وأكثر عن المشروع الوطني، واستمرار الارتهان لمسارات تحددها إسرائيل وأميركا والمؤسسات الدولية والدول المانحة، وتشكل متاهات سياسية واقتصادية وحلقات مفرغة لا تُفضي إلى أي إنجازات.

ويتوجب بمنطق التفكير السليم والمسؤولية الوطنية وحماية المكتسبات المنجزة، ووقف تدهور القضية والمشروع الوطني، الإصرار على الخروج السريع من هذا النموذج، خروجاً شاملا فكرياً وذهنياً وسلوكياً وإجرائياً وإستراتيجياً. ويقتضي ذلك توفر الوعي بأن المشكلات والتحديات التي أفرزها نموذج أوسلو/باريس لا تُحل في هذه المرحلة التاريخية، إلا من خلال نقلة نوعية في فلسفة وأساليب النضال الفلسطيني، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتوجيه النضال إلى نضال مناهض للاستعمار، وقائم على الحقوق، وليس كمشروع دولة قومية، وفي سياق استمرار المعركة مع الصهيونية ولأجل طويل، بعد أن ثبت لدى الجميع أن موازين القوى الراهنة تحول دون الوصول إلى حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، بل والشروع بتصفيتها عبر الترويج لحلول بعيدة عن الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

تركز فكرة النموذج التنموي البديل على تسخير الخيارات والإمكانات الاقتصادية في سياقها السياسي والنضالي لفرض تكاليف اقتصادية وسياسية على المحتل، وهي التي بات المحتل في مأمن منها منذ إنشاء السلطة، من خلال العودة إلى الأساليب النضالية المستندة إلى تعبئة الجماهير حول أهداف الشعب الفلسطيني المشروعة، الأمر الذي يتطلب من القيادة الفلسطينية بذل جهود صادقة لإقناع الجماهير بجدية هذه التحولات بعد غياب طويل.

2.1. فلسفة النموذج وأهدافه

إن الابتعاد عن النموذج الحالي نحو نموذج يعتبر التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، يحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية. إن اقتصاد الصمود المقاوم يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكاً وإنتاجاً، الأمر الذي يعني إحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها. إن هذه الإستراتيجية تسعى إلى إنشاء هيكل إنتاجي يرتكز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية وهي الصناعة والزراعة، معتمداً على الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة للشعب الفلسطيني، وبخاصة البشرية منها. ويقتضي ذلك الابتعاد عن التبذير والإنفاق الذي لا يُعزز هذه الفلسفة وتوجهات النموذج. يتضمن سياق الاقتصاد السياسي للإستراتيجية تسخير وابتكار كافة الأدوات النضالية السياسية والاقتصادية للتحرر التدريجي من تبعات نموذج أوسلو/باريس، في سياق تراكم نضالي رسمي وجماهيري.

1. المحور الرئيسي للنموذج: بناء هيكل إنتاجي متنوع

رأينا كيف أن القاعدة الإنتاجية، وبخاصة الزراعية والصناعية، تعرضت للتآكل. وتراجع بفعل ذلك دورها في الناتج المحلي وسائر الأنشطة الاقتصادية. وكان من أهم أسباب ذلك تراجع الاهتمام بهذه القطاعات رسمياً، ومن قبل الدول المانحة، إضافة إلى تعرضها لمنافسة شديدة من المنتجات الأجنبية التي غالباً ما تكون إسرائيلية؛ أي إن هذا التراجع لم يكن حتمياً، بل غالباً ما تأثرت قرارات المستثمرين وتوجهاتهم بالاهتمامات السائدة.

يرتكز تصورنا لبناء قطاع إنتاجي متين؛ وهو هدف ممكن تحقيقه بالإمكانات المتوفرة والمحتملة، على أن يكون قطاعا الزراعة والصناعة هما الأساس والرافعة التي توفر الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الأخرى. يعود هذا الاهتمام إلى أن مثل هذا البناء الإنتاجي هو المصدر الرئيسي للإنتاج الحقيقي الذي يمكن أن يوفر معدلات نمو، وفرص عمل، والسلع والخدمات اللازمة للسوق المحلي، وتراكماً رأسمالياً سنوياً يعظم من صلابة القاعدة الإنتاجية.

في ما يلي نستعرض الخطوط العريضة لرؤية النموذج القطاعية والتدخلات المطلوبة:

1.2. القطاعات الإنتاجية ذات التداول السلعي (الزراعة والصناعة)

إن إستراتيجية الاعتماد على الذات تركز على إشباع الحاجات الاجتماعية الداخلية، ومن ثم يتوفر للقطاع الإنتاجي سوق محلية مناسبة، وبخاصة أن أنماط الاستهلاك في فلسطين تتضمن بعض التشوهات قياساً بمعايير مستويات المعيشة، حيث ينفق الفلسطيني حوالي 36 % من دخله على الطعام، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 40 % في قطاع غزة. إن معظم هذه السلع يتم استيراده من إسرائيل، وبدرجة أقل من أسواق خارجية أخرى، الأمر الذي يعزز حالة انعدام الأمن الغذائي.

1.1.2. القطاع الزراعي

على الرغم من أن الزراعة الفلسطينية ما فتئت تتكبد خسائر فادحة منذ العام 1967، فهي تشكل أحد أكثر القطاعات إستراتيجية وقدرة على المقاومة في الاقتصاد الفلسطيني، ويمكنها تحقيق انتعاش أسرع وأكثر استدامة. وتشير بعض الدراسات[1] إلى أن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع، وإتاحة فرص الوصول الكاملة دون عراقيل إلى الأراضي والمياه والأسواق، إضافة إلى

1 الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، أيلول 2012، ص 19.

القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المروية في المنطقة (ج) وغور الأردن، وارتفاع القيمة المضافة الزراعية إلى أكثر من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمستوى الأسري على حد سواء. وعموماً، فقد وضعت وزارة الزراعة الفلسطينية أربعة أهداف إستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي، وهي:

- صمود المزارعين وتمسكهم بالأرض ومساهمة القطاع الزراعي في توفير المتطلبات التنموية.
- إدارة الموارد الطبيعية الزراعية بشكل كفء ومستدام.
- تحسن الإنتاج والإنتاجية وتنافسية الزراعة ومساهمتها في الأمن الغذائي.
- توفير قدرات وأطر مؤسسية وبيئة قانونية وخدمات زراعية كفؤة وفعالة.

أبرز الاحتياجات والسياسات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي

في ضوء تحديات القطاع الزراعي، والأهداف الإستراتيجية السابقة، نحدد الآن الاحتياجات العامة للقطاع من حيث التدابير والتدخلات، إما لتجنب أو تقليل الآثار السلبية وعواقبها، وإما من أجل الاستفادة والبناء عليها. وفي ما يلي أبرز احتياجات القطاع الزراعي التي تتطلب المزيد من البحث والتحليل المتعمق وتحديد الأولويات:[1]

أ. **نظام ملائم لتقديم الخدمات الزراعية:** إن توفير الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المزارعين بجودة مقبولة، وفي التوقيت المناسب، وبتكلفة معقولة، يعتبر ذا أهمية كبيرة. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، الإرشاد الزراعي، ونقل التكنولوجيا، ومكافحة أمراض الحيوانات والمحاصيل، وتوفير المدخلات، وخدمة ما بعد الحصاد، وضمان الجودة والتمويل.

ب. **الاستخدام الفعال للموارد:** على الرغم من أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى خلق صورة مشوهة (تتمثل أساساً في مصادرة الجزء الأكبر من الموارد الزراعية، وبخاصة المياه والأرض)، فإن هناك العديد من التدخلات المطلوبة من أجل تحقيق درجة أعلى من

1 تم الاستئناس بالعديد من الوثائق والمراجع، منها:
وزارة الزراعة، رؤية مشتركة لتنمية القطاع الزراعي، تموز 2009.
وزارة الزراعة، إستراتيجية القطاع الزراعي «صمود وتنمية»، 2014-2016.
الأونكتاد، المرجع السابق.

الإنتاجيـة والربحيـة والاسـتدامة، مثـل:

- التحول إلى الري بالتنقيط والزراعة المكثفة.
- التحول إلى المحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه، والمحاصيل ذات القيمة العالية.
- اعتماد حزم تقنية للإنتاج البعلي خلال مرحلة الإنتاج ومرحلة ما بعد الحصاد.
- استخدام المياه ذات النوعية المتدنية في الزراعة، والعلف ذي التكلفة المنخفضة من المخلفات النباتية والحيوانية.
- استصلاح وتطوير الأراضي بما في ذلك جمع المياه، والتحريج، وإدارة المراعي.
- المحافظة على التنوع الحيوي الزراعي وإعادة تأهيله.

ج. **تشـجيع الاسـتثمار والتمويـل المحـلي والخارجـي**: تتصـف الزراعـة بصـورة عامـة بارتفـاع المخاطـر واللايقـين، وفي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة هنـاك مخاطـر وحالـة عـدم يقـين إضافيـة مفروضـة بسـبب إجـراءات الاحتـلال الإسرائيـلي، الأمـر الـذي يتحـول إلى تكاليـف إضافيـة، تـؤدي في نهايـة المطـاف إلى تخفيـض الأربـاح والقـدرة التنافسـية. لـذا، هنـاك حاجـة إلى اتخـاذ تدابـير عـدة لمواجهـة هـذه الاختـلالات، ومـوازاة الدعـم الممنـوح للقطـاع الزراعـي في البلـدان المنافسـة. ويمكـن أن تشـمل هـذه التدابـير أنظمـة التأمـين، والتشريعـات، والإعفـاءات الضريبيـة، والدعـم والحوافـز في بعـض الحـالات.

مـن الأهميـة بمـكان وضـع السياسـات والضمانـات اللازمـة لتشـجيع الجهـاز المـصرفي ومصـادر التمويـل المختلفـة عـلى زيـادة حجـم الائتـمان الموجـه للقطـاع الزراعـي، وسـتعمل هـذه التسـهيلات عـلى دعـم القطـاع الزراعـي بقـوة، بالتـوازي مـع التدخـلات الأخـرى. وهنـاك حاجـة ملحـة إلى تنسـيق أكـبر بـين المانحـين وجميـع أصحـاب العلاقـة لزيـادة الاسـتفادة مـن مصـادر المسـاعدة. وينبغـي أن تنظـر السـلطة الفلسـطينية، بدعـم مـن المجتمـع الـدولي، في اتخـاذ إجـراءات تصحيحيـة للتعويـض عـن تأثـير القيـود الإسرائيليـة في القطـاع الزراعـي الفلسـطيني، وعـن عـدم قـدرة السـوق عـلى توفـير مـا يكفـي مـن تمويـل وتأمـين للمزارعـين. ويمكـن أن تكـون هـذه التدابـير التصحيحيـة في شـكل إعانـات تُقـدَّم مـن أجـل بعـض عوامـل الإنتـاج للتعويـض عـن نـدرة الأسـمدة ورداءتهـا في ظـل الحظـر الإسرائيـلي. ويمكـن أن تتخـذ التدابـير، أيضـاً، شـكل برامـج لتعويـض المزارعـين عـن الأشـجار المقتلعـة وإعـادة غرسـها، وبرامـج لترويـج المنتجـات الزراعيـة الفلسـطينية محليـاً ودوليـاً، وبرامـج لتحسـين الأراضي واسـتصلاحها. غـير أن

زيادة حصة الزراعة في كل من ميزانية السلطة الفلسطينية، والدعم المقدم من الجهات المانحة، شرط لا بد منه لمثل هذه الإجراءات.

د. **إعادة تشكيل الأطر المؤسسية والقانونية:** يعتبر عدم الوضوح، والتداخل، والتناقض والازدواجية من السمات العامة لعمل المؤسسات الزراعية. لذا، هناك حاجة للقيام ببعض الإصلاحات المؤسسية على مختلف المستويات لتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية. لقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية مزيجاً من القوانين واللوائح، بعضها يعود إلى الزمن العثماني، والإنجليزي، والحقبة الأردنية والمصرية، في حين أن البعض الآخر هو أوامر عسكرية إسرائيلية. هذا إضافة إلى الإطار القانوني الفلسطيني الذي لا يزال يفتقر إلى الوحدة والانسجام والاتساق.

ه. **زيادة الإنتاجية:** يمكن أن يستهدف التحول الهيكلي زيادة إنتاجية العمل الزراعي المتدنية في فلسطين، وهو هدف يفترض أن يكون له أولوية خاصة، لأن زيادة الإنتاجية لا تقتضي استخدام مزيد من الموارد، كما هو معروف، وإنما من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل لعنصر العمل، ويمكن الوصول لذلك بأساليب عدة أهمها:[1]

- رفع وعي القوى العاملة وتكوينها الفني والتعليمي.
- زيادة كمية ونوع وسائل الإنتاج المستخدمة.
- التوصل إلى أشكال جديدة لتنظيم الوحدات الإنتاجية، وهي أشكال يتعين أن تنبثق من الظروف التاريخية الملموسة لكل نوع من أنواع النشاط الإنتاجي في المجتمع.

و. يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، وعليه دور إستراتيجي في الحفاظ على الأراضي والمياه الفلسطينية من المصادرة والضم. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مصرف عام للتنمية الزراعية يكون مموّلاً تمويلاً جيداً، ولا يهدف إلى الربح. وإضافة إلى الإسهام في تنفيذ التدابير المذكورة في الفقرة السابقة، ينبغي أن يضطلع ذلك المصرف بمهمة تقاسم مخاطر الأنشطة الزراعية، وتقديم القروض وخدمات التأمين للمزارعين، ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالزراعة والمياه.

1 محمد دويدار وآخرون، **إستراتيجية الاعتماد على الذات**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 122.

2.1.2. القطاع الصناعي

يمثل القطاع الصناعي القاعدة الأساسية لبناء هيكل إنتاجي قوي، يكون محركاً وقائداً للنشاط الاقتصادي، ويحتاج القطاع الصناعي الفلسطيني إلى دفعة استثمارية قوية تُضخ في مؤسسات الصناعة التحويلية، نظراً إلى الضعف الشديد في حجم ونوع الاستثمار كما أسلفنا. وتكون أهمية هذه الدفعة الاستثمارية القوية فيما ستتركه من آثار على القطاع الصناعي نفسه، وعلى القطاعات الأخرى، كونها ترتبط مع القطاع الصناعي بتوفير مدخلاته أو استهلاك مخرجاته. وما يتركه تطور القطاع الصناعي من آثار مضاعفة على القوة الشرائية للعاملين فيه، ومن ثم زيادة الطلب الكلي مدفوعاً بالاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي معاً. تتزايد أهمية ذلك في سياق إستراتيجية الاعتماد على الذات، التي تتطلب تغطية طلب السوق المحلي أساساً.

وسيعزز ذلك قدرة القطاع الصناعي على إصلاح التشوهات التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، ولكن هذه القدرة مرتبطة غالباً بزيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف ما هي عليه الآن. ومن دون ذلك، سيكون من الصعب تصور حدوث التحديث المطلوب في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات.[1]

على الرغم من النظر لظاهرة صغر الوحدات الصناعية التي تسود القطاع الصناعي ومعظم القطاعات الأخرى كأحد خصائص القطاع غير المفضلة، فإن طبيعة المرحلة القادمة التي ترتكز على فلسفة اقتصاد الصمود المقاوم، تحتاج إلى مثل هذه الوحدات الصغيرة نظراً لقدرتها على التكيف، وعدم حاجتها إلى استثمارات كبيرة. لكن هذا لا يمنع، كلما كان ذلك ممكناً، أن يتم وضع السياسات المشجعة لإنشاء الوحدات الصناعية الكبيرة التي تتمتع بمزايا وفورات الحجم، وتستطيع تخفيض تكلفة الإنتاج، والتنافس بقدرات أكبر في الأسواق. من هنا بات لزاماً التعامل مع القطاع الصناعي بروح جديدة، ومن ثم فإن المرحلة القادمة تقتضي توفر مجموعة من السياسات الداعمة، مثل:

- تشجيع الاستثمار الصناعي، وبخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل توفير التمويل الصناعي الميسّر المتوسط والطويل الأمد (بلغت نسبة التمويل الصناعي في فلسطين 5.8 % فقط من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص).
- استخدام الأنواع الملائمة للدعم والحماية للمنتج الصناعي، سنتعرض لها لاحقاً.

1 فضل النقيب، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص 125.

- تهيئة البيئة التنموية اللازمة والخدمات الأساسية للنشاط الصناعي، بما فيها المدن الصناعية والخدمات المختلفة.
- إصدار التشريعات الاقتصادية اللازمة لتنظيم وتنمية ودعم الصناعة الوطنية.
- رسم سياسة تجارية تتناغم مع أهداف الصناعة الوطنية، وضبط الاستيراد، وتوفير مستلزمات الإنتاج الصناعي، والحد من استيراد السلع غير الضرورية.
- الاهتمام بجودة المنتج باستخدام مقاييس الجودة، لتوفير منتجات جيدة للسوق المحلي، والقدرة على المنافسة خارجياً.

وفي ضوء هذه السياسات، ترتكز إمكانات التطوير على ما يلي:[1]

- ربط الإنتاج الوطني بالسوق المحلية، الأمر الذي يساعد في التخلص من استيراد الكثير من السلع، وبخاصة من إسرائيل، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطاقة الصناعية القادرة على تحقيق النمو الذاتي.
- تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية، وبخاصة المواد الخام، وما يترتب على ذلك من تحقيق وفورات أكبر تزيد من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الضرورية لتمويل التنمية.
- تطوير الصناعات التحويلية، وذلك لكون هذه الصناعات تتمتع بارتباطات أمامية وخلفية ومتشعبة بين فروع القطاع الصناعي نفسه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبخاصة الزراعي، الأمر الذي يعني تطوير تلك الصناعات.
- القدرة على مواجهة الاختلالات والتشوهات في القطاع الصناعي، وبالتالي إعادة هيكلة القطاع الصناعي، ليواجه متطلبات المرحلة قصيرة الأجل، وفي الوقت نفسه يعمل على تطوير الصناعات ذات الطابع التصديري في الأجل الطويل.

3.1.2. القطاعات الأخرى

يتسم البناء الإنتاجي اللازم لاقتصاد الصمود المقاوم بالتنوع القطاعي، وما كان اهتمامنا بالقطاعين الزراعي والصناعي، إلا لإبراز الحاجة الماسة لدورهما المحوري. ومن ثم فإن الاهتمام يشمل، بلا ريب، كافة القطاعات الأخرى التي يمتلك كل منها دوراً خاصاً لا يمكن الاستغناء عنه. ومن نافلة القول أن تطوير هذه القطاعات يجب أن:[2]

1 بتصرف من: خطة التنمية الوطنية 2014-2016، الأجندة الوطنية 2017-2022.

2 معهد ماس، **أطر السياسات الاقتصادية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، رام الله، ص 33.

- يخدم إستراتيجية اعتماد الاقتصاد الوطني على الذات، وبخاصة الاستجابة للطلب المحلي.
- يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.
- يساهم في دعم الصمود والتكيف وفقاً لمتطلبات التوجهات الاستثمارية الأخرى.
- يساهم في تقليل نسب البطالة والفقر وتقليص الفجوات التنموية الاجتماعية وبين المناطق.

على الصعيد القطاعي، يبرز قطاع البنى التحتية (مياه، كهرباء، طرق، ...) الذي يحتاج دوماً لحجم كبير من الاستثمارات، غالباً ما تتم تغطيتها من الدول المانحة. وفي كل الأحوال، يحتاج قطاع البنى التحتية إلى تطوير كبير وصيانة يناسبان الرؤية الخاصة بدور القطاعات الإنتاجية، كونها تتأثر بدور هذا القطاع. ومن الأهمية بمكان تخصيص معظم المساعدات الخارجية لهذا الغرض. ومن الممكن النظر باهتمام لفكرة تمويل هذه المشاريع الكبيرة باستخدام أدوات التمويل الإسلامي الخاصة بها، مثل الصكوك، والأمر يحتاج إلى دراسة وافية.

يلعب قطاع الإنشاءات دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهو يتوجه بالكامل للسوق المحلي، إلا أنه يعاني من تركز مدخلاته (مواد البناء) في السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يمثل قيداً على توفرها الدائم، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الحصول عليها. ويحتاج هذا القطاع إلى إجراءات وتشريعات داخلية تتعلق بتسجيل الأراضي، وإصلاح القوانين ذات العلاقة وتحديثها، والسرعة في فض المنازعات الخاصة بالأراضي وملكيتها ... وغير ذلك. ومن الأهمية بمكان دراسة توفير أنماط سكنية شعبية لذوي الدخل المحدود ممولة تمويلاً جزئياً أو كلياً لمساعدة هذه الفئات الكادحة وتعزيز صمودها.

تتزايد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات، فهو من القطاعات الواعدة، ويحقق معدلات نمو مرتفعة، وهو القطاع الوحيد الذي يمكن أن يتعامل مع الأسواق الخارجية دون أن يتأثر بالحصار، وبخاصة في مجالات البرمجة والتصميم. ولا تكمن أهميته في منتجاته فقط، بل في علاقته بكافة القطاعات التي تحتاج إلى البرمجيات والتصاميم والأعمال الإلكترونية في تطوير المنتجات والإدارة والتسويق. لكن أسعار خدمات هذا القطاع ما زالت مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة. ويحتاج هذا القطاع إلى سياسات داعمة في التعليم والبنى التحتية الإلكترونية والتشريعات ذات العلاقة.

يحتوي قطاع السياحة على إمكانات واعدة، نظراً لتنوع المجالات السياحية في فلسطين، وبخاصة الدينية والتاريخية، والثقافية والعلمية. وسيكون التركيز على السياحة الداخلية بين المحافظات ذا تأثير فاعل لتعزيز الصمود والاعتماد على الذات. وهي تناسب المرحلة القادمة نظراً لتأثر

السياحة الخارجية بإجراءات الاحتلال، الأمر الذي يتطلب نضالاً خاصاً للحصول على الحقوق الفلسطينية كاملة في خلق بيئة سياحية آمنة للسياح الوافدين.

4.1.2. إستراتيجيات دعم القطاعات الاقتصادية، وبخاصة الإنتاجية

تحتاج القطاعات الاقتصادية عموماً، والإنتاجية منها على وجه الخصوص، إلى جهود موازية لما سبق استعراضه لتعزيز دورها. إن التوجه للتصنيع وتطوير إمكانات القطاع الزراعي، للإنتاج المحلي أولاً، يتطلب وجود سياسة تجارية توفر الظروف الخاصة بدعم المنتج الوطني وتشجيع الطلب عليه، بدلاً من المنتجات الأجنبية، وبخاصة الإسرائيلية.

إستراتيجية إحلال الواردات: من الممكن أن تفيد هذه الإستراتيجية التوجهات والخيارات الجديدة التي تتمحور حول الاعتماد على الذات. يغطي المجتمع الفلسطيني حاجاته الاستهلاكية المتزايدة عبر الواردات، وهي تتزايد بشكل أكبر من طاقة الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته، وتمثل مصدراً لتسرب الموارد المحدودة في ظل حجم متواضع من الصادرات. ما يزيد من ضعف هذه الحالة أن معظم الواردات سلع استهلاكية أو مواد أولية (حوالي 20 % منها وقود).

غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية يحتاج إلى دراسة دقيقة وواعية في هذه المرحلة، نتيجة الترابط الكبير مع الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن هناك إمكانية لتطبيقها جزئياً على أنواع محددة من السلع الاستهلاكية كمرحلة أولى. إن وجود القناعة لدى القيادة والمسؤولين توفر بداية ممكنة ولازمة لبدء خطوات عملية في هذا الاتجاه، فالأمر يحتاج إلى تحديد أنواع السلع وكمياتها وفقاً لقدرة القطاع الصناعي على توفير بدائلها، وحجم التكاليف التي قد يتكبدها الاقتصاد في بداية تطبيق هذه الإستراتيجية.

تحويل مصادر الاستيراد: هناك إمكانية لاستيراد مجموعة مهمة من السلع، التي تُستورد من إسرائيل الآن، من طرف ثالث. وتشير الدراسات التي تمت في هذا المجال إلى وجود أثر واضح من الاستيراد المباشر على كل من نمو الإيرادات والناتج المحلي وتقليل الاعتماد على إسرائيل من خلال تنويع الشركاء التجاريين، إضافة إلى تحسين شروط المنتج الفلسطيني، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسن مستوى المنتجات لتكون أكثر تنافسية.[1] وتشير دراسة أخرى أعدها معهد ماس، إلى أن هناك إمكانية لاستيراد 50 سلعة من طرف ثالث بدل استيرادها من إسرائيل. وتوصلت الدراسة إلى أن مكسب الخزينة الفلسطينية يمكن أن تبلغ 340 مليون دولار سنوياً في

1 معهد ماس، إمكانية الانطلاق من قوائم السلع A1 وA2 لتطبيق بدايات سياسية تجارية مستقلة، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة رقم (8)، 2015.

حال تم الاستغناء كلياً عن استيراد هذه السلع الخمسين من إسرائيل واستيراد الكميات نفسها من طرف ثالث تحت شروط ضرائب الاستيراد المطبقة في إسرائيل نفسها.[1] غير أن نجاح ذلك يحتاج إلى دراسات تتعلق بتبديد مخاوف المنتِج الفلسطيني الذي يفضل الاستيراد من إسرائيل لأسباب لوجستية، وأخرى تتعلق بالتكاليف.

دعم المُنتَج الفلسطيني: يتبوأ المنتج المحلي مكانة عالية في سوق تنافسي إذا حاز على ثقة المستهلك نتيجة السعر المناسب والجودة العالية. وغالباً ما تحاول إستراتيجية إحلال الواردات، مع سياسات تجارية ومالية أخرى، حماية المنتجات المحلية حتى تصبح قادرة على المنافسة. إن المنتج الفلسطيني لا يشذ عن هذه القاعدة، ومن الممكن أن يساعد إحلال الواردات في دعمه، إلا أن حديثنا عن اقتصاد الصمود يقتضي بداهة وجود وعي لدى المستهلك الفلسطيني خدمةً لأهداف نضالية مطلوبة في هذه المرحلة، يدفعه إلى الإقبال على المنتج الفلسطيني، وهو أمر مرتبط بمدى قناعته بجدية الأطراف جميعها في هذا المجال، وأولها الحكومة التي يجب أن تبدأ بنفسها في شراء كافة مستلزماتها من منتجات فلسطينية كلما كان ذلك ممكناً. وهناك قرار حكومي بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في العطاءات والمشتريات الحكومية بنسبة تصل إلى 15 %، ومن المتوقع أن تسعى الحكومة إلى زيادة هذه النسبة مع تطور الإمكانات المتاحة للمنتج الفلسطيني. ويقتضي نجاح هذا التوجه من القطاع الخاص رفع جودة المنتج الفلسطيني، وخفض تكلفته، والترويج له ولمزاياه.

المقاطعة الاقتصادية: تقوم إستراتيجية المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل على السعي إلى مقاطعة المنتجات والمؤسسات الإسرائيلية، ونشر التوعية بين الفلسطينيين حول أهمية المقاطعة. وهي تخدم إستراتيجية الاعتماد على الذات بتوفير مجال أوسع لدعم المنتج المحلي كبديل عن السلع التي تتم مقاطعتها. وهي تساعد في الوقت ذاته على زيادة تكلفة الاحتلال بإلحاق الضرر بصادراته ومؤسساته الاقتصادية. ونظراً لأن معظم السلع الأساسية تُستورد من إسرائيل، فإن تطبيق هذه الإستراتيجية بنجاح، يحتاج إلى جهد كبير رسمي وشعبي لنشر وتعزيز وعي المواطنين بضرورة المقاطعة، باعتبارها فعلاً وطنياً وأداة نضالية. ويحتاج هذا التوجه إلى سياسات رسمية تضع الصعوبات في وجه الواردات من إسرائيل، وبخاصة غير الأساسية، وتدعم استهلاك البديل الوطني. وكذلك دعم الجهود الناجحة والفاعلة لحركة (BDS)، وتشكيل لجان وطنية في مختلف المحافظات لمتابعة جهود المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، ووضع الآليات المناسبة لنجاح تطبيقها والتنسيق بين القطاع الخاص وهذه اللجان.

1 مسيف جميل ونعمان كنفاني، **نحو سياسة لتقليص واردات الأراضي الفلسطينية من إسرائيل**، معهد ماس، رام الله، 2015، ص 31.

تطوير القيم التنموية لدى المواطنين والمسؤولين: لا شك أن التنمية تحتاج إلى إطار ثقافي، بالمعنى الشامل للثقافة، تقوده منظومة من القيم والأخلاق التي تخدم عملية التنمية وتساعد في دفعها قدماً لتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من أن الشعب الفلسطيني قدم تضحيات جسيمة خلال مسيرته الطويلة التي تعمدت بآلاف الشهداء والأسرى والمبعدين والمشتتين، فإن تجربة إنشاء السلطة ومؤسساتها وكوادرها لم تعكس هذا الحس الوطني الذي توفر في ميادين القتال والصراع السياسي، حيث بدا واضحاً الحرص على المصلحة الخاصة ومحاولة اغتنام أكبر قدر ممكن من موارد ومقدرات السلطة التي هي محدودة أساساً. والحديث هنا عن الاتجاه العام السائد، حيث إن هناك، بلا شك، نماذج فلسطينية في العديد من المواقع تحكمها هذه القيم وتتمسك بها. أضف إلى ذلك أن الشعب الفلسطيني يعاني، شأنه شأن الدول النامية الأخرى، من قيم سلبية عديدة، مثل ضعف الإحساس بأهمية الوقت؛ سواء على صعيد الإنتاج أو السلوك أو الاستغلال الأفضل له. ويرتبط بذلك أيضاً، أن المجتمع الفلسطيني يستهلك أكثر مما ينتج، كما أسلفنا في أكثر من موضع. لقد ساعد في تعزيز هذا الواقع في السنوات الأخيرة، ارتفاع معدلات البطالة والفقر والاعتماد المتزايد على المعونات، التي رسخت، مع طول المدة، التعود على ثقافة الأخذ دون العطاء. وقد عمق هذا الشرخ حدوث الانقسام الذي كان إثباتاً واضحاً على تراجع القيم تجاه الوطن، ولم يعد للمصلحة الوطنية الأولوية العليا مقارنة بالمصالح الحزبية والفئوية.

كل هذه القيم السلبية، من المتوقع أن تتحول إلى دوافع وطنية فاعلة إذا لمس الناس صدق التوجهات والحرص على مصلحة الوطن، وتقديمها على المصالح الفردية والحزبية. ومن المتوقع أن يصاحب الجهود، لترسيخ هذا التوجه لمرحلة وطنية واقتصادية جديدة، برامج لإعادة بث روح التضحية في نفوس الناس التي تكون دائماً تواقة لوطن تُصان فيه كرامتهم.

2. السياسات الحكومية المطلوبة

تفترض هذه الدراسة بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا ترى تناقضاً في استمرار سعيها إلى تحقيق حل الدولتين، فهذا باب مُشرَعٌ للنضال المستمر، ويأتي في سياقه استمرار السلطة في محاولاتها التخلص من قيود أوسلو/باريس. وتفترض الدراسة، كما أسلفنا، إلى تبني السلطة والمنظمة توجهات جديدة بعد انسداد الأفق السياسي. ومن ثم، فإن السلطة والمنظمة وكافة مؤسساتهما، من المتوقع أن تُسخر كافة الإمكانات المتاحة والمحتملة لتوفير عوامل النجاح لهذا التوجه الجديد، الذي يعتمد على الذات خياراً نضالياً يناسب المآلات الجديدة للواقع السياسي والاقتصادي. وهي هنا، وبناء عليه، رافعة لتوفير الدعم السياساتي والمالي ما استطاعت إلى

ذلـك سـبيلا. ونـرى أن تبـادر السـلطة إلى اتّخـاذ السياسـات التـي تملكهـا والمناسـبة لتعزيـز بنـاء اقتصـاد الصمـود المقـاوم.

1.3. الرؤية العامة للسياسات[1]

- إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل باتفاقية تقوم على حرية التجارة، وتضمن التوازن معها، والانفتاح على العالم.
- تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي بدعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة)، ويعمل على تنظيم السوق المحلي.
- برنامج يقوم على تشجيع استثمارات جديدة في القطاعات الحيوية، وعدم إغفال أهمية الاستثمار العام الرائد والمحفز للاستثمار الخاص، في مختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق الخدمية.
- توظيف السياسات التجارية لحماية الاقتصاد الوطني، تمهيداً للتخلي عن باريس.
- العدالة الاجتماعية: مكافحة الفقر وسوء توزيع الدخل (تحرير الإنسان والأرض).
- النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني في كامل مساحة فلسطين في مواجهة هيمنة الاقتصاد اليهودي.
- إدارة عامة للموارد الطبيعية: سلعة عامة يجب المحافظة عليها للأجيال القادمة.
- تعزيز القوة الاقتصادية العربية على جانبي الخط الأخضر هو الوسيلة الأكثر ضماناً لتغيير موازين القوى، وتمهيد الطريق أمام الانفكاك الاقتصادي مع إسرائيل.

وهناك إجراءات سيتم اتباعها تمهيداً للمرحلة الانتقالية، وتسهل عمل الاقتصاد الوطني، منها:

- إجراءات تتعلق بتنظيم السوق الداخلي من خلال تطبيق دقيق للبنود التي تسمح بها اتفاقية باريس والاتفاقيات الدولية، للحد من تدفق السلع والبضائع الإسرائيلية التي تُغرق السوق الفلسطيني.
- إجراءات تسهل التجارة الفلسطينية؛ وتتمثل بمنع الاستيراد غير المباشر الذي يؤثر سلباً على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية كافة، وعلى خزينة الدولة.
- تشجيع الاستيراد المباشر الذي ينعكس إيجاباً على المستهلك أولاً وخزينة الدولة ثانياً.

1 تمت الاستفادة في صياغة هذه السياسات من تعقيب الدكتور رجا الخالدي على هذه الورقة أثناء فعاليات المؤتمر السابع لمعهد ماس.

2.3. منهجية التعامل مع اتفاق باريس في ظل التحولات الجديدة

مع مواصلة الجدل حول مستقبل باريس وأوسلو، سيكون من المفيد دراسة جميع الإمكانيات من النواحي القانونية والوظيفية والسياسية، ليس لتعديل أو تصحيح باريس، أو للتنفيذ الأمين له، إنما باتجاه الخروج تدريجياً ومنطقياً من اعتباره المرجعية الوحيدة. يقتضي الخروج التدريجي التعامل بحكمة مع الواقع الذي يحكمه هذا الاتفاق، والذي يتحكم في كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية والتحويلات واستخدام العملة، ومعدلات الرسوم الجمركية، والقيمة المضافة، ومصادر الاستيراد والتصدير، وغير ذلك. ومن هنا، فإن التعامل الواعي في هذا السياق، أمر مهم لضمان عدم الإلغاء القسري من قبل إسرائيل كما هددت قبل ذلك،[1] أو اتّخاذ أي إجراءات في هذا الصدد، ومن ثم تعقد المشكلات وصعوبة نجاح أي إستراتيجيات للتغيير المطلوب. وفي هذا الصدد، لابد من توفر دراسة قانونية وأخرى اقتصادية يُعدها خبراء ومتخصصون، ويشارك فيها، أيضاً، نخب وقيادات سياسية واقتصادية للخروج بالتوصيات الملائمة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني.

ومن الأهمية بمكان، التقدم إلى مجلس الأمن والمؤسسات المعنية بملف كامل عن اتفاق باريس وآثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم المطالبة بإلغائه واستبداله باتفاقية جديدة. إن مجرد طرح هذا الطلب وتداوله يمهد الطريق ديبلوماسياً وسياسياً لتحقيق هدف إلغائه. وهذا ليس جديداً، إذ إن منظمة التحرير طالبت إسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد العام 2000، باستبدال الاتحاد الجمركي بمنطقة تجارة حرة، وأيدها في ذلك خبراء البنك الدولي.

إن الخيارات ليست بالضرورة محدودة لدرجة جعل خيار البقاء على الاتحاد الجمركي هو الوحيد. وطالما تفكر السلطة بفتح الملف الاقتصادي مع إسرائيل، يمكن وضع عدة خيارات أخرى على الطاولة، والتي خضعت للدراسة من قبل المؤسسات الدولية وغيرها منذ سنوات.

3.3. المساعدات الخارجية

- تحفل الأدبيات التي تناولت موضوع المعونات، بالعديد من الانتقادات، لعل أهمها تسييس المعونات وربطها بتطور عملية السلام، واستخدامها لتعزيز نهج التنمية التكنوقراطي الذي يفصل بين السياسة والاقتصاد.

1 هددت إسرائيل على لسان وزير خارجيتها في 17 حزيران 2011، بأنها سوف تتراجع عن كافة اتفاقاتها مع الفلسطينيين، بما فيها اتفاق أوسلو. انظر دراسة ماس حول مآلات هذا الإلغاء في: ماس، مائدة مستديرة (7)، الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات بإلغاء الاتفاقات التعاقدية مع منظمة التحرير، معهد ماس، رام الله، آب 2011.

- لقد تم في سياق مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية حدوث تشوهات في نوع وحجم وآثار المعونات، أهمها أنها تحولت من مساعدات تنموية إلى إغاثية، ومنذ العام 2000 وُجه جُلها لتمويل عجز الموازنة.

- كذلك تعاني آليات تخصيص المعونات من تدخلات سافرة من البنك الدولي، وبناء على رؤية الدول المانحة وموافقة إسرائيل التي هي عضو في لجنة الاتصال المخصصة للمعونات، وهي الهيئة الأكثر تأثيراً في تخطيط التنمية وتنفيذها. وهذا يعطيها دوراً مهماً في وضع أجندة سياسية للتنمية، إلى جانب البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات الدولية كما أشرنا.

المطلوب في سياق التوجهات الجديدة

من المتوقع في إطار سعي السلطة إلى إحداث تغيرات سياسية نحو إعادة الاعتبار للقضية، أن تمارس دوراً مهماً في مناقشة الدول المانحة والمؤسسات الدولية من أجل:

- تعزيز دور السلطة لقيادة عملية التنمية، بدلاً من أن تترك للمانحين.

- ضمان أن المعونة لا تخلق التبعية أو تدعم الاحتلال.

- إعادة توجيه المعونة من عمليات الإغاثة إلى التنمية، ومن دعم الموازنة الجارية إلى التطويرية، لتطوير وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة.

- زيادة مبلغ المعونة الذي ينفق محلياً، وخفض المبلغ العائد من الباطن إلى الجهات المانحة.

- ضمان أن المعونة لا تنتقص من التزامات إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال.

4.3. سياسات مالية تدعم التقشف والاستغلال الأمثل للموارد

ما هو مبرر وجود عدد من الوزارات قد يزيد على عددها في دول مستقلة؟ هذا سؤال محوري، لأن زيادة عدد الوزارات تستتبع زيادة في الإنفاق العام على المستويات كافة. ما المانع من تخفيض العدد، بل وتحويل العديد منها إلى هيئات، بل وإعادة هيكلة المؤسسات المدنية والأمنية لخدمة الاعتماد على الذات؟ إن هذا التوجه يعزز من صدق التوجه نحو الاعتماد على الذات. هناك الكثير مما قيل عن خطط تقشف الموازنة وتخفيض الإنفاق العام،[1] بل إن الحكومة الفلسطينية أقرت منذ موازنة العام 2012 رزمة من الإجراءات لتخفيض

1 تضمنت التقارير الدولية كافة توصيات بتخفيض الإنفاق، لكن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان أصدر تقارير عدة حول الموضوع أكثر دقة، وفيها مقترحات عملية لتخفيض الإنفاق، منها الدراسة المهمة التي أعدها الدكتور نصر عبد الكريم: **مجالات التقشف والترشيد**

النفقات، عجزت أو أجلت تنفيذها ما عدا أولها المتعلق بإحالة 25 ألف موظف إلى التقاعد، حيث نفذت هذا الإجراء العام 2018 بإحالة 18500 موظف من قطاع غزة إلى التقاعد المبكر (منهم 660 من الضفة باختيارهم). إن تخفيف أعباء الإنفاق من المجالات الإدارية والوظيفية، التي يمكن تنفيذها، والاستفادة من الفرق في دعم التوجه الإنتاجي الجديد، وتعزيز اقتصاد الصمود، يُعد مؤشراً على سلامة التوجه وإمكانية نجاحه.

تحتاج هذه السياسة المالية المطلوبة إلى إستراتيجية فاعلة للإصلاح الضريبي. فالتشريع الضريبي يهدف إلى تنمية المدخرات وتحجيم الاستهلاك، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الثروة، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية. لذلك، يسعى الإصلاح الضريبي في فلسطين، ووفقاً للإستراتيجية الجديدة، إلى معالجة ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي واختلال الهيكل الضريبي والمعالجة غير الكافية لقضية العدالة. ومن ثم فإن الحاجة ماسة لزيادة نسبة الضرائب المحلية من إجمالي الإيرادات، وهي تتراوح حول 25 % في المتوسط، وتعتبر نسبة منخفضة قياساً بنظيرتها في الدول المشابهة، وذلك في الوقت ذاته الذي يجب أن تحاول فيه السلطة، في سياق إصلاحات اتفاق باريس أو تعديله أو تغييره، إعادة النظر في طريقة تحصيل إيرادات المقاصة ونسبتها وهيمنتها على مجمل الإيرادات. ومن المتوقع أن تتمحور آليات الإصلاح الضريبي حول توسيع الوعاء الضريبي، وترشيد معدلات الضريبة، والاتساق بين الأدوات الضريبية وتحسين أداء الجهاز الإداري والإدارة الضريبية خصوصاً.

3. دور القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص الدور الرئيسي في تنفيذ بناء القطاع الإنتاجي، ونجاح جهود دعم المنتج الوطني وسياسة إحلال الواردات. وتمثل استجابة القطاع الخاص لهذه الإستراتيجية شرطاً ضرورياً، وعليه أن يجسد دور الرأسمالية الوطنية في البناء والتحرر بكل إخلاص، وبما لا يتعارض مع أهدافه الخاصة كقطاع يهدف إلى الربح. نشير إلى ذلك تعريضاً بمن ثبت أنهم بعلاقاتهم ونفوذهم السياسي قاموا بالاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية، ومارسوا التطبيع الاقتصادي مع الاحتلال، إضافة إلى ضعف الدور الوطني في مجال تخفيض الأسعار والبعد عن احتكار السلع والخدمات. لذلك، من المتوقع، والواجب، أن يقدم القطاع الخاص نموذجاً للرأسمال الوطني من خلال:

- مقاومة المحاولات الإسرائيلية الساعية إلى إشراك رأس المال الفلسطيني في مشاريع التطبيع، فهذه

في **الإنفاق الحكومي**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، 2015.

التحالفات لا يمكن أن تخدم التنمية الوطنية وصمود الفلسطينيين،[1] فضلاً عن أنها تضعف جهود فك العلاقة مع إسرائيل وإنهاء التبعية.

- تحويل نمط الاستثمار إلى القطاعات الإنتاجية بدعم وحماية السياسات الحكومية. لقد بلغ حجم ودائع القطاع الخاص في المصارف الفلسطينية العام 2017 ما مجموعه 11237 مليون دولار. وحصل القطاع الخاص من هذه المصارف على قروض وصلت إلى 6589 مليون دولار العام 2017، وبنسبة بلغت 82 % من إجمالي القروض. الخطير في الموضوع أن نسبة ما تم توجيهه إلى القطاعين الزراعي والصناعي لم تتجاوز 2.1 %، 5.8 % لكليهما على الترتيب،[2] بينما ذهب نصف القروض تقريباً إلى التجارة والإنشاءات والعقارات.

- إعادة النظر في العلاقة بين القطاع الخاص والعاملين لديه، سواء من حيث مستويات الأجور الحقيقية التي تآكلت قيمها، أو من حيث الأمان الوظيفي، أو بيئة العمل، وعدد ساعات العمل. هذا الموضوع له علاقة مباشرة بنجاح نموذج الصمود المقاوم، لأن أكثر من 70 % من العاملين يتبعون القطاع الخاص.

- تعزيز دور القطاع الخاص من خلال مبدأ المسؤولية الاجتماعية في دعم الصمود ومكافحة الفقر والمساهمة في التنمية المحلية.

- التوجه الجاد لتحقيق الشراكة مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، لخلق حالة من التفاعل والانسجام والمصلحة الواحدة لنجاح نموذج اقتصاد الصمود والاعتماد على الذات.

4. الخلاصة

إن التطور السلبي والخطير في مجمل البيئة السياسية التي تشكلت متأثرة بالتغيرات المحلية والإقليمية، من الضروري أن يكون حافزاً قوياً لوقف هذا التدهور في الحالة السياسية الفلسطينية، بالبحث عن سُبل جديدة وخيارات أكثر ملاءمة تعتمد على ما يتوفر من إمكانات يختزنها الشعب الفلسطيني، للخروج من حالة التأقلم مع الهجوم الاستعماري الإسرائيلي، إلى حالة من النهوض تضع حداً للهيمنة والاندفاع الإسرائيلي، وتحافظ على ما تم إنجازه، وتوفر، في ظل خيارات ومبادرات وطنية، أسس التحول المطلوب لأساليب وتوجهات النضال الفلسطيني، تتناسب مع المخاطر الجديدة المحدقة بالقضية والشعب، وتحاول توفير مقومات الصمود للشعب الفلسطيني، وإعداده وقيادته لمرحلة صعبة وحرجة من النضال.

1 طارق دعنا، **الرأسمالية الفلسطينية المتمادية**، الشبكة الفلسطينية للسياسات، 2014، ص 7.

2 الإحصاءات كافة الواردة في هذا البند من إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية المتوفرة على الموقع الإلكتروني لها. bit.ly/2xJHdjz

بـات الواقـع الاقتصـادي، متأثـراً بالهيمنـة الاسـتعمارية الإسرائيليـة، أكـثر تبعيـةً، وريعيـةً، واعتـماداً عـلى المسـاعدات، التـي مولـت الاسـتهلاك المتزايـد لتحفيـز الطلـب. إن هـذا النمـوذج، بمـا خلقـه مـن تشـوهات في الهيـكل الإنتاجـي والمـالي، أصبـح مصـدراً لتغذيـة الارتهـان والتبعيـة، ولم تسـتطع السـلطة، عـلى الرغـم مـن أنهـا بذلـت جهـوداً مسـتمرة للتخلـص مـن اتفـاق باريـس الاقتصـادي، أو حتـى لتحسـين تطبيقـه، إلا أنهـا فشـلت أو أفشـلها التعنـت الإسرائيـلي، وذلـك عـلى الرغـم مـن قناعتنـا بـأن بالإمـكان دومـاً أن يكـون الأداء أفضـل مـما كان.

لا بـد، والحـال كذلـك، مـن مقاربـات جديـدة تفـضي إلى التخـلي عـن نمـوذج الوهـم الخـاص بالسـعي إلى إحـداث تنميـة في ظـل الاحتـلال، إلى نمـوذج يسـتغل الإمكانـات المتوفـرة ويسـخرها مـن أجـل الصمـود لمرحلـة جديـدة مـن النضـال نحـو مواجهـة الهجمـة الاسـتعمارية الإسرائيليـة.

إن جوهـر هـذا النمـوذج يتمحـور حـول الاعتـماد عـلى الـذات، مـن خـلال بنـاء هيـكل إنتاجـي يسـتند إلى القطاعـات الإنتاجيـة، وبخاصـة قطاعـي التـداول السـلعي الزراعـي والصناعـي. هنـاك حاجـة لتدخـلات سياسـاتية واسـتثمارية وتصحيحيـة مختلفـة لتحويـل الحالـة الريعيـة للاقتصـاد، إلى حالـة إنتاجيـة تمثـل منطلقـاً للتحـرر مـن التبعيـة، في سـياق قدرتهـا عـلى توفـير السـلع اللازمـة للسـوق المحـلي بـدلاً مـن الاسـتيراد مـا أمكـن ذلـك، وتوفـير فـرص عمـل لائقـة لمواجهـة البطالـة والفقـر، ومـن ثـم تعزيـز الصمـود.

إن دور السـلطة أسـاسي في نجـاح هـذا النمـوذج، باعتبـار أنهـا لا تملـك خيـارات أخـرى غـير خيـار الانتظـار الـذي طـال أمـده لمواصلـة جهودهـا لفـك التبعيـة بإنهـاء حالـة أوسـلو/باريس ولـو عـلى المـدى الطويـل، وتهيئـة البيئـة المناسـبة لاقتصـاد الصمـود بالسياسـات اللازمـة والمناسـبة، وبخاصـة إعـادة هيكلـة المؤسسـات بمـا يلائـم مرحلـة اقتصـاد الصمـود، ومـا يلـزم مـن توفـير النفقـات وترشـيدها لتُوجـه إلى البنـاء الإنتاجـي ودعـم الصمـود. لذلـك، مـن الأهميـة بمـكان لنجـاح هـذا الـدور، تجـاوز حالـة التخبـط بـين السياسـة التقشـفية الماليـة للحكومـة والـدور الرائـد في تقويـة الأسـس الاقتصاديـة الوطنيـة لصنـدوق الاسـتثمار، وبـين المواقـف المعلنـة بالتحـرر مـن التبعيـة التجاريـة تجـاه إسرائيـل، والانفـكاك عـن بروتوكـول باريـس، والاجتماعـات التعاونيـة الاقتصاديـة مـع وزراء وجـنرالات إسرائيليـين.

يلعـب القطـاع الخـاص دوراً محوريـاً في نجـاح هـذا النمـوذج، باعتبـار أن بنـاء الهيـكل الإنتاجـي منـوط بـه في ظـل سياسـات حكوميـة داعمـة ومناسـبة، الأمـر الـذي يعنـي الاسـتجابة للحالـة الوطنيـة الجديـدة، ونبـذ أولئـك الذيـن يتماهـون مـع الاحتـلال بالتطبيـع الاقتصـادي، وتوفـير مقومـات الصمود

للعاملين في رحابه، وتوفير حلول ناجعة لحالة غياب قيادة سياساتية للقطاع الخاص، والامتناع عن تبني مواقف اقتصادية اجتماعية قد تشكل تحدياً لنهج «الحفاظ على الأمر الواقع» الذي يتمسك به الحكم.

المراجع

- إبراهيم الشقاقي وجوانا سبرينغر، «فصل الحكم عن الاقتصاد: وصفة لدولة فاشلة»، شبكة السياسات الفلسطينية.
- الأونكتاد، **الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال**، الأونكتاد، جنيف، 2012.
- الأونكتاد، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد للشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، الأونكتاد، جنيف، 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر** 2011، رام الله، 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2016**، رام الله، 2017.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016**، رام الله، 2017.
- خطة التنمية الوطنية 2014-2016، الأجندة الوطنية 2017-2022، رئاسة الوزراء، 2017.
- رجا الخالدي، «أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده، والرؤى القائمة لمواجهتها»، في: **نحو رؤية تحضيرية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني- الأوراق التحضيرية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، معهد ماس، رام الله، 2016.
- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي 2016**، سلطة النقد، رام الله، 2017.
- طارق دعنا، «الرأسمالية الفلسطينية المتمادية»، الشبكة الفلسطينية للسياسات، 2014.
- علاء الترتير وجيرمي وايلدمان، «إخفاق مستمر: سياسات البنك الدولي للأراضي الفلسطينية»، شبكة السياسات الفلسطينية.
- فضل النقيب، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998.
- مازن العجلة، «الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية»، سلسلة قراءات إستراتيجية، العدد 12، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2013.
- محمد دويدار وآخرون، **إستراتيجية الاعتماد على الذات**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
- مسيف جميل ونعمان كنفاني، **نحو سياسة لتقليص واردات الأراضي الفلسطينية من إسرائيل**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، رام الله، 2015.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، «أطر السياسات الاقتصادية»، **مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، معهد ماس، رام الله.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، «إمكانية الانطلاق من قوائم السلع A1 وA2 لتطبيق

بدايات سياسية تجارية مستقلة»، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة رقم (8)، 2015.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – «ماس»، نشرة الأمن الغذائي، عدد 14 شتاء 2015.
- نصر عبد الكريم، **مجالات التقشف والترشيد في الإنفاق الحكومي**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – «أمان»، رام الله، 2015.
- وزارة الزراعة، **إستراتيجية القطاع الزراعي «صمود وتنمية»**، 2014-2016.
- وزارة الزراعة، **رؤية مشتركة لتنمية القطاع الزراعي**، تموز 2009.

- The World Bank ,The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001–2009, Evaluation of the World Bank Group Program,2010, The World Bank, Washington, D.C.
- Dudley Seers, "The meaning of development, IDS Communication 44, Institute of Development Studies, University of Sussex, UK. 1969.
- Mushtaq H. Khan, Post-Oslo State-Building Strategies and their Limitations,Transcript of the Yusif A. Sayigh Development Lecture, Given at MAS, Ramallah, 1st December 2010.

داود الغول

في البداية، أشكر مركز مسارات على جهوده المتواصلة. ورقة الدكتور مهدي عبد الهادي شاملة ومكثفة، ومن المهم جداً إضافة الجانب الاقتصادي إليها، لأن اليوم التحدي الكبير في حسم القدس يمر من خلال مشاريع اقتصادية.

تعيش القدس نفس الحالة التي يعيشها الكل الفلسطيني، وهي جزء من الحالة. كل الأوراق تتحدث عن حالة الأزمة في الساحة الفلسطينية، ومثلها في القدس. هناك إعادة للحالة التي نعيشها، ومن المهم جداً الخروج منها.

سأنطلق بالحديث عن القدس في الديمغرافيا. المخططات الإسرائيلية الجديدة في القدس هي في الأساس مبنية على سياق طويل من التخطيط، مع الأخذ بعين الاعتبار المخططات الجديدة حتى مخططات زمن الأردن. والمخططات الموجودة اليوم للعام 2050 مبنية على فشل الاحتلال الإسرائيلي في حسم القدس ديمغرافياً، حتى في الإحصائيات التي وردت اليوم في الأوراق، فنحن نتحدث عن وجود 38 % من الفلسطينيين المسجلين قانونياً (معهم هوية مقيم أو جنسية) داخل حدود «بلدية» الاحتلال.

أول مشكلة موجودة لدينا كفلسطينيين عدم وجود تعريف لجغرافيا القدس، فكل واحد يتحدث عن القدس بالطريقة التي تناسبه. اليوم، يوجد تغيير في الجغرافيا في القدس الكبرى التي تشمل مستوطنات في الضفة الغربية، وهذا ما تحدث عنه الدكتور مهدي في ورقته بتحليل جيد وشامل.

التغيير في الجغرافيا محاولة للهروب من الفشل لتنفيذ المخططات السابقة. هناك فشل إسرائيلي لحسم القدس جغرافياً، فالحكومات الإسرائيلية تتنازل عن التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الكبيرة وتحاول توسيع القدس لتشمل مستوطنات من الضفة. وبالحديث عن هذا المخطط فإننا نتحدث عن السكان والأرض.

دومـاً، تحـاول المخططـات الإسرائيليـة اسـتخدام الأرض، مـن خـلال مشـاريع سـياحية وثقافيـة وتجاريـة، ولكـن مـا تمارسـه حكومـة الاحتـلال مـن فـرض الواقـع الإسرائيـلي هـو تغيـير للجغرافيـا، وتغيـير لاسـتخدام المـكان. فعملياً، يتحـدث المخطـط الإسرائيـلي عـن مدينـة أو عاصمـة للسـياحة في الـشرق الأوسـط، مـع مخططـات رفـع عـدد السـائحين وبنـاء أماكـن سـياحية، وهـذا أمـر خطـير وجـزء مـن المـشروع الصهيـوني في بنـاء المزيـد مـن المسـتوطنات.

تطـرق الدكتـور مهـدي أيضـاً إلى دور الرئيـس الأمـيركي دونالـد ترامـب في حسـم موضـوع القـدس. ومـا يتحـدث بـه ترامـب موجـود منـذ سـنين في المخططـات والوثائـق الإسرائيليـة حـول القـدس.

ليـس الأمـر المقلـق المخطـط الإسرائيـلي، بـل الـدور الفلسـطيني، لا سـيما في ظـل غيـاب المرجعيـة الفلسـطينية، المرجعيـة السياسـية الحقيقيـة، والرؤيـة الوطنيـة. فـكان ردنـا كفلسـطينيين عـلى إعـلان ترامـب تفعيـل أمانـة القـدس!

هنـاك فجـوة مـا بـين المقدسـيين والقيـادة والمخططـات والـرؤى. وهـذه مشـكلة، ويكمـن حلهـا في إيجـاد قيـادة ميدانيـة تعـبر عـن الإرادة العامـة للنـاس، وهنـا أختلـف مـع الدكتـور مهـدي في أن الحـل يكمـن في تحديـد المرجعيـات، لأن الإرادة العامـة للمقدسـيين تختلـف عـن نفـس الأشـكال والأجسـام الموجـودة التـي هـي جـزء مـن الحالـة والأزمـة.

المطلـوب بسـيط، مـشروع وطنـي فلسـطيني، تكـون القـدس جـزءاً منـه، وهـذا يتطلـب إرادة سياسـية وقيـادة تحمـل هـذه الإرادة وتطبقهـا.

رازي نابلسي

أرى أن ورقة الدكتور جاد إسحاق ورقة مهمة، وفي ضوء ما جاءت به أود أن أطرح سؤالاً: ما هي دلالات الحقائق على المشروع الصهيوني ككل؟ ما هي السيناريوهات المطروحة أمامنا؟ إلى أين نحن هنا في الضفة الغربية ذاهبون مع مشروع الاستيطان، وبخاصة أن الاستيطان ليس عبثياً، بل محكم بإستراتيجية واضحة جداً، تهدف إلى تقويض أي كيان سياسي فلسطيني متواصل في الضفة الغربية، وهذا تم تجهيزه وتخطيطه من أوسلو، بما يضمن تفريق المناطق (أ)؛ أي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ومن ثم الاستيطان في المناطق (ج)، ما يمنع أي تواصل جغرافي لتأسيس أي كيان فلسطيني، فإلى أين نحن ذاهبون؟ الاستيطان ليس سياسة إسرائيلية، الاستيطان هو جوهر إسرائيل، وأساس وجودها ومشروعها، لذا، هل يمكن أن نستشرف ونحاول أن نعرف إلى أين يذهب المشروع الاستيطاني ككل؟ ما مدى جاهزيتنا للسيناريوهات التي يطرحها الاستيطان؟

لم يتبقَّ شيء في الضفة الغربية باستثناء بعض الكانتونات، وهي بالمناسبة مؤقتة، هناك حاجة دائمة ومستمرة لدى إسرائيل إلى إعادة إنتاج المعادلة التي تفضي إلى وطن قومي بنظام سياسي ديمقراطي لليهود، وهذا يحتاج إلى أقلية فلسطينية، وتهجير مليون فلسطيني من الضفة الغربية، ما قد يؤدي إلى أن توطّن إسرائيل مليون يهودي جديد، وتعيش مع أقلية فلسطينية، وتبقى تعيد إنتاج ذاتها كأقلية بمنظومة الهيمنة اليهودية على النظام السياسي الإسرائيلي.

أصبحت تظهر بعض الأجوبة عن سؤال: إلى أين نحن ذاهبون؟ إلى الدولة أم الدولتين؟ وكأنه يجب أن نعلن قبل أن نعمل، على عكس إسرائيل التي تعمل ثم تعلن. لا أجد مشكلة أن نشتغل في الداخل الفلسطيني على إطار كفاحي لدولة واحدة، وعودة اللاجئين، وعلى نظام وبرنامج سياسي كفاحي دون التنازل عن الشرعية الدولية. من حق الفلسطيني مقاومة الاحتلال، والعمل على تعزيز صمود شعبه في أرضه، وفي كل مكان.

لا يوجد معسكر سلام في إسرائيل، فهناك معسكر يريد أن يلغي وجودنا بشرعية توراتية دينية،

وآخـر يريـد أن يلغـي وجودنـا مـن المحرقـة. لا يوجـد أي حـزب سـياسي -باسـتثناء «ميرتـس»- يطـرح الانسـحاب مـن الضفـة الغربيـة، كلهـم مختلفـون بـين ضـم الضفـة الغربيـة، أو الانفصـال عـن الفلسـطينيين، وضـم المسـتوطنات، أو ضـم الضفـة أو أجـزاء منهـا، لا أحـد يطـرح إنشـاء كيـان فلسـطيني سـياسي في الضفـة. ومعسـكر السـلام الـذي يتـم الادّعـاء بأنـه دوره تراجـع تـارة، أو تعـزز تـارة أخـرى، هـو نفسـه الـذي أتى بالمسـتوطنين إلى «كريـات أربـع»، فالأسـاس المـادي للصهيونيـة المتدينـة المسـيحية كان في «كريـات أربـع»، ومـن قـام ببنـاء هـذا الأسـاس هـو شـمعون بيريـس، وهـو نفسـه مـن وقّـع معنـا اتفاقيـة أوسـلو.

بالتـالي، أعتقـد أن التعويـل عـلى المجتمـع الإسرائيـلي، وبنـاء برامـج سياسـية تسـتند إلى هـذا التعويـل، لـن يثمـرا شـيئاً، لأن المجتمـع الإسرائيـلي يذهـب باتجـاه التديـن والتطـرف، وإلى أبعـد مـن الفاشـية. بالنسـبة للمجتمـع الإسرائيـلي، نحـن غـير موجوديـن كليـاً، نحـن عبـارة عـن عقبـة مـن عقبـات الطبيعـة يجـب أن يزيلهـا حتـى يسـتوطن، وحتـى مـا يُسـمى معسـكر السـلام الإسرائيـلي، عندمـا وضـع دعايتـه الانتخابيـة في آخـر انتخابـات «سـننفصل عـن الفلسـطينيين»، وضعهـا بشـكل أحقـر مـما وضعهـا نتنياهـو ومعسـكره، لأن الإسرائيـلي يعتقـد أن لديـه تفوقـاً أخلاقيـاً ودينيـاً عـلى الفلسـطيني، وهـو إنِ اضطـر لإعطائنـا كيانـاً سياسـياً، فلأنـه لا يريـد أن يعلـق بنـا.

القتـل الإسرائيـلي لحـل الدولتـين، والتوجـه نحـو حـل الدولـة الواحـدة هـو أكـبر خطـأ يمكـن أن نرتكبـه كفلسـطينيين، ففـي اللحظـة التـي نتنـازل فيهـا عـن حـق تأسـيس كيـان سـياسي، فإننـا نمنـح شرعيـة للمسـتوطنات في الضفـة، وهـي خطـوة إلى الأمـام لا يمكـن التراجـع عنهـا، وسـنكون أمـام واقـع دولـة إسرائيـل الكـبرى، وسـننتهي ليـس إلى مواطنـين، ولا أقـل مـن مواطنـين، بـل إلى مواطنـين درجـة ثانيـة، أي «خـدم» عنـد اليهـود.

عـلى الفلسـطينيين أن يرفضـوا فكـرة دولـة اليهـود في الـشرق الأوسـط، فدولـة الامتيـازات دفنتهـا أوروبـا قبـل 300 سـنة، وتسـعى إسرائيـل وحلفاؤهـا، الآن، إلى أن تبيعنـا إياهـا عـلى شـكل دولـة لليهـود.

علاء أبو طه

نحن بحاجة إلى البحث عن مخارج للأزمات شبه المزمنة التي تعاني منها الحالة الفلسطينية، ونحتاج إلى فتح نقاشات معمّقة لنستطيع أن نفكك تلك الأزمات.

ملاحظاتي ستتمحور حول سبل البحث عن خطة إنقاذ وطني للخروج بحلول، فنحن الآن مجبرون على البحث عن الحلول نتيجة الأزمات المتراكمة التي تنطلق من رؤية المعالجة الشاملة، وإعادة تحديد المفاهيم، والتخلص من العُقد التاريخية التي مارسناها كفلسطينيين، وعلى رأسها عقدة الفجوة الشاسعة بين ما نطرحه من أفكار، وبين الممارسة على أرض الواقع.

لفت انتباهي في بعض الأوراق، وبخاصة ورقة ماجد كيالي، الفصل بين فكرة حق العودة، وفكرة الاستقلال، وأن هناك نوعاً من العمل على الفكرتين بالتوازي، ورصد المراحل التاريخية للتقاطع بين المفهومين من خلال الممارسة. من المهم إعادة النظر في أزمة المفاهيم الفلسطينية، فما زلنا، بعد أكثر من 70 سنة من الصراع، نعاني من مشكلة أننا لم نستوعب صدمة النكبة، والنتائج الكارثية التي ترتبت عليها. وللأسف، حتى هذه اللحظة، نبحث عن المقاربات الأفضل لنا، كفلسطينيين، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، لحل هذه المشكلات المترتبة عن النكبة. تناقضنا الرئيسي هو مع الاحتلال، وهو الأساس في كل المشكلات الفلسطينية، ناهيك عن وجود عوامل ذاتية تفاقمت مع عدم فهمنا للتداعيات الناتجة عن الصراع الفلسطيني الداخلي. أعتقد أن الدمج والفصل بين الاستقلال والعودة ليس مهماً في هذه المرحلة بمقدار أهمية البحث عن مخارج عملية. يجب أن نكون مدفوعين أكثر، باتجاه خلق أفكار إبداعية، وأستغرب ماذا حدث لنا كشعب فلسطيني. هل ماتت الأفكار في عقولنا؟ هل لم نعد قادرين بفعل هذه الأزمات؟ لماذا كل هذا الجدل؟ منذ إنشاء السلطة، خضنا في نقاش وطني في الأراضي الفلسطينية، وكنا نسمع ونقترح حلولاً، لكن النهاية كانت كارثية. وإذا كانت النتيجة كارثية، فإن كل الأدوات التي استخدمت للوصول إلى مخرج هي أدوات فاشلة.

علينا أن نعترف أن الكثير من المقاربات، التي اعتمدناها، كفلسطينيين، لحل أزماتنا، أدت إلى

تفاقم هذه الأزمات، ولم تؤدِّ إلى حلها. هناك مشكلة يجب إعادة التفكير فيها من زاوية أخرى، وهي تقسيمة القضايا كالعودة، واللاجئين، والدولة، والمستوطنات؛ فلماذا المستوطنات أهم من اللاجئين أو الدولة. في كل مرة نذهب باتجاه السير إلى طريق معين، لكن الجسم السياسي الرسمي المتمثل بالمنظمة والسلطة، لديه هموم تختلف تماماً عن هموم الناس الاقتصادية والاجتماعية، وحتى عن هموم الاحتكاك المباشر والدائم مع الاحتلال. هناك مجموعة كبيرة من الأفكار الإيجابية في الأوراق، وأعتقد أن هذا هو المطلوب، ويمكن أن يؤسس مؤتمر مسارات، من خلال الأفكار التي تطرحها الأوراق، لمرحلة البحث عن حلول، وبخاصة ورقة ماجد كيالي التي تحتوي على مجموعة من الأفكار الجديرة التي يجب البناء عليها. وأعتقد أن المسؤولية المشتركة عما يحدث، يجب أن تتقاسم حملها كل من السلطة والفصائل السياسية بمختلف مكوناتها. وأرى أن السلطة حرفت مسيرة النضال الفلسطيني بشكل كبير جداً، وهذا ما أشارت إليه الورقة، بحيث أصبحت هناك أولوية لقيام كيان سياسي على الأراضي المحتلة في العام 67 على القضايا الأخرى. فحل الدولتين المرتبط بقضية اللاجئين، هو موضوع غير شرعي، ولا يتماشى مع الأعراف المتعارف عليها في القانون الدولي، وهو مشروع سياسي أُقترح في لحظة توازن قوى معينة بين النظامين الدولي والإقليمي، وقد اقترح هذا الحل وتجرد أكثر من مرة، والوقائع نفسها تكذبه، ولا يمكن حل قضايا الفلسطينيين من خلاله.

هناك إشارة مهمة في ورقة كيالي حول فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية الواحدة، حيث قال إن من أهم الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى مقاربة قضية اللاجئين، هو حلها بناء على حق العودة، وهذا الحل مستحيل في المدى المنظور؛ ذلك أن انتهاء الفكرة الصهيونية في فلسطين، يعني العودة إلى أصل الصراع. فإذا تحدثنا عن فكرة حق العودة، فحتى القرار 194 كان فيه مشكلة، حيث إنه تحدث عن اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا من ديارهم العام 48، وهذا قبل قيام الدولة الإسرائيلية.

إذا لم نستطع أن نحل قضية اللاجئين، فيجب، على الأقل، أن نؤمّن لهم حياة كريمة في المخيمات، وأن تعود العلاقة السياسية بينهم وبين الكيان السياسي المتمثل في منظمة التحرير، ومنحهم جوازات سفر فلسطينية، وأن تتوفر لهم حماية. وإذا كانت السلطة تدّعي أنها سائرة في طريق تحقيق الدولة، فإن هذه الدولة يجب أن ترتبط مع اللاجئين بعلاقة مواطنة، وأن تظلل اللاجئين كافة بحمايتها الديبلوماسية، وأن تعتبرهم مواطنين لها. علينا أن نبتكر مقاربة جديدة لحل قضية اللاجئين، ففكرة التوطين أصبحت سلاحاً ذا حدين؛ أحدهما يُستخدم من أجل تهجير اللاجئين وتقليص حقوقهم.

رجا الخالدي

أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني

- اقتصاد نامٍ ما بين الريفي والحضري، الزراعي والصناعي.
- اقتصاد صغير وفقير في موارده الطبيعية، وغني نسبياً بموارده البشرية.
- اقتصاد مشوه بنيوياً بسبب الاحتلال الطويل، وفاقد القدرة على التحول التنموي.
- اقتصاد لا يتمتع بسيادة الدولة التي توفر أدوات سياسية ضرورية.
- اقتصاد مجزأ تحكمه 4 - 5 أنظمة مختلفة، كل يشده باتجاه مغاير.
- اقتصاد يحاول أن يقاوم الاستعمار الاستيطاني والهيمنة الاقتصادية.
- اقتصاد السوق الحر، على الرغم من تشويه آليات السوق، وتركها دون التنظيم الكافي.
- اقتصاد معولم، مخصخص، مأمول، منفتح أمام الصدمات القادمة من الخارج.

مراحل تطور الاقتصاد الفلسطيني بين الاستعمار والاستقلال والتنمية الضائعة

قبل 1948	نموذج الاقتصاد الثنائي العربي اليهودي
1967-1948	تقسيم فلسطين إلى 3 أجزاء، كل منطقة خاضعة لحكم وقوانين وسياسات وأزمات مختلفة، ومسارات اقتصادية متباينة (انتعاش غزة، إهمال الضفة).
1994-1967	توحيد الاقتصاد الفلسطيني تحت الهيمنة الاقتصادية والسيادة الإسرائيلية: تشويه مسار التنمية العادي ومراحلها، ولادة اقتصاد الصمود.

2005-1994	تجربة السلطة الفلسطينية الأولى في انتزاع حق بناء الدولة المستقلة – السلطات العامة تفتح الطريق أمام القطاع الخاص دون تخطيط تنموي.
2015-2006	الإصلاح المؤسسي والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية الليبرالية؛ هيمنة فكر مؤسسات واشنطن على افتراض أن السوق ستوفر ظروف السلام.
2016	العودة إلى الجذور التنموية:

- إدراك أهمية التصنيع والزراعة، وتعزيز القدرة الإنتاجية الذاتية.
- ضرورة بناء الأسواق المحلية، وتشجيع الاستهلاك المحلي، وإحلال الواردات.
- أهمية الاستثمار العام الرائد والمحفز للاستثمار الخاص، في مختلف القطاعات الاقتصادية والمرافق الخدمية.
- توظيف السياسات التجارية لحماية الاقتصاد الوطني، تمهيداً للتخلي عن باريس.
- العدالة الاجتماعية: مكافحة الفقر وسوء توزيع الدخل (تحرير الإنسان والأرض).
- النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني في كامل مساحة فلسطين في مواجهة هيمنة الاقتصاد اليهودي.
- إدارة عامة للموارد الطبيعية: سلعة عامة يجب المحافظة عليها للأجيال القادمة.
- تعزيز القوة الاقتصادية العربية على جانبي الخط الأخضر، هو الوسيلة الأكثر ضماناً لتغيير موازين القوى، وتمهيد الطريق أمام الانفكاك الاقتصادي مع إسرائيل.

إشكالية غياب القيادة الاقتصادية الوطنية: أوركسترا لا تتناغم

- ليست مشكلتنا في عدم إدراك حقائق التحديات الاقتصادية الكبرى، ولا في عدم تلمس الأوضاع الاجتماعية القاسية التي يعيشها مئات الآلاف من الفقراء والعاطلين عن العمل والفئات المهمشة، أو عدم معرفة المقومات السياسية الاقتصادية الوطنية الناجحة، بل المشكلة تكمن في أن التشخيص معروف وكذلك العلاج، لكن ما هو غائب هو استعداد المريض لتلقي الدواء: تجربة مؤتمر ماس 2016 دليل على ذلك.
- على صعيد الحكم: هناك تخبط بين السياسة التقشفية المالية للحكومة، والدور الرائد في تقوية

الأسس الاقتصادية الوطنية لصندوق الاستثمار، بين المواقف المعلنة بالتحرر من التبعية التجارية تجاه إسرائيل والانفكاك عن بروتوكول باريس، والاجتماعات التعاونية الاقتصادية مع وزراء وجنرالات إسرائيليين؛ بين دعوة المجلس المركزي المفاجئة وغير المدروسة، ودون تشاور مع أي جهة خبيرة، والحقيقة الاقتصادية أن الاستقلال النقدي يجب أن يكون آخر خطوة تحررية.

- غياب قيادة سياساتية للقطاع الخاص والامتناع عن تبني مواقف اقتصادية اجتماعية، قد يشكلان تحدياً لنهج «الحفاظ على الأمر الواقع» الذي تتمسك به قيادة السلطة.

الجلسة الثانية

المجتمع الدولي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه

إدارة الجلسة: معتز قفيشة، عصام يونس.

المتحدثان:

ناصر القدوة: عناصر خطة التحرك السياسي على المستوى الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية.

رالف طراف: الاتحاد الأوروبي .. متطلبات التحول من ممول إلى شريك في الحل.

تعقيب: هاني حبيب، يارا هواري.

عناصر خطة التحرك السياسي على المستوى الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية

ناصر القدوة

يتطلب العمل مع المجتمع الدولي، أو في الأطر الدولية المختلفة، وجود برنامج وطني فلسطيني شديد الوضوح، لأنه دون هذا الوضوح، لن يكون بالإمكان العمل مع المجتمع الدولي، ولا مع المجتمع الفلسطيني. كما أنني أريد أن أؤكد على أهمية الجانب المتعلق بالانتماء الوطني، والهوية الوطنية، والوجود الوطني، والدولة الوطنية؛ وجود دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس، باعتبارها جوهر البرنامج السياسي الوطني الموحد. وهذا يعني أن الدولة موجودة بحكم الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني، وبحكم إعلان الاستقلال الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني نيابة عن الشعب، وممارسة لحقه في تقرير المصير، وبحكم اعتراف أغلبية دول العالم بهذه الدولة.

يبدو هذا الكلام بسيطاً، لكن كل ما نراه يومياً على الأرض لا يثبت أن هذا أمرٌ مفروغٌ منه، أو تحصيل حاصل. كما أننا ما زلنا في حالة من الفوضى السياسية، ولم نصل إلى تحديد ما علينا فعله لتحقيق الدولة الفلسطينية. لقد اتفقنا على أنه لا يوجد تفاوض مع إسرائيل على مبدأ وجود الدولة، فإسرائيل لا تعطي الشعب الفلسطيني دولة، وهي ليست مصدر السيادة، فالدولة تأتي بشكل آخر، وقد أتت فعلاً، وإن أي تفاوض مع الجانب الإسرائيلي يجب أن يقتصر على الحدود الفاصلة بين الدولتين، ونمط العلاقة بينهما.

هذه نقطة البداية لأشياء كثيرة؛ مثل: ما هو الخطر المركزي الذي يتهدد الوجود الوطني الفلسطيني، ويتهدد وجود دولة فلسطين؟ أعتقد أن الخطر المركزي هو الاستعمار الاستيطاني

الإسرائيلي لدولة فلسطين، وأرى أنه الاستعمار الوحيد المتبقي في العالم في القرن الـ21. كذلك، نحن نكاد نهمل هذا الأمر، سواء بالتعبير السياسي، أو من خلال الممارسة اليومية والعملية. فمجابهة الاستعمار الذي يتحدد وفقاً لخط 1967، هو المدخل الوحيد لإنجاز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، التي يجب أن تصاغ على قاعدة وجود الدولة، وعلى شاكلة إنجاز الاستقلال الوطني في دولة فلسطين، وممارسة السيادة في هذه الدولة على حدود 1967، وعاصمتها القدس.

وأعتقد أنه في اللحظة التي يتم فيها تقويض خط 1967، بأي شكل من الأشكال، فإننا سنفقد قدرتنا على محاربة الاستعمار الاستيطاني، التي يجب أن تكون المهمة المركزية الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. إذا ما انطلقنا من هذا المنطلق، يصبح تحديد المهام الأساسية الملقاة على عاتق الحركة الوطنية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وفي الأطر الدولية، شديد الوضوح، وهكذا تكون المهمة الأولى هي تأكيد الحقوق الوطنية الفلسطينية، وضرورة إنجازها، ومساعدة ودعم الشعب الفلسطيني على تحقيق الاستقلال الوطني في دولته فلسطين، فكل الحديث يدور عن عملية السلام وآلياتها، هذه آليات، ولكن أين الجوهر؟ للأسف الشديد، الجوهر يجب أن يبقى دعم الشعب الفلسطيني في إنجار حقوقه.

من الغريب أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت، في ظل حضور منظمة التحرير العام 1974، القرار 2336 الشهير، وعرّفت الحقوق القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تعريفاً صحيحاً وسليماً، وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاستقلال الوطني، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

ومن ذلك الوقت أصبحنا تائهين، ونتحدث عن التسوية والآليات، لا بأس في ذلك، لكن دون أن نغادر المربع الأساسي وهو مربع الحقوق الوطنية الفلسطينية، ومربع الهدف الوطني المركزي وهو إنجاز الاستقلال الوطني في دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس.

المهمة الثانية هي بناء منظومة عقوبات ضد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على قاعدة القانون الدولي الإنساني، وعلى قاعدة أن اتّخاذ إجراءات ضد المستعمرات والمستعمرين والشركات العاملة فيها هو فكرة يتبناها القانون الدولي الإنساني، وهو أحد واجبات الدول في اتفاقيات جنيف، فهو ليس موقفاً أخلاقياً أو سياسياً، وإنما تنفيذ للالتزامات القانونية على هذه الدول. وحتى يتم ذلك، يجب علينا القيام بالعديد من الأمور:

- تحريم العمل في المستعمرات وتحريم منتجاتها: فحتى هذه اللحظة، لا يزال جزء من

عمالنا يعملون في المستعمرات، والأسوأ من ذلك، أننا أصبحنا نسمع برأسمال فلسطيني لشركات فلسطينية موجودة في المستعمرات. وعند الحديث عن هذا الموضوع، يخلط البعض بين المستعمرات وبين إسرائيل، ويذهب إلى خيار المقاطعة، لكنني أعتقد أن التعامل مع المستعمرات يجب أن يكون تحريماً وليس مقاطعة، فالمقاطعة تقوم على موقف أخلاقي وسياسي، أما التحريم فيعتبر إجراء يمثل التزاماً بالقانون، ولهذا يجب أن يكون هناك تحريم للعمل في المستعمرات، وتحريم لتداول منتجاتها أو التعامل مع المستعمرين كجزء من خطة مواجهة شاملة في مناحي الحياة كافة، ندخل فيها بمعركة مفتوحة مع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

بعد ذلك يمكننا الذهاب إلى الاتحاد الأوروبي، ومطالبة دوله بتحريم دخول منتجات المستعمرات إليها، فنحن بعد أن نقوم بما علينا، سوف تساعدنا الدول الأخرى، لكن إذا لم نقم بما يجب علينا القيام به، سيصبح من السخافة الذهاب إلى المجتمع الدولي ومطالبته بالقيام بأمور لا نقوم بها نحن، فالمسائل مترابطة مع بعضها البعض، ويجب أن تبدأ بنفسك، ثم نتوجه إلى الآخرين.

- تركيز العمل الدولي على ترسيخ الحقوق الوطنية الفلسطينية، وإنجاز الاستقلال الوطني، وبناء منظومة عقوبات دولية ضد الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، ثم العمل على تعزيز المركز القانوني للدولة التي يبدو أنها البضاعة الرائجة في السوق السياسية. لكن، يجب الدخول في تفاصيل فنية، ويؤسفني القول إنه لن تكون هناك عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة في المدى المنظور، طالما لم نحل الصدام المباشر مع أميركا، وبطبيعة الحال مع إسرائيل. لكن هناك بدائل يجب أن نعمل عليها، وبالدرجة نفسها من الجدية، فأنا مع الذهاب إلى طلب عضوية كاملة من مجلس الأمن، بعد ضمان الأصوات التسعة التي تجبر أميركا على التصويت السلبي، وعندما يكون لدينا تسعة أصوات، نذهب إلى الجمعية العامة حتى نحصل على حقوق الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وهذا عكس ما جرى مع جنوب أفريقيا العنصرية، حيث كانت أغلبية الدول تريد طرد جمهورية أفريقيا، وهذا يستلزم توصية من مجلس الأمن، وكان هذا الطريق مغلقاً بسبب وجود بريطانيا وأميركا وفرنسا، فما كان من الأعضاء إلا أن طردوا جنوب أفريقيا من الجمعية العامة، أي بقيت جنوب أفريقيا في مجلس الأمن، ولكن تم طردها من الجمعية العامة. فالجسم الذي يستطيع أن يطرد دولة عضواً منه، يستطيع، بداهة، أن يُحضر دولة غير عضو إليه. هذه المعركة تستحق، على الأقل، أن نخوضها، لأن لها ما يليها، أي إذا صوتت دولة أوروبية مع قرار من هذا القبيل، يصبح أمر الاعتراف بدولة فلسطين قريباً بنسبة 70 - 80 %.

- الذهاب إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهنا يجب عدم الخلط بين عضوية المنظمات المتخصصة التي تحتاج إلى تصويت، وكل تصويت يعزز المركز القانوني للدولة من جهة، ومسألة الالتحاق باتفاقيات ومعاهدات دولية تلقي علينا مسؤوليات في أغلب الأحيان نحن لا نستطيع القيام بها من جهة أخرى. لا توجد دولة تنضم إلى 15 اتفاقية مرة وحدة بسهولة، هذا الأمر يستحق مراجعة من الجسم التشريعي، ويستلزم دراسة حقيقية، ويستلزم التوفيق بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية الجديدة، ويجب أن يؤخذ هذا على محمل الجد، كي تصبح له قيمة قانونية.

- كذلك، يجب الذهاب إلى عضوية المنظمات المتخصصة، لكن بحذر، لأن الدول التي تصوت لنا هي التي تحتاج إلى المنظمات الدولية وبرامج الدعم. المعركة قائمة ومفتوحة، ويجب أن نخوضها بعقلانية، والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأصدقاء والفقراء، وبالإمكان أن نبذل جهداً أكبر في مجال استكمال الاعتراف بدولة فلسطين.

أريد أن أقول شيئاً بوجود رالف طراف، فعندما نتحدث عن دولة فلسطين، على غير ما يقول بعض زملائي، ليس الهدف هو إعطاء جائزة ترضية للشعب الفلسطيني، وليس تعويضاً لنا، بل الهدف يجب أن يفهم باعتباره خلق حقائق سياسية غير قابلة للتراجع، أي إذا قامت فرنسا بالاعتراف بدولة فلسطين، فإن هذا الأمر يجعل الاعتراف حقيقة غير قابلة للتراجع بالنسبة لفرنسا، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل أميركا وإسرائيل، وإلا نحن ندخل في طريق تصادم. هكذا يجب أن ننظر إلى الموضوع وهكذا يجب أن نفهمه، بالتالي الأمر له قيمة كبيرة، وعلينا أن نشرحه بشكل سليم.

المهمة الثالثة هي مهمة الآلية الدولية التي يجب أن تكون على أساس سياسي واضح من أجل إنجاز حل سياسي للنزاع. نحن لم نكن ضد الحل السياسي للنزاع حتى لو حدثت العديد من المشاكل، لكن، في النهاية، يجب أن نحوّل هذا النضال إلى إنجاز سياسي، لأن الحل السياسي هو الذي سيقود إلى إنجاز الاستقلال الوطني، لكن دون اعتبار هذا الحل هو الطريق الوحيد. والأهم من هذا هو إدراك أن الحل السياسي يتطلب آلية مختلفة عما كانت عليه الأمور في السابق، وهي آلية الاستفراد الأميركي بهذا الموضوع، فالولايات المتحدة ليست وسيطاً نزيهاً وليست وسيطاً غير نزيه، وإنما هي ليست وسيطاً من الأساس، لكننا لا نستطيع إلغاء وجودها؛ كونها قوى عظمى في العالم، فهي موجودة في آليات دولية، لأنها هي التي ستتفق وليس نحن، والشرط أن يكون هناك أساس سياسي شديد الوضوح أساسه الإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية، والإقرار بوجود دولة فلسطين على حدود 1967، هذه المهمات تتطلب

وضـوح الموقـف الفلسـطيني والرؤيـة الفلسـطينية أمـام العـالم، وتتطلـب إعـادة تصليـب تحالفاتنـا القديمـة التـي اهتـزت لأسـباب عديـدة، فعندمـا تمتنـع الهنـد عـن التصويـت في مجلـس حقـوق الإنسـان لتبنـي تقريـر لجنـة التحقيـق في العـدوان الأخـير عـلى غـزة، وتصـوت غينيـا ضـد الموقـف الفلسـطيني، فـإن هـذا الأمـر يجـب أن يثـير كل القلـق. يجـب أولاً أن نفهـم مـا الـذي يجـري، ويجـب بـذل جهـود حقيقيـة مـن أجـل إعـادة تصليـب تحالفاتنـا الأصيلـة مـع أصدقائنـا في كل مـكان بالعـالم.

أريـد أن أورد نقطتـين؛ الأولى تتعلـق بتغريـدة لوزيـر خارجيـة البحريـن الشـيخ خالـد بـن أحمـد، يتنـاول فيهـا فكـرة «إن عـدو عـدوي هـو صديقـي» لا يمكـن أن تمثـل سياسـة، وهـذا يقـود إلى نتائـج كارثيـة عـلى كل الأطـراف، فالعـدو الأصـلي يبقـى هـو العـدو الأصـلي والأسـاسي، ولا مجـال للخلـط هنـا. وهنـا أديـن مشـاركة درّاجـين إماراتيـين في نشـاط ريـاضي للدراجـات في إسرائيـل. لعـل هـذا الأمـر يتطلـب منـا إعـادة النظـر في مواقفنـا بغـض النظـر عـن منطلقاتنـا. نرجـو إخواننـا في دول الخليـج أن لا يمعنـوا في خطـوات مـن هـذا القبيـل، لأننـا سـنكون مضطريـن للدفـاع عـن مصالحنـا الوطنيـة، وعـن المصالـح الوطنيـة العربيـة الحقيقيـة.

الموضـوع الأخـير، هـو اسـتقالتي مـن اللجنـة المركزيـة لحركـة فتـح، فهـذا الأمـر يبقـى كـما هـو، وموقفـي فيـه واضـح ومكتـوب، وهـو ملـزم لي، وأنـا ملتـزم بـه.

الاتحاد الأوروبي .. متطلبات التحول من ممول إلى شريك في الحل

رالف طراف

لست هنا كي أشرح وجهة نظري في موقف الاتحاد الأوروبي حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا أدّعي أنني أعرف مواقفه خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، فأنا لست مطلعاً على كل القضايا، لكن لدي فكرة واضحة حول أين يقف الاتحاد الأوروبي الآن؟ وما الذي يمكنه القيام به؟ وما الذي لا يمكنه القيام به؟

فعلى الصعيد السياسي، من المهم التذكير أن موقف الاتحاد الأوروبي يتبنى حل الدولتين بناء على حدود العام 1967، وتكون القدس عاصمة مشتركة، ويتم التوصل إلى حل قضية اللاجئين عبر التفاوض، وأرى أن هذا الموقف يبيّن لنا إلى أين نريد أن نذهب.

كنا، مؤخراً، نركز على الوضع في قطاع غزة عند وضع سياستنا، وأرى أننا قريبون مما تقوله الحقوق الفلسطينية حول قطاع غزة، فالموقف الفلسطيني يدعو إلى إعادة توحيد قطاع غزة مع الأراضي الفلسطينية، وأن يصبح تحت قيادة السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق، نحن ندعم القيادة الفلسطينية فيما يخص هذا الموقف.

وفي الوقت الذي نعلن فيه بوضوح عن الأهداف التي نرغب في تحقيقها، فإننا نجد صعوبة في تحديد الخطوات التي يجب اتّخاذها من أجل تحقيق تلك الأهداف. وأعتقد أن هذا الأمر لا يخص الاتحاد الأوروبي وحده، وإنما يخص أيضاً القيادة الفلسطينية، فمن الصعب جداً أن نكشف عن الخطوات التي يجب أن نتخذها حتى نصل إلى تلك الأهداف.

وبالتأكيد، جميعنا يتفق على أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب ما نسميه «عملية السلام»، فمنذ انهيار محاولة وزير الخارجية الأميركي جون كيري في جمع الطرفين، لم تكن هناك أي فرصة لانخراط الطرفين في عملية السلام.

هنالك حتى الآن إجماع بين الأطراف الذين لهم علاقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أن الفلسطينيين والإسرائيليين لا يتفاوضون ثنائياً، وإنما ستكون الولايات المتحدة الأميركية الراعي لهذه العملية، وبالتالي هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يكن لديه طموح في المشاركة في هذه المفاوضات، لكن كان هناك إجماع بين الإسرائيليين، والأميركيين، وحتى القيادة الفلسطينية، على أن الاتحاد الأوروبي ليس له دور مؤثر ليلعبه في ما نسميه بالعملية السلمية.

أنا أتفهم سعادة الأميركان باحتكارهم رعاية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فالإسرائيليون يثقون بهم، وبأنهم سيقدمون لهم الدعم السياسي الذي يلزمهم، والفلسطينيون توصلوا إلى استنتاج بأن الأميركان هم وحدهم الذين قد يحدثوا اختراقاً في المفاوضات. وفي هذا السياق، يصبح أي لاعب آخر ليس ذا أهمية، وبخاصة اللجنة الرباعية، حيث كنت أسمع أن المحادثات في اللجنة الرباعية كانت ثلاثية، ونحن كنا مستثنين منها.

وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا الوحيدين الذين يستثمرون، بشكل كبير، في بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، ونحن ندعم السلطة الفلسطينية في عملها اليومي، ونسهم في موازنتها بمبالغ كبيرة، حتى تتمكن من القيام بعملها، كما أننا نقدم لها المساعدات الفنية لتطوير مؤسساتها.

ندرك أن السلطة -كحكومة أولية- لا تستطيع أن تكون موجودة في عدد من المناطق لأسباب سياسية، على الأقل لا تكون موجودة بالطريقة التي لا نريد أن نراها بها، على سبيل المثال منطقة (ج)، والقدس الشرقية، وقطاع غزة. ولذلك، طورنا برامج متخصصة لمساعدة الفلسطينيين في تلك المناطق، تقوم بأمرين؛ أولاً، تقديم الخدمات للفلسطينيين لأن الحكومة الفلسطينية لا تستطيع أن تقدمها هناك؛ مثل التعليم في مدينة القدس، والمياه، والكهرباء في قطاع غزة، والبنى التحتية الأساسية للفلسطينيين القاطنين في منطقة (ج)؛ أي المناطق التي لا تستطيع السلطة الوصول إليها، لكننا نريد أن تكون السلطة الفلسطينية فيها، لأن هذا يتوافق مع موقفنا السياسي الذي يؤكد على أحقية الوجود الفلسطيني في مناطق (ج) والقدس الشرقية.

وإضافة إلى بناء الدولة، والوجود في المناطق التي لا توجد فيها السلطة، تأتي الديبلوماسية العامة، فنحن نشطون في إصدار البيانات العامة في ما يخص المستوطنات، وهدم البيوت،

واستخدام القوة من قبل إسرائيل، كما أننا نقول ما الذي يلزم قوله، ونقوم بتقديم الدعم السياسي في مواقف محددة، كما أننا نعلن موقفنا إزاء قتل الإسرائيليين.

إن هذه المجالات هي نقاط قوة، لكن البعض يقول إن لدينا سجلاً مرتبكاً في ما يخص تدويل السلطة، وأننا دعمنا السلطة في بعض الأمور ولم ندعمها في بعضها الآخر. وهنا أريد قول ما الذي نقوم به: مثلاً، في جميع هذه المجالات، الاتحاد الأوروبي ليس لاعباً، وإنما منسق للدول الأعضاء في الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان. وفي ما يخص قضايا الاعتراف بالدولة الفلسطينية، نحن لاعبون، ولكن ليس لدينا صوت، إلا أنه بإمكاننا إيجاد موقف أوروبي موحد، وهذه نقطة قوتنا.

بشكل عام، كنا داعمين للسلطة الفلسطينية، وانضمام فلسطين إلى الهيئات الدولية، واستطعنا حشد بعض الدعم لهم. لكن في ظروف محددة، عندما كان الأمر يتعلق بالتصويت في الجمعية العمومية، وفي مجلس حقوق الإنسان، كنا نبدي تعاطفاً مع القضية الفلسطينية، لكن في الوقت نفسه لدينا مصالح مؤسساتية، فإذا ضغطنا كثيراً، فإن هذا الضغط سيدمر تلك الهيئات، وربما يتم تدمير الأداء برمته.

وأحياناً، لم تكن لدينا سياسة مباشرة عندما يتعلق الأمر بالاعتراف بدولة فلسطين، وهناك ملاحظة واحدة أريد ذكرها، وهي أن مسألة الاعتراف بدولة فلسطين هي مسألة تخص الفلسطينيين وحدهم، وهم الذين يقررون ما إذا كانوا يريدون اعتراف الأسرة الدولية بدولتهم، وكم الجهد الذي سيبذلونه من أجل نيل هذا الاعتراف، على الأقل من وجهة نظر الذين تحاول فلسطين الانضمام إليهم. هذا الاعتراف لن يتحقق بشكل خيالي، فلن يأتي وزير خارجية ويقترح الاعتراف بدولة فلسطين، لن يأتي الاعتراف بدولة فلسطين بهذه الطريقة، وإن أراد الفلسطينيون ذلك، عليهم أن يبذلوا الجهود، وأن يعملوا على ذلك من خلال تنظيم حملات، واستهداف الدول التي يريدون أن تعترف بدولتهم، وأن يعملوا من خلال برلمان، وليس من خلال حكومة تستهدف الإعلام والمجتمع المدني، وعليهم أن ينظموا أنفسهم. وأعتقد أن لدى الفلسطينيين قضية عادلة تبرر أن يطلبوا ذلك أخلاقياً، لكن وجود قضية أخلاقية، لا يعني حصول أصحابها على اعتراف بدولتهم، بل عليهم بذل جهود مضنية من أجل تحقيق ذلك.

لقد أبلغت القيادة الفلسطينية بأنه إذا أردتم الحصول على اعتراف الدول الأوروبية، فعليكم تشكيل فريق من عشرين شخصاً يضم أفضل المختصين ليخاطب لتلك الدول. أنا على يقين، أن هذا سيحدث فرقاً، وسيكون مختلفاً عما نحن فيه الآن حيث نجلس ونقول نريد أن يُعترف

بنـا، فبهـذه الطريقـة سـتواجهون معارضـة كبـيرة، ولذلـك، عليكـم أن تطرحـوا قضيتكـم، وعليكـم أن تجنـدوا المـوارد اللازمـة لطرحهـا بالطريقـة التـي تحقـق أهدافكـم.

مـن المنصـف القـول إنـه منـذ أن جئـت إلى فلسـطين، وأنـا أرى أن قـدرة الاتحـاد الأوروبي عـلى فـرض حـل؛ سـواء عـلى الإسرائيليـين أم الفلسـطينيين أم الأمـيركان، ليسـت قويـة، وليسـت واضحـة، وأن أفضـل شيء يمكـن القيـام بـه هـو أن ندعـم حـلاً -ونحـن نعلـم أي حـل نريـد- يكـون متوافقـاً مـع الاتفاقيـات القديمـة الموقعـة بـين الإسرائيليـين والفلسـطينيين، والقانـون الـدولي. أدرك أن الحديـث عـن التوافـق مـع القانـون الـدولي يخلـق الكثـير مـن الإحبـاط لـدى أصدقائنـا الفلسـطينيين، الذيـن يقولـون أننـا لا نقـوم بمـا يكفـي، وعلينـا القيـام بأكـثر مـن ذلـك، وأنـا أتفـق معهـم، لكـن يـا أصدقـائي يجـب أن تسـاعدوني أن أقنـع صاحـب القـرار عنـدي، لأقـوم بجزئيتـي بعـد أن تقومـوا بمـا عليكـم.

هاني حبيب

أشكر الأخ ناصر القدوة على ورقته حول خطة التحرك السياسي على المستوى الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، كما أشكر الأخ رالف طرّاف على ورقته حول متطلبات التحول من ممول إلى شريك في الحل، وبالتأكيد أتقدم بالشكر إلى الأخوين عصام يونس ومعتز قفيشة على إدارتهما لهذه الجلسة، وقيام الأخير بإيجاز مترجم من الإنجليزية، وسأتناول هنا ملاحظات إضافية موجزة على الورقتين:

- يقول الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش في خطابة الخاص بفلسطين أمام الجمعية العامة، مؤخراً، أن قضية فلسطين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الأمم المتحدة، إذ تُعد واحدة من أقدم القضايا على قائمة اهتمام المنظمة الدولية التي لم تحل بعد. يجب الاعتراف أن هذا القول هو جزء من الحقيقة، وليست الحقيقة الكاملة، فتاريخ الأمم المتحدة مرتبط بقضية فلسطين من حيث عجز المنظمة الدولية في تنفيذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، وفشلها في توفير حماية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال والعدوان، وصمتها عن نجاح دولة الاحتلال الإسرائيلي في الإفلات من العقاب وتهربها من الوقوف أمام القضاء الدولي.

- لقد أعاق الحراك السياسي الديبلوماسي، إضافة إلى ظروف المنافسة على المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، وصول إسرائيل إلى مجلس الأمن، حتى ومع أن ذلك يؤكد على أن دولة تنتهك الشرعية الدولية وقراراتها، وتخرق القانون الدولي، وتتمرد على المبادئ الإنسانية، وتعيق قيام مجلس الأمن بمسؤوليات، ليس لها مكان في مجلس الأمن، إلا أن متغيرات التحالفات الدولية، قد تسمح في المستقبل بنجاح إسرائيل في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، الأمر الذي ينبغي العمل على منعه من الآن، واتّخاذ كافة السياسات والاتصالات والاستخدام الأمثل للإمكانيات السياسية والاقتصادية، عربياً وإقليمياً، ومن خلال كل الدول والقوى المحبة للسلام، لمنع دولة الاحتلال من الحصول على هذا المقعد مستقبلاً.

- تحظى فلسطين باعتراف 138 دولة، وهو أكثر من عدد الدول التي تعترف بإسرائيل، ومع ذلك يجب

ملاحظة أنه على الرغم من التصويت لصالح فلسطين في الجمعية العامة، فإن قراءة دقيقة تشير إلى تراجع عدد المصوتين وتزايد عدد الممتنعين عن التصويت، إضافة إلى أهمية متزايدة لطبيعة تصويت الدول الأكثر تأثيراً في الساحة الدولية. من هنا، نعتقد أن الأمر يتطلب مراجعة حثيثة من دون الاستناد إلى التصويت الأوتوماتيكي لصالحنا، ذلك أن العلاقات الإسرائيلية الخارجية المتنامية، وبخاصة مع الدول الفقيرة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، بدأت تنعكس على مسيرة التصويت والامتناع، ويجب أخذ هذا التطور المهم بعين الاعتبار.

- كان أحد الأهداف المعلنة عن تشكيل اللجنة الرباعية العام 2002، دعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء مؤسسات تهيئ لقيام الدولة الفلسطينية، غير أن قراءة سريعة لأعمال هذه اللجنة لا توفر سوى التذكير بوجودها فحسب، ذلك لأن هذه اللجنة لم تقم بالحد الأدنى المطلوب من مهامها، وهي مجرّد عبء إضافي ومصدر للإنفاق من ميزانية المنظمة الدولي على موظفيها.

- على الرغم من الاستخدام الأميركي المتجدد لحق النقض «الفيتو» على القرارات المتعلقة بالملف الفلسطيني الإسرائيلي في مجلس الأمن، فإنّ بالإمكان ملاحظة استمرار عزلة المجتمع الدولي لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالقرار الأميركي حول القدس، أو بالقرار المتعلق بتقليص الدعم الأميركي لوكالة الغوث.

- يتميّز الموقف التقليدي للاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية برفض الاستيطان والتمسّك بحل الدولتين، ورفض الاعتراف بالتغييرات والإجراءات الإسرائيلية على أراضي 1967 المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلاّ أن هذا الموقف لم يتجاوز حدود البيانات والاحتجاجات. ومع أن الاتحاد الأوروبي اتّخذ خطوات عدة لوسم منتجات المستوطنات، فإن مواقف البرلمانات الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني في أوروبا كانت أكثر ترجمة لهذه المواقف، وبحيث امتدت هذه المقاطعة إلى المؤسسات التعليمية والجامعية منها على وجه الخصوص، لذلك يمكن اعتبار موقف الرأي العام الأوروبي أكثر تقدماً من النظم السياسية في الاتحاد الأوروبي.

- على الرغم من وضوح الموقف الأوروبي في الكثير من الأحيان حول الملف الفلسطيني-الإسرائيلي، فإن مواقفه لا تزال تتسم عموماً بالتردد، ما حال دون قيامه بلعب دور أساسي يتوازى مع مواقفه وقيامه بدعم السلطة الوطنية مالياً، وظلت هذه المواقف تنسجم، في معظم الأحيان، مع المواقف الأميركية، إلى أن أعلنت إدارة ترامب قرارها بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها، ولعب التصويت الأوروبي في مجلس الأمن والجمعية العامة في الشهور الأخيرة لصالح القضية الفلسطينية تطوراً مهماً يجب البناء عليه.

- لقد تعرضت المشاريع التي أقامها الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية، وبخاصة في المنطقة المصنفة

(ج)، إلى اعتداءات مستمرة من قبل سلطات وجيش الاحتلال لأكثر من 900 منشأة مولها الاتحاد الأوروبي، أثرت على حياة حوالي 6000 مواطن فلسطيني، منهم 1300 باتوا بلا مأوى، إلا أن ذلك قوبل من قبل الاتحاد الأوروبي، بالشجب والاستنكار من دون أن يتطور باتخاذ خطوات عملية حاسمة، وبخاصة لجهة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد، التي تمنح هذه الأخيرة بموجبها تسهيلات ومميزات تقترب من تلك التي للدول الأعضاء في الاتحاد.

- إن تطور الموقف الأوروبي المطلوب كحد أدنى، يتطلب اعترافاً أوروبياً بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية من ناحية، وتأييد المطلب الفلسطيني بالحصول على اعتراف من قبل المنظمة الدولية بها كعضو كامل العضوية فيها، وانتقال الموقف من وسم منتجات المستوطنات إلى مقاطعة هذه المنتجات، وتوسيع المقاطعة إلى المفاصل الجامعية والثقافية في هذه المستوطنات.

يارا هواري

مـن الصعـب أن يحـدث أي تطـور عـلى صعيـد الـصراع الفلسـطيني الإسرائيـلي في ظـل هـذا المنـاخ المعـولم المعـادي مـن قبـل حكومـة الولايـات المتحـدة، صاحبـة سـلطة الفيتـو في مجلـس الأمـن، وإسرائيـل. سـؤالي هـو كيـف يمكـن أن نحقـق اختراقاً في هـذا المجـال؟ هـل الاتحـاد الأوروبي جاهـز لفـرض العقوبـات عـلى إسرائيـل؟ وبخصـوص العقوبـات، مـا الـذي نحـن بحاجـة إليـه كي يتـم تحميـل إسرائيـل وأمـيركا المسـؤولية؟ ومـا هـي الآليـات للقيـام بذلـك؟ أعتقـد أن علينـا بـذل جهـود مضنيـة لتحقيـق هـذه الأمـور عـلى أرض الواقـع.

مـن جانـب آخـر، هـل سـنرى الولايـات المتحـدة، يـوم الاثنـين المقبـل، تنقـل سـفارتها مـن تـل أبيـب إلى بنايـة في القـدس؟ مـا تقـوم بـه الولايـات المتحـدة مـن نقـل للسـفارة هـو اعـتراف بسـيادة إسرائيـل عـلى تلـك الأرض، لكـن هـل سـتقوم الهيئـات والمؤسسـات الدوليـة الأخـرى بمواجهـة الخطـوة الأميركيـة؟ أعتقـد أنهـم سـيواصلون تعاملهـم مـع الولايـات المتحـدة، مـا يزيـد الفرصـة لـكي يكـون هـذا الأمـر مقبـولاً عـلى الفلسـطينيين.

فيـما يتعلـق بمسـاءلة إسرائيـل، يجـب عـلى الاتحـاد الأوروبي أن يراجـع مواقفـه تجـاه إسرائيـل، فهـو يرفـع مـن قـدرة الاحتـلال ويسـاهم في شرعنـة الاسـتعمار في فلسـطين. فعـلى سـبيل المثـال، برنامـج البحـث «هورايـزن تونتـي تونتـي» التابـع للاتحـاد الأوروبي، يفسـح المجـال أمـام الصناعـات الإسرائيلية والـشركات الصناعيـة الإسرائيليـة، وبخاصـة في قطـاع غـزة. لمـاذا يديـن الاتحـاد الأوروبي الممارسـات الإسرائيـلي في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، وفي الوقـت نفسـه يقـوم بتمويـل مشـاريع إسرائيليـة؟ الكثـير مـن المؤسسـات الشـعبية تعمـل وفـق نهـج الحقـوق الإنسـانية، وأعتقـد أن هـذا النهـج تَسـهل مـن خلالـه مطالبـة المجتمـع الـدولي بتوفـير الحمايـة لـكل السـكان والأطفـال الفلسـطينيين وحمايتهـم مـن القتـل، وتشريـع مقاومتهـم للاحتـلال كـما هـو الحـال في قطـاع غـزة.

الجلسة الثالثة

نحو تفعيل عناصر القوة الوطنية والشعبية الكامنة

إدارة الجلسة: جهاد حرب، عندليب عدوان.

المتحدثون:

جمال زحالقة: فلسطينيو 48: تحديات وفرص.

وجيه أبو ظريفة: قطاع غزة وخيارات المستقبل.

خالد الحروب: القضية الفلسطينية في بيئة متغيرة .. التحديات والفرص.

تعقيب: لينا ميعاري، حمزة أبو شنب، حسن عبدو.

فلسطينيو 48: تحديات وفرص

جمال زحالقة

تمهيد

لعل الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد على وجه الأرض، الذي يعاني حالة فريدة من التجزئة والفصل بين الأجزاء، جرّاء نظام استعماري فرض عليه ويتحكم بمصيره. وفي الحقيقة، فإنّ إستراتيجية تقسيم الشعب الفلسطيني وتفتيته، هي الإستراتيجية المركزية لسياسة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية لضمان حماية ما جرى نهبه، وللاستمرار في نهب الموارد الفلسطينية، وكبت إمكانيات تغيير الوضع القائم المفروض على الشعب الفلسطيني بالقوة. ولعل أبرز نتائج النكبة الماثلة أمام أعيننا، هي تجزئة الشعب الفلسطيني إلى قطاع غزة، وضفة، وقدس، وداخل، وشتات، وقطع أواصر التواصل بين الأجزاء المختلفة.

في ظل التجزئة، ولمنع تحوّلها من واقع على الأرض إلى حالة ذهنية يجري فيها «تقسيم الوعي»، لا بدّ من التأكيد والعودة بالتأكيد على ما هو بديهي، أو ما يبدو بديهياً، وهو أن الشعب الفلسطيني شعب واحد لا يقبل القسمة إلا على واحد، ويجب التأكيد والعودة بالتأكيد على فعل الرفض الواعي والشامل للاستسلام لتقسيم الشعب الفلسطيني. وقد يكون لهذا الكلام أبعاد حاسمة، إذ قد نقف أمام خيار تاريخي: (Peoplehood or Statehood?)، ولكن هذا ليس السؤال المباشر لهذه الورقة.

في ظل التجزئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يصبح واجبنا الوطني تجميع الشعب ولم شمله، والتمسك بوحدته ونبذ الانقسام والتشتيت، وعلينا أن نذوّت أن كل جزء من الشعب الفلسطيني مسؤول عن الشعب كله، وكل فرد فلسطيني مسؤول عن الشعب كله، ويحق لنا

أن نقول رأينا بدون موارية في كل ما يجري على الساحات الفلسطينية. من حقّ ومن واجب كل فلسطيني أن يتدخل في كل ساحة، وكل شأن فلسطيني، وعلينا أن نزيل من أذهاننا الحواجز التي وضعتها إسرائيل.

فلسطينيو الداخل، وعلى الرغم من كل الخصوصيات النابعة من واقعهم، ليسوا «ضيعة فلسطينية مستقلة»، بل هم جزء حي وفاعل من الشعب الفلسطيني، وعلينا أن نرحّب بتدخل أبناء وبنات شعبنا في شؤون فلسطينيي الداخل، فهذا أحد التجليات المهمة لأن نكون شعباً واحداً.

وكما يطالب الشعب الفلسطيني، ومعه المجتمع الدولي، بالتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وبعودة اللاجئين، فإن من حقّه الطبيعي والبديهي أن يعيش كشعب واحد بلا تجزئة، وبلا فصل وشرذمة. وهكذا، فإن وحدة كيان الشعب الفلسطيني هي أمر نعمل لأجله، ونطلبه من أنفسنا أولاً، ومن ثمّ نطرحه أمام العالم، مطالبين بعدم تقطيع أوصالنا، وضمان حقّنا، كشعب، في أن نعيش معاً، وأن نتواصل ونقيم العائلات والكيانات الاجتماعية والسياسية كشعب واحد، وباختصار حقنا في (peoplhood) كبقية الجماعات البشرية.

واستناداً إلى كينونة الشعب الفلسطيني الواحد، علينا أن نتعامل مع كل جزء من الشعب الفلسطيني كشريك كامل في المشروع الوطني الفلسطيني، وفي النضال من أجل تحقيقه، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كل ساحة من ساحات التواجد الفلسطيني.

تحدّي الرواية والهوية

هناك فروق جوهرية وبنيوية بين رواية الضحية ورواية المجرم، أوّلها أن مصلحة الضحية هي الكشف عن الحقيقة، ومصلحة المجرم هي طمسها وتشويهها، ولا نبالغ كثيراً حين نقول إن الضحية تقول الحقيقة والمجرم يكذب. الفرق الثاني هو أن المضطهد، وعلى مر العصور، يعمل على محو تاريخ الضحية، في حين أن الضحية تعمل على حفظ تاريخها وتاريخ جلادها، حتى تروي ما جرى ويجري لها.

من المقاربات المذهلة في اكتشاف الفرق بين الروايتين، أن رواية الضحية متقطعة، يقطّعها الموت والتشرّد والدمار والضياع، في حين أن رواية القامعين متواصلة، تملأ أيام التاريخ بلا انقطاع. وفي الحالة الفلسطينية، قطّعت أحداث التاريخ وتجزئة الجغرافيا الرواية الفلسطينية إرباً .. إرباً، وهناك حاجة سياسية ووطنية وأخلاقية للم الأشلاء وكتابة الرواية، التي كتب فيها

الكثير وبقي أكثر. ونحن لا نكتب روايتنا في فراغ، بل هناك حرب على الرواية لا تقل ضراوة عن الحرب على الأرض، وكان سيكون لها الأثر الأعظم في مشروعنا لتصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بشعب فلسطين، وهناك من قال «من يملك الرواية يملك الأرض»، وهذه برأيي مقولة في مكانها.

لقد عملت إسرائيل بشكل منهجي على طمس هوية فلسطينيي الداخل وروايتهم وتاريخهم، وأرادتهم فاقدي الذاكرة والهوية. واختطت لهم طريقاً إلى الأسرلة والاندماج على هامش المجتمع الإسرائيلي، يمر عبر فرض الرواية الصهيونية في جهاز التعليم، وفي إعلام الدولة، وعبر ملاحقة شبح الرواية الفلسطينية، إلى درجة محو كلمة «نكبة» من كتب التدريس ومن جهاز التعليم برمته.

من الأمور المؤلمة حقّاً أن رواية فلسطينيي الداخل لم تأخذ المكان الذي تستحق في الرواية الفلسطينية العامة، ولولا أشعار محمود درويش، وسميح القاسم، وكتابات عزمي بشارة، لبقيت على هامش الهامش. لقد آن الأوان لدمج رواية الداخل بشكل لائق في الرواية الفلسطينية، فهذا شرط ليس لشمولية الرواية فحسب، بل، وبالأساس، لصيانة وحدة كيان الشعب الفلسطيني في الواقع، وفي الوعي. تبقى الرواية الفلسطينية منقوصة بلا رواية فلسطينيي الداخل، فعلى سبيل المثال، لا يمكن الحديث عن اللاجئين دون التطرق إلى قضية مهجّري الداخل، التي لها أهميتها بحد ذاتها، ولكنّها تكشف التضليل الإسرائيلي بأن قضية العودة هي تهديد ديمغرافي، في حين أن عودة مهجّري الداخل لا تؤثّر على التوازن الديمغرافي، وهكذا يتضح بجلاء أن القضية هي المسعى الإسرائيلي للسيطرة على الديمغرافيا والجغرافيا معاً.

لم يكن لفلسطينيي الداخل، كمجموعة، تاريخ قبل العام 1948، وتاريخهم قبلها تاريخ الشعب الفلسطيني بمجمله. لقد بقي في خطوط الهدنة العام 1949 حوالي 153 ألف فلسطيني في قرى متناثرة ضعيفة اقتصادياً، ومعزولة عن شعبها الفلسطيني وأمتها العربية. وصعقت النكبة هؤلاء الناس، وعاشوا في خوف على وجودهم ومستقبلهم، وعملوا على التأقلم مع الظروف الجديدة، في ظل غياب كامل للنخب السياسية والاقتصادية والثقافية، التي أصبحت في المنفى والشتات.

بعد النكبة، واصلت إسرائيل الحرب عليهم بوسائل أخرى، حيث فرضت الحكم العسكري حتى العام 1966، وبعد أن سيطرت على معظم أراضي فلسطين بقوة السلاح العام 48، قامت بمصادرة أراضي فلسطينيي 48 بقوة قوانين سنتها الكنيست بشكل «ديمقراطي». وبموازاة مصادرة الأرض،

عملت الدولة اليهودية على مصادرة الهوية، عبر برامج تعليم تستند إلى التجهيل القومي ومحو الهوية، ومحو كلمة فلسطين من الحيز العام.

اعتمدت إسرائيل سياسة الاستعمار الداخلي في تعاملها مع فلسطينيي الداخل، وبعد تدمير المدينة الفلسطينية، جاء تدمير الزراعة في الداخل، عبر مصادرة الأرض، ثم فرض سياسة فرق تسد الاستعمارية، وقامت الدولة بفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على الشباب العرب الدروز في محاولة لسلخهم عن شعبهم، وإلحاقهم بجهاز القمع الإسرائيلي.

اعتمد النظام الإسرائيلي سياسة التدجين وتشويه الوعي، وعمل على إعادة صياغة هوية فلسطينيي الداخل حتى تكون منفصلة عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية عبر مسمى «عرب إسرائيل»، بحيث تكون هويتهم العربية فولكلورية منزوعة من أي بعد وطني أو قومي. واستثمرت، لتحقيق هدفها، جهاز التعليم، وصحف ومجلات، وإذاعة ناطقة بالعربية، وجهازاً من الأوصياء والمتعاونين.

لم تستطع إسرائيل محو هوية الفلسطينيين في الداخل بسبب طبيعتها الاستعمارية الإقصائية، إذ من الصعب الاستحواذ على قلوب من صادرت أرضهم وتحكمت بمصيرهم. والهوية التي حاولت فرضها كانت خاوية ومبنية على أكاذيب وخدع، عرفها الناس حتى لو اضطروا هنا وهناك لمسايرة المستعمرين من أجل لقمة العيش، وخوفاً من العقاب.

في الستينيات، وقع الفلسطينيون في الداخل بين مدينتين: تل أبيب التي عملت على محو هويتهم وإلحاقهم بالمشروع الإسرائيلي، والقاهرة، التي سطع منها شعاع الثقافة والحضارة العربية، وولدت في الناس مشاعر العزة والكرامة، وأنقذتهم من براثن تل أبيب. في تلك الفترة الحرجة، كان العمق الحضاري العربي هو حبل النجاة من إسقاطات اليأس والشعور بقلة الحيلة، وفقدان الهوية، بعد النكبة.

بعد الحقبة الناصرية وتأثيرها الطاغي على فلسطينيي الداخل وهويتهم وشعورهم بالانتماء، جاءت الثورة الفلسطينية، وكان لها أكبر الأثر عليهم، وكانت العامل الملهم ليوم الأرض، والتحول التاريخي في الوعي السياسي والوطني لدى فلسطينيي الداخل.

على الرغم من كل الصعاب والمعيقات، تمسك فلسطينيو الداخل بهويتهم، وواصلوا منحها أبعاداً سياسية من خلال بناء المؤسسات والأحزاب، ومن خلال الانخراط في العمل الوطني بشكل عام. وجاءت النهضة الوطنية في أعقاب يوم الأرض، لتشكل نقطة تحول في تاريخ فلسطينيي

الداخل، وحسمت مسألة الهوية العربية الفلسطينية، وجرى دفن «العربي الإسرائيلي»، غير مأسوف عليه.

تنظر إسرائيل عموماً بعين الريبة للبعد القومي والوطني في وجود وكيان فلسطينيي الداخل، وترى في ذلك خطراً إستراتيجياً عليها. وقامت السلطات الإسرائيلية بإخراج حركة الأرض عن القانون، ولاحقت القيادات والحركات الوطنية، وعملت على منع بناء كيان وطني قومي متماسك، وذلك خشية أن يكون لذلك إسقاطات في المواجهة، وحتى على طبيعة الدولة.

أكثر ما تخشاه إسرائيل هو أن يؤدّي بناء الذات الوطنية القومية لدى فلسطينيي الداخل، إلى المطالبة بالحقوق القومية الجماعية، وصولاً إلى التحوّل نحو دولة ثنائية القومية، ونهاية إسرائيل كدولة يهودية. هذا يدل على أن التأكيد على هويتنا القومية، هو تحدٍّ للصهيونية، ينسجم ويرتبط تماماً مع بناء الذات الفلسطينية عموماً، وينقذ شعبنا من التشتت، ويجمع قواه للعمل، ويقود إلى تصحيح الغبن التاريخي، والوصول إلى الحرية والاستقلال والعودة، وإلى الفوز بالحياة العادية كبقية البشر.

التحدّي الديمقراطي: الطاقة الثورية الكامنة في فكرة المواطنة

لقد ساد في المجتمع السياسي الفلسطيني، في حقبة أوسلو، موقف قسّم المطالب الفلسطينية، وبالتالي المشروع الوطني الفلسطيني إلى ثلاثة: العودة للاجئين، والدولة للضفة والقطاع، والمساواة الفردية والجماعية لفلسطينيي الداخل. ووفق هذه الرؤيا، يبقى نضال فلسطينيي الداخل في إطار المواطنة الإسرائيلية، وتبقى مساهمتهم في المشروع الوطني الفلسطيني في خانة الدعم والمؤازرة لمشروع إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

لم يحمِ العيش في إطار المواطنة الإسرائيلية فلسطينيي الداخل من حدّة المواجهة مع الصهيونية، بل أصبحت المواجهة شاملة ودائمة ونافذة في كل تفاصيل الحياة، وفي كل مجالاتها، ومن المهد إلى اللحد. الدولة تتدخل وتتداخل في كل المجالات تقريباً، إذ ليس لفلسطينيي الداخل أدنى حد من الاستقلالية الثقافية أو الاقتصادية، والاستقلال الفعلي هو في المجال السياسي فقط، مع كل التقييدات عليه، وبخاصة أنه يجري ضمن إطار المواطنة الإسرائيلية وليس خارجها.

لقد فرضت المواطنة الإسرائيلية على 153 ألف فلسطيني بقوا في وطنهم داخل الخط الأخضر بعد النكبة. جاء ذلك لأسباب عدّة؛ أهمّها أن الأمم المتحدة ألزمت إسرائيل بمنح حقوق للفلسطينيين، واشترطت ذلك لقبولها عضواً. من جهة أخرى، أرادت إسرائيل ضم المناطق التي

احتلتها خارج حدود قرار التقسيم، وهي بالذات المناطق التي سكنها معظم الفلسطينيين، ومنح المواطنة هو نوع من فرض السيادة عليها، كما أن نسبة الفلسطينيين لم تكن لتهدد حكم الأغلبية اليهودية، إضافة إلى ذلك، فإن المواطنة، وحق التصويت لفلسطينيين، سمحا لإسرائيل الادعاء بأنها دولة ديمقراطية.

لقد استغلّت الدولة الإسرائيلية مواطنة فلسطينيي الداخل كأداة للتحكم بهم وبمصيرهم، ولإلحاقهم بالمؤسسة وحتى بالأحزاب الحاكمة، وصاغت القيادة الإسرائيلية مفهوم «المواطن العربي الصالح»، وهو ذلك المواطن الذي يتنازل عن حقوقه، في حين أن من يطالب بحقوقه كان يعتبر معادياً للدولة ومواطناً سيئاً.

ناضل فلسطينيو الداخل، وفي إطار المواطنة، ضد التمييز، وطالبوا بالمساواة، لكن ذلك، على الرغم من أهميته، لم يشكل تحدياً للنظام القائم، وبقي تحت سقفه. لقد اصطدم هذا النضال، المرة تلو الأخرى، بواقع أن إسرائيل هي دولة يهودية، وبحكم بنيتها وتعريفها لذاتها، لا يمكن أن يحصل المواطن العربي فيها على مساواة تامة، ولا يمكنه أن يحصل على مواطنة كاملة.

لقد تبين أن المساواة التامة للعرب الفلسطينيين في إطار الدولة الإسرائيلية تتطلب إلغاء الطابع اليهودي للدولة. وبعد عقود من النضال من أجل المساواة المطلبية، طرح مشروع «دولة كل مواطنيها»، كبديل لنظام الدولة اليهودية، وكمشروع من أجل المساواة الكاملة يناهض الصهيونية ويفضح عنصريتها.

وبعد أن كانت المواطنة على مدى عقود أداة بيد السلطة للتحكم بفلسطينيي 48، أصبحت سلاحاً في يدهم يتحدّون به نظام الدولة اليهودية، إذ إن المواطنة الكاملة للعربي الفلسطيني في إسرائيل هي نهاية الدولة اليهودية، وهي بذلك مشروع مناهض للصهيونية قائم بذاته، ويكاد يكون، في هذا الزمن العربي الرديء، المشروع الوحيد الذي يتحدى الأيديولوجيا الصهيونية.

إننا نستطيع، ومن خلال مشروع «دولة كل مواطنيها»، إبراز التناقض الصارخ بين الديمقراطية والصهيونية، وفضح التضليل الإسرائيلي، بأن هذه الدولة هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. لقد استثمرت إسرائيل صورة «الدولة الديمقراطية»، وحصلت من خلالها على شرعية دولية ودعم سياسي ومادي من دول الغرب الكبرى، وكذلك على تعاطف واسع في الرأي العام الغربي، باعتبارها «واحة الديمقراطية» في صحراء الديكتاتوريات العربية.

تعتبر إسرائيل مشروع «دولة المواطنين» تهديداً إستراتيجياً للدولة اليهودية، كما صرح رئيس الشاباك ديسكين العام 2007، وكما يصرح الساسة الإسرائيليون ليل نهار. في سياق فلسطينيي

الداخل، هناك طاقة ثورية كامنة في فكرة المواطنة، لأن التعامل مع المواطنة بجدية وطرح المواطنة الكاملة في إطار دولة لكل المواطنين، يضعها في تناقض مع الصهيونية، ويحولها إلى مشروع مناهض لها. هذه ليست قضية فلسطينيي الداخل وحدهم، بل قضية الشعب الفلسطيني بأسره، بالأخص بعد تبين لكل من كانت عنده أوهام بأنه لا سلام ولا مصالحة مع الصهيونية، كما كان من المرفوض أن يكون سلام مع الأبارتهايد. إن خوض المعركة ضد الصهيونية باسم الديمقراطية له طاقة هائلة في مسيرة التحرر والحرية للجميع في فلسطين.

الدور السياسي

يتطلب القيام بدور سياسي ملموس، تنظيم الذات في أحزاب وحركات ولجان شعبية ومنظمات أهلية، وبناء هيئات وطنية عامة تشكل قيادة وطنية. لقد استطاع فلسطينيو الداخل بناء عدد من المؤسسات الجامعة والقيادية، وفي مقدمتها «لجنة المتابعة العليا»، وهي الجسم التمثيلي الأعلى، وتضم كل الأحزاب والحركات السياسية ورؤساء السلطات المحلية، وترتبط بها الجمعيات الأهلية واللجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية. وإلى جانب لجنة المتابعة، وفي إطارها أيضاً، هناك اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وهي تعنى بشؤون الحكم المحلي بشكل خاص.

التجربة الجديدة نسبياً هي إقامة القائمة المشتركة، التي تضم الأحزاب الأربعة الممثلة برلمانياً؛ وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية الجنوبية، الحركة العربية للتغيير. لقد قامت القائمة المشتركة كإطار للوحدة في حقبة «اللاوحدة» على الساحة الفلسطينية، وفي الساحات العربية المختلفة. لم يكن من السهل تشكيل إطار وحدوي يجمع الشيوعيين والإسلاميين والقوميين، وكان ذلك ممكناً من خلال التأكيد على أنه تحالف سياسي ليس له بعد أيديولوجي أو عقائدي.

لقد أقمنا القائمة المشتركة كتحالف بين التيارات المركزية الثلاثة على الساحة الفلسطينية في الداخل: القومي والإسلامي والشيوعي، وذلك من منطلق السعي إلى العمل المشترك، ورص الصفوف للنهوض بتماسك المجتمع والحفاظ على وحدة كيانه، وللمساهمة في بناء الذات القومية. ومما لا شك فيه أن الوحدة السياسية هي أداة ناجعة في مواجهة التشرذم والتشظي في المجتمع، ويمكن استثمارها كأداة محركة وموجهة للنضال ضد القهر القومي والتمييز العنصري، وضد السياسات والممارسات الكولونيالية.

تستند فكرة القائمة المشتركة إلى التجربة الإنسانية في مواجهة الاستعمار، حيث تجري عملية

توحيد قوى الشعب كله في جبهة وطنية للتحرر منه، كما كان في الصين والجزائر وجنوب أفريقيا، وكما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قبل حقبة أوسلو، أو على الأقل قبل الانقسام الحاصل في السنوات الأخيرة.

تختلف فكرة الجبهة الوطنية عن الجبهة الموحّدة، التي يتوحد فيها اليسار وقوى ليبرالية ضد نظام يميني متطرف أو فاشٍ. وفي حالة فلسطينيي الداخل، الذين يعانون من سياسة استعمار داخلي، فإن القائمة المشتركة، كجبهة وطنية، ليست حالة عابرة، بل هي حاجة ماسة ما دام الاستعمار قائماً.

ومن الناحية العملية، كانت الوحدة مجدية، إذ أدى خوض الانتخابات في إطار القائمة المشتركة إلى زيادة تمثيل الأحزاب الوطنية العربية، حيث حصلت على دعم 85 % من المصوتين الفلسطينيين في الداخل، وزادت من الوزن السياسي للقوى السياسية العربية في الكنيست.

لقد تبلورت قيادة وطنية لفلسطينيي الداخل ممثلة بلجنة المتابعة، والقائمة المشتركة، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ومن خلال التعاون، من جهة، وتقسيم العمل والأدوار، من جهة أخرى، يمكن تطوير دور هذه القيادة على كل المستويات؛ بدءاً بقضايا الناس الحياتية المدنية، وصولاً إلى دور سياسي في القضية الفلسطينية.

على الرغم من التهميش المتواصل لفلسطينيي الداخل من قبل القيادة الفلسطينية، وعدم أخذ رأيهم في اتخاذ القرار الفلسطيني، فإن لهم دوراً مهماً ومميزاً يعود إلى مكانهم ومكانتهم. ولعل أبرز دور لهم في السنوات الأخيرة يتعلق بالقدس، وبقدرته على الوصول إليها، ودخول الأقصى، والمشاركة في النشاطات الجماهيرية السياسية فيها. وهذا دور نسعى إلى تطويره، ويمكن النهوض به ليشكل عاملاً مهماً على الساحة. كما يمكن أن يلعب فلسطينيو الداخل وقواهم السياسية دوراً مهماً في فضح المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وفي الكشف عن التناقض الصارخ بين الصهيونية والديمقراطية، وبالتالي نزع الشرعية عن الصهيونية.

إن دفاع فلسطينيي الداخل عن حقوقهم، وعن أرضهم، هو دور وطني مهم، إلى جانب دورهم في النضال ضد الاحتلال، وفي العمل من أجل الحق الفلسطيني على كل المستويات. هناك حاجة اليوم أكثر من الأمس، لإشراك فلسطينيي الداخل وممثليهم في النقاش حول مستقبل الشعب الفلسطيني، ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، وبخاصة أن حقبة أوسلو، التي اختزلت دورهم كقوة احتياط لما سُمي «معسكر السلام الإسرائيلي»، في طريقها إلى الانتهاء، وكذلك المعسكر المذكور انتهى عملياً.

قطاع غزة وخيارات المستقبل

وجيه أبو ظريفة

مقدمة

تمرُّ القضية الفلسطينية بمرحلة من أدق مراحلها بسبب زيادة المخاطر التي تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، أو حتى الوجود الفلسطيني على الأرض الفلسطينية. ومما يفاقم هذه المخاطر، الوضع الفلسطيني الداخلي، بسبب استمرار الانقسام، وزيادة حدة الخلافات بين طرفيه، واستنفاد وسائل التفاوض كافة بينهما. وعلى الرغم مما تم التوصل إليه من اتفاقات مختلفة، فإن أياً من هذه الاتفاقات لم يطبق، ما جعل الحديث عن حوار، أو عن إعادة تفاوض، غير مطروح، هذا فضلاً عن أن الطرفين يطالبان بتنفيذ الاتفاقات الموقعة، ولكن لكل طرف منهما فهمه الخاص لتفسير الاتفاقات.

المتضرر الأكبر من استمرار هذا الانقسام هو قطاع غزة، الذي يدفع الثمن مضاعفاً، والذي ربما يسير نحو الانفصال عن جسمه الفلسطيني، ما يجعلنا نبحث في الخيارات المستقبلية لقطاع غزة في ظل هذه الظروف العصيبة.

أهمية البحث

يأتي البحث في لحظة صعبة، تطرح فيها تساؤلات كثيرة عن مستقبل قطاع غزة، وبخاصة بعد سلسلة العقوبات التي تفرضها إسرائيل عليه، والتهديد باعتباره إقليماً متمرداً من قبل السلطة الفلسطينية، وأيضاً غياب أي أفق للمصالحة، وتهديد حماس بالدعوة إلى مؤتمر بديل للمجلس

الوطنـي الفلسـطيني الـذي عقـد في رام اللـه، وأيضـاً التهديـدات الإسرائيليـة للقطـاع عـلى خلفيـة مسـيرات العـودة الكـبرى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- التعريف بالواقع الحقيقي المميز لقطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية.
- مقاربة الواقع الذي استفرد به القطاع نتيجة التطورات السياسية.
- استيضاح المشاريع المطروحة حول مستقبل القطاع تاريخياً، وانعكاسها الحالي.
- طرح الاحتمالات المطروحة أمام القطاع في ظل التعقيدات الموضوعية.
- الاستدلال على الخيار الأفضل، ووجوب إيجاد حل موضوعي للواقع الحالي.

منهجية البحث

يعتمـد الباحـث عـلى المنهـج التاريخـي لاسـتقراء السـياق التاريخـي لتطـور حالـة قطـاع غـزة، ومـا رافـق الفـترات الزمنيـة مـن تطـورات أدت إلى الانعـكاس عـلى الواقـع الحـالي للقطـاع.

ويسـتخدم الباحـث، أيضـاً، المنهـج التحليـلي لتحليـل الوقائـع والسياسـات، وكيفيـة ارتباطهـا بنتائـج أدت إلى متغـيرات حقيقيـة، أصبـح مـن الـضروري التعاطـي معهـا لمعرفـة سـياق تطـور الأحـداث.

القسم الأول: مدخل وسياق تاريخي وتمهيد للواقع الحالي

جـاء إعـلان إنشـاء دولـة إسرائيـل في العـام 1948 ليجسـد الفكـرة الصهيونيـة بإنشـاء وطـن قومـي لليهـود في فلسـطين لحـل المسـألة اليهوديـة في أوروبـا، وبالتـالي إنجـاز وعـد بلفـور الـذي أطلقتـه بريطانيـا؛ كممثـل للعـالم الاسـتعماري والرأسـمالي، لليهـود في العـام 1917، وقامـت العصابـات الصهيونيـة بتشريـد 800 ألـف مواطـن فلسـطيني مـن قراهـم ومدنهـم التـي أنشـئت عليهـا، فيـما بعـد، دولـة إسرائيـل، ولم يتبـقَّ منهـم سـوى 156 ألـف نسـمة، وبالتـالي فشـلت الصهيونيـة والدولـة الإسرائيليـة أن تثبـت أن أرض فلسـطين أرض بـلا شـعب لشـعب بـلا أرض، وبالتـالي بقـاء الفلسـطينيين عـلى أرض فلسـطين التاريخيـة؛ سـواء داخـل الدولـة الجديـدة، أو في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، مـا يعنـي أن هـذه الفكـرة لم تتحقـق، ولم يتـم الخـلاص مـن الفلسـطينيين مـن أرض فلسـطين، وبالتـالي

تحولت الصهيونية ودولتها الجديدة إلى التعامل مع العرب وفق مبدأ أرض أكثر وعرب أقل.

وعلى الرغم من قيام دولة إسرائيل على 78 % من أرض فلسطين التاريخية، وتحوّل اليهود إلى أغلبية طاغية داخلها، فإن أطماع إسرائيل لم تتوقف، وأتيحت لها الفرصة في عدوان العام 1967، حيث احتلت ما تبقى من فلسطين التاريخية، ولكن، في الوقت نفسه، أضافت إلى المعادلة الديمغرافية مليون فلسطيني كانوا يسكنون الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس آنذاك، ومع محاولاتها لإجبار أكبر عدد منهم على الرحيل، فإن الفلسطينيين لم يكرروا التجربة مرة جديدة، فعلى الرغم من نزوح حوالي ربع مليون فلسطيني إلى الخارج، فإن الواقع حوّل إسرائيل والأراضي المحتلة إلى منطقة ثنائية القومية، وبدأ من جديد يظهر سؤال التوازن الديمغرافي في المستقبل، وكيفية التخلص من الإضافات الجديدة، أو حتى كل العرب، وبدأ يبرز تأييد لفكرة النقاء العرقي للدولة، أو الدولة اليهودية ... إلخ من هذه الأفكار.

أولاً. مشاريع الانفصال عن الفلسطينيين

منذ اللحظة الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، أعلن بن غوريون استعداده للانسحاب من أراضٍ احتلت العام 1967 مقابل سلام مع العرب.

وأعلن باحثون وأكاديميون عن مخاطر هذا الاحتلال للأرض مع السكان، فمثلاً، قال البروفيسور أشيا هوليوفتش إن إسرائيل ستتحول إلى دولة يشرف عليها اليهود، ويديرها العرب، ما سيهدد النظام الديمغرافي للدولة، وسيؤدي إلى تحلل التجربة.

وانتشرت كثير من الدراسات والأبحاث حول القنبلة الديمغرافية وخيارات إسرائيل، وعن مستقبل الدولة كدولة تمييز عنصري، أو دولة ثنائية القومية، أو دولة يحكمها العرب في المستقبل.

لقد انشغلت إسرائيل كثيراً في التفكير في كيفية العودة إلى فكرة الصهيونية الأولى، وهي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، والدولة اليهودية النقية، وسيادة الشعب اليهودي.

منذ الاحتلال، حاولت إسرائيل أن تتعامل مع سياسة مزدوجة قانونية وجغرافية في الأراضي المحتلة العام 1967، وهي سياسة الفصل والضم، حيث بدأت بتوسيع القدس وضم مناطق كبيرة لها، وإعلان أنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وتسري عليها القوانين الإسرائيلية، فيما وضعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إدارة عسكرية تتبع للمناطق الوسطى والجنوبية، وأبقت على البيئة القانونية الناظمة فيهما، حيث يسري القانون الأردني على الضفة الغربية،

فيما يسري القانون المصري على قطاع غزة، إضافة إلى قوانين الانتداب، وقوانين عثمانية أيضاً، وأوامر عسكرية إسرائيلية؛ أي إنها منذ اللحظات الأولى حددت أنها لا تريد ضم سوى القدس بمساحات واسعة، دون الضفة والقطاع.

واستمرت إسرائيل في العمل ضمن هذه السياسة وتطويرها، حيث يسَّرت على الفلسطينيين مغادرة الأراضي الفلسطينية دون عودة، وفي الوقت نفسه منعت التوسع الأفقي للمدن والقرى الفلسطينية، وبدأت بالاستيطان بشكل ممنهج، وبخاصة في المرتفعات الغربية للضفة الغربية، ومحيط القدس، والمناطق الفارغة، ووضعت منظومة قانونية مثل قانون التملك، وقانون أملاك الغائبين، وغيرهما لمصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي، ومحاصرة السكان في مناطق محدودة.

منعت إسرائيل، بشكل قاطع، انتقال الفلسطينيين من الضفة والقطاع للسكن أو العيش الدائم في إسرائيل، مع أنها فتحت الطرق بين المنطقتين، واستمرت في اعتبار الفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1967 مقيمين وليسوا مواطنين فيها، تمهيداً لإيجاد حل يشمل السكان، ولكن لا يشمل الأراضي والسيادة عليها، وبالتالي حددت إسرائيل أسس التسوية كما تريدها، وهي في أساسها معالجة الخطأين التاريخيين: الأول: عدم احتلال كل فلسطين العام 1948 وتهجير كل سكانها. الثاني: احتلال ما تبقى من أرض فلسطين مع كل هذا العدد من سكانها.

ثانياً. قطاع غزة وحالة الانفصال الموضوعي

منذ انتهاء العمليات العسكرية في العام 1948، وإبرام اتفاقية الهدنة العام 1949، وضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، واستمر الحال حتى احتلال إسرائيل للقطاع في العام 1967، وبذلك اختلف قطاع غزة عن سائر المناطق الفلسطينية الأخرى، سواء الضفة الغربية أو إسرائيل، أو حتى مخيمات اللاجئين في الشتات، فالحرب غيرت الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني في القطاع الذي كان أصلاً منطقة زراعية، ويشهد حالة نمو منخفضة. ومع تدفق مئات آلاف الفلسطينيين اللاجئين إلى قطاع غزة، حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة فيه، وبقي بلا تنمية اقتصادية ولا اجتماعية ولا حقوق سياسية، ولا تطوير في القدرات الذاتية، وتحول القطاع إلى مخيم كبير للاجئين، يتلقى المساعدات من وكالة الغوث الدولية، أو مساهمات إغاثية أخرى. وحتى بعد الاحتلال الإسرائيلي العام 1967، لم يتغير واقع قطاع غزة كثيراً على الرغم من بعض التحسن الاقتصادي، إلا أن ازدياد الكثافة السكانية، والإجراءات الاحتلالية، وما سمته إسرائيل بملاحقة المقاومة، وأيضاً هجرة الكفاءات من القطاع، جعله يبقى منطقة ذات ظروف معيشية صعبة، وازدادت الأمور قسوة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى العام 1987، وما تخللها

من إجراءات احتلالية كمنع التجول، والحصار، وفرض البطاقات الممغنطة على العمال، وإغلاق الحدود، وتحديد معابر محددة لحركة الأفراد والبضائع، ومنع خروج المواطنين من القطاع إلا ضمن إجراءات معقدة، ما خلق حالة من الانفصال عن العالم الخارجي، وعن باقي مناطق وجود الشعب الفلسطيني.

ثالثاً. حالة قطاع غزة واتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة

عندما بدأت المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل في العام 1991 في مؤتمر مدريد، وما تلاه من مفاوضات سواء في واشنطن أو المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، كانت إسرائيل مستعدة للتخلي عن قطاع غزة، وهناك عبارة لإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل في العام 1992، عندما دخل إلى اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، وسأل بشكل جدي: «هل يمكن اقتطاع قطاع غزة وإلقاؤه في البحر؟»، فرد عليه وزير الدفاع آنذاك: «نحن نعمل على ذلك».

وبالتالي، كانت إسرائيل جاهزة للتخلي عن قطاع غزة وتسليمه لمن يرغب فيه، ولكن إصرار الرئيس أبو عمار على أن يكون له موطئ قدم في الضفة الغربية جعل الاتفاق يخرج بما سمي اتفاقية «غزة-أريحا أولاً»، وهذا شكل البداية الحقيقية لإخراج قطاع غزة من الصراع، والزج به في وجه السلطة الفلسطينية كممثلة له أمام العالم، ومطلوب منها معالجة مشاكله، أو إغراقه في البحر.

حاولت السلطة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات أن يواصل ما كان يسميه هجوم السلام وسلام الشجعان، في محاولة منه للسيطرة على أكبر قدر من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وإنشاء رموز السيادة الوطنية الفلسطينية؛ كالمطار، والميناء، والممر الآمن بين الضفة والقطاع. ولكن هذه الجهود كانت تصطدم بالعراقيل الإسرائيلية في عهدي إسحاق رابين وشمعون بيريس، ومن ثم برفضها في عهدي أرئيل شارون وبنيامين نتنياهو، وأيضاً بفعل الإعاقة المتعمدة من قبل الفصائل الفلسطينية التي ترفض أوسلو، وما تلاه من اتفاقات، وبخاصة حركة حماس التي كانت تقوم بعمليات عسكرية أو عمليات تفجيرية داخل إسرائيل، وربما ترافقت أكثر من واحدة منها مع حدوث تقدم في عملية التفاوض بين السلطة وإسرائيل، واستمر الحال حتى اجتياح إسرائيل للضفة الغربية في العام 2002، وإعادة احتلالها وحصار الرئيس أبو عمار والسلطة في رام الله، وترك قطاع غزة في حالة من شبه الفلتان الأمني والصراع، وأعلن شارون عن خطة الانفصال أحادي الجانب، وإعادة الانتشار إلى خارج القطاع، وإخلاء المستوطنات، في

خطـوة أنجـزت بشـكل نهـائي رؤيـة إسرائيـل تجـاه قطـاع غـزة، ومـن نتائجهـا:

- إنهاء سيطرة الاحتلال على الأرض، ونقل السيطرة إلى الحدود البرية والجوية والبحرية.
- إنشاء واقع قانوني جديد باعتبار قطاع غزة خارج سيطرة إسرائيل، وبالتالي تتخلص من المسؤولية عنه.
- ترسيخ فكرة الاستقلال والانفصال لقطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية، وجعله يبحث عن مصير له بشكل مستقل.
- استخدام نظرية الردع المنضبط حيال قطاع غزة باعتباره كياناً معادياً تستطيع أن تشن عليه الهجوم وقتما تشاء.
- استخدام الإغلاق والحصار كأداة من أدوات السيطرة والتحكم.
- التخلص من مليوني فلسطيني، وإخراجهم من معادلة التوازن الديمغرافي في فلسطين التاريخية.
- إحداث إرباك في النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة بعد استشهاد أبو عمار الذي تزامن مع تردي وضع السلطة.
- البدء في المس بشرعية سيطرة السلطة، حيث رفضت إسرائيل تنسيق الانسحاب مع السلطة، في محاولة لخلق حالة من الفوضى بعد الانسحاب.

رابعاً. انتخابات 2006 وفوز حركة حماس

قـررت السـلطة الفلسـطينية إجـراء الانتخابـات التشريعيـة الفلسـطينية في العـام 2006، وذلـك بعـد إنجـاز الانتخابـات الرئاسـية في العـام 2005، عقـب استشـهاد الرئيـس يـاسر عرفـات في العـام 2004. وفي قـرار مفاجـئ، أعلنـت حركـة حـماس عـن عزمهـا المشـاركة في الانتخابـات التشريعيـة عـلى الرغـم مـن رفضهـا المشـاركة في الانتخابـات التشريعيـة الأولى التـي أجريـت في العـام 1996، وبذلـك دخلـت إلى حلبـة المنافسـة للسـيطرة عـلى النظـام السـياسي. وأيضـاً في نتائـج شـبه مفاجئـة، فـازت حركـة حـماس بالأغلبيـة السـاحقة بحصولهـا عـلى 74 مقعـداً مـن مقاعـد المجلـس التشريعـي البالغـة 132 مقعـداً، وبالتـالي ازداد النظـام السـياسي الفلسـطيني تعقيـداً، وتعـذر تشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة، أو حكومـة أقليـة تحظـى بتأييـد المجتمـع الـدولي، وشـكلت حـماس الحكومـة العـاشرة برئاسـة السـيد إسـماعيل هنيـة، ورد المجتمـع الـدولي بمطالبتهـا بالالتـزام بـشروط اللجنـة الرباعيـة الدوليـة التـي تضـم روسـيا وأمـيركا وأوروبـا والأمـم المتحـدة، وكانـت هـذه الـشروط التـي رفضتهـا حركـة حـماس:

- نبذ العنف والإرهاب.
- الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والاعتراف بها.
- الالتزام بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل

وبالتالي، ردت إسرائيل والعالم بفرض عدد من العقوبات على الحكومة، مثل:

- وقف تحويل أموال المقاصة من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية.
- وقف المساعدات الدولية.
- إغلاق شبه تام للمعابر مع إسرائيل، وحتى معبر رفح.
- فرض قيود بنكية ومصرفية ومالية.

خامساً. سيطرة حماس على قطاع غزة العام 2007

لم تتوقف الوساطات والجهود لمنع انهيار الوضع وحل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية. ونتيجة الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، جاء ما بات يعرف باتفاق مكة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وشُكلت حكومة شراكة بأغلبية ورئاسة حركة حماس، ولكن هذه الحكومة لم تعمل طويلاً نتيجة النزاع على الصلاحيات بين الحكومة والرئاسة، ورفض أجهزة الأمن الانصياع لقرارات وزير الداخلية والحكومة، وعجز الطرفين عن تشكيل المكتب الأمني المشترك. واستمرت أجهزة أمن السلطة تحت قيادة الرئيس، وأنشأت حركة حماس القوة التنفيذية تحت قيادتها، واستمرت الصراعات بين الطرفين، ولم تتوقف حتى بوجود الوساطة المصرية والوفد الأمني المصري حتى قررت حركة حماس في منتصف تموز 2007 السيطرة على كل المراكز والمواقع الأمنية، لفرض أمر واقع جديد، ولكن سرعة انهيار أجهزة أمن السلطة أمام وحدات حركة حماس المسلحة، جعل السيطرة على غزة بأكملها سهلة أكثر مما هو متوقع، وكان الرد الرسمي من الرئيس محمود عباس بإعلان حالة الطوارئ، وإقالة حكومة إسماعيل هنية، وشكل حكومة برئاسة سلام فياض دون مشاركة حماس سرعان ما رحب بها العالم باعتبارها الحكومة الشرعية، وقررت الحكومة الجديدة إيقاف الموظفين كافة عن العمل في قطاع غزة، وأغلقت إسرائيل المعابر بين القطاع وإسرائيل، كما قامت مصر بإغلاق معبر رفح بشكل كامل.

وفي الوقت نفسه، رفضت حماس اعتبار ما جرى انقلاباً، بل اعتبرته حسماً عسكرياً لخلاف على الصلاحيات الأمنية، ويمكن أن تتم تسوية حوله، واعتبرت أن الحكومة الشرعية ما زالت

حكومة إسماعيل هنية، وأن الشرعية للمجلس التشريعي مستمرة على الرغم من عدم مشاركة أيٍّ من الكتل البرلمانية في الاجتماعات التي تعقد في غزة فقط.

هذا الحدث الذي أصبح يسمى الانقسام، وضع نهاية لوحدة شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما إلى الأبد!

القسم الثاني: حوارات واتفاقات المصالحة وخيارات الواقع

إن جاز الافتراض أن اتفاقات المصالحة بدأت قبل الانقسام نفسه، فقد عقدت سلسلة من الحوارات بين حركتي حماس وفتح، وأيضاً حوارات لكل الفصائل الفلسطينية في أكثر من مكان، توجت بالاتفاق الأول الذي سمي اتفاق آذار 2005 حول إصلاح منظمة التحرير، ودخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة، ولكن هذا الاتفاق لم يجد طريقه للتنفيذ حتى الآن.

أولاً. إدارة الوحدة والانقسام

فشلت اتفاقات المُصالحة المُتعددة، وأشهرها اتفاق القاهرة، واتفاق آذار 2005، واتفاق أيار 2011 واتفاق تشرين الأول 2017 في إنهاء الانقسام، والتأسيس لشراكة وحدة وطنية، لأن كل الاتفاقات كانت تنص على شكل محدد للمُصالحة، وهو إنشاء نظام تشاركي بين حركتي فتح وحماس عبر عدة خطوات، وهي:

- توحيد مؤسسات الوطن (بمعنى دمج مؤسسات حماس في المؤسسات الحكومية).
- عودة الموظفين إلى أعمالهم وتوحيد الجهاز البيروقراطي؛ بمعنى استيعاب موظفي حماس في الوظيفة العمومية.
- إعادة هيكلة قوى الأمن؛ بمعنى استيعاب رجال الأمن المعينين من حماس في قوى الأمن الفلسطينية.
- إجراء الانتخابات؛ بمعنى استيعاب حماس من جديد في منظمة التحرير الفلسطينية بمعيار الثُقل الانتخابي، وليس الكوتا الحزبية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ بمعنى إشراك حماس في الحكومة الفلسطينية، ولربما بناء على أغلبيتها البرلمانية.
- تشكيل الإطار القيادي المؤقت؛ أي الشراكة في قرار السلم والحرب.

ونتيجة التنازع بين الطرفين على هذه المعايير وغيرها، ورغبة كل طرف في تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، وتراجع كل طرف عن نقاط في الاتفاقات وافق عليها نتيجة ضغوطات مُعينة، فشلت هذه الاتفاقات بما فيها الاتفاق الأخير (اتفاق تشرين الأول 2017) الذي أعاد الحكومة إلى القطاع، ولكن دون سيطرة وتحكم، وأعلنت حركة حماس عن حل اللجنة الإدارية مع بقاء المواقع الإدارية القيادية في أيدي موظفيها، ما يعني انفصال بين المُستوى السياسي الإداري (الوزراء) والمستوى التنفيذي الإداري (الموظفين).

ولم يتمكن الجانبان من التقدم في معظم الموضوعات ذات الخلاف الكبير، وأهمها الأمن، والقضاء، وسلطة الأراضي، والموظفون، ... وغيرها.

وازدادت الخلافات والاتهامات بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس الحكومة رامي الحمد الله في آذار 2018. ومن أسباب فشل تحقيق المُصالحة، والذهاب إلى إدارة الانقسام:

- رغبة كل طرف في الحفاظ على المُكتسبات السلطوية التي حققها على الأرض، وعدم التنازل عنها.
- صعوبة الثقة بين الطرفين في صياغة اتفاقات يمكن تطبيقها دون أن تُستغل من قِبل كل طرف لإضعاف الطرف الآخر.
- الهيمنة السياسية المُطلقة على منطقتين جغرافيتين مختلفتين؛ فحكومة فتح تُسيطر على الضفة، وحكومة حماس تسيطر على قطاع غزة، وبالتالي فإن عدم وجود تواصل جغرافي هيأ فرصة أكبر لاستمرار الانقسام.
- وجود أطراف إقليمية ودولية مُناصرة لكل طرف، ما يوفر غطاء سياسياً ومالياً يستطيع كل طرف الاعتماد عليه وقت الحاجة.
- اختلاف البرنامج السياسي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتسويق الطرفين لبرنامجيهما عن الصراع بشكل يهدف إلى نفي برنامج الآخر.
- غياب الضغط الجماهيري على كلا الطرفين؛ وربما غياب القدرة الفصائلية والمؤسساتية للضغط عليهما يجعلهما في حالة ارتياح دائم.
- غياب أي أفق لحدوث تغيير سياسي محلي أو إقليمي يجعل من أحد الطرفين يخضع للطرف الآخر، وذلك على الرغم من تسارع المتغيرات في المنطقة التي تتغير لصالح كل طرف في أوقات مختلفة.

كل هـذه العوامـل وغيرهـا، جعـل إنجـاز المصالحـة الكاملـة، وتأسـيس وحـدة وطنيـة، صعـب التطبيـق، وتحولـت المسـألة إلى حالـة مـن الـصراع بطـرق جديـدة، عـبر اسـتمرار الانقسـام الفعـلي، وبقـاء الاتحـاد الشـكلي بسـبب عوامـل عـدة:

- الحكومة التي تدير قطاع غزة وتتحمل المسؤولية فيه هي حكومة الوفاق الوطني، ولكنها لم تتمكن من الحكم في القطاع، وبالتالي تتخلى عن مسؤوليتها، أو على أحسن تقدير تقديم الحد الأدنى (الصحة .. نموذجاً).

- على الرغم من وجود الحكومة على المعابر، فإن الجباية الداخلية تقوم بها حركة حماس، وبالتالي هناك حكومتان على الأرض، ما زاد العبء على التجار والمستوردين.

- السيطرة الأمنية المطلقة لحركة حماس على الأرض على الرغم من أن رئيس الحكومة هو وزير الداخلية، فتجد شرطة على المعابر تختلف عن الشرطة خارج المعابر.

- التعرفة الضريبية تتم بشكل موحد في المقاصة، ولكن التعرفة الضريبية والرسوم تختلف في قطاع غزة عن الضفة الغربية (المواصلات .. نموذجاً).

- الإجراءات بالتقاعد المبكر وتقليص الرواتب ووقف العلاوات والإضافات تتم فقط في قطاع غزة، ولا تتم في الضفة على الرغم من أنها تصرف من طرف واحد.

- المجلس التشريعي يجتمع في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي، ولكن لا توجد مشاركة من الكتل البرلمانية ولا من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية.

- الحصار مفروض على القطاع بإغلاق معبر رفح بشكل شبه كلي، مع وجود حرية حركة على جسر الكرامة في أريحا، ولا تفعل الحكومة ما يلزم لتسهيل حركة مواطنيها.

كل هـذه المظاهـر تؤكـد أن مـا هـو موجـود هـو إدارة للانقسـام، ولكـن في الوقـت نفسـه إدارة الوحـدة، حيـث لم تشـكل حركـة حـماس حكومـة جديـدة بعـد حـل اللجنـة الإداريـة، ولم تعلـن حكومـة الوفـاق الوطنـي تخليهـا الـكلي عـن قطـاع غـزة، ولم يعلـن الرئيـس قطـاع غـزة إقليـماً متمـرداً عـلى الرغـم مـن كل الإجـراءات ضـده، وبالتـالي تسـتمر حالـة التنـازع، ولكـن لا تصـل إلى مرحلـة الانفصـال التـام.

ثانياً. الانفصال الكلي

منذ أن أسست دولة إسرائيل في العام 1948، لم يكن قطاع غزة جزءاً من وحدة الأراضي في فلسطين التاريخية إلا في فترة محددة؛ وهي فترة الاحتلال الإسرائيلي الممتدة من العام 1967 حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987، وبالتالي كان قطاع غزة دائماً معزولاً عن محيطه؛ سواء إسرائيل أو الضفة الغربية، إضافة إلى اعتبارات خاصة بالقطاع؛ ففي القطاع أعلى نسبة كثافة سكانية في العالم، حيث يسكن مليونا نسمة تقريباً داخل 300 كيلومتر مربع فقط، والبطالة فيه من أعلى النسب في العالم، وتقلصت الأراضي الزراعية التي يعتمد عليها قطاع غزة، وغابت الصناعات الإنتاجية التي تستخدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، إضافة إلى عدم وجود التواصل الجغرافي بين القطاع والضفة، كما أنه ذو بيئة جيوسياسية متقلبة.

وعملت إسرائيل على ترسيخ حالة الفصل وتحويلها إلى أمر واقع يصعب التغلب عليه، وربما جاء تتويج ذلك بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وإغلاق بواباته وإلقاء مفاتيحها في البحر، وبذلك تحقق لإسرائيل ما تريده في جعل الانفصال أمراً واقعاً، يتبعه تكيف فلسطيني يحول الأمر الواقع المفروض إلى أمر قائم مقبول به فلسطينياً.

وهذا يؤسس لرؤية إسرائيل للحل الدائم مع الفلسطينيين؛ بأن يتم إنشاء نظامين منفصلين في الضفة وقطاع غزة، بحيث يكون الانفصال مقدمة للتخلص من وحدة النظام السياسي، وهذا يحقق الهدف الإسرائيلي في حل سياسي لا يؤدي إلى خسارات جغرافية لها، ويضمن التخلص من أكبر عدد ممكن من السكان، والاستقرار في الضفة الغربية، والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وبالتالي الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي؛ بأن تكون هناك دولة للفلسطينيين، ولكن هذه الدولة في قطاع غزة، ولها امتداد سيطرة على السكان في الضفة، مع تقاسم وظيفي أردني إسرائيلي فلسطيني فيها، دون القدس، ودون المستوطنات، ودون غور الأردن، وبالتالي فكرة فصل قطاع غزة، أو إقامة كيان سياسي فيه، حتى لو كان باسم دولة غزة، أو دولة فلسطين في غزة، هي رؤية إسرائيلية وتفكير إستراتيجي إسرائيلي ينهي فكرة الربط الجغرافي والقانوني للأراضي المحتلة العام 1967.

ثالثاً. مشاريع فصل قطاع غزة

لم يكن التفكير بفصل قطاع غزة عن باقي فلسطين جديداً، فمنذ أن احتلت فلسطين التاريخية العام 1948، بدأ التفكير في كيفية إيجاد حلول خاصة بقطاع غزة، وربما إفشال حكومة عموم فلسطين التي أسست في قطاع غزة، كان جزءاً من محاولة البحث عن حل لقطاع

غـزة خـارج إطـار أي حـل فلسـطيني كلي، وجـاء مـشروع تدويـل قطـاع غـزة في العـام 1957 بعـد الانسـحاب الإسرائيـلي عـلى خلفيـة احتـلال القطـاع العـام 1956 أثنـاء العـدوان الثـلاثي عـلى مـصر، وقبلـه جـاء مـشروع توطـين اللاجئـين الفلسـطينيين الموجوديـن في قطـاع غـزة في سـيناء العـام 1955، ولكـن جماهـير الشـعب الفلسـطيني التـي انتفضـت، آنـذاك، بقيـادة الإخـوان المسـلمين والشـيوعيين الفلسـطينيين، وعـلى رأسـهم الشـاعر معـين بسيسـو، الأمـين العـام للحـزب الشـيوعي الفلسـطيني في قطـاع غـزة أفشـلت هـذا المـشروع، وسـقط الشـهيدان حسـني بـلال ويوسـف أديـب طـه دفاعـاً عـن بقـاء غـزة جـزءاً مـن فلسـطين، ودفاعـاً عـن حـق العـودة، والقـرار 194 الـذي يقاتـل الفلسـطينيون مـن أجلـه الآن في مسـيرات العـودة.

بعـد احتـلال إسرائيـل للقطـاع وسـيناء، ومـع أولى المفاوضـات بـين مـصر وإسرائيـل بعـد زيـارة السـادات للقـدس 1977، طرحـت إسرائيـل التخـلي عـن قطـاع غـزة، وإنشـاء حكـم ذاتي فلسـطيني، لكـن منظمـة التحريـر الفلسـطينية رفضـت هـذا الطـرح، واسـتمرت في اعتبـار قطـاع غـزة جـزءاً مـن المـشروع الوطنـي الفلسـطيني.

مـشروع مركـز جـافي: أثنـاء الانتفاضـة الفلسـطينية الكـبرى التـي انطلقـت العـام 1987، طـرح تقريـر صـادر عـن مركـز جـافي في إسرائيـل، موضـوع إخـراج قطـاع غـزة مـن معادلـة الـصراع العـربي الإسرائيـلي عـبر الانسـحاب أحـادي الجانـب منـه، وذلـك للتخلـص مـن العـدد الأكـبر مـن السـكان، وفي الوقـت نفسـه إعفـاء إسرائيـل مـن تحمـل المسـؤولية عنـه، وتـرك الفلسـطينيين داخلـه يحكمـون أنفسـهم كأمـر واقـع، وإنشـاء إدارة حكـم فيـه، حتـى وإن تنـازع عليهـا الإسـلاميون والعلمانيـون عـلى حـد تعبـير التقريـر، ولكـن، في المحصلـة، سـتكون إسرائيـل خـارج التأثـير الديمغـرافي والسـياسي الـذي يفرضـه قطـاع غـزة.

وثيقـة ورش عمـل مدريـد حـول قطـاع غـزة (وثيقـة TOLIDO): صـدرت هـذه الوثيقـة في الأول مـن تشريـن الثـاني العـام 2004؛ أي تزامنـاً مـع وجـود الرئيـس يـاسر عرفـات في المستشـفى الفرنـسي، وعـرف الجميـع أنـه ربمـا قـد لا يخـرج منـه حيـاً، وبذلـك كان الإسراع في إخـراج هـذه الوثيقـة تمهيـداً لمـا سـيحدث بعـد غيـاب الرئيـس يـاسر عرفـات. لقـد جـاءت الدعـوة إلى هـذه الـورش مـن شـلومو بـن عامـي وزيـر الخارجيـة الإسرائيـلي الأسـبق، ونائـب مديـر مركـز توليـدو، وبمشـاركة بورتلانـد ترسـت (Portland Trast) البريطانيـة.

ركـزت الوثيقـة عـلى تشـكيل إدارة حكـم انتقـالي في قطـاع غـزة (PAT)، وتتضمـن هـذه الوثيقـة إدارة الانفصـال مـن خـلال قـوة دوليـة برعايـة مصريـة عـلى الحـدود، وأن يتـم إنشـاء إدارة ذاتيـة

تحظى بمصداقية مجلس الأمن الدولي، من خلال مشروع تقدمه الدول الراعية، وأيضاً أن تتشكل هذه الإدارة بعيداً عن السلطة الفلسطينية، وعن منظمة التحرير الفلسطينية، بل يكون قوامها شخصيات مختلفة التوجهات، ولكن أغلبها من الشخصيات المحلية والأهلية، على أن تقوم هذه الهيئة بتعيين حكومة (لجنة إدارية) لإدارة كل نواحي الحياة في القطاع، بما فيها المعابر والجمارك والضرائب ... وغيرها، ولكن تبقى هذه الإدارة محلية، دون أن تعلن نفسها دولة، مع اعتبار أن هذه الأراضي محررة، وغير محتلة، بمصادقة دولية، وتقيم الإدارة الذاتية قوتها الشرعية برعاية دولية، وأيضاً إنشاء مطار تحت السيطرة مثل نموذج مطار بريشتينا في كوسوفو، وإنشاء ميناء ومعبر تجاري مع مصر تحت رقابة دولية.

مشروع جيورا آيلاند: جيورا آيلاند هو رئيس المجلس القومي الإسرائيلي السابق، وكان رئيس فرع التخطيط الإستراتيجي في الجيش الإسرائيلي، وباحثاً في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب.

أعلن هذا المشروع في دراسة محدثة كان قد أعدها زئيف شيف العام 1999، وتنطلق فكرة المشروع من أن الجميع يدرك أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يحل، ولكن التفاصيل هي المشكلة، وبالتالي اعتمد المشروع على أن يكون الحل بمستويين؛ الأول الخيار الأردني في الضفة الغربية، وثانياً الحل الإقليمي في قطاع غزة.

ويتضمن المشروع أن تقوم مصر بتحويل مساحة 600 كيلومتر تمتد بواقع 30 كيلومتراً بطول الحدود، و20 كيلومتراً على الساحل، لضمها إلى قطاع غزة، وتستوعب ميناءً بحرياً حديثاً، وإنشاء مدن جديدة، ومناطق صناعية حديثة، ومنطقة تجارية حرة، ومطار دولي، وستحصل مصر بالمقابل على مساحة داخل الحدود في النقب، مع ممر نفقي يربط بين الأردن ومصر برياً.

رابعاً. الاحتمالات المنتظرة

بعد أن قدمنا تصوراً عن الوضع القائم في إدارة الوحدة والانقسام، واستحالة أن يستمر هذا الحال إلى الأبد، وأيضاً استعرضنا المشاريع التي تهدف إلى انفصال قطاع غزة، نكتشف أن هناك احتمالات مختلفة لتغيير الواقع في القطاع، أو منع حدوث الأسوأ، وهو الانفصال، ومن هذه الاحتمالات:

أولاً. إدراك الجميع، وبخاصة حركتي فتح وحماس، أن بقاء الوضع على ما هو عليه، أو الدفع أكثر باتجاه الافتراق، سيؤدي إلى نتائج كارثية تضر بالمشروع الوطني وحقوق الشعب

الفلسطيني، وربما تهدد وجوده على أرضه، لأن العدو سيستغلها بأقصى ما يمكن لتحقيق أسوأ نتائج على الفلسطينيين.

وبالتالي، هذه الحالة تدفع الجانبين إلى الإسراع في إنجاز اتفاق للشراكة بينهما، وربما بمشاركة قوى سياسية أخرى، وممثلي شرائح اجتماعية ومؤسسات أهلية محلية، حتى وإن غلب على هذا الاتفاق طابع التقاسم الذي يمكن أن يكون البديل المعقول للانقسام، وأن يقتنع الطرفان، ورعاة المصالحة بينهما، أن استمرار التمسك بالسقف المرتفع لمطالب كل منها، سيؤدي إلى مزيد من الافتراق، وأيضاً انتظار هزيمة أحد الطرافين تكاد تكون مستحيلة، وبالتالي انتظار الاستسلام من أحدهما أيضاً سيؤدي إلى مزيد من الافتراق.

صحيح أن اتفاق مصالحة وطني يقوم على الشراكة السياسية، وإعادة بناء المؤسسة السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية، ويعزز البناء الديمقراطي للنظام السياسي، سيكون أفضل، لكن هذا بات مثالياً في الحالة الفلسطينية القائمة.

ثانياً. استمرار حالة التجاذب السياسي بين طرفي الانقسام، ومحاولة كل طرف إخضاع الطرف الآخر؛ عبر إجراءات وعقوبات وملاحقات يدفع أثمانها المواطن الفلسطيني، ليس في قطاع غزة فحسب، بل في كل مكان، سيؤدي، بشكل أو بآخر، إلى إنهاء حالة إدارة الانقسام والبحث عن الانفصال بشكل نهائي، وقد يكون الانفصال، هذه المرة، ليس عبر تشكيل حكومة موازية، أو لجنة إدارية جديدة، بل ستكون له آثار قانونية وسياسية، ومخطئ من يظن أن الانفصال مستحيل، أو أنه لا يمكن تحقيقه عملياً، فيكفي أن توافق إسرائيل، ومعها المجتمع الدولي على شكل الإدارة الجديدة في قطاع غزة، حتى تتوفر له مقومات النجاح. صحيح أن الوضع ليس بالسهل، ولكن ربما مع مرور الوقت، وترسخ مبدأ الانفصال وانعكاسه على أرض الواقع، يصبح الجميع ملزماً بالتعامل معه، وقد نتخيل لو استمر حكم محمد مرسي في مصر، فهل كانت حالة حماس كما هي بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين؟

ثالثاً. انفجار الأوضاع داخلياً: ربما راهن الجميع على أن الانفجار سيتأخر كثيراً، وأن الانفجار يمكن أن يكون منضبطاً ومداراً بشكل يمكّن طرفاً من الاستفادة منه، ولكن هذا ليس بالضرورة ممكناً. فقد أرادت السلطة، وعبر العقوبات التي أقرتها ولا زالت على قطاع غزة، أن تدفع الجماهير في وجه حركة حماس، واعتقدت أنها تستطيع أن توجه الغضب باتجاه السلطة الحاكمة في قطاع غزة، ولكن هذا الأمر لم يحدث خلال كل السنوات الماضية، فهل من الممكن أن يحدث قريباً؟

كل المؤشرات تقول إن الشعب الفلسطيني يرفض الاقتتال الداخلي، وليس على استعداد للصدام مع سلطة الحكم القائمة، وإراقة الدماء من أجل برنامج حكم جهة أخرى، هذا إضافة إلى حالة حركة حماس الأمنية التي لا تزال متماسكة، وليس من السهولة أن تترك أي أحد يقوم بتنظيم مثل هذه الحركات الشعبية ضدها، وما شهدناه في قمع حركات شعبية عفوية حول موضوع الكهرباء وغيره، كان يظهر بوضوح أن هذه المراهنة ليست موضوعية، وأن العقوبات ربما تؤدي إلى نتيجة عكسية، حيث تزداد كراهية الناس للسلطة، وتحميلها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في القطاع، وأيضاً أن تقوم الجمعيات الأهلية الإغاثية، وبخاصة مؤسسات حماس، برعاية الأسر الفقيرة التي تتأثر من العقوبات، وبالتالي تحول الهدف إلى مصدره.

إن المراهنة على الصدام الداخلي والحرب الأهلية لتحقيق أغراض سياسية، أمر مرفوض شعبياً ووطنياً، ولا يمكن تسويغه بأي شكل من الأشكال لاعتبارات كثيرة؛ اجتماعية وسياسية.

رابعاً. الانفجار في وجه إسرائيل: على الرغم من الصراع الفلسطيني الداخلي، وأيضاً وجود أطراف عربية في معادلة الصراع الفلسطيني الداخلي، فإن الجميع لا يزال يؤمن أن السبب الأساسي والمستفيد من الانقسام، ومن تردي الأوضاع في قطاع غزة، هو إسرائيل، وأن الاحتلال هو السبب المباشر في كل ما وصلنا إليه، وأن الأمور كانت متدرجة بسياسات إسرائيل، وصولاً إلى معادلة الحصار، والردع، والفصل لقطاع غزة عن باقي الوطن، وأن من يجب أن يستهدف من قبل الشعب والفصائل هو الاحتلال، وهذا ربما التعبير الوطني الأصدق عن الحالة، وهو ما دفع مئات الآلاف للمشاركة في مخيمات ومسيرات العودة في شرق قطاع غزة، التي انطلقت يوم الأرض العام 2018 وما زالت مستمرة بقوة وعنفوان، وهذا يشير إلى أن التناقض الأساس مع الاحتلال، وأن الشعب لا يزال يوجه البوصلة نحو الوحدة، والمشروع الوطني.

لكن هذا الصدام وغيره ربما يجلب حرباً إسرائيلية جديدة على القطاع، تكون أكثر دماراً من الحروب السابقة، وأيضاً لن يكون من نتائجها تغيير معادلة الصراع الداخلي الفلسطيني، فأي حرب لن تستطيع أن تقضي على حماس، ولن تجلب بديلاً لها للحكم، لأن الجميع يرفض أن يمتطي دبابة إسرائيلية للوصول للحكم، حتى وإن كان بديلاً لحكم حماس.

ما العمل؟

لأن قطاع غزة هو بوابة فلسطين إلى العالم، وهو رافعة للوطنية الفلسطينية، وهو رصيد إستراتيجي بشري مهم للدولة الفلسطينية، وواجهتها البحرية، يجب البحث عن حل يضمن أن لا يكون إلا جزءاً من المشروع الوطني، وجزءاً من الدولة الفلسطينية العتيدة، وأن كل مشاريع

التدويل والفصل، يجب أن تسقط مهما كلف ذلك من ثمن، وذلك يتطلب:

- الإعلان بشكل واضح، غير قابل للتأويل من كل أطراف الحياة السياسية الفلسطينية، ودون مواربة أو تسويف، أن العلاقة بين جناحي الوطن في الضفة وقطاع غزة هي علاقة قدرية تاريخية قانونية سياسية لا يمكن لأحد الانفكاك منها.

- صياغة وثيقة توافق حول وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وأن تكون هذه الوثيقة فوق دستورية، وخارج إطار أي مفاوضات أو نزاعات، وغير قابلة للتصرف بها، ويمكن تزكيتها شعبياً عبر حملة تواقيع شعبية، أو استفتاء إن أمكن.

- الإسراع في تحويل السلطة الوطنية إلى دولة فلسطين عبر تشكيل المجلس التأسيسي للدولة الفلسطينية، وترسيم حدودها على الأقل مع الدول العربية: الأردن ومصر، وذلك لقطع الطريق على أي مشاريع تهدف إلى حلول لقطاع غزة على حساب سيناء، وأن توسيع قطاع غزة يجب أن يكون إلى الشرق، أو الشمال فقط، وأن يتم إقرار دستور دولة فلسطين الذي ينص على وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

- العمل على توحيد النظام السياسي الفلسطيني من جديد، عبر التنفيذ الأمين والسريع لاتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، وتوحيد كامل المؤسسات الحكومية والنقابية والأهلية والشعبية، بما فيها المعاملات الرسمية والإدارية والبنكية، لضمان وحدة القيادة، والسيطرة على شطري الوطن، ما يتطلب من كل الأطراف تقدير خطورة الموقف الراهن، والعمل على التغلب عليه.

- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، وتطوير قدرتهم على الصمود والبقاء على الأرض الفلسطينية، وإلغاء أي إجراءات أو عقوبات يتم اتّخاذها على أساس التميز الجغرافي لقطاع غزة، أو أي إجراءات لتهميش مشاركة القطاع في الإطار الوطني العام، والإطار التمثيلي الفلسطيني.

- التعامل مع المواطنين في القطاع كمواطنين فلسطينيين، وإنهاء التمييز بحقهم؛ سواء في التعيينات في السلك الديبلوماسي، أو تصاريح المرور للدول الأخرى، أو الفرز في الوظيفة الحكومية، أو حتى التمييز على أساس الانتماء السياسي، أو أي إجراءات ذات طابع إقصائي.

- العمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم، وربط أي معاملات بين السلطة الفلسطينية

وإسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، وأيضاً العمل مع مصر لفتح معبر رفح بشكل دائم، وإيجاد حلول أخرى عبر المجتمع الدولي، وبخاصة الميناء والمطار، لما لذلك من أهمية قصوى في رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة.

- سرعة حل القضايا التي تعيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وأهمها تطوير البنية التحتية، وبخاصة قطاع الطاقة والنقل، والعمل على الاستفادة من المجتمع الدولي لحل قضايا الكهرباء، لما لها من قدرة على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وسرعة الاستفادة من مقدرات الطاقة، وبخاصة الغاز في بحر غزة للاستفادة منه في تنمية فلسطين عموماً، وقطاع غزة بشكل خاص، والبحث عن مقدرات بترولية جديدة لحل قضايا نقص التمويل للتنمية بدلاً عن الإغاثة.

المصادر

- إبراهيم أبراش، «صناعة دولة غزة»، **الحوار المتمدن**، العدد 3616، 2012.
- جيورا إيلاند، **إعادة التفكير في حل الدولتين**، ترجمة: عمر عاشور، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن، 2008.
- علي الجرباوي، **فصل الضفة عن القطاع: مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي إستراتيجي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 1999.
- يوسف حجازي، «مشروع دولة غزة الكبرى»، **موقع شباب مصر**، القاهرة، 2018.
- **مركز توليدو الدولي للسلام**، «وثيقة ورش عمل مدريد حول الحكم في قطاع غزة»، ترجمة: عمر عاشور، مركز توليدو الدولي للسلام، مدريد، 2004.
- نور الدين مصالحة، **أرض أكثر عرب أقل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
- تحسين يقين، «دولة غزة: هل يبدو الأمر مفاجئاً»، **وكالة معا**.

القضيّة الفلسطينيّة في بيئة متغيّرة: التحديّات والفرص

خالد الحروب

تستعرض هذه الورقة معالم البيئة الإقليمية الراهنة المؤثرة في واقع القضية الفلسطينية، وتحاول تحليل انعكاساتها على فلسطين وقضيتها. كما تحاول استكناه بعض ملامح السيناريوهات المتوقعة تبعاً للتغيرات المتلاحقة في تلك البيئة، التي تتصف بقدر من الفرادة لجهة التقلبات والتحولات الحادة في المحاور، وتبدل المواقع، في سياق سيطرة أميركية غير مسبوقة على ملف الصراع مع إسرائيل. كما تقترح الورقة التفكير بمجموعتي رد فعل على الاحتمالات والانعكاسات المتوقعة لهذه التغييرات. وابتداءً، يمكن الزعم، وبقدر من الثقة، أنه لم يمر العرب والفلسطينيون في تاريخهم المعاصر، ومنذ تحقق الاستقلالات الوطنية ورحيل الاستعمار، بمرحلة وبيئة إقليمية أسوأ من المرحلة الحالية، التي يمكن تحديد سنواتها بالعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهي التي يمكن القول إن منحى انحدارها المتسارع بدأ مع الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، وما تلاحق عنه وبعده من انهيارات متتالية في الصف العربي.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء: 1) معالم المشهد الإقليمي الراهن. 2) التحديات التي يفرضها المشهد علينا. 3) ماذا يمكن أن نفعل؟

فيما يتعلق بالمشهد الإقليمي الراهن، يمكن القول أنه يتصف بعدد من المعالم الأساسية الحبلى بسيناريوهات قاتمة، ويمكن إيجاز أهم تلك المعالم بالتالية:

أولاً. تبلور تحالف أميركي - إسرائيلي - سعودي ضد إيران وظهوره إلى العلن

العنصر المؤسس في هذا التحالف الذي يتبلور بسرعة مُدهشة، هو المقاربة السعودية التي تعتبر «النفوذ الإيراني» هو الخطر الأساسي والمتعاظم والمهدد لأمنها الإقليمي، وبخاصة بعد ترسخ ذلك النفوذ والسيطرة الإيرانية في العراق وسوريا ولبنان من جهة شمال الجزيرة العربية، وتحقق ما وُصف بـ «الهلال الشيعي»، إضافة إلى الالتفاف الإيراني من جهة الجنوب اليمني، ودعم الحوثيين، وفشل حرب عاصفة الحزم في إيقاف نفوذ طهران هناك. ثم يُضاف إلى حلقة الالتفاف الشيعي تلك، ومن جهة الشرق، تمركز الأقلية الشيعية السعودية في المنطقة الشرقية، التي لا يطمئن إليها صناع القرار في الرياض، ويتشككون في ولاء شرائح عريضة منها. وانطلاقاً من هذا التقدير، ترى السعودية أن إسرائيل هي القوة الإقليمية الوحيدة التي بإمكانها وقف التوسع الإيراني في المنطقة وتحجيمه. وتزداد التمظهرات العلنية لهذه القناعة، ومعها تزداد احتمالات خروج التحالف مع إسرائيل إلى العلن، وهو ما يُمهد له عن طريق خطابات سياسية وإعلامية تطبع العلاقة «الإستراتيجية» مع إسرائيل على قاعدة العداء المُشترك لإيران.

يترافق مع هذا التحالف تغير مُلفت ومُقلق وخطير من زاوية فلسطينية وعربية في الخطاب الإعلامي والثقافي السعودي (فضلاً عن الرسمي السياسي)، الذي يعمل على تهيئة الرأي العام السعودي والعربي لإقامة تحالف مع إسرائيل. وربما يمكن أن تُختصر كثير من توجهات وتعبيرات هذا الخطاب السعودي الجديد في الرأي الذي أعلنه الجنرال المتقاعد والمقرب من صناع القرار السعوديين أنور عشقي، الذي قال فيه إن «إسرائيل عدو مظنون وإيران عدو مضمون».[1] والخطر الكبير في بعض جوانب هذا الخطاب، أنه لا يقوم على تبريرات براغماتية سياسية، بل يحاول شرعنة وجود إسرائيل من ناحية حقوقية وتاريخية وحتى دينية، ليبرر العلاقة معها، وبخاصة عندما يتدخل رجال الدين في محاولة لتسويغ وتبرير الخيارات السياسية للقادة الخليجيين.

ثانياً. تبلور هدف إستراتيجي إسرائيلي يقوم على ضرب إيران، أو إضعافها

وإذا كانت إيران تقع في مركز الاستهداف الإسرائيلي منذ سنوات عديدة بسبب الملف النووي على وجه التحديد، فإن هذا الاستهداف تضاعف بسبب زيادة النفوذ الإيراني في سوريا، ووجود غطاء أميركي صريح وقوي للموقف الإسرائيلي الهجومي. وترى إسرائيل في النفوذ الإيراني في سوريا، مسوغاً إضافياً للإسراع في ضرب إيران، وهذا كله يزيد من احتمالات اقتراب إسرائيل من القيام بعمل عسكري في هذا الاتجاه، أي ضد إيران مباشرة؛ سواء في سوريا أو في الأراضي

1 انظر، أنور عشقي: «إسرائيل عدو مظنون وإيران عدو مضمون»، bit.ly/2QV1j2K .RT، 4/5/2018

الإيرانيـة، وبخاصـة في ضـوء خطـاب بنيامـين نتنياهـو الأخـير، وعرضـه لمـا وصفـه بأدلـة تشـير إلى «كـذب إيـران» في مـا يتعلـق بالتزامهـا بالاتفـاق النـووي مـع الغـرب. يعـزز احتـمالات العمـل العسـكري ضـد إيـران الموقـف الأمـيركي الراهـن ضـد طهـران الداعـم سياسـياً وديبلوماسـياً لموقـف إسرائيـل (ونتنياهـو)، الـذي تجسـد فـوراً بعـد خطـاب نتنياهـو المذكـور تأييـداً وقبـولاً. هـذا كلـه فضـلاً عـن التعـاون الأمنـي والاسـتخباراتي المُكثـف، وإن لم يكـن العسـكري المبـاشر في حـال الـشروع في عمليـات حربيـة ضـد إيـران. وفي هـذا السـياق، ينتظـر الجميـع موقـف الرئيـس الأمـيركي ترامـب في الثـاني عـشر مـن أيـار 2018 بشـأن إلغـاء الاتفـاق النـووي مـع إيـران، أو الإبقـاء عليـه. والمـؤشرات المختلفـة ترجـح احتـمالات إلغـاء الاتفـاق، وإذا تـم هـذا الإلغـاء فربمـا يكـون بمثابـة الضـوء الأخـضر الأمـيركي لضربـة إسرائيليـة لإيـران.[1]

ثالثـاً. الهيمنـة الأميركيـة المبـاشرة عـلى أهـم العواصـم العربيـة والتحكـم فيهـا، والاصطفـاف العلنـي مـع إسرائيـل

الحقبـة الراهنـة تشـهد سياسـة أميركيـة «ترامبيـة» غـير مسـبوقة في المنطقـة تتجسـد في الإخضـاع والابتـزاز العلنـي المكشـوف للـدول العربيـة، مقابـل الاصطفـاف العلنـي والمكشـوف في صـف إسرائيل. وهـذا يعنـي تبديـد المناطـق الرماديـة التـي كانـت توجدهـا الإدارات الأميركيـة وتحـرص عـلى بقائهـا للمحافظـة عـلى مـاء وجـه حلفائهـا في المنطقـة. وتبـدو العواصـم العربيـة الأهـم في المـشرق (مثـل القاهـرة، والريـاض، ومعظـم العواصـم الخليجيـة، وعـمان، وبغـداد إلى حـد مـا) خاضعـة، بشـكل أو بآخـر، للسياسـة الأميركيـة، ومطلـوب منهـا تنفيـذ مـا تطلبـه تلـك السياسـة مـن دون نقـاش. العقيـدة «الترامبيـة» السياسـية لا وقـت لديهـا لديبلوماسـية «الشراكـة» في الـشرق الأوسـط، بـل فـرض «الصفقـات» عـلى الأعـداء والحلفـاء سـواء بسـواء. وتعلـن «الترامبيـة»، أيضـاً، وعـبر تصريحـات فجـة أن مـن حقهـا الحصـول عـلى جـزء مـن ثـروات الخليـج مقابـل الحمايـة التـي تقدمهـا، كـما تريـد مـن الـدول الخليجيـة تمويـل حروبهـا ضـد إيـران، وتخفيـض أسـعار النفـط، وتمويـل الوجـود العسـكري الأمـيركي في المنطقـة، كـما تضغـط باتجـاه انخـراط الخليـج في حلـف عسـكري مـع إسرائيـل. «الترامبيـة» واضحـة في تأييدهـا الفـج والوقـح لإسرائيـل، وتجسـد ذلـك في قـرار الاعـتراف بالقـدس عاصمـة لإسرائيـل، وفي الموقـف المتراجـع تجـاه الاسـتيطان، وحتـى ضـد اعتبـار الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة «أراضي محتلـة»، وتقليـل اسـتخدام مصطلـح «احتـلال» (Occupation).

1 وفعلاً، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الذي كان سلفه باراك أوباما قد توصل إليه مع إيران.

رابعاً. تعزز المعاداة الأميركية للفلسطينيين (Palestinianism Anti)

ثمة مؤشرات عديدة تتجمع وتشير إلى صعود نزعة عداء شبه عنصرية، إن لم تكن عنصرية بحتة، ضد الفلسطينيين في أوساط مؤسسة الرئاسة الأميركية والكونغرس، فضلاً عن دوائر اليمين المُتصهين. وسوف تدخل «الترامبية» في التاريخ الفلسطيني بكونها الحقبة الأميركية الأكثر بشاعة التي عزز فيها الرئيس الأميركي نفسه نزعات وسياسات احتقار الفلسطينيين وكراهيتهم، وترجم تلك الكراهية إلى قرارات سياسية مدمرة؛ بدءاً من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، إلى تغيير الموقف من المستوطنات والاستيطان، ثم مروراً بوقف المساهمة الأميركية في ميزانية وكالة الغوث، الأونروا، وليس انتهاءً بالتضييق على مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وهذه الكراهية المُتصاعدة هي التي تبرر الصمت الأميركي عن كل السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وحتى عدم التعليق على أكثر التصريحات الإسرائيلية عنصرية ونازية مثل تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي ليبرمان بأنه لا يوجد أبرياء في قطاع غزة ؛ أي أن قتل أي فرد من المليوني فلسطيني في قطاع غزة مبرر.

خامساً. تزايد وتسارع التفكك العربي؛ سواء على صعيد جمعي أو فردي

ليس ثمة حاجة إلى تفصيل أو إسهاب في هذا الصدد، إذ ثمة غياب واضح وفاضح لأي دور مؤثر تقوم به الدول العربية على مستوى إقليمي، سواء أكان جمعياً أم فردياً. فالوضع في سوريا، مثلاً، تقرر فيه روسيا وإيران وتركيا، مع غياب تام حتى للجامعة العربية، فضلاً عن الدول الكبرى مثل مصر والسعودية، أو دول الجوار السوري مثل الأردن والعراق. يُضاف إلى ذلك حالة الإنهاك المتواصل لمعظم الدول العربية، وبخاصة في المشرق؛ مثل سوريا، والعراق، وحتى الأردن، وإلى حد ما مصر، وصولاً إلى الجزيرة العربية الذي تصاعد مع الاستنزاف الكبير في حرب اليمن الطاحنة، وملايين الأبرياء الواقعين تحت جنونها. وزيادة في التدهور عبر انشطار الكتلة الخليجية التي كانت حتى وقت قريب العنوان العربي الإقليمي الوحيد الذي حافظ على تماسك نسبي ومعقول. والخلاصة أن هذا التدهور العام ليس في صالح فلسطين أو القضية الفلسطينية بداهة.

سادساً. تزايد الاختراق الإسرائيلي للبلدان العربية، وبخاصة مصر والأردن والخليج

ترتب على الضعف والتفكك العربي تزايد الاختراق الإسرائيلي لبلدان كانت مُخترقة أصلاً من قبل إسرائيل، أو بلدان ومناطق صارت تشهد اختراقات علنية، تفاخر إسرائيل بوجودها، ولم تعد حتى تحترم تعهداتها لحكومات تلك البلدان بأن تُبقي علاقتها معها سرية. وهناك

تعاون إسرائيلي مُتعدد المجالات، أمني واستخباراتي، وربما عسكري، مع أكثر من دولة عربية وخليجية، فضلاً عن صفقات تجارية موسعة أهمها صفقات الغاز المثيرة والمُحيرة مع مصر والأردن.

سابعاً. زيادة النفوذ الإيراني والتركي وترسخه

ارتباطاً مع زيادة التفكك العربي، وفي ضوء توسع الفراغ الجيوسياسي الناتج عن غياب الدور العربي الإقليمي، تصاعد النفوذ الإيراني التركي المزدوج إلى درجة مذهلة، بل وفاضحة. ويكفي أن الملفات العربية الأهم والأسخن، في الوقت الحالي، يتقرر مصيرها في طهران وأنقرة، وليس في أي عاصمة عربية. وتمثل سوريا الآن الضحية الأكبر لتقاسم هذا النفوذ، حيث سيطرة تركيا على الشمال السوري، وسيطرة إيران على الوسط والغرب السوري.

ثامناً. تزايد النفوذ الروسي في سوريا وبناء قواعد عسكرية فيها

يمكن اعتبار روسيا اللاعب الأساسي في الصراع الدموي في سوريا وعليها، ووجودها السياسي والعسكري والاستخباراتي النافذ في البلد يؤثر ولو جزئياً على الأقل على سيناريوهات الحرب الإسرائيلية مع إيران. ويطرح أسئلة صعبة تحوم حول مدى التعاون الروسي الاستخباراتي؛ سواء مع إسرائيل، أو مع إيران، في حال نفذت إسرائيل تهديداتها وقامت بضرب مواقع إيرانية في سوريا على نطاق واسع، أو، والأهم ضرب مواقع في إيران نفسها. لكن مؤشر العلاقة الإيجابية المتصاعد بين تل أبيب وموسكو يشي بأن الأخيرة سوف تترك طهران تواجه مصيرها منفردة في حال حدوث اعتداء إسرائيلي أو حتى أميركي عليها.

التحديات الماثلة

في ضوء هذه المعالم لبيئة إقليمية متفجرة تنخرط فيها قوى إقليمية ودولية، هناك تحديات حقيقية وكبرى تواجه فلسطين والفلسطينيين، ويقف على رأس القائمة التحديات التالية:

أولاً. تحدي تصفية القضية من خلال ما يُسمى ب«صفقة القرن»

وهنا صار الخط الأساسي لسيناريو «صفقة القرن» شبه مكشوف، ويتضمن فرض تسوية «كيفما اتفق» على الفلسطينيين، وبضغط عربي خليجي (ربما سعودي مصري تحديداً)، وذلك تمهيداً لإخراج التحالف العربي-الإسرائيلي ضد إيران إلى العلن. تدرك الأطراف المُنخرطة في هذا التحالف

صعوبة المجاهرة به وتحريره من حالته الخجولة حالياً، والانتقال به إلى الفعل المُشترك من دون حل القضية الفلسطينية. والحل المُفترض للقضية الفلسطينية ضمن «صفقة القرن»، وبحسب ما رشح من معلومات عنها، أو ما يُتوقع منها، لا يزيد على إضافة تجميلات للوضع القائم، لا تمس أياً من قضايا الصراع الأساسية مع إسرائيل. وهو حل يرفضه الفلسطينيون مسبقاً، لكن الرفض الفلسطيني سوف يجلب عليهم أكلافاً باهظة، وهو ما يقودنا إلى التحدي اللاحق.

ثانياً. الإبقاء على الوضع القائم، لكن مع تهميش إضافي لفلسطين وقضيتها

في حال رفضَ الفلسطينيون «صفقة القرن»، فسوف يتم اتهامهم من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل بإفشال «أهم» صفقة لإحلال السلام بين إسرائيل والعرب عموماً، وتحميلهم المسؤولية عن ذلك علناً. لكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، ويختلف عن تحميلهم مسؤولية فشل المفاوضات في كامب ديفيد العام 2000، ذلك أنه في حمى الاستعجال لبناء التحالف الإسرائيلي العربي ضد إيران، فإن واشنطن سوف تضغط على السعودية ومصر، على وجه الخصوص، وربما دول عربية أخرى، كي تنخرط في مسألة تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل صفقة القرن، وأن الدول العربية حاولت قصارى جهدها هي الأخرى لخدمة الفلسطينيين، لكنهم أضاعوا «الفرصة الذهبية». وقد يتعرض الفلسطينيون لحملات إعلامية شرسة في هذا الاتجاه هدفها تبرير المضي قدماً في التحالف الإسرائيلي العربي، الذي ترافقه مستويات مُتقدمة من التطبيع العربي مع إسرائيل.

على ذلك، وفي ضوء أن «صفقة القرن» تتم صياغتها من دون مشاركة فلسطينية، بل رغماً عنهم، فإن الهدف الحقيقي من هذه الصفقة يتبدى في إخلاء مسؤولية الأطراف العربية تجاه القضية الفلسطينية، بمسوغ أن تلك الأطراف بذلت قصارى جهدها، لكن الفلسطينيين ظلوا يرفضون ما يُعرض عليهم. ونتيجة كهذه تحقق ثلاثة أهداف في آن معاً: فمن ناحية أولى، تجد الأطراف العربية المُنخرطة في التحالف مع إسرائيل ضد إيران خطاباً تبريرياً يسوغ تحالفها العلني مع إسرائيل، ومن ناحية ثانية يتحقق تهميش إضافي للقضية الفلسطينية، ويُترك الفلسطينيون وحدهم في الميدان من دون إسناد عربي ولو لفظي، ويتقزّم الصراع إلى صراع إسرائيلي-فلسطيني يقف فيه العرب على الحياد، أو يلعبون دور الوسطاء! ومن ناحية ثالثة، يتم الانفكاك من معادلة فلسطين أولاً، والتطبيع ثانياً، أو معادلة نقبل ما يقبل به الفلسطينيون.

وهذا معناه توالي حالات التطبيع العربي مع إسرائيل، وبخاصة الخليجية ومؤشراتها في الزيارات الرسمية وشبه الرسمية البحرينية والإماراتية لإسرائيل وبالعكس، على الرغم من بقاء الاحتلال

الإسرائيلي على ما هو عليه، ومن دون الاهتمام بالعامل الفلسطيني في المعادلة.

وفي الآن ذاته، فإن معادلة «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون»، وهي التي عكست عملياً ضعف الموقف العربي وليس احترامه للموقف الفلسطيني، ذلك أنه من المفهوم أن الطرف الفلسطيني هو الأضعف، وأن ما سيقبل به سوف يكون أقل من الحد الأدنى. لهذا، اختبأ الموقف العربي خلف تلك المقولة على الدوام، بدلاً من أن يكون رافعة تسند وتحسن من الموقف الفلسطيني برمته. لكن حتى تلك المعادلة شبه البائسة، فإن بعض الأطراف العربية، وبخاصة الخليجية، لم تعد تتحملها وتريد أن تقبل بما لا يقبل به الفلسطينيون، وهكذا تتحرر تلك الأطراف من المعادلتين: التطبيع وقبول الحل (الأميركي الإسرائيلي) من دون اعتبار لرأي الفلسطينيين وموقفهم.

ثالثاً. تحدي موقف حماس في حال قيام حرب مع إيران

إذا اتجهت الأمور نحو حرب إسرائيلية ضد إيران (سواء في سياق تحالف عربي، أو في شكل منفرد)، فإن أحد الأسئلة الفلسطينية الملحة، هنا، الذي يمكن اعتباره تحدياً آخرَ، يتعلق بموقف حماس، وفيما إن كانت ستنخرط من جانبها في هذه الحرب أما لا عن طريق فتح جبهة قطاع غزة. هناك عناصر كثيرة يصعب تحديدها في هذا السياق يتبلور في ظلها موقف حماس. بعض هذه العناصر تعتمد على طبيعة الحرب، وفيما إن كانت ضربة سريعة تستمر أياماً عدة، أم كونها حرباً أوسع تشمل سوريا وانخراط حزب الله في جنوب لبنان عبر فتح جبهة في الشمال الفلسطيني ضد إسرائيل. في حال انخراط حزب الله، فإن ذلك سوف يزيد من إحراج حماس، وربما يرى بعض قادتها أن فتح جبهة من قطاع غزة عبر استخدام الصواريخ سوف يعيد حماس إلى «صف الممانعة» بشكل واضح، ويعزز علاقتها مع إيران، بعد أن ضعفت في ضوء سقوط رهاناتها على الدعم الخليجي، وعلى دعم مصر تحت حكم محمد مرسي. لكن السؤال الذي يجب أن يُناقش منذ الآن هو حول المصلحة الفلسطينية، وأين تقع بالضبط في سياق حرب كهذه، والعبء الإضافي الذي سيقع على كاهل قطاع غزة في حال انخراط حماس فيها.

رابعاً. تحدي الهشاشة والرخاوة الأيديولوجية في بلدان الخليج، وشبه فقدان المناعة ضد الاختراق الصهيوني والتطبيع

على الرغم من معاهدات السلام بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن من جهة أخرى،

وعلى الرغم كذلك من العلاقات السرية بين الدولة اليهودية وعدد من الحكومات العربية، فقد ظل «التطبيع» محصوراً في الدوائر الرسمية، وانسدت كل أوجه التطبيع الشعبي في وجه المحاولات الإسرائيلية. كان السبب وراء ذلك هو امتلاء المشهد النخبوي والسياسي والثقافي المصري بخطابات صلبة من الإرث القومي العربي والماركسي والناصري والإسلاموي. كل تلك التوجهات الأيديولوجية، وعلى اختلافاتها الجذرية مع بعضها البعض، كانت تتفق على موقف رافض لإسرائيل والصهيونية. بيد أن مرحلة ما بعد الأيديولوجيا التي نعيشها الآن، وتشهد أفول الأيديولوجية القومية العربية والماركسية، وتهلهل الأيديولوجية الليبرالية العربية وتسطحها رسمياً، وتبعثر الأيديولوجيا الإسلاموية بين العنف وغياب البوصلة والإنجاز الحقيقي، تنهض في المقابل أيديولوجيا ضيقة الأفق عائلية وقبلية واستبدادية يمكن تسميتها بـ«أيديولوجيا المحافظة العربية»، ومعقلها الخليج ومصر. وفيما يتعلق بموضوع هذه السطور، تتصف هذه «الأيديولوجيا» بغياب الأفكار المتماسكة والصلبة تجاه إسرائيل أو غيرها من التحديات الكبيرة، وانعكاس ذلك على استسهال مسألة التطبيع معها.

وهكذا، فإن الفراغ الأيديولوجي الناشئ في المنطقة العربية في اللحظة الراهنة، ومعه الخطاب المعادي للأيديولوجيا أزاح مع بروزه المتصاعد المواقف الصلبة والمبدئية إزاء إسرائيل، بكونها دولة كولونيالية استيطانية واحتلالية وقائمة على الظلم، وتعتمد أيديولوجيا صهيونية، اعتبرتها الأمم المتحدة في سبعينيات القرن الماضي فكرة عنصرية بحتة.

وعوضاً عن ذلك، تبرز أصوات ودعوات عربية وخليجية تتصف بالرخاوة والهشاشة والسطحية الفجة، تنظر إلى إسرائيل كـ «دولة عادية» في المنطقة، على غير ما ترى غالبية شعوب ونخب العالم بأسره. ويمثل هذا الخطاب المُتراخي تجاه إسرائيل، والمتبلور في خلفية العديد من مواقف الحكومات العربية والخليجية، تحدياً حقيقياً للفلسطينيين يجب مواجهته، لأنه يريد أن يسحب خلفه الرأي العام العربي والخليجي الذي يتبنى مواقفَ أكثر مبدئية ونقاء من مواقف النخب السياسية. ومن المهم، هنا، التفريق بين موقف الحكومات والأصوات الممالئة لها من نخب سياسية وإعلامية، ومواقف الشعوب العربية والخليجية، وعدم الجمع بينها في النقد والتفكيك.

ماذا بإمكاننا أن نفعل؟

علينا أن نعترف بأن معطيات الوضع الإقليمي وتعدد اللاعبين الكبار المنخرطين فيه، وشراسة الخطابات السياسية، واحتمالات انفجار حروب صغيرة وكبرى، تحد من قدرة الفلسطينيين على الفعل والتأثير في تلك المعطيات والسيناريوهات التي قد تتولد عنها. لكن مع ذلك،

هناك إمكانيات للعمل لا تزال ضمن نطاق القدرة الفلسطينية، لكن تنقصها الإرادة السياسية (التموضع الدفاعي والتحصين)، وهناك أفكار حول إمكانيات للعمل ربما تكون طموحة، لكن لا بأس من الإشارة إليها ومحاولة التفكير فيها (التموضع الهجومي والمبادأة).

التموضع الدفاعي والتحصين - ممكن، ومن ضمنه:

- تحقيق المصالحة: في مقدمة الإمكانيات التي تقع في نطاق القدرة الفلسطينية إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وتوحيد الكيانية السياسية الفلسطينية. ولا نحتاج، هنا، إلى أي حديث إضافي يبرر أهمية إنهاء الانقسام.

- التوافق على آليات تفعيل المقاومة الشعبية والشروع بها، وتوجيهها ضد المستعمرات الكولونيالية على وجه التحديد، وضمن مشروع مقاومي وإعلامي وسياسي متصاعد.

- تكثيف الجهد الديبلوماسي مع الاتحاد الأوروبي والصين ودول أميركا اللاتينية وأفريقيا لتعزيز دعمهم للموقف الفلسطيني الرافض لـ«صفقة القرن»، والاحتماء بالقرارات الدولية والقانون الدولي.

- القيام من الآن بصوغ خطة دفاع إعلامي موسعة عن الموقف الفلسطيني والتزامه الشرعية الدولية.

- التواصل مع النخب العربية السياسية والإعلامية لكسب مواقفها ضد هذه الصفقة، مع إيلاء أهمية خاصة للنخب السياسية والإعلامية الخليجية.

التموضع الهجومي والمبادأة: ممكن أو غير ممكن؟ ومن ضمنه

- دعم حوار إيراني - سعودي - عربي لتفادي الاستقطاب الإقليمي وقطع الطريق على إسرائيل، والقيام بجهود ديبلوماسية لتكوين وساطة دولية – إسلامية، تأخذ على عاتقها التوسط بين البلدين (مثلاً: لجنة ترويكا للوساطة مكونة من ماليزيا، وتركيا (أو الجزائر)، وباكستان). تكون فلسطين هي صاحبة المبادأة في طرح هذه الفكرة على البلدان المعنية، لأن فلسطين والقضية الفلسطينية هي الخاسر الأكبر من وراء أي حرب طاحنة بين البلدين، فضلاً عن الدمار الذي سيلحق بالمنطقة ودولها مثل سوريا والعراق ولبنان. وتقوم فكرة هذا الحوار على مناظرة ما حدث بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والتوصل هناك إلى نزع فتيل الانفجار، وإمكانية وضرورة نزع فتيل الانفجار الإيراني-العربي.

- تعزيز وجود ونشاط حركة مقاطعة إسرائيل في الخليج (BDS).

- التفكير في خطة إعلامية موسعة مضادة لخطاب التطبيع الخليجي الرسمي المجاني، وتتوجه نحو الرأي العام الخليجي، والشروع في تطبيقها بكل الأحوال. ومن عناصر هذه الخطة، عدم الهجوم على البلدان والشعوب، وحصر النقد في الأنظمة.
- التفكير في إعادة فتح كل الخيارات، بما فيها الكفاح المسلح؟

لينا ميعاري

تركـز ورقـة جـمال زحالقـة عـلى تقسـيم وتجزئـة الشـعب الفلسـطيني جـراء النظـام الاسـتعماري الصهيـوني الـذي فُـرض عليـه، وضرورة رفـض هـذا التقسـيم، والتأكيـد عـلى وحدانيـة الشـعب الفلسـطيني، وحـق كل فلسـطيني في التدخـل في كل سـاحة مـن سـاحات التقسـيم الاسـتعماري الجغـرافي والذهنـي المفـروض، وذلـك تجسـيداً لحـق الفلسـطينيين في العيـش كشـعب واحد. واسـتناداً إلى كينونـة الشـعب الفلسـطيني الموحـد، واعتبـار كل جـزء مـن الشـعب شريـكاً في المـشروع الوطنـي الفلسـطيني والنضـال مـن أجـل تحقيقـه، يتـم التعامـل مـع الظـروف الموضوعيـة في كل سـاحة مـن سـاحات التواجـد الفلسـطيني.

أمـا اسـتحقاقات النضـال مـن أجـل المـشروع الوطنـي الفلسـطيني، فيتـم تناولهـا في الورقـة، أولاً مـن خـلال «تحـدي الروايـة والهويـة»، بقيـام المسـتعمَر بروايـة مـا جـرى ويجـري لـه أمـام طمـس المسـتعمِر للحقيقـة والتاريـخ. ففـرض روايـة المسـتعمِر تهـدف إلى الأسرلـة والاندمـاج، وتحـدي ذلـك يتـم مـن خـلال سرد روايـة فلسـطينيي الداخـل ودمجهـا في الروايـة الفلسـطينية كـشرط لشـمولية الروايـة، وصيانـة وحـدة كيـان الشـعب الفلسـطيني في الواقـع والوعـي. ويقـدم زحالقـة في الورقـة سرداً لروايـة الداخـل كـما يراهـا. وأسـس هـذه الروايـة تعتمـد الحفـاظ عـلى الهويـة القوميـة كتحـدٍّ للصهيونيـة والانخـراط في المـشروع الوطنـي الفلسـطيني. حـددت ملامـح هـذا المـشروع، مـن خـلال حقبـة أوسـلو، بعـودة اللاجئـين، والدولـة للضفـة والقطـاع، والمسـاواة الفرديـة والجماعيـة لفلسـطينيي الداخـل. ويشـير زحالقـة إلى أن نضـال فلسـطينيي الداخـل مـن خـلال إطـار المواطنـة، والمطالبـة بالمسـاواة، لا يشـكل تحديـاً للنظـام القائـم، بـل يبقـى ضمـن سـقفه، ويسـتخدم كأداة تحكـم بفلسـطينيي 48، لكـن، وحسـب الورقـة، بإمـكان المواطنـة الكاملـة للعـربي الفلسـطيني في «إسرائيـل» التحـول إلى سـلاح لتحـدي الأيديولوجيـا الصهيونيـة، مـن خـلال مـشروع «دولـة جميـع مواطنيهـا» كبديـل لنظـام الدولـة اليهوديـة، وكمـشروع مـن أجـل المسـاواة الكاملـة، لأن مـشروع «دولـة جميـع مواطنيهـا» يـبرز التناقـض بـين الديمقراطيـة والصهيونيـة، ويفضحهـا، ويقـوض أسـس شرعيتهـا الدوليـة أمـام الـرأي العـام الغـربي. بالتـالي، الطاقـة الثوريـة، حسـب زحالقـة، تكمـن في فكـرة المواطنـة،

ومشروع «دولة جميع مواطنيها»، هو مشروع مناهض للصهيونية. ومسيرة التحرر والحرية للجميع في فلسطين تكمن في «المعركة ضد الصهيونية باسم الديمقراطية».

أما الدور السياسي الملموس لفلسطينيي 48، فيتجلى، حسب زحالقة، في البناء والمحافظة على المؤسسات القيادية الجامعة من لجنة المتابعة واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، والقائمة المشتركة كإطار للوحدة، والمساهمة في بناء الذات القومية.

يموضع زحالقة فكرة القائمة المشتركة في إطار تجارب مواجهة الاستعمار، حيث يتم توحيد قوى الشعب في جبهة وطنية للتحرر منه، ويسوق نماذج منها الجزائر. وقد أدت تجربة الوحدة من خلال القائمة المشتركة، حسب زحالقة، إلى زيادة تمثيل الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست. والدور الأساس لفلسطينيي الداخل، كما يعرضه زحالقة، هو فضح المشروع الاستعماري الصهيوني، والكشف عن التناقض بين الصهيونية والديمقراطية.

للاشتباك مع الأفكار والطروحات التي تقدمها ورقة زحالقة، لا بد من توطئة مختصرة حول بنية وأهداف المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وهو كأي مشروع استعماري استيطاني إحلالي «استبعادي بطبعه ولا يتخذ بالضرورة شكل الإبادة الجماعية» (وولف، 2006: 387). بالنسبة للمستوطنين، «الدافع الأساسي للإزالة يكمن في الوصول إلى الأرض. السيطرة على الأرض هو العامل الأساس المميز للاستعمار الاستيطاني» (وولف، 2006: 388). يسعى الاستعمار الاستيطاني إلى تفكيك المجتمعات الأصلانية، وبناء مجتمع جديد على الأرض المنهوبة؛ أي إن «الاستعمار الاستيطاني يدمر ليستبدل»، وإعادة تسمية الأماكن هي إحدى الوسائل للهدم والإبدال (وولف، 2006: 388).

ويتميز الاستعمار الاستيطاني بالرغبة في تجاوز شروط عمله، من خلال بناء دولة وطنية مستقلة تعمل على إزالة الغيرية الأصلانية، والادّعاء في النهاية أنها ليست استعماراً استيطانياً، وهذا ما حققه المشروع الاستعماري الصهيوني ولو جزئياً خلال الأعوام التي تلت النكبة. وبالتالي، النضال ضد الاستعمار الاستيطاني يجب أن يهدف إلى إبقاء علاقة المستعمِر/الأصلاني (فيراتشيني، 2011: 7)، وهذا لا يتحقق من خلال خطاب «الاعتراف»، لأن الكيانات الاستيطانية تقوم بدمج الأصلانية من خلال الاعتراف بدل القمع، وتستمر في الحين ذاته، في إنكار السيادة الأصلانية على الأرض (فيراتشيني، 2011: 8).

تكمن أهمية فهم وتحليل الواقع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين -برأيي- في كونها تكشف لنا التشكل البنيوي المنهج للمشروع الصهيوني في فلسطين، كما توضح كون الممارسات

الصهيونيـة ضـد الفلسـطينيين ليسـت منفصلـة، بـل ذات بنيـة وخطـة وأهـداف واضحـة.

في حـال اسـتخدام الإطـار النظري-التحليـلي للاسـتعمار الاسـتيطاني، يجـب أن نتنـاول الأسـئلة البنيويـة (التـي ميـزت فهـم حركـة التحـرر الوطنـي الفلسـطينية، وفهـم المثقفـين والنشـطاء الثوريـين سـابقاً، قبـل تحـول الخطـاب والأبحـاث إلى التركيـز، عـلى السـياقات المحليـة، وبخاصـة الضفـة الغربيـة. هـذا التحـول النظـري البحثـي مرتبـط بالتحـول عـلى حركـة التحريـر الفلسـطينية، ولذلـك، فالإنتـاج البحثي يعكـس تحـولات في التاريـخ السـياسي الفلسـطيني).

مـع تحـول الحركـة الوطنيـة مـن حركـة تحـرر مـن الاسـتعمار إلى مـشروع إقامـة سـلطة عـلى منطقـة تحـت الحكـم الاسـتعماري، ابتعدنـا عـن الأسـئلة البنيويـة، وأصبـح التركيـز عـلى سياسـات إسرائيليـة جزئيـة وكأننـا تحررنـا مـن الاسـتعمار. حتـى الحديـث عـن الاحتـلال الإسرائيـلي يبعدنـا عـن البنيـة الاسـتعمارية، ويجعلنـا نتقبـل تقسـيمات مـا يسـمى بالخـط الأخـضر، وتقسـيم الجماعـة الفلسـطينية السياسـية، وعـزل فلسـطينيي 48، والتركيـز عـلى المرحلـة الثانيـة مـن الاسـتعمار العـام 67، ونسـيان أن فلسـطينيي 48 مسـتعمرون، وأن إسرائيـل نفسـها مسـتعمرة.

تحليـل الاسـتعمار الاسـتيطاني لا يوفـر فقـط إمكانيـات مفاهيميـة وسياسـية؛ أي إنـه ليـس إطـاراً وصفيـاً، بـل يوفـر إمكانيـات مختلفـة لممارسـة التحـرر مـن الاسـتعمار الاسـتيطاني كبنيـة، وليـس مقاومـة محتـواه تتقبـل نتائـج الاسـتعمار الاسـتيطاني، وتفكـر ضمـن بنيتهـا.

لمقاومـة وتحـدي المـشروع الاسـتعماري الاسـتيطاني الصهيـوني، مـن الأهميـة بمـكان فهـم بنيـة وعمـل الاسـتعمار الاسـتيطاني، وتحديـداً رغبـة الاسـتعمار الاسـتيطاني في التحـول إلى كيـان طبيعـي يعـترف بـه العـالم، والأهـم أن يعـترف بـه المسـتعمَر، إضافـة إلى أهميـة فهـم حقيقـة أن أدوات الاسـتعمار الاسـتيطاني ليسـت الإبـادة الجماعيـة فحسـب، بـل الدمـج أيضـاً؛ أي دمـج المسـتعمَرين في بنيتـه حتـى لـو كان ذلـك بطريقـة عنصريـة تمييزيـة. وانطلاقـاً مـن هـذا الفهـم، تصبـح مشـاريع فلسـطينية تحمـل شـعارات «دولـة جميـع مواطنيهـا»، «النضـال لدمـج الفلسـطينيين»، «المسـاواة الفرديـة والجماعيـة»، «التضامـن مـع الضفـة وغـزة»، ومـا إلى ذلـك، تعكـس تقبـل أسـاس وعمـل ونتائـج الاسـتعمار الاسـتيطاني الصهيـوني في فلسـطين.

كيف نواجه هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني؟

حسـب مـا علمنـا التاريـخ، يتـم ذلـك بمحـو الاسـتعمار بـكل الوسـائل، وبتدمـير بنيـة الاسـتعمار مـن خـلال مـشروع مقاومـة وطنـي شـامل. فجبهـة التحريـر الجزائريـة، التـي يسـوقها زحالقـة في

ورقته كنموذج شبيه بالقائمة المشتركة التي شكلت لضمان التمثيل في برلمان الدولة المستعمِرة، هدفت إلى تفكيك الاستعمار مادياً واسترجاع الأرض، لا إلى الاندماج في مؤسسات وبنى الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ونموذج جبهة التحرير الجزائرية يعلمنا أنه في معركة التحرر الوطني على المستعمَر أن يحزم أمره على تفكيك الاستعمار دون رجعة.

وهنا تستحضرني مقولة فرانتز فانون بأن تغيير العالم الاستعماري ليس معركة عقلية بين وجهتي نظر، وليس خطاباً في المساواة بين البشر (خطاب حقوق الإنسان)، وليس خطاباً في الديمقراطية والمواطنة الكاملة في الدولة المستعمرة، إنما هو تأكيد عنيف لأصالة تُفرض مطلقة.

وبالتالي، فإن التحرر من الاستعمار، ليس مجازاً ولا رمزياً (برواية الرواية)، وليس فضحاً لعدم ديمقراطية المستعمِر، بل هو مشروع تحرير الأرض وتحرير الإنسان مادياً. هذا هو مشروع التحرر من الاستعمار، وهذا ما يعتبر مقوِّضاً للاستعمار وليس مشروع «مواطنة» مهما كان شكله في البنية القائمة لدولة الاستعمار.

حمزة إسماعيل أبو شنب

قبل الدخول في تفاصيل الورقة، أود، هنا، أن أركز على قضية مهمة ناقشتها الورقة، واستخدمت مفرداتها بصورة متكررة، فقد ركزت الورقة على قضية الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان أحد السيناريوهات هو الخشية من أن يحدث انفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهنا لا بد من الإشارة إلى مجموعة من العوامل والظروف التي يجب الاستناد إليها عند التطرق إلى قضية الانفصال، فمصطلح الانفصال هنا فضفاض، وغير محدد الملامح، ويركز على جزئية واحدة فقط.

إن الحديث عن الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية لا يمكن اجتزاؤه بكونهما غير متصلين جغرافياً ولا تربطهما أي حدود، وحتى عندما لجأ الفلسطينيون إلى التنازل والقبول بجزء من فلسطين الانتدابية؛ ذهبوا باتجاه حدود الـ 67، وسلموا بحلول الاحتلال في تحديد ممرات التواصل والاتصال.

نحن أمام كيانين منفصلين من حيث الجغرافيا الطبيعية، ما يعقد أي إدارة، أو شكل، أو مخرج للدولة الفلسطينية، بطريقة تجعلها غير قادرة على إدارة شؤونها إلا بموافقة الاحتلال الإسرائيلي. إذن، من يتحدث عن الانفصال ينطلق من منطلقات مرتبطة بوجود السلطة الفلسطينية، وهي المؤسسة التي عليها انقسم الفلسطينيون أصلاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، وهي الشكل الذي عقّد مسار التحرر الفلسطيني لمواجهة الاحتلال.

وبالنظر إلى التجارب خلال الفترات التاريخية السابقة، وهنا لا أريد العودة إلى التاريخ بعيداً، نرى أن المملكة الأردنية الهاشمية حكمت الضفة الغربية من العام 48 إلى العام 67 فيما حكمت جمهورية مصر العربية قطاع غزة في الفترة نفسها قبل أن يقوم الاحتلال بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة والضفة الغربية. وعلى الرغم من هذا الواقع، فإن الوضع الفلسطيني بقي محافظاً على كينونته الفلسطينية، وواصل مواجهة الاحتلال، وراكم، طوال هذه السنوات

بعد النكبة، مخزونه الثوري الذي عاود وانتفض في وجه الاحتلال، وشكلت المقاومة الفلسطينية رافعة قوية للمشروع التحرري الفلسطيني، متنقلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

لسنا هنا بصدد التعمق في مشكلة أوسلو وما جلبته لنا من إشكاليات حقيقية انعكست ليس على الواقع الميداني فحسب؛ بل، أيضاً، على بعض المفاهيم الثورية والوطنية في مقارعة الاحتلال، ولعل الواقع الذي تعيشه الضفة، في هذه المرحلة، من انتشار واسع للحواجز الإسرائيلية، والتهام الأراضي من قبل المستوطنين، وما تحمله من مشاريع اليمين الإسرائيلي الحاكم من ضم الضفة الغربية، واعتبار الكتل الاستيطانية جزءاً من دولة الاحتلال، يؤكد على حقيقة أن علينا دراسة جدوى مشروع السلطة الفلسطينية.

من هذا المنطلق، نستطيع أن نقرر ونحدد وجهتنا: هل نحن نتحدث عن انفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية من حيث كيانية السلطة؟ أم أننا نتحدث عن إعادة الوحدة مرة أخرى من حيث مشاريع التحرر ومقاومة الاحتلال؟ فلا يمكننا تجاهل أننا وحدة واحدة ومصير مشترك مع فلسطينيي الداخل المحتل العام 48، ولا يمكن تجاهل أننا في مصير مشترك كلاجئين فلسطينيين مع فلسطينيي الشتات. إذن، لا بد لنا من إعادة تقييم وتوضيح مفاهيم الانفصال وتحديد حدودها المعرفية، حتى نكون قادرين على التوصيف السليم للمسارات السياسية والبناء عليها، من أجل النهوض بمشروعنا الوطني.

المشكلة ليست بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في مشروع تسوية بسببه خسرنا أجزاءً كبيرةً من فلسطين الانتدابية، ومعظم الضفة الغربية، لذلك لا توجد قضية حقيقية مرتبطة بالانفصال، إلا إذا اعتبرنا السلطة مشروعنا الأساسي الذي يجب أن نناضل من أجله، وهنا نكون قد وقعنا في مغالطة كبرى، وقدمنا المشروع الوطني على دويلة لا تملك سيادتها إلا بإذن الاحتلال. وبناء عليه، أرى أن علينا إعادة تعريف ما هو الانفصال، إن كنا نريد أن نخوض في برنامج وطني حقيقي قادر على مقارعة الاحتلال.

بالعودة إلى تفاصيل الورقة، فإنها تشير إلى أن الرؤية الإسرائيلية كانت منذ البداية لا ترغب في البقاء في قطاع غزة، وتريد التخلص منه. ولم تنطلق النظرية الإسرائيلية لقطاع غزة من فراغ، بل تولدت بعد صراع طويل مع مقاومته، واستنزافه، فالمشاريع الاستيطانية انطلقت في الأراضي المحتلة العام 67 كافة، وقطاع غزة تعرض لعملية الاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات الإسرائيلية على حدود جغرافيته؛ من بيت حانون حتى رفح، ففي العام 1970، تأسست مستوطنة كفار دروم كأول مستوطنة في قطاع غزة، وفي نيسان 2002، قال شارون الذي

أصبح رئيساً للوزراء «مصير نيتساريم هو مصير تل أبيب»، مشيراً إلى أن «إسرائيل» تتمسك بمستوطناتها في غزة قدر تمسكها بمدنها الكبرى، وبعد عام فقط يعلن شارون خطة الانسحاب من قطاع غزة، فلم يكن لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة أي خطة للتخلص من قطاع غزة، إلا بعد الفعل المقاوم على الأرض، الذي أجبرها على التراجع أمامه، وأصبحت تكلفة الاحتلال وحماية المستوطنات باهظة، ما دفع شارون إلى الانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

ذكرت الورقة أن إسرائيل كانت جاهزة للتخلي عن قطاع غزة وتسليمه لمن يرغب، ما دفعها إلى توقيع اتفاق مع الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي أصر على أن يشمل الاتفاق أريحا تحت عنوان (غزة - أريحا أولاً)، إلا أن الاتفاق الموقع لم يسلم قطاع غزة لمنظمة التحرير، بل حافظ على المستوطنات في قطاع غزة، وحافظ على سيطرة كاملة على معبر رفح، وكل ما فعلته إسرائيل هو إعادة انتشار لقواتها خارج المدن المكتظة، حيث كانت تعاني من فعاليات الانتفاضة داخلها، وبذلك حافظت على السيطرة الأمنية والعسكرية على قطاع غزة، ولم تخرجه من دائرة الصراع.

دمجت الورقة بين واقعين: الأول منذ أوسلو حتى انتفاضة الأقصى، وهذا فيه حيثيات متعددة، منها -كما ذكرت الورقة- العمليات التفجيرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، التي كانت تهدف إلى إفشال أوسلو كمسار سياسي أحادي من قبل حركة فتح، وكذلك امتعاض اليمين الإسرائيلي من سلوك رئيس الوزراء الموقع على الاتفاق إسحاق رابين، ما دفع بأحد عناصرها إلى اغتياله، ثم تولى الليكود قيادة الحكومة الإسرائيلية بزعامة رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، وتعنته في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، وتعثر المسار السياسي أكثر من مرة على الرغم من توقيع اتفاقية واي ريفير، وقد اشتعلت المواجهة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال خلال ما يسمى هبة النفق العام 1996، التي ساهمت قوات الأمن الوطني بصورة فاعلة فيها.

أما الثاني، فجاء بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، ورغبة الرئيس الراحل ياسر عرفات في المواجهة الشعبية مع إسرائيل، وبتوافق فصائلي فلسطيني شاركت فيها عناصر تنظيم فتح بصورة واسعة، وتفاعلت مع الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، وتبنى الجميع مسار العمليات التفجيرية، ما دفع إسرائيل إلى اجتياح الضفة الغربية.

ذكرت الورقة أن الانسحاب الإسرائيلي كان أحادي الجانب، ويعزز فكرة تقويض السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. صحيح أن قرار الانسحاب كان أحادياً، ولكن الخطوات الميدانية

كانت منسقة مع السلطة الفلسطينية، وقد شكلت السلطة الفلسطينية لجنة تحت عنوان «ملف الانسحاب». انسحبت إسرائيل من بعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية وهي: غنيم، وكديم، وحومش، وسانور، ومقرات عسكرية ثابتة، وارتكزت خطة فك الارتباط على البعد الأمني بصورة أساسية، ولم تكن تحمل أبعاداً سياسية سوى تجاوز خطة خارطة الطريق.

أفردت الورقة جوانب واسعة للحديث عن فصل قطاع غزة عن باقي فلسطين الانتدابية، إلا أنها استندت في الحادثة الأولى إلى واقعة رفض مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين، حيث انتفضت -آنذاك- جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الأستاذ الراحل فتحي البلعاوي، والشيوعيون بقيادة الأستاذ معين بسيسو، وهذا المشروع كان يستهدف قضية اللاجئين ككل، ولم يقتصر على قطاع غزة الذي كان يقع تحت الإدارة المصرية في ذلك الوقت.

أما باقي المشاريع، فهي مجرد أفكار لم تتبناها الحكومات الإسرائيلية، ولعل أبرزها مشروع جيورا آيلاند، الذي رفض شارون -رئيس الحكومة آنذاك- أن يطلع على تفاصيله، ولم يكن المشروع يتضمن فقط قطاع غزة، بل الضفة الغربية أيضاً، وحمل أفكاراً ترتكز على تبادل الأراضي، مثل حصول الفلسطينيين على 89 % من أراضي الضفة الغربية، فيما تحصل إسرائيل على مساحة الـ 11 % المتبقية من الضفة، والكافية لضم كل الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وهذه أفكار غير رسمية، ولا يكمن الاعتماد عليها كمشاريع ومخططات معدة لفصل قطاع غزة، وللأسف يقوم الكثيرون من الساسة الفلسطينيين، بمن فيهم الرئيس عباس، بترويج الخطة وتضخيمها وهي غير مدرجة على جدول الحكومات الإسرائيلية، ولم يتم تبنيها من أيٍّ من المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار.

استوقفني تكرار مصطلح شطري الوطن، وهو اختزال، من وجهة نظري، فأنا لا أؤمن بأن فلسطين هي حدود 67 حتى لو توافق الكل الفلسطيني، ففلسطين من البحر حتى النهر، وإن السبب الرئيسي لتراجع المشروع التحرري الفلسطيني، واستغوال الاحتلال الإسرائيلي هو رزمة التراجعات بالفعل السياسي، والعمل المقاوم الميداني.

طرحت الورقة مجموعة من الحلول لضمان عدم الانفصال بين مكونات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتبطت كلها بمسؤولية السلطة الفلسطينية، واعتمدت على الرؤية التنموية، إلا أنها لم تطرح الرؤية والحلول من حيث البعد التحرري في مواجهة اليمين الإسرائيلي المتطرف. بالتقدير، كان من المهم طرح القضية الأساسية ودراسة جدواها، والتساؤل المهم: هل أزمة قطاع غزة والمشروع الوطني مرتبطة بالسلطة الفلسطينية، أم أنها هي العبء الأكبر على

القضية الفلسـطينية؟

إن الواقـع الفلسـطيني في قطـاع غـزة يمثـل مخزونـاً ثوريـاً للحالـة الفلسـطينية، وعلينـا ألا نضـع قضيـة الانفصـال كأنهـا مصيبـة قادمـة، بـل، عـلى العكـس، علينـا أن نطـور مـن أدواتنـا النضاليـة تجـاه بلـورة رؤيـة وطنيـة ربمـا نخـرج منهـا بـأن قطـاع غـزة هـو قاعـدة الانطـلاق الداعمـة للمقاومـة في السـاحات الأخـرى في الأراضي المحتلـة العـام 48، والضفـة الغربيـة والقـدس، وتعتمـد عـلى إعـادة بلـورة الأهـداف المرحليـة وعـلى رأسـها سـحب اعـتراف منظمـة التحريـر بإسرائيـل، وصياغـة أهـداف سياسـية مرحليـة وفـق القـرارات الدوليـة المهمـة لفلسـطين.

ليـس شرطـاً أن المسـتقبل القريـب يحمـل في طياتـه عدوانـاً جديـداً عـلى قطـاع غـزة، عـلى الرغـم مـن هشاشـة الوضـع الميـداني، وإمكانيـة تدحـرج الأوضـاع لتصعيـد واسـع نتيجـة حـدث دراماتيـكي، عـلى غـير رغبـة المقاومـة والاحتـلال، إلا أن الراجـح هـو عـدم الرغبـة في المواجهـة، وقـد تشـكل مسـيرات العـودة دافعيـة في الحفـاظ عـلى قواعـد الاشـتباك الراهنـة، وإفسـاح المجـال أمـام النضـال الشـعبي بأدواتـه المختلفـة لتصـدر المشـهد، ربمـا تنجـح في فـرض معادلـة جديـدة تشـكل رافعـة للمـشروع الوطنـي، تتلخـص بالعيـش الكريـم وقـوة المقاومـة، في نمـوذج مناهـض لواقـع الضفـة الغربيـة، بـأن التنسـيق الأمنـي هـو سـبيل توفـير حيـاة مقبولـة للفلسـطينيين.

حسن عبدو

يقدم خالد الحروب كعادته قراءة مهمة لبيئة المنطقة والإقليم المضطربة والمتغيرة، وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية، وقد تناولها من خلال ثلاثة عناوين رئيسة، أولاً: قراءة للمشهد الإقليمي. ثانياً: التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. ثالثاً: ما يجب عمله لمواجهة هذه المخاطر والتحديات وتداعياتها.

على صعيد قراءة المشهد الإقليمي وتحولاته، وحتى يكتمل المعنى، لا بد من تحليل النظام الإقليمي العربي وتحولاته، وكذلك النظام الشرق أوسطي، ومحاولات توسع نفوذ قواه المركزية.

النظام العربي هو من حمل، في البداية، أعباء مواجهة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، واشتبك معه من خلال سبع دول العام 1948، ثم تراجع العدد إلى ثلاث دول العام، ثم إلى دولتين فقط العام 1973، بعدها أسقط النظام العربي البندقية، وعقد الصلح مع المشروع الصهيوني، وبالتالي خرج من الصراع والتاريخ معاً. بعد ذلك حملت القوى الشعبية أعباء المواجهة مع المشروع الصهيوني واستمرت إلى اليوم.

إضافة إلى ذلك، تم تقييد دور الدولة المصرية؛ مركز النظام الإقليمي العربي، وعزلها عن محيطها العربي، وبخاصة القضية الفلسطينية، من خلال اتفاقية كامب ديفيد العام 1979. وعلى إثر ذلك، هاجرت القيم الإستراتيجية المصرية بوصفها قيماً متحركة وغير ثابتة في طبيعتها، فذهب الشق السياسي إلى بغداد، والشق الاقتصادي إلى الخليج العربي، وبعد تدمير العراق واحتلاله العام 2003، وتدمير سوريا العام 2013 وإخراجها من الجامعة العربية، فقدَ النظام الإقليمي العربي دول المركز الثلاث، ما سمح لدول هامش النظام كقطر بدرجة أقل، والسعودية بدرجة أكبر، أن تلعب دور المركز في ظل غياب دول المركز أو قلب النظام، المتمثل بمصر والعراق وسوريا.

وبالتالي، فإن فشل الدولة العربية والنظام الإقليمي العربي، بما فيه النظام الفلسطيني، ليس

ظاهـرة عابـرة، بـل هـو تهديـد حقيقـي وأزمـة مصـير. هـذا الفشـل يتجـلى اليـوم كحقيقـة اجتماعيـة وسياسـية واقتصاديـة خطـيرة ومسـتمرة لهـا أسـبابها الداخليـة والخارجيـة، وهـي تتـم دونمـا إسـتراتيجية عربيـة موحـدة وشـاملة لمواجهتهـا، مـا يعنـي بقـاء المنطقـة العربيـة مشـاعاً إسـتراتيجياً، وخـاصرة رخـوة وضعيفـة للنظـام الإقليمـي والعالمـي لعقـود قادمـة.

بـدون شـك، هـذه المتغيـرات البنيويـة للنظـام الإقليمـي العـربي أفرغـت المنطقـة العربيـة مـن قيمهـا الإسـتراتيجية، التـي، بدورهـا، هاجـرت نحـو الجـوار الإقليمـي لترتسـم المنطقـة العربيـة كمنطقـة بينية «إمفيبيـة»، ينظـر إليهـا كمشـاع إسـتراتيجي ينتفـي بهـا مبـدأ السـيادة الوطنيـة، ويسـمح بالتدخـلات الإقليميـة والدوليـة بصـورة أو بأخـرى، ويتصـارع عـلى أرضهـا ثلاثـة مشـاريع إقليميـة ذات نزعـة توسـعية لهـا امتداداتهـا الدوليـة:

أولاً. المـشروع الإسرائيـلي التوسـعي المتفـرع مـن المركزيـة الاسـتعمارية الغربيـة، وتحالفاته السـعودية والخليجيـة، إضافـة إلى تحالفـه مـع فاعلـين مـن غـير الـدول. ويقـوم هـذا التحالـف عـلى فكـرة العـداء لإيـران ونفوذهـا في المنطقـة العربيـة بدرجـة أكـبر، والمـشروع الـتركي بدرجـة أقـل.

ثانيـاً. ظهـور إيـران كفاعـل إقليمـي وقـوة مركزيـة بريـة متعمقـة القاعـدة في اليابسـة، يمنـع توسـعها شـمالاً - الجـوار الـروسي والـتركي، وشرقـاً أفغانسـتان كمنطقـة فاصلـة عـن الصـين، وجنوبـاً الباكسـتان والهنـد، بينـما المنطقـة العربيـة تشـكل بيئـة مناسـبة ووحيـدة لتمـدد المـشروع الإيـراني، وهـي اليـوم لهـا حضورهـا بقـوة في المـشرق العـربي حتـى المتوسـط وجنـوب الجزيـرة العربيـة وشـمال أفريقيـا، ويعتقـد معظـم الخـبراء في الشـؤون الإقليميـة، أن إيـران تشـتبك مـع المركزيـة الاسـتعمارية الغربيـة التـي تقودهـا الولايـات المتحـدة الأميركيـة ورأس حربتهـا إسرائيـل، مـن واقـع الدفـاع عـن مـشروع الدولـة الإيرانيـة ومصالحهـا القوميـة والإسـلامية.

ثالثـاً. المـشروع الـتركي وتحالفـه مـع دولـة قطـر وحركـة الإخـوان المسـلمين التـي أحـرزت تقدمـاً كبـيراً في مطلـع «الربيـع العـربي» العـام 2011، وبـدت حركـة الإخـوان المسـلمين المدعومـة مـن تركيـا وقطـر الفاعـل المركـزي في المنطقـة العـربي، وبخاصـة بعـد نجاحهـا في الانتخابـات الرئاسـية والبرلمانيـة المصريـة، وكذلـك نجاحهـا في الانتخابـات التونسـية، جـرى ذلـك في ظـل قبـول دولي بإدمـاج حركـة الإخـوان المسـلمين في الفضـاء السـياسي الإقليمـي، لكـن المشـهد تغـير تمامـاً عـلى الصعيـد الإقليمـي والـدولي، بعـد خسـارة الإخـوان المسـلمين رئاسـة الجمهوريـة، وإبعادهـم عـن المشـاركة السياسـية في مـصر، وتراجعهـم في تونـس، وخسـارتهم الكبـيرة في سـوريا، والحصار السـعودي الإمـاراتي لقطـر، كل ذلـك يؤكـد أن المـشروع الـتركي هـو الأكـثر تعـثراً وتراجعـاً، عـلى الرغـم مـن عـدم اعـتراف المـشروع الـتركي وحلفائـه بهـذه النتيجـة.

المبارزة التاريخية

كما في حقب تاريخية سابقة، ظهرت المنطقة العربية كمنطقة بينية فاصلة بين قوى إمبراطورية متحاربة، حيث يبدأ الاحتكاك والتصادم بين قوى برية ضخمة متعمقة القاعدة في اليابسة، وقوى بحرية خفيفة الحركة تركب الماء، وتبدأ المبارزة الإستراتيجية التاريخية. وقد عاشت المنطقة العربية هذه الحالة في الصراع القديم بين أثينا وفارس، ثم تكرر المشهد الإستراتيجي نفسه على زمن روما ورثة أثينا، والبارثيين ورثة فارس، ومرة ثالثة تكرر المشهد بين البيزنطيين ورثة الرومانيين، والساسانيين ورثة البارثيين، وتحققت المعادلة نفسها بأطرافها الأساسية وبالنتائج نفسها.

هكذا، وبعد غياب القوى المركزية العربية في النظام الإقليمي العربي من جانب، وإدراك القوى المتصادمة لحساسية وأهمية الموقع الإستراتيجي من جانب آخر، تعود المنطقة العربية من جديد بين شقي رحى، وأرض معارك بين قوى متصادمة، متمثلة بإسرائيل وتحالفاتها الغربية والعربية من جهة، وإيران وتحالفاتها الآسيوية والعربية من جهة أخرى.

أين نحن حتى نعرف أين نتجه؟

من الأفضل لنا -نحن الفلسطينيين- أن يدخل حلبة الصراع طرف قوي كإيران -ورثة فارس- يعادي إسرائيل -ورثة روما- من واقع مصالحه القومية والإسلامية، وليس فقط بدافع التعاطف مع الفلسطينيين ومصالحهم، وينظر لفلسطين بوصفها قضية مركزية، لكن من المهم أن ندرك أنه يجب ألا نترك كامل المهمة لعدو عدونا، بل يجب علينا أن نحافظ على دورنا الوطني المستقل وكتفاً بكتف، بمنطق التحالف لا بمنطق التبعية.

أما التحالف العربي الجديد بين إسرائيل والسعودية ودول وجماعات عربية أخرى، الذي يلقى الدعم الكامل من الولايات المتحدة، والذي ينظر إلى إيران بوصفها العدو المركزي، وينظر إلى الموضوع الفلسطيني بوصفه مجرد تفصيل صغير يجب ألا يقف عقبة في وجه التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، «وعلى الفلسطينيين أن يقبلوا بما يعرض عليهم ويكفوا عن الشكوى» - مثل هذا التحالف لا يصمد من الناحية التاريخية، وتحالفه مع إسرائيل يفقده شرعيته ومبررات دوره، ووجوده.

لا شك أن ورقة الدكتور خالد الحروب تنطوي على أهمية كبيرة، وأتمنى معاً أن نكمل المعنى، بحيث تفيدنا في التشخيص الدقيق والمبكر والحاسم للتحولات على الساحة الدولية والإقليمية،

كضرورة حيوية لتحديد التموضع المثالي بين القوى الإقليمية وتحالفاتها، وبلورة سياسة خارجية فلسطينية تتناسب ليس مع الوضع الراهن فحسب، وإنما تسعى كذلك، في رؤية بعيدة المدى، إلى تعميق أفضل التحالفات مع القوى الإقليمية والدولية الصاعدة، وبخاصة بعد الإخفاقات الكبيرة في محطات تاريخية سابقة، التي كانت لها تداعيات مصيرية على الشعب الفلسطيني ومستقبل قضيته، كما حصل في أزمة الخليج الأولى، واحتلال العراق للكويت كمثال.

كما إن العثور على التوازن والتموضع الذكي والصائب في العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية أحد أهم التحديات المركزية للسياسة الخارجية الفلسطينية في السنوات القريبة القادمة، وبخاصة أننا نشهد أكبر المعارك الجيوسياسية لهذا القرن؛ معركة ربط آسيا الوسطى بالعالم الخارجي من خلال ممر بري، سوريا هي بمثابة غطاء الزجاجة له. هذه التحولات البنيوية العميقة التي تضرب المنطقة، هي بمثابة صدمة جيوسياسية، تحتاج من الفلسطينيين والعرب عموماً إعادة النظر في وضعهم الداخلي من جانب، وتحالفاتهم الإقليمية والدولية من جانب آخر، وإلا ستبقى المنطقة العربية مختبراً للصراعات الإقليمية والدولية لعقود قادمة.

الجلسة الرابعة

متطلبات تحول المسار الإستراتيجي

إدارة الجلسة: سعد عبد الهادي، محمد حجازي.

المتحدثان:

خليل الهندي: الفكر السياسي الفلسطيني ومتطلبات التحول في التفكير الإستراتيجي.

حسين أبو النمل: نحو استنهاض الفلسطينيين بتفعيل طاقاتهم الكامنة، وتحويلها من كمٍ إلى نوع.

تعقيب: علي الجرباوي، محسن أبو رمضان، جورج جقمان.

الفكر السياسي الفلسطيني
ومتطلبات التحول في التفكير الإستراتيجي

خليل هندي

مقدمة

إذا ما طرحنا المقالات السياسية اليومية المباشرة جانباً، يمكن القول، بشيء من التعميم، إن الفكر السياسي الفلسطيني يندرج، من حيث مجالات اشتغاله، في فئات عريضة ثلاث: أولاً، تدعيم الرواية التاريخية الفلسطينية والدفاع عن الحق الفلسطيني والعدالة الفلسطينية؛ وثانياً، ضرورة حشد الجهود وتعبئتها وتحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على الهوية والتراث الفلسطينيين؛ وثالثاً، استشراف المستقبل البعيد (مثلاً، دولة واحدة ديمقراطية علمانية أم ثيوقراطية/دولتان؛ شروط ومقومات النصر النهائي على الصهيونية).

لا شك أن مجالات الاشتغال هذه مهمة وضرورية ومفيدة. غير أن هناك ندرة في الأعمال التي تتصدى لمسائل في مجالين حاسمين: الأول هو مجال الدراسة النقدية الجدية لتجربة الكفاح الوطني الفلسطيني منذ عشرينيات القرن الماضي، وخاصة التجربة الحديثة: تجربة الكفاح المسلح، منظمة التحرير، أوسلو، السلطة الوطنية. أما المجال الثاني فهو مجال التفكير الإستراتيجي الذي يشتغل على فهم الماضي القريب والحاضر، ليعيّن المهمة الإستراتيجية الراهنة، ويحدد الهدف الممكن والمطلوب لهذه المهمة، ثم يتصدى لمسائل الآليات والأدوات والوسائط والقوى واصطراعها وميادين اصطداماتها. ولعل ندرة العمل في هذين المجالين، وخاصة الأخير، ناجمة عن صعوبات موضوعية، ولكن ربما أيضاً عن استشراء الشعاراتية والتفكير التجريدي في الأدبيات الفلسطينية.

كنت قد ذهبت في مساهمتي في مؤتمر مسارات السادس إلى أن الوقائع العنيدة تفرض على الفلسطينيين تشاؤماً إستراتيجياً واعتماد النفس الطويل المبني على النظر إلى بعيد، وربما إلى مدى تاريخي. وخلصت إلى أن السعي إلى حلٍ بالتفاوض أو باستنهاض همة المجتمع الدولي أصبح محكوماً بالفشل، بل يمكن القول إنه ييسر ديمومة سيطرة إسرائيل. والواقع أن الأمور قد أصبحت منذ ذلك الحين أسوأ. فإدارة ترامب مهتمة بتأبيد السيطرة الإسرائيلية، عن طريق إخضاع السلطة الفلسطينية وإجبارها على الإذعان لترتيبات تقصر عن تلبية الحد الأدنى من المطامح الفلسطينية الذي تعبر عنه السلطة في سلوكها الديبلوماسي والتفاوضي، والدول العربية الرئيسية مهتمة أكثر بكثير بالدخول في شراكة مع إسرائيل ضد إيران من اهتمامها بنصرة فلسطين ولو لفظياً، أما الأوروبيون فمنقسمون ومشغولون بمشاكلهم الداخلية، ويفضلون الإنفاق على السلطة ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية على مجابهة دولة ونظام الاحتلال. بل يمكن القول بقدر كبير من الثقة إننا في أسوأ وضع منذ نهاية الانتفاضة الأولى.

وما دام هذا هو الحال، فلا مفر من أن نأخذ الأمور بأيدينا ونعمد إلى مجابهة الاحتلال. وكنت قد ذهبت في مساهمتي المشار إليها إلى أن الخيار العقلاني هو خيار المقاومة المدنية الواسعة النطاق غير العنيفة، وأن من بين أهداف مقاومة كهذه دفع السلطة الفلسطينية إلى التصرف بما هي، أي كسلطة في الأسر.

سلطة في الأسر؟

ينبغي ألاّ يختلف اثنان على أن السلطة الفلسطينية ما هي إلاّ سلطة أسيرة، بل إن ذلك أمر يعترف به أعمدة السلطة، وإن في لحظات ضيق الصدر أو انفجار الغضب. ويمكن القول إن السلطة تلعب أدواراً رئيسية ثلاثة. الأول، تسيير وتيسير حياة السكان بالتصدي لمهام يمكن أن توضع في إطار «بلدية كبرى». والثاني، تمثيل السكان في المحافل الدولية. أما الثالث، وهو الأهم والأخطر، فهو دور التنسيق مع سلطات الاحتلال.

وإذا كان يجدر النضال لدفع السلطة إلى أن تتصرف بما يمليه عليها واقعها الفعلي بصفتها سلطة في الأسر، فإن ذلك يعني احتفاظها بالدورين الأولين، بل تعزيزهما وتفعيلهما، في الوقت الذي تعمد فيه، ربما تدريجياً، إلى رفض القيام بالدور الثالث.

وبما أن سيطرة إسرائيل على حياة المناطق المحتلة سيطرة شاملة وعميقة، فإن السلطة تجد نفسها «مجبرة» على التعامل[1] مع الاحتلال بأنساق تتراوح من الإذعان إلى التنسيق إلى التعاون

1 تعبير «تعامل» مستخدم هنا بمعناه التقريري، كما في «التعامل مع المشاكل».

النشـط. ولـن يكـون كـسر قيـود هـذا التعامـل سـهلاً، لكنـه ممكـن وواجـب. ولعـل من الـضروري أن يقـوم العاملـون في حقـل الفكـر السـياسي الفلسـطيني بالحفـر في هـذا الميـدان تنقيبـاً عـن النطاقـات التـي يمكـن البـدء بهـا، وعـن إمكانـات التوسـيع التدريجـي ليشـمل نطاقـات أخـرى، وعـن أثمـان سـلوك هـذا السـبيل ووسـائل تقليلهـا إلى الحـد الأدنى، مـع الاعـتراف المسـبق أن لمثـل هـذا النهـج أثمانـاً قـد تكـون باهظـة.

سـنورد فيـما يـلي بعـض الأفـكار التـي نقـر سـلفاً أنهـا بحاجـة إلى مزيـد مـن البحـث والتوضيـح، وهـي مطروحـة لا لغـرض غـير الحـث عـلى النقـاش والتفكـير.

- **سجل سكاني فلسطيني**

لعـل مـن أهـم أدوات السـيطرة الإسرائيليـة قاطبـة احتـكار إسرائيـل لسـجل السـكان الفلسـطيني. وقـد يبـدو ذلـك أمـراً غـير ذي بـال، إلاّ أنـه في الواقـع يشـكّل حجـر زاويـة السـيطرة الديمغرافيـة.

وقـد يكـون بالإمـكان أن تعـدّ السـلطة سـجل سـكان فلسـطينياً خالصـاً، وتتوقـف في المفـترق المناسـب عـن تزويـد السـجّل الـذي تحتفـظ بـه إسرائيـل بالبيانـات (ولادات، وفيـات، زواج، عناويـن سـكن ... إلـخ)، وتبـدأ بإصـدار وثائقهـا الخاصـة بهـا (هويـات، وثائـق سـفر ... إلـخ) دون الرجـوع إلى السـجّل الإسرائيـلي. وبالطبـع، قـد تلجـأ إسرائيـل حينـذاك إلى رفـض الاعـتراف بهـذه الوثائـق ومنـع حامليهـا مـن التنقـل والسـفر وفي ذلـك مشـقة للنـاس (لا بـد مـن الاعـتراف بذلـك)، لكـن لـه فضيلـة توسـيع رقعـة النـزاع والـصراع مـع الاحتـلال.

- **فك العرى الاقتصادية**

مـن المعـروف أن بروتوكـول باريـس الـذي يفـترض أن ينظّـم العلاقـة الاقتصاديـة بـين السـلطة وإسرائيـل خـلال المرحلـة الانتقاليـة لم يعـد قائمـاً في كثـير مـن مناحيـه، أو أصبـح متقادمـاً في منـاحٍ أخـرى. فمثـلاً، لم تعـد اللجنـة الاقتصاديـة المشـتركة قائمـة، ولا تلتـزم إسرائيـل دومـاً ودون ابتـزاز بترتيبـات الاتحـاد الجمـركي التـي تقـضي بـأن تجمـع إسرائيـل ضرائـب القيمـة المضافـة وضرائـب الاسـتيراد وغـير ذلـك نيابـة عـن السـلطة، وأن تقتسـم العوائـد مـع السـلطة شـهرياً. بـل إن تقريـراً حديـث العهـد للبنـك الـدولي قـدّر أن السـلطة تخـسر عائـدات تقـدّر بـ 285 مليـون دولار سـنوياً بموجـب الترتيبـات الاقتصاديـة الحاليـة مـع إسرائيـل.

إزاء هـذا الوضـع، يطالـب بعـض الاقتصاديـين الفلسـطينيين بتفعيـل اللجنـة المشـتركة وبإصـلاح بروتوكـولات باريـس وتحديـث قوائـم السـلع المتضمنـة فيـه. أمـا مـن وجهـة نظـر مقارعـة الاحتـلال،

فالأجدى مطالبة السلطة بالإعلان عن أن بروتوكول باريس أصبح لاغياً، والقيام بإعلان «حدود اقتصادية» تشمل البلاد كلها (انظر أدناه حول إعلان رفض تقسيم البلاد)، ومحاولة ضبط ما يعبر هذه الحدود في الاتجاهين، وفرض ضرائب جمركية وضرائب قيمة مضافة تحددها هي. وليس هناك ما يمنع حظر استيراد البضائع الإسرائيلية التي تتوفر لها بدائل في السوق الفلسطيني، إضافةً، على الأقل، إلى حظر استيراد بضائع إسرائيلية يمكن حتى في ظل الاتفاقات الراهنة استيرادها من مزودين آخرين.

بالطبع، قد يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن السير في هذا الاتجاه «جنون اقتصادي»، ولا شك في أنه لا بد من القيام بدراسات اقتصادية تفصيلية لكل خطوة من الخطوات، وتوفير أقصى حدود النجاح المادي لها. غير أن من المهم الالتفات إلى أن المنطق الاقتصادي التقليدي الخالص قد لا يكون مناسباً من وجهة نظر مجتمع هدفه الأعلى هو مقارعة الاحتلال (انظر أدناه القسم عن إعلاء السياسة فوق الاقتصاد).

- **لجنة المياه المشتركة**

ينطبق على مجال المياه ما ينطبق على فك العرى الاقتصادية، لكننا نفرد له هنا حيزاً خاصاً لأهميته الاستثنائية.

كانت لجنة المياه المشتركة قد توقفت عن العمل في العام 2011، لكنها عادت إلى الانعقاد في كانون الثاني 2017. وفي هذا الاجتماع أعلن أن الطرفين صادقا على آلية تخطيط إستراتيجي مشتركة ستظل نافذة حتى العام 2040، بما في ذلك مشاريع بنية تحتية ستتصدى للنمو السكاني المرتقب! وكان باحث بريطاني (Jan Selby) قد توصل في بحث نشر في العام 2013 إلى نتيجة مفادها أن العلاقات التي تحكم لجنة المياه المشتركة ليست علاقات «تعاون»، بل علاقات «سيطرة»، مضيفاً أن من «المدهش أن السلطة الفلسطينية أُجبِرت من خلال قيود «التعاون» في لجنة المياه المشتركة على الموافقة رسمياً على توسيع بنى المياه التحتية للمستعمرات الإسرائيلية توسيعاً كبيراً، وذلك نشاط غير مشروع بموجب القانون الدولي، ويشكّل أحد العوائق الرئيسية لقيام الدولة الفلسطينية».

تجدر والحال هذه مطالبة السلطة الفلسطينية بمقاطعة لجنة المياه المشتركة والإعلان عن أنها تعتزم القيام بمسح هيدرولوجي للبلاد بهدف تنمية موارد مياه فلسطينية مستقلة، ومحاولة القيام بذلك بالفعل (انظر القسم عن كفاح الغوار غير العنفي).

مـرة أخـرى، قـد يقـول اقتصـادي أو آخـر إن ذلـك ضرب مـن إيـذاء النفـس اقتصادياً. ومـرة أخـرى، تمكـن الإشـارة إلى وجـوب إعـلاء السياسـة، أي ضرورات مقارعـة الاحتـلال، فـوق الاقتصـاد.

- **سحب الموافقة على التقسيم المناطقي أ، ب، ج**

لعـل أخبـث آليـات السـيطرة الإسرائيليـة كانـت ولا تـزال آليـة تقسـيم المناطـق إلى أ، ب، ج. وبمـا أن إسرائيـل تسـتخدم هـذا التقسـيم للمصـادرة الفعليـة لـلأراضي والمـوارد في المنطقـة (ج)، التـي تشـكّل 61 % مـن الأراضي، ولم تحـترم الاتفاقيـات فيـما يخـص المنطقـة (ب)، التـي تشـكل 21 % مـن الأراضي، وخاصـة بالعلاقـة مـع اسـتيلاء المسـتوطنين عـلى الأراضي، ولا فيـما يخـص المنطقـة (أ)، وخاصـة الخـرق المسـتمر المتواصـل الـذي تقـوم بـه قـوات الأمـن الإسرائيليـة؛ يحـق للسـلطة الفلسـطينية، وتجـدر مطالبتهـا، بـأن تعلـن سـحب موافقتهـا عـلى التقسـيم المناطقـي، وأن ترفـق ذلـك باتخـاذ خطـوات تؤكـد فيهـا اعتزامهـا مـدّ سـيطرتها المدنيـة عـلى كافـة المناطـق (انظـر أعـلاه مسـألة رسـم الحـدود الاقتصاديـة)، ومبـاشرة نشـاط إداري واقتصـادي في المنطقـة (ج) (انظـر أدنـاه القسـم عـن كفـاح الغـوار غـير العنفـي).

إخضاع الاقتصاد للسياسة

دأب الفكـر السـياسي الفلسـطيني عـلى إعـلاء قيمـة الصمـود فـوق كل مـا عداهـا، وتـرداد أن المهمـة الأهـم والأجـدى تعزيـز صمـود النـاس.

يجـري بحـث الاقتصـاد والمشـاريع الاقتصاديـة، بمهنيـة عاليـة في غالـب الأحيـان، وكأننـا نعيـش في دولـة عاديـة ذات اقتصـاد عـادي هـدف سياسـاتها الاقتصاديـة هـو التنميـة أو النمـو.

والواقـع أنـه يمكـن الذهـاب مـن جهـة إلى أن الأوان قـد آن للانتقـال مـن الصمـود، عـلى أهميتـه، إلى المجابهـة، وأننـا نواجـه خطـر تحـول «الصمـود» إلى قيمـة سـلبية تـبرر التعايـش مـع الاحتـلال والتسـامح تجـاه مـا يفرضـه. ومـن جهـة ثانيـة، يمكـن الذهـاب إلى أن القيـام بتنميـة اقتصاديـة حقيقيـة في ظـل الاحتـلال ضرب مـن الوهـم. فـإذا كان هـذان الاعتبـاران صحيحـين، وهـما في رأيـي صحيحـان يفرضهـما عنـاد الوقائـع، أصبـح مـن الـلازم إخضـاع الاقتصـاد للسياسـة[1]، وإعـلاء قيمـة

1 تجدر ملاحظة أن الحركة الصهيونية طبقت هذا المبدأ قبل العام 1948 عندما أعلت استقلال اليشوف (المجتمع اليهودي في فلسطين قبل 1948) فوق اعتبارات الربح الاقتصادي، فحاولت أن تفرض العمل العبري، أي مقاطعة العمالة العربية، على أصحاب الأعمال اليهود. كما خربت عمداً كافة تعبيرات التضامن الطبقي بين العمال العرب واليهود في المرافق الكبرى كالميناء ومصفاة البترول في حيفا.

مقارعة الاحتلال فوق كل القيم، والتصرف في المجال الاقتصادي على هذا الأساس. ولذلك بالطبع أثمان تتراوح في قسوتها، وتختلف في حجم الفئات التي تصيبها هذه القسوة، ولكن لا جدال فيها، وفي ضرورة أخذها بالحسبان.

يفضي هذا المنطق إلى ضرورة دراسة جدوى وإمكانية القيام بخطوات من مثل ما يأتي:

- **العمل الفلسطيني لفلسطين**

يعني ذلك رفع شعار وتنفيذ مقاطعة العمل في المستعمرات وفي إسرائيل. فقد يكون لاستخدام الإسرائيليين العمالة الفلسطينية منطقه الاقتصادي من وجهة النظر الإسرائيلية، لكنه على الأغلب، وربما أساساً، أداة من أدوات السيطرة الإسرائيلية. ولا يكون تنفيذ هذه المقاطعة بالمناشدة الأخلاقية فحسب، بل أيضاً بتوفير العمالة عن طريق مشاريع توظيف.

- **مقاطعة البضائع الإسرائيلية**

يفترض أن يتم ذلك من خلال حركة جماهيرية واسعة منظمة. وفضلاً عن كون خطوة كهذه تشكل احتجاجاً مستمراً ويومياً على الاحتلال، فإنها أداة تعبئة يمكن إن حققت نجاحاً كاملاً أن تنتظم الشعب كله.

على أية حال، لا يُعقل ألا تقوم حملة كهذه في البلاد الواقعة تحت الاحتلال، فيما تتعاظم على الصعيد العالمي حملات المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل وحملات مقاطعة بضائعها، وليس من الشطط في شيء والحال هذه القول إن الأمر أصبح يتعلق باحترام الذات الجمعية.

ويجدر في هذا الصدد التحذير من مغبة الدعوات إلى قصر المقاطعة على بضائع المستعمرات، فقد يفسر ذلك على أنه إقرار بأن المشكلة تكمن فقط في الاستيطان لا في نظام الاحتلال ككل، وقد يعطي تبريراً للدعوات الأوروبية التي تتخذ من فرض قيود على بضائع المستوطنات ذريعة تعفيها من مجابهة المسؤوليات التي تترتب على كون إسرائيل دولة محتلة، حتى لو لم تعمد إلى زرع مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- **الانسحاب من الشراكات التجارية Joint Business Ventures مع إسرائيليين**

من الواضح أنه لا تمكن مطالبة سواد الناس بتقديم تضحيات قاسية، فيما يعمد رأسماليون فلسطينيون إلى الدخول في مثل هذه الشراكات. ومن مثل ذلك التعاقد من الباطن

مـع شركات إسرائيليـة للقيـام بأعـمال تكنولوجيـا معلومـات وغـير ذلـك مـن أشـكال المصلحـة المشـتركة كالدخـول في شراكات للتنقيـب عـن المـوارد الطبيعيـة[1]، مـا يعـزز علاقـات التبعيـة الاقتصاديـة الفلسـطينية بـدلاً مـن فـك العـرى والوشـائج الاقتصاديـة مـع الاحتـلال.

- **الانسحاب من مشاريع المناطق الصناعية-الزراعية المشتركة**

رغـم تعـثر هـذه المشـاريع، لا تـزال تُبـذل جهـود حثيثـة للدفـع بهـا، كان آخرهـا مـا أثـير مـن ضجـة أثنـاء زيـارة رئيـس الـوزراء اليابـاني ووزيـر خارجيتـه للبـلاد، بتاريـخ 2018/4/30، حـول مـا يسـمى مـشروع «ممـر السـلام والازدهـار»، الـذي يفـترض أن يكـون مشـتركاً بـين إسرائيـل والأردن والفلسـطينيين. وهـذا المـشروع خطـر بصفـة خاصـة، لأن إسرائيـل، عـلى مـا أفـادت التقاريـر، تدفـع باتجـاه أن يشـمل منتجـات المسـتعمرات الزراعيـة الإسرائيليـة في غـور الأردن.

إن كافـة هـذه المشـاريع لا تهـدف إلا إلى المزيـد مـن إلحـاق الاقتصـاد الفلسـطيني بالإسرائيـلي، وتيسـير سـيطرة إسرائيـل عـلى البـلاد كلهـا في ظـل الفصـل بـين الفلسـطينيين والإسرائيليـين.

وليـس مـن شـك في أن المقصـود إخضـاع العمالـة الفلسـطينية الرخيصـة نسـبياً لاسـتغلال بشـع وظـروف عمـل لا تجيزهـا القوانـين والمعايـير الدوليـة، وقـذف الصناعـة الوسـخة التـي تهـدد البيئـة إلى هـذه المناطـق، في الوقـت الـذي توفـر فيـه أداة سـيطرة إسرائيليـة إضافيـة، بتحكـم إسرائيـل في كل مـا يدخـل هـذه المناطـق مـن مدخـلات إنتـاج ورأسـمال ومـا يخـرج منهـا مـن صـادرات. هـذا بالإضافـة إلى أن مشـاريع كهـذه تحـرف الجهـد الفلسـطيني عـن أنشـطة اقتصاديـة يمكـن تطويرهـا خـارج السـيطرة الإسرائيليـة، كالزراعـة والسـياحة.

كفاح الغوار غير العنفي (الحرب الاجتماعية)

ذهبـت في مسـاهمتي في مؤتمـر مسـارات السـادس إلى أن موازيـن القـوى، وضرورة اعتـماد النفـس الطويـل، ونظـرة الأمـد الطويـل الإسـتراتيجية، واعتبـارات أخـرى أوردتهـا في تلـك المسـاهمة؛ تشـير كلهـا إلى أن طريـق المقاومـة المدنيـة الواسـعة النطـاق غـير العنيفـة هـو الطريـق العقـلاني الـذي تمليـه اعتبـارات النجاعـة الإسـتراتيجية. وأشرت في هـذا الصـدد إلى أن أشـكال المقاومـة غـير العنيفـة

1 نشرت صحيفة غلوبس Globes الاقتصادية الإسرائيلية بتاريخ 2018/3/6 خبراً مفاده أن مجموعة إسرائيلية-فلسطينية برئاسة موشيه شاي، وزير الطاقة الإسرائيلي السابق، تقدمت بطلب للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط بالقرب من «روش هاعييم»، شمال شرق تل أبيب، على أرض تمتد إلى مناطق السلطة الفلسطينية. وأضافت أن المجموعة حصلت على موافقة السلطة الفلسطينية على التنقيب في الأراضي التابعة لها، وأن الشركاء الفلسطينيين سيقومون بتمويل أعمال الحفر. ولربما كان هذا الخبر عارياً عن الصحة، لكنه ذو دلالة حتى لو كان.

يمكـن أن تصنـف إلى المقاومـة الرمزيـة والمقاومـة السـجالية والمقاومـة الدفاعيـة والمقاومـة الهجوميـة والمقاومـة البنـاءة.

وبمـا أن الفكـرة الناظمـة لـكل مـا تقـدم في المسـاهمة الحاليـة هـي ضرورة الانتقـال مـن الصمـود إلى التصـدي والمجابهـة، أصبـح لزامـاً أن نتطـرق إلى الأشـكال التـي يمكـن أن تتخذهـا مقاومـة هجوميـة غـير عنيفـة.

في الأوضـاع الراهنـة التـي نجحـت فيهـا إسرائيـل في فصـل الغالبيـة السـاحقة مـن السـكان عـن الاحتـكاك المبـاشر مـع قـوات الاحتـلال، وفي تحويـل السـلطة إلى حجـاب حاجـز بـين النـاس والاحتـلال، لا تنـدرج في المقاومـة الهجوميـة، إن أريـد لهـا أن تكـون فعالـة، أشـكال مـن الاحتجـاج السـلمي كالتظاهـرات والإضرابـات (وإن كانـت تلـك الأشـكال جـزءاً مـن المقاومـة الرمزيـة).

كذلـك، لا تؤثـر أشـكال العصيـان المـدني التقليديـة، مثـل الامتنـاع عـن دفـع الضرائـب عـلى الاحتـلال قـدر مـا تؤثـر عـلى قـدرة السـلطة الفلسـطينية عـلى القيـام بـدور رعايـة مصالـح النـاس، وهـو دور ينبغـي تعزيـزه.

إذاً، هنـاك حاجـة إلى أسـاليب خلاقـة يبتدعهـا المناضلـون ويدفعـون السـلطة إليهـا بالضغـط الشـعبي. ويمكـن القـول إنهـا كلهـا تنـدرج في تحـدي آليـات السـيطرة الإسرائيليـة. وسـأغامر باقـتراح أمثلـة:

- يمكن أن يقوم أصحاب بطاقات الـ VIP وتصاريح الدخول إلى إسرائيل للأغراض التجارية، وغير ذلك من بطاقات الامتياز التي تصدرها سلطات الاحتلال، بحرق هذه البطاقات بصورة جماعية في حملات منظمة إعلاناً بعصيان الطبقة الوسطى.
- يمكن أن يقوم أصحاب البطاقات الممغنطة[1] أيضاً بحرق هذه البطاقات بصورة جماعية إعلاناً بمقاطعة مكاتب التنسيق والارتباط الإسرائيلية والمنظومة المحوسبة «ميتار» والسفر إلى إسرائيل.
- في مرحلة لاحقة، يمكن حرق بطاقات الهوية المسجلة في سجل السكان الذي تحتفظ به سلطات الاحتلال، والاستعاضة عنها ببطاقات هوية تصدرها السلطة الوطنية وتكون غير مرتبطة بهذا السجل.
- يمكن جعل سحب الاعتراف بتقسيم المناطق إلى (أ) و(ب) و(ج) فعلياً بمحاولات مستمرة لاستغلال الموارد في المنطقة (ج) (زراعة، حفر آبار مياه، مشاريع سكن ... إلخ). وبالطبع ستعمد سلطات

1 تدعي سلطات الاحتلال أنها دأبت على إصدار هذه البطاقات منذ العام 2004 وأنها حالياً تصدر 90 ألفاً منها سنويا!

الاحتلال المرة تلو الأخرى إلى هدم وتقويض ما يبنى، فيكون المطلوب إعادة البناء المرة تلو الأخرى.

يفضي بنا هذا المثال الأخير إلى أن المقاومة الهجومية غير العنيفة تفترض تبني تكتيكات الغوار Guerilla Tactics [1]، أي إشغال سلطات الاحتلال دائماً واستنزافها في نوع من الكفاح يطلق عليه البعض اسم «الحرب الاجتماعية». ولعل أهم ما يميز هذا النهج هو الاستمرارية واجتناب تحويل الكفاح إلى نوع من الطقوسية بربطه فقط بمناسبات محددة أو بأيام محددة.

والحق أن هناك الكثير من ملامح الطقوسية في أنماط التصدي الحالية (مثلاً، ربط الاحتجاجات بالمناسبات الوطنية؛ إعلان أيام غضب وكأننا لا نغضب لعسف الاحتلال إلا لأيام وإلا إذا دعينا إلى ذلك؛ قصر الالتحام بقوات الاحتلال في نقاط الالتحام القليلة على يوم محدد كل أسبوع معروف لسلطات الاحتلال سلفاً).

خاتمة

يقيناً من أن الخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا نحن الفلسطينيين فيه مرهون بمجابهة الاحتلال مجابهة طويلة الأمد، حاولتُ تبيّن ملامح مقاومة مدنية واسعة النطاق بوصفها الخيار العقلاني المتاح الذي يتمتع بمقومات النجاعة. على أنني أدرك أن ما قدمته لا يعدو كونه رسماً تخطيطياً (إسكِتْش)، وأن تحويل فكرة المقاومة المدنية إلى واقع يتطلب نقاشاً مجتمعياً واسعاً.

وختاماً، أدرك أيضاً أن في السبيل الذي أدعو إليه عذاب كبير للناس. ولا شك أنه سيكون ثمة من سيقول لي: ما همك؟ أنت في الخارج بعيداً عن المصائب. أستميحكم عذراً.

1 اللافت أن من يتبنى تكتيكات الغوار في مواجهة سلطات الاحتلال هم غلاة المستوطنين (شبيبة التلال مثلاً)!

نحو استنهاض الفلسطينيين بتفعيل طاقاتهم الكامنة وتحويلها من كمٍ إلى نوع

حسين أبو النمل

«.They can because they believe (think) that they can»
Virgil (70 BC –19 BC)

هـذه المقاربـة مُسـاهمة مُكثفـة للكاتـب في عمـل اسـتشرافي برنامجـي أشـمل، مقدمـة إلى المؤتمـر السـنوي السـابع لـ«المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الإسـتراتيجية (مسـارات)»، تحـت عنـوان طَمـوح هـو: «**نحـو خطـة نهـوض وطنـي لمواجهـة المخاطـر المحدقـة بالقضيـة الفلسـطينية**»، وذلـك عـلى خلفيـة قـرار الرئيـس الأمـيركي دونالـد ترامـب بتاريـخ 2017/12/6 بشـأن نقـل سـفارة بـلاده مـن تـل أبيـب إلى القـدس.

عـلى الرغـم مـن أن عنـوان المقاربـة وموضوعهـا الدعـوة إلى اسـتنهاض الشـعب الفلسـطيني، وذلـك بتقديـم أمثلـة عـلى تفعيـل طاقاتـه الكامنـة، وتحويلهـا مـن كـمٍ إلى نـوع، كخيـار رئيـس لمواجهـة خطـر تصفيـة قضيتـه الوطنيـة، الـذي يـراه كثـيرون ماثـلاً في هـذه المرحلـة، وهـو مـا كان حـاضراً دون نجـاح في كل المراحـل السـابقة، فـإن ثمـة حاجـة للتعـرض ابتـداء إلى بضـع مسـائل أُخـرى ذات صلـة، ويجـب أخذهـا بعـين الاعتبـار، عنـد تنـاول الموضـوع الرئيـس لهـذه المقاربـة. هـذه المسـائل هـي:

1. في معنى ومترتبات تديين الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على ما فعل قرار ترامب

على ما هو معروف، فإن ترامب، وهو يتخذ قراراً بنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، كان يُنفِّذ تشريعاً أقرّه الكونغرس الأميركي في دورته رقم 104 في 23 تشرين الأول 1995، عُرف بـ«تشريع سفارة القدس للعام 1995» (Jerusalem Embassy Act of 1995)، الذي تضمن ديباجة من (17) مادة تتحدث عن حيثيات عملية/ زمنية/ غير دينية لقرار النقل، عدا المادة رقم (4) التي تقول: «مدينة القدس هي المركز الروحي للديانة اليهودية، كما تعتبر مدينة مقدسة بالنسبة لأعضاء الديانات الأخرى». تتحدث المادة الأخيرة من ديباجة القرار؛ رقم (17)، عن «أن إسرائيل ستحتفل العام 1996 بالذكرى (3000) للوجود اليهودي في القدس حين دخلها الملك داوود».

لا شك أن الديباجة الأصلية لقرار الكونغرس العام 1995، أظهرت صِلة ما بين الديني والسياسي في قرار نقل السفارة إلى القدس، حين تحدثت عنها بوصفها «المركز الروحي للديانة اليهودية»، لكن ديباجة قرار ترامب بتنفيذ النقل ذهبت أبعد، ونوعياً، على هذا الصعيد، حين وصفت القدس بـ«العاصمة التي أنشأها الشعب اليهودي في العصور القديمة». و«اليوم، القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية الحديثة. هي مقر البرلمان الإسرائيلي، كذلك المحكمة الإسرائيلية العليا، والكنيست، وموقع الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء والرئيس، وهي مقر للعديد من الوزارات الحكومية».

ليس دون معنى أن ديباجة قرار ترامب هذه جعلت البُعد الديني في قرار النقل أكثر إفصاحاً، حين اعتبرت «القدس اليوم»؛ «العاصمة»، هي نفسها قُدس «العصور القديمة». هذا لا يُؤسِّس حقوقاً راهنة لإسرائيل في فلسطين التاريخية على أسس دينية، أو يُحدِّد طبيعة المشروع الصهيوني، كما تُمثِّله إسرائيل الآن، بوصفها مشروعاً توراتياً، يُفصح عن نفسه أكثر فأكثر، ويوماً بعد يوم فقط، بل ينفي أي حقوق سيادية لغير اليهود في «أرض إسرائيل» أيضاً.

وبالمعنى المشار له، فإن المتداول إعلامياً عن قرار نقل السفارة كان ناقصاً أهم ما فيه، حين انصرف نحو البُعد العملي والسياسي، بينما أغفل البُعد الديني فيه. دون خروج عن الموضوع، لكننا من جديد أمام معضلة القراءات الناقصة والعجولة لقرارات الآخرين بشأن قضايانا. وعليه، فإن خطورة قرار ترامب بالنقل مُركَّبة، لناحية:

(أ) البُعد التوراتي الديني المضمر في القرار المذكور، منذ اتخذه الكونغرس العام 1995، الذي زاد إفصاحاً مع ترامب، وهو يُحيل السياسي والزمني والراهن على الديني والتاريخي المُتخيل.

يتجاوز أثر ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل على أُسس واقعية، إلى تأسيس إقامة إسرائيل نفسها العام 1948، ثم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العام 1967، على شرعية دينية، تُذَرِّع إعلان إسرائيل لنفسها «دولة يهودية»، وضم الأراضي المحتلة 1967 لها بناءً على ذلك.

(ب) ضرب قرارات الشرعية الدولية حول عدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة بذريعة «شرعية دينية»!

ربما ثمة حِكمة وراء عدم إلقاء أضواء كافية على البُعد الديني في قرار ترامب بشأن القدس. ربما، أيضاً، لرغبة في عدم صَب مزيد من الزيت على نار تديين الصراع في المنطقة والعالم، لأن هذه دينامية لو أُطلقت فلن تقف عند حد. وأيضاً ربما لرغبة في عدم التورط بطرح قضية بالغة الخطورة تضمَّنها قرار ترامب، والموصولة بطبيعة المشروع الصهيوني، الذي، عبثاً، نتوقع سلوكه دون إدراك ماهيته، التي تُفسِّر سلوكه، الذي يعود، بدوره، كي يؤشِّر على ماهيته.

والحال هذه، هل من المنطق والحِكمة ممارسة ثقافة الإنكار وتجنّب طرح تديين الصراع في المنطقة من قبل ترامب على بساط البحث، نظراً لما تُضمره من مخاطر راهنة ومستقبلية، على مستوى الإقليم، بل العالم قاطبة أيضاً؟

وعليه، لا يعود واجب مواجهة ما يجري إسرائيلياً وأميركياً من تديين للصراع، قاصراً على الفلسطينيين وحلفائهم التقليديين، بل يمتد إلى القوى الديمقراطية والليبرالية والعلمانية والإنسانية العالمية، بوصفها مُتضررة من ذلك. أما بالنسبة للفلسطينيين حصراً، فعليهم التصرف مع تديين الصراع كمُعطى موضوعي يزيده تعقيداً واستعصاء.

لا يعني ذلك أن تديين الصراع الفلسطيني الصهيوني من ناحية المبدأ مستجد، لكن الجديد الذي نقصد، كما أوضحنا في فقرات سابقة، أنه صار أكثر إفصاحاً، ومحل تبني الإدارة الأميركية، مع ما لذلك من مترتبات عملية.

2. ماهية صفقة القرن؛ صفعة القرن ... لا بل خديعة القرن!

أتى قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس في سياق ما سُمي «**صفقة القرن**»، التي رُوِّجت كشعار أكثر مما حُدِّدت كمضمون، على الرغم من الضجيج الذي رافقها، وتعدد التسريبات المتناقضة بشأنها، ما يدفع لاستنتاج أنه لو كان لدى إدارة ترامب إيجابي تقدمه للفلسطينيين،

ولـو بالمعنـى النسـبي، مـا أخَّـرت إعلانـه، وهـو مـا زاد شـكهم شـكاً! بعـد شـهور مـن الحديـث الكثيـف عـن الصفقـة، تـم الإعـلان في أواسـط آذار 2018 عـن تأجيلهـا إلى أجـل غـير مُسـمى!

لا يعنـي مـا سـبق أن ليـس مـن «صفقـة» مـا، لكـن ليـس عـلى أسـاس المسـاومة المعروفـة منـذ 1974، ومفادهـا إعـادة إسرائيـل الأرض العربيـة المحتلـة 1967؛ كاملـة أو مُعدَّلـة، للعـرب، مقابـل اعترافهـم بإسرائيـل، وإقـرار بـأن الأرض المحتلـة 1948 تعـود لهـا، بـل عـلى أسـاس مُقايضـة يخـرج العـرب بموجبهـا مـن الـصراع مـع إسرائيـل ويُطبِّعـون معهـا، بمـا يعنيـه مـن تصفيـة للقضيـة الفلسـطينية، مقابـل دخـول إسرائيـل في حِلـف معهـم لمواجهـة إيـران. دون مزيـد مـن الخـروج عـن موضـوع المقاربـة أو السـجال مـع المنطـق السـابق الخطـأ والخاطـئ بالمبـدأ، فـإن الحقيقـة هـي أنـه لـو كان لـدى إسرائيـل مـا تفعلـه ضـد إيـران إضافـة إلى مـا فعلتـه، لفعلتـه سـابقاً مـن أجـل نفسـها، قبـل أن تفعلـه مـن أجـل الآخريـن، عربـاً أم غـير عـرب!

يُمكـن لمـن شـاء زَعْـم أن مـا يجـري في الخفـاء بـين عـرب وإسرائيـل، أكـبر مـما يعلـن، كـما يمكـن لمـن شـاء ادّعـاء أن في الأمـر مبالغـة. صحيـح، أيضـاً، أن مـا يجـري لا يشـمل العـرب جميعـاً، أو حتـى كل دول الخليـج، كـما يجـري التعميـم، أو عـلى مسـتوى واسـع يُحـكى عنـه، لكـن الثابـت فيـما يحصـل هو مزيـد مـن تخلخـل الجبهـة العربيـة المسـاندة للفلسـطينيين، مـا زادهـم ضُعفـاً عـلى ضُعـف، وهـذا يجـب أن يؤخـذ باعتبارهـم، عنـد إعـادة تخطيطهـم للمسـتقبل، وأن يحاولـوا تعويضـه.

أيضـاً، لم يُخطـئ مـن رأى في المجهـول الـذي سُـمي «صفقـة القـرن» خديعـة العـصر، وأنهـا مسـعى إسرائيـلي بيافطـة أميركيـة إلى تفكيـك القضيـة الفلسـطينية وتصفيتهـا، وبخاصـة أنهـا سُـبقت بقـرار نقـل السـفارة إلى القـدس، التـي اعتبرهـا ترامـب خـارج المفاوضـات، بمـا يعنيـه ذلـك مـن ضمهـا لإسرائيـل. سُـبقت، أيضـاً، بدعـوات إسرائيليـة وأميركيـة لتصفيـة «**وكالـة إغاثـة وتشـغيل اللاجئـين الفلسـطينيين**»؛ «**الأونـروا**»، وهـو مـا تُرجـم بحصارهـا مالياً، ومحاولـة إعـادة تعريـف اللاجـئ، فـلا يعـود ينطبـق عـلى اللاجئـين الفلسـطينيين الحاليـين، تمهيـداً لتصفيـة قضيتهـم، التـي طالمـا وُصِفـت بأنهـا «جوهـر القضيـة الفلسـطينية».

3. أسئلة المرحلة: مُتعددة ومُتناقضة كوقائعها الفاعلة ضد الفلسطينيين ومعهم!

دون تقليـل مـن ثِقـل الضغـط الأميركي عـلى الصُعـد المذكـورة، لكـن الأسـئلة التـي تطـرح نفسـها، والحـال هـذه، هـي: هـل يكفـي قـرار الرئيـس ترامـب بنقـل سـفارة بـلاده في إسرائيـل، مـن تـل أبيـب إلى القـدس، أو اعتبـاره أن القـدس لم تعُـد موضوعـاً للتفـاوض بـين الفلسـطينيين والإسرائيليـين، كي تُصبـح قضيـة القـدس، عـلى تعـدد أبعادهـا، بحُكـم المنتهيـة؟!

إن أي بحث متأنٍ، وبمعزل عن أي عواطف، يُظهر أن «القدس» ليست مجرد كلمة تُقال أو مُلكية عقارية، يكفي قرار أميركي بتغيير سند ملكيتها، حتى تتغير طبيعتها، بل قضية مُعقدة، ومركبة على غير مستوى ديني وزمني، بشراً وحجراً ومقدساتٍ، وهو الذي حال دون إنهاء قضيتها حتى الآن، على الرغم من ضم إسرائيل لها منذ 1967.

أيضاً وأيضاً: هل تصبح الدعوة لتصفية وكالة «الأونروا» حقيقة ناجزة بمجرد دعوة ترامب لذلك؟! هل تُفضي تصفيتها إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، كأن لا قضية لاجئين فلسطينيين إلا ربطاً بوجود «**الأونروا**»، في مجافاة للمنطق وكأنها من أوجدت قضية اللاجئين الفلسطينيين لا العكس؟! دون دخول في سجال حول إمكانية إلغاء «الأونروا»، لكن الحقيقة هي أن ذلك لو تم لا يُلغي وجود اللاجئين أو يُنهي قضيتهم، بما هم واقع إنساني ومادي يُقدر بالملايين، وعلى بؤس لا يحتملون مزيداً منه، ما جعلهم مُشبعين بكل أنواع التوتر والقابلية للانفجار.

يحضر كذلك سؤال: هل تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأعدادهم بالملايين، تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية ككل، وكأن لا مكونات أساسية أخرى لها عدا اللاجئين، أو لا فلسطينيين بالملايين عداهم! نسأل في السياق ذاته؛ هل القضية الفلسطينية هي نفسها بعد سبعين عاماً على وقوع نكبة 1948، ونصف قرن على نكسة 1967، أم أنها توسعت وتعددت وتنوعت؛ قضايا أين منها القضية الأم، على ما هو الواقع، وسنعرض له لاحقاً؟!

كما غاب سؤال: لماذا نجح المشروع الصهيوني في تحقيق أهدافه، وإن على مراحل، وهل يعود ذلك فقط إلى دعم الغرب له؛ من وعد بلفور إلى قرار ترامب، أم لأسباب ذاتية أيضاً؟ غُيِّب أيضاً السؤال حول فشله في تصفية القضية الفلسطينية لقرن مضى، ما يعني امتلاكها عناصر قوة جعلتها عصية على التصفية؟ دون تفاؤل مُبالغ فيه، لكن واجبنا السؤال حول إمكانية إسرائيل راهناً ومستقبلاً تجاوز أسباب فشلها سابقاً في تصفية القضية الفلسطينية؟

غاب، أيضاً، سؤال: لماذا فشل الفلسطينيون طيلة قرن من الصراع؟ وكيف يمكن لهم أن يعالجوا ولو نسبياً العجز البنيوي التاريخي الفادح، ونقص الإمكانات كعامل حاسم في تحديد ميزان القوى، بما هو الفيصل في تقرير النتائج النهائية للصراع؟ من يستطيع الجزم بأن الفلسطينيين ذاهبون نحو تصفية قضيتهم وتبديدها، وأنهم سيبقون على ما هم فيه، ولن يطرحوا، حتى بعد قرن من الفشل المرير والدامي والمكلف، هذه المعضلة ويحاولون مُعالجتها؟ أسوق مثلاً المفاجآت التي تطل علينا من حين إلى آخر، كذلك ما تدعو إليه هذه المقاربة من تحويل الكم الفلسطيني إلى نوع.

4. هل صحيح أن «ليس بالإمكان أفضل مما كان»؟!

دون خروج عن الموضوع، لكن الضرورة تقتضي مواجهة شجاعة مع الظن الخاطئ، والاستسلامي القاتل «أن ليس بالإمكان أحسن مما كان»، بحقيقة أن بالإمكان أحسن مما كان. لا أنشر أوهاماً لو قلت إن تفكيراً مناسباً بأي قضية كانت نواجهها يُظهر إمكانيات جدية شتى لتغييرها نحو الأفضل. هنا، ودون وقوع في إغراء الشعر ووعوده، لكننا نستعيد قول الشاعر اللاتيني (فيرجيل)، الذي عاش خلال الفترة (70-19) قبل الميلاد، وقد قال:

«.They can because they believe (think) that they can»
Virgil (70 BC –19 BC)

حصيلة القول، غابت الأسئلة المركزية عن جدول الأعمال الفلسطيني، التي كان يُفترض أن تتناول سر قوة المشروع الصهيوني، وسر قوة القضية الفلسطينية. سر قوة المشروع الصهيوني؛ لمعرفته والاتعاظ منه وتمثله، من أجل تأمين معادل فلسطيني مُستقبلي له. بالمقابل، وأيضاً، نقاط ضعف المشروع الصهيوني، وكذلك القضية الفلسطينية، لتكون الحصيلة التاريخية على ما انتهت إليه بعد قرن؛ نجاح غير مُكتمل صهيونياً، مقابل فشل غير مُكتمل فلسطينياً.

لا يعني ذلك تقليلاً من التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية راهناً، لكنه من ناحية أخرى يقول إن تصفيتها ليست على بساطة تُصوَّر بها، هذا إن كانت قابلة للتصفية دون حلول عادلة ولو نسبياً. من نافل القول أن الأمر بشقيه مشروط، أي إن المستقبل يتقرر في ضوء صراع الإرادات، والتحديات ومقدار الاستجابة لها.

هذه الأسئلة البنيوية وما في حُكمها، هي التي يجب أن تُطرح الآن على جدول أعمالنا الفكري والعملي، بعد طوي قرن من الصراع الوجودي والدموي المكلف، ومطلع قرن جديد من الصراع مع المشروع الصهيوني الذي يزداد تمادياً، لإجابة سؤال الأسئلة، وهو: هل تعود الخسارات الفلسطينية والعربية المتراكمة، لتكون الحصيلة التاريخية على ما كانته إلى أسباب موضوعية يمكن تَبيُّنها وتجاوزها، أم إلى طبيعة الأشياء التي لا يمكن تخطيها، كما تروج آراء عنصرية، ترى أن المسلمين والعرب، ومنهم الفلسطينيون، استثناء القاعدة، أي غير قابلين للتطور؟! أيضاً وأيضاً، هل يستطيع الفلسطينيون أن يُضيفوا جديداً، أم يُكرروا ما كانوا فعلوه سابقاً، فتتكرر حصائلهم السلبية على نحو أشد؟!

طرحنا الملاحظات والأسئلة الاستدراكية السابقة لتأكيد أن وجود «طاقات كامنة»، لا يعني بالضرورة أنها مُفعَّلة، أو أن تفعيلها مُمكن بسهولة، هذا إن كان من وعي لوجودها أصلاً.

وبالمعنى المشار له، فإن وظيفة هذه المقاربة المساهمة بإنشاء وعي عام حولها، وهذا كفيل بإطلاق ديناميات تفعيل الطاقات الكامنة، وهو ما قد يجد تحفيزاً في حراجة اللحظة وحرارة الأسئلة التي تطرحها، تحت وطأة شعور الفلسطينيين بأن قضيتهم تواجه أزمة وجود.

5. فرضية المقاربة: لا يزال لدى الفلسطينيين كثير ليفعلوه، والوقت مُبكر على سلخ جلد قضيتهم وبيعه!

تقوم هذه المقاربة على فرضية مركَّبة، فهي من ناحية ترى أن المخاطر على القضية الفلسطينية راهناً زادت مع توجهات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والقرارات التي اتخذها أو ينوي اتخاذها على هذا الصعيد، وبخاصة أنها مُعززة بقوة الولايات المتحدة الأميركية، ومحكومة بخلفيات واستهدافات أيديولوجية عنصرية ودينية، لكنها، من ناحية أخرى، ترى أن النيات والمساعي الإسرائيلية -الأميركية الدائمة بتصفية القضية الفلسطينية ليست قدراً لا يرد.

لا نقول بذلك انطلاقاً من يقينيات ورغبات مُجردة، بل من حقيقة: (أ) أن القضية الفلسطينية لم تكن يوماً على هشاشة أو ضآلة تجعل تصفيتها سهلة، لأن ذلك لو كان صحيحاً لصُفِّيت منذ زمن، لأنه لم ينقص إسرائيل يوماً الرغبة، ولا حلفاء دوليون يناصرونها في رغبتها تلك، وعلى رأسهم الولايات المتحدة برئاساتها المتعاقبة. (ب) إن الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها، أو تحيط به وقضيته، لم يستنفذ طاقاته بعد، وأنه ما زال يختزن عناصر قوة كامنة هائلة قابلة للتفعيل، ونوعية أساساً، لم تُستثمر في صراع الوجود الذي يخوضه. ومن هنا، كان العنوان والبحث حول كيفية «**استنهاض الفلسطينيين**»، و«**استثمار طاقاتهم الكامنة**»، و«**تفعيلهم من كمٍ إلى نوع**».

ثمة من قد يستغرب لناحية أنه إذا كان من طاقات كامنة ونوعية لدى الفلسطينيين، فلماذا لم يستثمرونها ليساعدوا أنفسهم، وقد استنكف الآخرون عن مساعدتهم؟! في السياق، يمكن طرح سؤال أقسى: هل أدرك ويُدرك الفلسطينيون، أصلاً، أنهم يملكون طاقات كامنة ونوعية، قلَّما سمعنا أحداً يتحدث عنها أو يدعو إلى تفعيلها سابقاً؟ لعل إجابة السؤال مُركَّبة، وتبدأ أولاً مع إثبات وجود طاقات كامنة ونوعية، ثم يُصار إلى تقصي أسباب عدم استثمارها.

نبدأ بتناول الشق الأول؛ (أ)، من فرضية النقاش، الذي يتحدث عن أن القضية الفلسطينية لم تكن يوماً وليست على هشاشة أو ضآلة تجعل من السهل تصفيتها، والذي أتى على خلفية حقيقة أن المشروع الصهيوني، وعلى الرغم من نجاحاته، لكنه فشل في تصفية القضية الفلسطينية طيلة قرن مضى، ما يعني امتلاكها عناصر قوة جعلتها صعبة على التصفية.

يَـرُد البعـض عـلى هـذا التفسـير بآخـر مُناقـض، يسـتعيد مـا حفلـت بـه السـنوات الأخـيرة مـن تـرداد كثيـف لمقولـة أن القضيـة الفلسـطينية تراجعـت لـدى الـرأي العـام العـربي، تحـت ضغـط قضايـا مُـستجدة بـدأ يعيشـها مـع انفجـار الوضـع تحـت عنـوان الربيـع العـربي، لا بـل إن التطبيـع العـربي مـع إسرائيـل صـار أكـثر تزايـداً وإفصاحـاً!

لا شـك أن هـذا المنطـق موجـود باتسـاع لا يخلـو مـن افتعـال، كـما أنـه قابـل للأخـذ والـرد لناحيـة أنـه يُقـدِّم مثـلاً جديـداً عـلى ضرورة تدقيـق مـا يتـم تداولـه مـن تعميـمات سياسـية تجعـل الاسـتثناءَ قاعـدةً، والجـزءَ كُلاً، وبعـض العـرب المُـطبِّعين هـم جميـع العـرب ... إلـخ، وكأنـه لا يكفـي القضيـة الفلسـطينية ضَرَراً، القـدر الحاصـل فعـلاً مـن التخـلي عنهـا!

أقـول مـا سـبق ليـس دفاعـاً عـن العـرب أو الحقيقـة فقـط، بـل، أيضـاً، وأولاً، مـن أجـل القضيـة الفلسـطينية نفسـها، لأنـه لا مصلحـة لهـا بتضخيـم خسـاراتها، والتخـلي العـربي والـدولي عنهـا، مـع مـا يترتـب عـلى ذلـك مـن بـث لليـأس وسـوء تقديـر الأمـور، عنـد تقريـر المواقـف. لعـل الأهـم، بـل الأخطـر، أن المنطـق السـابق يخلـط بـين القضيـة الفلسـطينية، بمـا هـي مُعطـى موضوعـي، لـه عنـاصره الداخلية/الذاتيـة المُـقررة، وبـين حجـم التأييـد لهـا والاهتـمام الخارجـي بهـا عـلى أهميـة ذلـك.

وعليـه، فـإن المقصـود بحديثنـا، هنـا، عـن عناصر قـوة القضيـة الفلسـطينية، في هـذا المجـال بالتحديد، هـو عـن تلـك النابعـة مـن داخلهـا، وليـس المُـتأتية عـن دعـم خارجـي، عربيـاً كان أم إسـلامياً أم إنسـانياً أم دوليـاً، كـما سـنُوضح فـوراً.

6. القضية الفلسطينية العام 2018، وأين منها القضية الفلسطينية العام 1948؟!

كنـا طرحنـا آنفـاً سـؤالاً: هـل القضيـة الفلسـطينية مـا زالـت هـي نفسـها بعـد سـبعين عامـاً عـلى نكبـة 1948، ونصـف قـرن عـلى حـدوث نكسـة 1967، أم أنهـا توسـعت وتعـددت وتنوعـت قضايـا مُختلفـة أيـن منهـا القضيـة الأم؟

جـواب السـؤال هـو أن القضيـة الفلسـطينية لا تـزال هـي نفسـها، عـلى الرغـم مـن توسـعها وتعددهـا قضايـا ... إلـخ، وإن كان مـن التبـاس فهـو ناتـج عـن اختـلاف معنـى مـا حـدث، لأن ثمـة مـن رأى في تلـك القضايـا الفلسـطينية المُـستجدة والعديـدة طُغيانـاً عـلى القضيـة الأم، وإزاحـة لهـا عـن مـسرح الأولويـات. بالمقابـل، وهـذا مـا يعتقـده الكاتـب، ثمـة مـن يـرى عـن حـق أن القضايـا المُـستجدة ليسـت إلا حصائـل طبيعيـة، وإعـادة إنتـاج للقضيـة الأم التـي توالـت فصـولاً خـلال الفـترة بـين وعـد

بلفـور 1917، والنكبـة الفلسـطينية العـام 1948، وموجزهـا؛ احتـلال الأرض وتهجـير السـكان.

هنـاك مـن يدفـع الأمـور حـد زَعْـم أن النكبـة الفلسـطينية نفسـها صـارت نَكَبـات، لأن معانـاة الفلسـطينيين مـن الـدول العربيـة هـي نَكَبـات لا تقـل عـن نكبتهـم التـي تسـببت بهـا إسرائيـل لهـم! لا يخفـى هنـا أن هـذا المنطـق يُخطـئ بأصـل المأسـاة ومُنطلقهـا؛ نكبـة 1948، التـي قـادت إلى شـتات ومـا رافقـه مـن معانـاة مـا كانـت لتكـون البتـة لـولا النكبـة الأم.

والحـال هـذه، صـار سـؤال البعـض حـول ماهيـة القضيـة الفلسـطينية، ومـا الـذي يتوحـد حولـه أصحابهـا الآن وقـد توزعـوا شـتاتاً، وصـار لـكل جماعـة منهـم همومهـا المبـاشرة الخاصـة، والمختلفـة عـن همـوم مـا عداهـا، تبعـاً لاختـلاف الظـروف التـي تعيـش في ظلهـا كل جماعـة فلسـطينية، داخـل فلسـطين التاريخيـة أو خارجهـا، في الشـتاتين القريـب والبعيـد؟!

إن الجـواب الافـتراضي البسـيط والمبـاشر عـلى هـذا المنطـق هـو أنـه إذا لم تعُـد «نكبـة 1948»؛ أو «قضيـة فلسـطين»، تُوحِّـد الفلسـطينيين، فـإن هـؤلاء يتوحـدون، عـلى الأقـل، ضـد إسرائيـل بوصفهـا القاسـم المشـترك بـين أصـل كل مشـاكلهم في نكبـة 1948 ومـا آلـت إليـه الآن، كـما لأنهـا الطـرف المشـترك الـذي يحـول دون تحقيـق المصالـح الخاصـة المبـاشرة بـكل جماعـة فلسـطينية، عـلى اختـلاف تلـك المصالـح بـين كل واحـدة وأخـرى، بالمعنـى المبـاشر والضيـق للكلمـة.

نقـول هـذا عـلى خلفيـة أن إسرائيـل ليسـت فقـط غـير راغبـة في تقديـم أي حلـول، بـل، أيضـاً، وأصـلاً، لأنهـا عاجـزة بحُكـم طبيعتهـا، عـن تقديـم أي حلـول إيجابيـة لأي جماعـة فلسـطينية، وهـو مـا سـنتبيَّنه مـن خـلال أمثلـة عمليـة هـي التاليـة:

(أ) **فلسـطينيو المنطقـة المحتلـة 1948:** بلـغ عـدد هـؤلاء (156) ألـف نسـمة، هـم مـا بقـي مـن فلسـطينيين في المنطقـة التـي احتلتهـا إسرائيـل مـن فلسـطين التاريخيـة، وأقامـت دولتهـا عليهـا في أيـار 1948. بلـغ عـدد سـكان إسرائيـل في منتصـف نيسـان 2018، ثمانيـة ملايـين و(842) ألـف نسـمة، موزعـين كالتـالي: (74.5 %) مـن فئـة «يهـود»؛ (20,9 %) مـن فئـة «عـرب»؛ (4.6 %) مـن فئـة «آخـرون»، أي المسـيحيين غـير العـرب أو أفـراد مجموعـات إثنيـة متعـددة أُخـرى. تعـادل هـذه النِسـب بالأرقـام المُـطلَقة التـالي: (6.589) مليـون «يهـودي»؛ (1.849) مليـون «عـرب»؛ (404) آلاف مـن فئـة «آخـرون». وذلـك حسـب بيانـات نشرهـا المكتـب المركـزي للإحصـاء في إسرائيـل، بتاريـخ 2018/4/16، وترجمتهـا عنـه نـشرة مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية عـدد (2830)، بتاريـخ 2018/4/17.

يشمل عدد المصنفين تحت فئة «عرب»، والبالغ مليوناً و(849) ألف نسمة، السكان العرب في القدس الشرقية؛ حوالي (320) ألف نسمة، وهضبة الجولان؛ حوالي (23) ألف نسمة، وبقايا جيش لبنان الجنوبي؛ حوالي (3) آلاف، الذين هربوا من جنوب لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه مهزوماً العام 2000. بعد استبعاد هؤلاء، يبقى أكثر بقليل من مليون ونصف المليون نسمة، هم عدد الفلسطينيين في إسرائيل ضمن حدود 1948.

على الرغم من أن فلسطينيي منطقة 1948 يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويتمتعون نظرياً بحقوق المواطنة، لكنهم يُعانون من تمييز خفي ومُعلن، جعلهم منقوصي الحقوق، ويعانون من عدم المساواة مع اليهود في إسرائيل، بما فيه الشرقيون، الذين تضيق الفجوة بينهم واليهود الغربيين، بينما تزداد بين اليهود عموماً والعرب عموماً في إسرائيل.

دون دخول في أسباب ذلك، والتوغل في تفاصيل ما يعود منه إلى تمييز مقصود لاعتبارات سياسية ودينية وقومية (عنصرية)، أو ما يعود إلى أسباب موضوعية، لكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين واليهود في إسرائيل يزدادون تباعداً، وأن حركة الطرفين باتجاه الانعزال وليس الاندماج، على ما تقول كثير من الوقائع القاطعة بدلالاتها الفظة.

والحال هذه، فإن «قضية» الفلسطينيين في إسرائيل قائمة بذاتها، وبخاصة بهؤلاء الذين سوف يتابعون صراعهم بمعزل عن مآلات القضية الفلسطينية الأم. لم يعد سراً أو محل خلاف أن ما يحول دون مساواة الفلسطينيين باليهود في إسرائيل هو أن الأخيرة تتصرف بوصفها دولة اليهود، وما العرب فيها إلا أقلية مشكوك بولائها، ويجب أن تُحاصر وتُبدد كيلا تتحول أغلبية يوماً، ومن هنا كان قانون «القومية اليهودية» في إسرائيل، لضمان يهودية الدولة. من ناحية أخرى، يقول منطق الأمور أن التفسير الوحيد الذي يذهب فيه فلسطينيو 1948 للتمييز ضدهم، هو أنهم فلسطينيون.

بكلمة ختامية، لفلسطينيي المنطقة المحتلة 1948 الآن، وكما في كل وقت مضى أو آت، قضيتهم الخاصة جداً مع إسرائيل، التي تُذكِّرهم دائماً بأنهم فلسطينيون؛ ليسوا يهوداً، أو حتى إسرائيليين متساوي الحقوق، إن نسوا ذلك!

(ب) فلسطينيو القدس: من ضمن القاعدة نفسها التي قرأنا بناء عليها قضية الفلسطينيين في المنطقة المحتلة 1948، التي صارت تُعرف بإسرائيل، يمكن التعامل مع قضية القدس؛ بشراً وحجراً وتراثاً وموارد، سواء خلال فترة الضم الإسرائيلي لها منذ 1967، أو إثر قرار ترامب بنقل السفارة واعتباره أن مدينة القدس صارت خارج المفاوضات.

والحال هذه، هل يعني قرار ترامب بالنقل، أن القدس صارت خارج دائرة الحياة؟ هل حَذْفها عن جدول أعمال مفاوضات التسوية، إن كان من تسوية ومفاوضات حولها، يحذف (320) ألف مواطن مقدسي، بما يُمثل هؤلاء ويملكون؟! هل حذف مدينة القدس من جدول أعمال المفاوضات يجعلهم دون قضية وجودية خاصة بهم؟!

أعرف كغيري حجم الضغوط التي تتعرض لها القدس، بشراً وحجراً ومقدساتٍ. كما أعرف أيضاً أن عدد «المقادسة» الآن، والمقدر بحوالي (320) ألف نسمة، أكثر من أربعة أضعاف عددهم في 1967، وقد كان حوالي (70) ألف نسمة، وذلك استناداً إلى الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية. والحال هذه، ماذا ستفعل إسرائيل بهم؟ هل ستُجبرهم على حمل الجنسية الإسرائيلية، وبذلك تزيد عربها عرباً، أم ستطردهم في هجرة جماعية لا أظن أن الظروف تسمح بها؟ لن أدخل في مزيد من السيناريوهات، لكن أختم بمؤكّد هو أن لمدينة القدس قضية خاصة بها، وقد دافعت طيلة سبعين عاماً مضت، وستدافع عن نفسها، ولا تملك خياراً سوى ذلك، لأنها في معركة وجود من أجل نفسها أولاً.

(ج) الضفة الغربية: طالما جرى تلويح بضم كامل الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو ما كان يهبط أحياناً إلى ضم الكتل الاستيطانية! ثمة سيناريوهات أخرى تفصل مسألة الأرض عن السكان، فتكون الأولى من نصيب إسرائيل، أما السكان فيتوزعون «إمارات» و«معازل» و«كانتونات»، ما زالت المقترحات الإسرائيلية بشأن إدارتها السياسية رجراجة؛ هل ستبقى بيد إسرائيل، أم تُلقى على الأردن، الذي يواجه سيناريوهات صعبة على هذا الصعيد.

وإذ فكَّر البعض منذ 1974 بإمكانية حل قضية احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر فصل قضيتهما عن بقية فلسطين من ضمن المقايضة المنوه لها، لكن، وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي قُدِّم، كانت النتائج بائسة، وملخصها سياسة إسرائيلية مُعلَنة أو مُضمرة؛ بأن ما قبل 1967 ومنذ 1948 لإسرائيل، وما بعد 1967 كذلك!

والحال هذه، أيضاً وأيضاً، فإننا بما خصَّ الضفة الغربية، عُدنا في 2018 إلى المربع الأول من الصراع، ومُعادلته الصفرية؛ فلسطين مقابل أرض إسرائيل؛ وهذا ينفي ذاك، كما العكس بالعكس! يعني هذا أن للضفة الغربية، وهي تكابد الاحتلال الذي يفترسها يومياً، قضيتها الوجودية الخاصة، بمعزل عن أي جوانب أُخرى للقضية الفلسطينية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: ما الذي حال ويحول دون تنفيذ إسرائيل لسيناريوهاتها بضم الضفة الغربية التي تتكرَّر منذ عقود؟! لقد صار الجواب معروفاً، وهو أن

تنفيذ ذلك سيعني إنهاء إسرائيل كدولة يهودية وتحوّلها ثنائية القومية، أو دولة فصل عنصري. أما خيار إلقاء الأعباء السياسية والاجتماعية لسكان الضفة الغربية على الأردن، فدونه عقبات وجودية تدركها قيادة الأردن، التي لن تتساوق مع خيار يُهدد وجود الأردن نفسه.

رب قائل، لكن هذا كان قائماً قبل احتلال الضفة الغربية العام 1967؛ كونها كانت جزءاً من المملكة الأردنية، فما الذي يمنع تكراره؟ ثمة جديد ونوعي هو أنه ستُلقى على الأردن أعباء السكان، أما الأرض والموارد فستؤول لإسرائيل.

طبعاً لا تُمانع إسرائيل بأن يكون حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، لكن رغبتها ليست قدراً في ظل رفض، بل مقاومة أردنية فلسطينية لذلك الخيار، كما خشيتها من أن يعود هذا الحل ويرتد عليها، كما تقول أي قراءة استشرافية مُتأنية. لعل ذلك يُفسر الانصراف الأميركي-الإسرائيلي نحو خيار قطاع غزة محلاً لصفقة القرن!

أفترض هنا أن ثمة محاولة لتكرار خديعة أوسلو، لكن في قطاع غزة هذه المرة، وأن تُستدرج حركة «حماس» لتبلع الطُعم تحت ضغط أنها تعيش ظروفاً صعبة قد تدفعها لذلك! دون دخول في نقاش حول الفرص الواقعية لتلك الرهانات، لكن حتى ولو أُخذ بها، فعبثاً تُقدم حلولاً للمشاكل الخاصة بقطاع غزة، ما يعني أن أسباب الصراع باقية.

(د) فلسطينيو الشتات: لبنان .. نموذجاً: سُقنا أمثلة على بعض القضايا الخاصة بفلسطينيي الداخل، التي تنطبق في الجوهر على المطروح بشأن ما عداها، وسننصرف لتقديم نموذج عن قضايا الشتات الفلسطيني، حيث تذهب مُختلف السيناريوهات بشأنهم نحو توطينهم حيث يُقيمون في دول الطوق والخليج. نأخذ، مثلاً، لبنان الذي يعيش فلسطينيوه ظروفاً صعبة، لم تُنسهم قضيتهم الأم، بل عززت وعيهم بأنهم يعانون ما يعانون لأنهم فلسطينيون.

أيضاً وأيضاً، فإن سيناريو توطين الفلسطينيين في لبنان مستحيل، مهما علت الإغراءات المقدمة مقابل ذلك، لأن رفضه قضية ميثاقية، أي دستورية، بدليل أنه أُدرج في مقدمة الدستور اللبناني بعد اتفاق الطائف الموقع العام 1989 بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين، ما يعني أن التوطين وصفة مؤكدة لتفجير الوضع اللبناني بتوازناته الطائفية والمذهبية العديدة والهشة، وإجماعها على رفض التوطين. والحال هذه، سيبقى فلسطينيو لبنان عالقين بين ممنوعَيْن؛ العودة إلى فلسطين ممنوعة، والتوطين كذلك. أما الطريق الوحيد الباقي والمفتوح، الذي يحظى بتشجيع، بل تواطؤ متعدد الأطراف، فهو دفع فلسطينيي لبنان إلى الهجرة، وهو ما حقق نتائج فادحة بدليل نتائج تعداد الفلسطينيين في لبنان، والبالغ (274) ألف نسمة فقط، ما يعني أن عدداً

يبلغ ضعف هؤلاء أو يزيد قد غادر لبنان دون رجعة.

(هـ) قطاع غزة: هو المثل الأخير الذي سنتناوله، باعتباره قضية قائمة بذاتها، ووجع رأس دائم لإسرائيل، مُذ كانت مشروعاً صهيونياً، قُضي تماماً على مُستوطنيه في غزة كما الخليل العام 1929. كان قطاع غزة حضوراً موجعاً لإسرائيل قبل احتلال 1967، كما بعده. منه انطلقت أول حرب لفدائيين فلسطينيين العام 1956/1955. لم تقوَ على البقاء فيه بعد احتلالها له العام 1956. منه انطلقت أول مقاومة فلسطينية بعد احتلال 1967. كان دائماً الأكثر سخاءً في عطاء الدم لفلسطين؛ منذ 1948 وحتى 2018. كان رافعة فلسطينية دائماً. قاتل تحت نفس الرايات والشعارات بنفس الكرم والعنفوان ونكران الذات. ظنوه سيصبح فئوياً لكنه بقي وطنياً. لم يخذل من ناداه لمكرمة نضالية.

قطاع غزة، أعطى بالسخاء نفسه لتجربته مع الدكتور جورج حبش، الذي كان سيد المكان لفترة مبكرة ومجيدة من تاريخ غزة. حين أصبح الرئيس ياسر عرفات سيد المكان هناك عاملته غزة بالكرم نفسه. وحين آلت دورة الزمان إلى الشيخ أحمد ياسين، أعطته غزة كما يجب أن يكون العطاء. أي غزة هذه وهي على سلاحها دائماً كمقاتل إسبارطي لا يمل ولن يمل على ما تعرف إسرائيل، التي لا تعرف ماذا تفعل مع قطاع غزة، بما هو مشكلة لها؛ إن احتلته مباشرة أو انسحبت منه وحاصرته، إن حاربته أو هادنته. إن شبع أو جاع. تمنوا أن يغرق في البحر. لكن إله الشر لم يستجب.

بعد تذكير بأن ما قدمناه مجرد أمثلة، نختم بقول إن القضية الفلسطينية 2018، موجودة بفضل التاريخ وليس غصباً عنه. موجودة من خلال مجموعة من القضايا الوجودية التي تخص كل منطقة يتوزع عليها الفلسطينيون داخل وطنهم وخارجه، والمتفرعة عن القضية – النكبة الأم. كما يمكن الجزم بأن تصفية القضية الفلسطينية ليست على سهولة يعتقدها البعض، أو أنها في المدى المنظور، والذي يقول، أيضاً، إن الوجود الفلسطيني فوق أرض فلسطين يزداد اتساعاً، والدليل أن نصف الشعب الفلسطيني الآن يقيم فوق أرضه، وأنهم ذاهبون نحو التفوق على عدد اليهود فوق أرض فلسطين التاريخية.

7. حول كيفية «استنهاض الفلسطينيين»، و«استثمار طاقاتهم الكامنة»، و«تفعيلهم من كمٍ إلى نوع»

تناولنا في العنوان السابق القسم الأول من فرضية هذا البحث، وهو: «(أ) إن القضية الفلسطينية لم تكن يوماً على هشاشة أو ضآلة تجعل تصفيتها سهلة، لأن ذلك لو كان صحيحاً لصُفيت منذ

زمـن، لأنـه لم ينقـص إسرائيـل يومـاً الرغبـة، ولا حلفـاء دوليـون يناصرونهـا في رغبتهـا تلـك، وعـلى رأسـهم الولايـات المتحـدة برئاسـاتها المتعاقبـة».

ننتقـل الآن إلى تنـاول القسـم الثـاني وهـو: «(ب) إن الشـعب الفلسـطيني، وعـلى الرغـم مـن الظـروف الصعبـة التـي يعيشـها، أو تحيـط بـه وقضيتـه، لم يسـتنفد طاقاتـه بعـد، وأنـه مـا زال يختـزن عنـاصر قـوة كامنـة هائلـة قابلـة للتفعيـل، ونوعيـة أساسـاً، لم تُسـتثمر بعـد في صراع الوجـود الـذي يخوضـه». ومـن هنـا كان عنـوان البحـث عـلى النحـو الـوارد أعـلاه.

لعـل أكـثر العبـارات تـداولاً عـلى لسـان الكُتَّـاب والصحافيـين الفلسـطينيين في العقـد الأخـير، كانـت: «مُراجعـة التجربـة الماضيـة»، و«التفكـير مـن خـارج الصنـدوق»، دون تحديـد المقصـود بذلـك، وهـو سرعـان مـا كان ينفلـت عـلى غاربـه وينتهـي غالبـاً بتكـرار السـجالات السـابقة والمعروفـة، التـي كانـت تـدور حـول الخيـارات السياسـية والنضاليـة المتباينـة.

أزعـم أن «المراجعـة»، و«التفكـير»، دائمـاً وأبـداً، يجـب أن ينطلـق مـما هـو في الصنـدوق، مخـزن التجربـة، ومـما قالتـه كلمـة الحيـاة مـن دروس لناحيـة أن الفلسـطينيين، وفي مراحلهـم المتتاليـة والمتعـددة، جرَّبـوا مختلـف الخيـارات، لكنهـم وصلـوا إلى النتيجـة نفسـها، بمـا يعنيـه مـن أن أي تفكـير جديـد يجـب أن ينـصرف ليـس فقـط نحـو معنـى أن الخيـارات نفسـها التـي فشـلت مـع الفلسـطينيين نجحـت مـع آخريـن كثيريـن، بـل أيضـاً حـول الإمكانـات والأداء الفلسـطيني حربـاً أو سـلماً، وأن العِـبرة ليسـت في صحـة الخيـار بالمبـدأ، بـل أن يقـترن مـع ميـزان قـوى لصالحنـا، أي مُناسـب لحـربٍ أو سـلمٍ اخترنـا!

لقـد تكـرر الفشـل الفلسـطيني في غـير مرحلـة تاريخيـة، منـذ ثلاثينيـات القـرن العشريـن وثورتهـم الكـبرى 1936-1939، وحتـى الآن، كـما تكـرر تغييـب طـرح السـؤال حـول ذلـك، وعـدم مُحاولـة تـلافي أسـبابه. تكـرر، أيضـاً وأيضـاً قَضْـم الفلسـطينيين لأهدافهـم، مرحلـة بعـد أخـرى، لتتناسـب وتراجـع ميـزان القـوى الـذي يُقاتلـون في ظلـه. عـلى هـذه الخلفيـة، يمكـن فهـم الرؤيـة الإسرائيليـة، التـي لا بـد وأن تكـون قـد أدركـت ذلـك، وعملـت عـلى اسـتثمار عامـل الزمـن لإحـداث مزيـد مـن الخلـل في ميـزان القـوى، وبالتـالي قَضْـم الفلسـطينيين لأهدافهـم، حتـى تتـلاشى في نهايـة الأمـر، كـما يُراهـن العـدو.

عـلى الغالـب؛ كانـت مسـؤولية اختـلال ميـزان القـوى تُلقـى عـلى الخـارج، دون مُسـاءلة الـذات حـول سـبب أنهـا عـلى ضَعـفٍ هـي عليـه، مـا زاد الاختـلال اختـلالاً؟ كانـت ثمـة ذريعـة جاهـزة هنـا مفادهـا أن أي حديـث عـن مسـؤولية الـذات الفلسـطينية هـو إعفـاء للخـارج مـن المسـؤولية

عـما جـرى. وفقـاً للمنطـق نفسـه، نسـتطيع قـول إن حـصر المسـؤولية بالخـارج فقـط، هـو لتغطيـة مسـؤولية الـذات وقابليتهـا للفشـل مرحلـة بعـد أخـرى، إذا لم تـعِ تقصيراتهـا وتعمـل عـلى تلافيهـا.

والآخـر ليـس بالـضرورة أن يكـون خارجيـاً؛ صهيونيـاً أو إمبرياليـاً ... إلـخ، فقد يكـون داخليـاً؛ فلسـطينياً أيضـاً. وإذ تـوزَّع الفلسـطينيون دومـاً عـلى فريقـين أو أفرقـاء، فـإن «الآخـر» الفلسـطيني هو المسـؤول، أمـا «الـذات» فمنزَّهـة عـن كل خطـأ، وبالتـالي عـن أي مسـؤولية أو مُسـاءلة! تبـدو هنـا أهميـة اسـترداد زمـام المبـادرة فكريـاً، انطلاقـاً مـن حقيقـة أن الأزمـة التـي يعـاني منهـا الفلسـطينيون راهنـاً، عابـرة للمراحـل والأجسـام السياسـية، فمـن يريـد حصرهـا بالمرحلـة الأخـيرة وربطـاً بفـترة رئاسـة محمـود عبـاس، ينـسى أنهـا كانـت قائمـة في فـترة سـلفه الرئيـس يـاسر عرفـات، الـذي ورثهـا عـن سـلفه الرئيـس أحمـد الشـقيري، وقـد ورثهـا عـن الرئيـس الحـاج أمـين الحسـيني.

أمـا في المرحلـة الأخـيرة؛ القصـيرة والراهنـة؛ 2007-2018، ومـا سـادها مـن انقسـام، لـه أثـره السـلبي المنظـور والخطـير عـلى الوضـع الفلسـطيني قاطبـة، لكـن الحقيقـة هـي أن الأزمـة الوطنيـة الفلسـطينية العامـة، بمعنـى العجـز عـن تحقيـق الأهـداف الوطنيـة المحـددة في المرحلـة المحـددة، سـابقة عـلى ذلـك.

لا تسـعى الفقـرة السـابقة إلى إدانـة أو تبرئـة أحـد، أو إدانـة أو تبرئـة الجميـع، كـما قـد يُظـن. إنهـا تسـعى إلى تأكيـد أن نتائـج المراحـل السياسـية تشـابهت عـلى اختـلاف الأزمـان؛ والإدارات السياسـية، منـذ زعامـة مـوسى كاظـم الحسـيني، وحتـى الآن، مـا يقتـضي البحـث عـن «العابـر»؛ «المشـترَك»، السـبب وراء توحـد كل العهـود والمراحـل وتشـابهها فشـلاً؛ بالمعنـى الـوارد آنفـاً، أي العجـز عـن تحقيـق الأهـداف الوطنيـة المحـددة في المرحلـة المحـددة عـلى اختـلاف المراحـل والأهـداف.

إن الجـواب البسـيط والموثـق والصحيـح عـلى نحـو عـام، مـن وجهـة نظـر النـص في ضـوء مـا قالتـه كلمـة الحيـاة، هـو أن جميـع المراحـل التاريخيـة والإدارات السياسـية الفلسـطينية، واسـتطراداً النتائـج المحققـة في كل مرحلـة، تشـابهت فشـلاً مـع بعضهـا بعضـاً، لأنهـا كانـت ومـا زالـت تعكـس البنيـة الاجتماعيـة الضعيفـة نفسـها، ليـس بالمعنـى المطلـق والحـرفي، بـل بالمعنـى النسـبي، أي بالمقارنـة مـع قـوة العـدو الـذي نُواجـه في كل مرحلـة، وبمـا هـو، أي الضعـف بالمقارنـة مـع العـدو، عابـر للمراحـل والإدارات السياسـية المتعـددة؛ المختلفـة والمتلاحقـة، التـي كانـت تشـبه تلـك البنـى الضعيفـة، وتُعـبر عنهـا.

وعليـه، فـإن الحديـث لا يـدور عـن ثابـت؛ ثبـات البنيـة الاجتماعيـة الفلسـطينية، أو البنيـة الاجتماعيـة للمـشروع الصهيـوني، عـلى مـدى قـرن، كـما قـد يُظـن خطـأ، فقـد شـهد كلاهـما، تحـولات

نوعية عاصفة، وباتجاهات متعاكسة، بل عن ثبات الفجوة، ثم اتساعها على نحو فادح بين البنيتين. بكلمة أُخرى، ثمة مُتحرك هو تحولات البنيتين محل التصارع بين مرحلة وأخرى، أما الثابت فهو الفجوة بينهما. واستطراداً، فإن تفاوت التطور، ومن ثم اتساع الفجوة، هو سبب ثابت الفشل محل حديثنا، الذي قلنا إنه عابر للمراحل والإدارات السياسية المتعددة؛ المختلفة والمتلاحقة.

ثمة من قد يعتبر هذا النمط من النقاش ترفاً أو لغواً، لأنه يجهل أن عدم طرح سؤال الفشل الفلسطيني المتكرر، وتقديم جواب سليم عليه، يُفسح لتفسير عنصري هو أن هذا الفشل من طبيعة الأشياء، وأن ثمة «استثناءً فلسطينياً»؛ أي عجزاً عن النجاح بالمبدأ، وهذا لو ساد، هو وصفة مضمونة لليأس وهزيمة الفلسطيني لنفسه بنفسه!

أيضاً وأيضاً ثمة من قد يعتبر أن التركيز على ضُعف البنية الفلسطينية، بالمعني النسبي والمقارن مع الإسرائيلية، كقاسم مُشترك وسبب الفشل المتكرر يتجاهل حقيقة وجود مُشترك آخر، هو قوة العدو الذي يواجهه الفلسطينيون. هذا يُعيدنا إلى تكامل الذاتي والموضوعي في صُنع الفشل أو النجاح؛ فلسطينياً كان أم غير فلسطيني. يُعيدنا، أيضاً، إلى حقيقة أن مفهوم إسرائيل قوية أو ضعيفة نسبي، تقرره، أيضاً، قوة أو ضعف الفريق الفلسطيني، والعكس بالعكس.

إن السؤال البسيط الذي يفرض نفسه والحال هذه هو: ترى هل كانت ستختلف النتائج لو كان الطرف الفلسطيني أقوى؟ ماذا لو كان أضعف؟ بالتأكيد، ستختلف، فلو كان الفلسطيني أقوى لكانت هزيمته أقل، ولو كان أضعف لضعفت قضيته أكثر. يضعنا ما سبق أمام ممر إجباري وسؤال: هل الفلسطيني أمام إمكان أن يضعف أكثر، مع ما لذلك من أثر سلبي على قضيته؟ الجواب نعم، لأن العدو يستثمر الزمن ويُراكم قوته بتسارع، ما يزيد من الفجوة بينه والفلسطيني الواقف في مكانه، لا بل إن قوته تزداد تآكلاً إذا استمر حال الشلل على ما هو عليه!

يأتي في السياق ذاته سؤال: هل يُمكن للشعب الفلسطيني تعزيز قوته، كي يحفظ على الأقل التوازن القائم بينه وبين عدوه؟ الجواب نعم كفرضية مجردة، سنقدِّم الدليل على أنها إمكانية واقعية، لا بل إن بإمكان الشعب الفلسطيني تعظيم قوته كماً ونوعا، من خلال تفعيل طاقاته الكامنة، وتحويلها من كمٍ إلى نوع، على ما وضحنا وسنوضح.

8. تحديث النظام السياسي الفلسطيني كممر إجباري لتفعيل البنية الفلسطينية، وتعظيم قوتها

يُفاخر الفلسطينيون أن عددهم في العالم بلغ العام 2018 ما يزيد على (13) مليوناً، وهذا رقم ليس بعيداً عن الحقيقة، إن لم يكن أكثر، انطلاقاً من عددهم العام 1948، ونِسب تكاثرهم، وفيما لو أخذنا بعين الاعتبار أولئك الذين يمكن اعتبارهم من أصل فلسطيني، وبخاصة منهم الذين لم يُحسبوا في تعداد السكان عشية نكبة 1948، لأنهم كانوا قد غادروا فلسطين للمهجر في الأميركتين وسواهما منذ مطلع القرن العشرين، وربما قبل ذلك!

إن السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه، هل نجد لذلك الرقم الخاص بعدد السكان انعكاساً في حجم ومستوى الأداء الفلسطيني العام؟ وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تُمثلهم، فهل استفادت من طاقاتهم جميعاً؟

إن الجواب البسيط والأولي الذي يمكن تقديمه هو أن الوقائع العيانية لا تُسجِّل جواباً إيجابياً على السؤال المطروح. يمكن الافتراض أيضاً أنه إذا كان الفلسطينيون لم يُفعَّلوا كمياً، فهل نتوقع أنهم فُعِّلوا نوعياً؟! يصح الطرح السابق على فلسطينيي الداخل، حيث في فلسطين التاريخية نصف الشعب الفلسطيني مع عدد يُقارب عدد اليهود؟

أُذكر هنا بالسؤال الذي طالما طرحته بعض النخب الفلسطينية، وهو: «هل يمكن تفعيل الفلسطينيين بدون وجود مشروع وطني جماعي وكيان سياسي موحد؟»، لكني أسأل بدوري: هل فعلنا أفضل ما لدينا ضمن ما هو مُتاح لنا؟

أعرف، أيضاً، الاختلاف الفادح في الشروط التي يعمل في ظلها كل واحد من الطرفين المتصارعين، حيث يحبس الإسرائيلي تطور الفلسطيني، ما يجعلنا نتواضع بالتوقعات، لكن ذلك لا يُلغي السؤال من ناحية المبدأ حول مدى كفاءة فعالية فلسطينيي الداخل، طبعاً من ضمن الظروف الصعبة جداً التي يعيشونها، وهل عوَّضوا، ولو نسبياً، ما ينقصهم في الداخل، من خلال ما هو مُتوفِّر في الخارج؟! يُطرح كذلك السؤال حول هل تقتصر العقبات أمام كفاءة الفعالية الفلسطينية وتبديد الطاقات، على قيود الاحتلال الإسرائيلي، أم أن بعضها يعود للفلسطينيين أنفسهم أيضاً، وإن بنِسبة قد تزيد أو تنقص؟ يعود بنا هذا إلى ما قُلناه سابقاً حول أننا إذا كنا لا نستطيع التحكم بالعقبات الإسرائيلية المُعطِّلة للطاقات الفلسطينية، فماذا عن الخسارة المتأتية عن الثغرات في الأداء الفلسطيني نفسه؟

لن تتوقف الأسئلة عن التناسل، ولعلنا قدمنا ما يكفي منها، عدا أن ثمة مشاكل تُخفى في

ثنايا أخرى. فالقصور الذاتي الفلسطيني قد يُذرَّع بالعامل الإسرائيلي، الذي أغنى البعض عن واجب السؤال، حين جُعل تفسيراً لكل عِلة. وما لا يُحمل للإسرائيلي، يمكن أن تُلقى مسؤوليته على الفلسطيني «الآخر»؛ المنافس، الذي يُستحضر بسبب ودون سبب! غرض الملاحظة السابقة التحديد الدقيق للعوائق التي يُواجهها الفلسطينيون، وأين يستطيعون الفعل، وأين لا. أرجو ألا يُستنتج من القول السابق أنه يأخذ المسؤولية عن الإسرائيلي ويلقيها على الفلسطيني!

على خلفية ما تقدم، كان العنوان الرئيس للمقاربة، والعنوان الفرعي لهذا القسم: «تحديث النظام السياسي الفلسطيني كممر إجباري لتفعيل البنية الفلسطينية، وتعظيم قوتها»، بما يعنيه من حُكم على تخلف النظام السياسي الفلسطيني وتحميله مسؤولية تدني الأداء الذاتي الفلسطيني، الذي لا مخرج منه إلا بمعالجة مشكلة الأصل؛ وهو النظام السياسي، بالمعنى الشامل للكلمة، أي الإدارة السياسية العامة لشؤون الفلسطينيين في مختلف المجالات. أما وأن الثغرات لا تقتصر على جانب دون آخر، أو يمكن معالجتها بالمفرق، وتعود جميعاً إلى جذر واحد، فالإصلاح يجب أن يبدأ بالجذر، لأنه إن صَلُح، قادر عندها على إطلاق ديناميات إيجابية، تُصحح أداء المجتمع الفلسطيني ككل.

إننا حين نتحدث عن نظام سياسي فلسطيني، علينا التيقن من أنه موجود فعلاً! وإذا كان كذلك، فهل هو الأفضل ومحل احترام، أم يُنتهك قياماً وقعوداً؟ وعلى خلاف ما قد يُظن، فالنظام السياسي ليس السُلطة الحاكمة، بل المعارضة أيضاً، المُطالَبة بإصلاح ذاتها وانتظام أمورها على قواعد ثابتة وواضحة، وليس استنسابية لم تعُد خافية.

9. نعم آن أوان أن تدخل قاموسنا مصطلحات: المعيارية؛ الديمقراطية؛ الإنتاجية؛ الشفافية ... إلخ!

ثمة من يبتذل مفهوم التحديث إلى امتلاك كومبيوتر ووسائل تواصل وآلات أحدث، كحال بعض الدول الريعية مثلاً! ما نقصده بالتحديث هو، وفضلاً عما تقدم، قدرة النظام المحدد، مُقارنة بغيره، على التعبير عن مخاضات المجتمع واستيعاب طاقاته وإطلاق فعالياته بواسطة **دولة دستور ومؤسسات**، تكفل تداول السُلطة وتأسيسها على إرادة الشعب، كما تُعبِّر عن نفسها بصناديق الاقتراع، وبوصفها المصدر الوحيد للشرعيات على كل المستويات من الحكومة إلى أصغر نقابة أو مؤسسة اجتماعية أو غير حكومية، يجب أن يكون لها جمعياتها العامة وانتخاباتها!

ثمة أنظمة و«أنظمة» قالت الحياة كلمتها بشأنها لناحية الفشل أو النجاح. ما يعنينا منها

هـي تلـك التجـارب التـي حققـت، تاريخيـاً، نجاحـاً أكـبر، أو فشـلاً أقـل مُقارنـة بسـواها. أمـا وأن ذلـك حصـل فعـلاً، فهـو يعنـي أن قـدرة نظـام معـين هـي أفضـل مـن غـيره عـلى اسـتثمار الطاقـات المتاحـة والكامنـة؟ هنـا ثمـة مـن قـال: جربنـا كل السُـبل لتفعيـل طاقاتنـا، وحـل مشـاكلنا الداخليـة المسـتعصية، ومـا بقـي علينـا إلا تجريـب سـلاح التحديـث بالديمقراطيـة، فهـل نحـن فاعلـون؟!!

نعـم، هـذا المنطـق معـروف سـابقاً، بـل يرتقـي إلى مسـتوى البديهيـات، مـا يجعـل السـؤال أكـثر إلحاحـاً حـول سـبب عـدم احـترام تلـك البديهيـة سـابقاً، عـلى الرغـم مـن ثبـوت جدواهـا تاريخيـاً في ناحيـة، ومـن ناحيـة أخـرى الوضـع الصعـب الـذي يعيشـه الفلسـطينيون الآن، وهـم بأمـس الحاجـة إلى أي طاقـة إضافيـة. دون رغبـة في طـرح مزيـد مـن الأسـئلة الإشـكالية، لكـن مـن الـضروري التمييـز بـين سـببين وراء التمسـك بالنظـام القائـم؛ الأول ثمـة مصالـح خاصـة أو فئويـة وراء ذلـك. أمـا الثـاني، فهـو رسـوخ المفهـوم القائـل بـأن الشرعيـة الثوريـة، وليـس الدسـتورية أو الشـعبية أو الانتخابيـة، الأكـثر ملاءمـة للوضـع الفلسـطيني الراهـن. بالمقابـل ثمـة مـن يـرى أن النظـام القائـم يجمـع بـين ثغـرات الشرعيتـين المذكورتـين.

يمكـن للأسـئلة والإشـكاليات والسـجالات حولهـما أن تتناسـل إلى مـا لا نهايـة، لكـن مـا تقطـع بـه هـذه المقاربـة أن إعـادة تأسـيس النظـام السـياسي الفلسـطيني، قـولاً وفعـلاً، عـلى أسـس ديمقراطيـة، كفيـل بـأن يُظهِّـر أفضـل مـا في المجتمـع مـن القمـة إلى القاعـدة؛ مـن المؤسسـات الوطنيـة العامـة الجامعـة، إلى الأحـزاب والتنظيـمات والاتحـادات والنقابـات وبقيـة مؤسسـات المجتمـع المـدني، بـل الأهـلي حيـث صـار حتـى تكويـن قيـادات الروابـط العائليـة يتـم بالعمليـة الديمقراطيـة.

وعليـه؛ «**بالإمـكان أفضـل مـما كان**»، لأن مـا نقترحـه لا يقتـصر عـلى العمليـة الانتخابيـة، بـل هـو عمليـة تحديثيـة شـاملة، تقـع في موقـع القلـب منهـا المعياريـة، بمـا هـي التخطيـط والتعيـين والمراجعـة والمسـاءلة والمقارنـة اسـتناداً إلى معايـير علميـة واضحـة عـلى المـدى مـن الدسـتور والقوانين النافـذة، إلى التعيـين في الوظائـف العامـة اسـتناداً إلى توصيـف وظيفـي صـارم. إننـا حـين نشـدد عـلى «المعياريـة»، فمـن أجـل مغـادرة الاستنسـابية والمعايـير الذاتيـة أو الهابطـة السـائدة عمومـاً، التـي تُناسـب واقـع الحـال، وتخلـق رضى زائفـاً عـن الـذات، نحـو الحكـم عـلى الأداء مـن خـلال معايـير دوليـة محـل اتفـاق.

لا يرتقـي مـا سـبق بالمسـتوى السـياسي فقـط، بـل يمتـد إلى كل المجـالات أيضـاً، مـن ضمـن تدافـع دائـري معـروف، لأن كل إيجـابي في ناحيـة يُحفـز مـا عـداه إيجابـاً والعكـس بالعكـس. إن مجلسـاً تشريعيـاً أو وطنيـاً جديـداً أفضـل؛ أرشـق وأفعـل، يعنـي سـلطات تنفيذيـة وطنيـة أفضـل وأرشـق وأفعـل. كـما إن حيويـة تبـدأ في مـكان، لا بـد وأن تفعـل في كل اتجـاه.

ثمة من سيقول عن هذا الطرح إنه نظري، وتنفيذه صعب، بل مستحيل، لأن ثمة مصالح ومُستفيدين من الوضع القائم، وسيحولون دون تغييره. ذلك صحيح، وصحيح أيضاً أن المستفيدين أقلية، وثمن بقاء الحال على حاله هو رأس القضية الوطنية نفسها، ما سيستدرج ردود فعل ويستنفر طاقات حاضرة وكامنة. نستعيد هنا حقيقة أن ما طرحته هذه المقاربة، حتى ولو كان نظرياً في اللحظة الراهنة، لكنه يُوفر أساساً لخيارات عملية يقدر عليها الفلسطيني، الذي لن يعجز عن اختراع سُبل الصمود والمواجهة، في مرحلة تُواجه فيها قضيته الوطنية خطراً وجودياً.

10. تحديث وتكثيف البنية العلمية كممر إجباري لتحويل القوة الفلسطينية من كمٍ إلى نوع

نبدأ تناول هذا العنوان بالتأكيد على أن دَمَقْرطة النظام السياسي وتحديثه؛ بما هو الإدارة العُليا للشعب الفلسطيني، لا بد أن يتركا أثراً إيجابياً على بُنيته العلمية، التي أفردنا لها عنواناً خاصاً، ليقيننا بأن التحديث السياسي ليس قوانين ونصوصاً وانتخابات فحسب، يُحدد نوعية نتائجها مستوى تطور المجتمع المعني، بل تحديث بنية المجتمع نفسه أيضاً وأولاً، لأن بُنية اجتماعية أفضل، تُعطي بالضرورة نتائج انتخابية أفضل.

هذه هي القاعدة، وإن كان من استثناء، على ما حصل في ألمانيا الثلاثينيات، حيث أتت الانتخابات بالنازية وهتلر، أو كما حصل أخيراً في انتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة الأميركية مثلاً، التي أتت بدونالد ترامب، فذلك لا يُلغي القاعدة، وبما هي أيضاً أن الديمقراطية نفسها، تأتي بنتائج مُختلفة جذرياً إذا كان محلها مجتمع تسوده الأمية، عنها في مجتمع على متوسط علمي عالٍ.

لا شك أن التحديث العلمي يأتي بآخر اجتماعي، واستطراداً سياسي، لكن امتياز الدعوة إلى التحديث العلمي، يأتي من كونها أقل مواجهة للمشاكل من الدعوة للدَمَقْرطة والتحديث السياسي، بما تستفزه من قوى تظن نفسها، عن حق أو باطل، مُتضررة من تغيير أُسس إنتاج النظام السياسي والشرعية وتداول السُلطة في مجتمع ما.

ثمة سبب آخر لتناول هذا العنوان هو تحديد النقطة التي يقف عندها الفلسطينيون الآن علمياً، ما يقتضي اختبار صحة الشائع حول مستواهم العلمي، حيث ثمة من «يُحب» الفلسطينيين حد زعم أنه «الأعلى في العالم»، وإن تواضع فالمستوى «من الأعلى في العالم»! ربما كان كذلك سابقاً، وقياساً بالمحيط العربي أو العالم الثالث، لكن آن أوان الصحو من حُلم اليقظة

اللذيذ هذا، وإدراك أن العالم وحتى المحيط تغير على هذا الصعيد، بل كل صعيد!

لا يفوتنا لفت النظر وفي ضوء ما سبق إلى: (أ) ما يهمنا هو معنى العِلم لناحية أنه مفتاح، وإن ليس الوحيد؛ لكل تطور وقُدرة على المنافسة في السِلم كما الحرب، حد أن معيار تطور مجتمع ما هو قدر ما ينفقه على البحث العلمي خصوصاً والعِلم عموماً. (ب) إن المجتمع الفلسطيني، في الداخل والخارج، عانى ويُعاني من نزف موارده العلمية نتيجة هجرتها مُضطرة إلى الخارج، أو البقاء هناك بعد إتمام الدراسة. والحال هذا، لا يخطئ من يسأل: هل فرضية هذا البحث وموضوعه الدعوة إلى القفز بالمستوى العلمي الفلسطيني نحو الأعلى، أم المسارعة إلى وقف انهياره؟! وسواء أكان الجواب هذا أو ذاك، أو كليهما معاً، فإن ثمة مُهمة علمية لا تقبل التأجيل أمام الفلسطينيين.

وعليه؛ فإن موضوع البحث يتعلق بجوهر القوة الفلسطينية الناعمة؛ العِلم، الذي نقرأ أوضاعه مع البدايات، كما من النهايات؛ وإن كان الأصح من البدايات؛ من التأسيس؛ من الروضات والمراحل الابتدائية، حيث يبدأ ضُعف نجد آثاره ماثلة في المراحل الثانوية والعليا، والحديث المُتواتر والمتزايد عن خريجين جامعيين أشباه أُميين، ربما!

طبعاً لا يجوز التعميم، لكن ثمة مشكلة جدية، وبخاصة بين فلسطينيي لبنان وغزة، حيث تتوفر للكاتب بيانات على هذا الصعيد. لا يعني ذلك أن ما تبقى من مناطق دون مشاكل، تختلف من مكان إلى آخر، أو حتى داخل المكان نفسه، على ما في الضفة الغربية، حيث يتفاوت المستوى بين خريجي هذه المؤسسة التعليمية أو تلك.

وإذ يُسجل علو مستوى جامعة بيرزيت أو سواها، قياساً بعداها من جامعات الضفة الغربية ومعاهدها، فإن هذا يجب ألا ينسينا، من ناحية أخرى، تواضع مكانة بيرزيت وسواه، قياساً مع جامعات بلدان أُخرى متطورة. وبالمقابل، تواضع مستوى جامعات ومعاهد قطاع غزة قياساً مع ما هو عليه في الضفة الغربية كمتوسط عام، أو مع مستوى بيرزيت حصراً. ثمة من قد يضيف، ليس جميع جامعات قطاع غزة على المستوى ذاته، إن سلباً أو إيجاباً!

11. إذا لم يكن الآن وقت استنفار الطاقات، فمتى يكون ذلك؟ وإذا لم نُقارن أنفسنا بإسرائيل، فبمن نُقارنها، ربطاً بسؤال من نُصارع على حقوقنا ومستقبلنا؟!

إذاً يجب استخدام أساس قياس مناسب قبل إلقاء الأحكام، وتذكُر أن الصراع ليس فلسطينياً-فلسطينياً، أو بين بيرزيت وغيرها من جامعات فلسطينية، بل مع الجامعات الإسرائيلية؛ وأقربها إلى بيرزيت الجامعة العبرية!

هـذا هـو المعيـار الـذي يجـب أن يحـضر، ومعـه سـؤال: لمـاذا لا يُفكـر الفلسـطينيون، بـل لمـاذا لم يفكـروا، بـأن تكـون لهـم ولـو جامعـة واحـدة عـلى مسـتوى الجامعـة العبريـة! عـلى الأقـل؛ أيضـاً وأيضـاً، لمـاذا لا تكـون جامعـات غـزة عـلى مسـتوى جامعـة بيرزيـت! لمـاذا لا تكـون جامعـة بيرزيـت كالجامعـة العبريـة، وهـو مـا قـد يسـتثير نقاشـاً مـن نـوع؛ هـل هـذا وقتـه؛ أو: مـا لنـا والمقارنـة مـع إسرائيـل، عـلى جـاري الجـواب المعـروف! إن السـؤال الـذي آن أوان طرحـه عـلى بسـاط البحـث هـو: إذا لم نُقـارن أنفسـنا بإسرائيـل، فبمـن نُقارنهـا، ربطـاً بسـؤال مـن نُصـارع عـلى حقوقنـا ومسـتقبلنا؟ أليسـت إسرائيـل؟! وإذا لم نقُـم الآن بمـا يجـب فمتـى نقـوم بـه؟! وإذا لم نفعلـه نحـن مـن يفعلـه! عـلى الأقـل لنفكـر بالأمـر!

وعليـه، يقـف الفلسـطينيون عنـد نقطـة مُتدنيـة علميـاً، ليـس وِفـق المعايـير الدوليـة فقـط، كـما تظهـر المقارنـات مـع الـدول الأخـرى، بـل ربطـاً بمـا يسـتطيعون عليـه فعـلاً أيضـاً، لأنهـم وقـد وصلـوا مسـتوى بيرزيـت، يسـتطيعون مثلـه في كل الضفـة وقطـاع غـزة! لا مجـال للتـذرع هنـا باحتـلال، هـو واحـد في المنطقتـين، كـما لم يعُـد سراً أنـه وحيـث حـضرت المعياريـة والمهنيـة كان نجـاح أكاديمـي، وصـار إلى نقيضـه حـين تدخَّلـت الفئويـة الضيقـة واعتباراتهـا الزبائنيـة القاتلـة والماثلـة!

كانـت حصيلـة مـا تقـدم تراجـع مسـتوى البنيـة الاجتماعيـة الفلسـطينية ككل، وذلـك جـراء تـدني مسـتوى المخرجـات العلميـة مـن الجامعـات الفلسـطينية، التـي تعـود لتلعـب دور المدخـلات الاجتماعيـة الهابطـة والمهبطـة عمليـاً. بداهـة أن العكـس صحيـح، لناحيـة تحسـين مسـتوى البنيـة الاجتماعيـة، فعاليـة وإنتاجيـة، تبعـاً لتحسـين مسـتوى مدخلاتهـا العلميـة، التـي يُقررهـا مسـتوى مخرجـات الجامعـات عـلى هـذا الصعيـد. وبالمعنـى المشـار لـه، فـإن المهمـة الملحـة وقـف انهيـار الوضـع العلمـي، مـن خـلال سياسـة وطنيـة عُليـا، بـأن تكـون الجامعـات الفلسـطينية قاطبـة جامعـات، لا أكـثر ولا أقـل!

حـين تُصبـح الجامعـات جامعـات، أي تحـترم الأصـول مرعيـة الإجـراء؛ المعروفـة حـد البداهـة، فـإن الجامعـة تتكفـل بنفسـها تكثيـف بنيتهـا العلميـة، مـا يُفـضي موضوعيـاً إلى تحويـل القـوة الفلسـطينية مـن كـمٍ إلى نـوعٍ عـلى المـدى مـن الاجتـماع إلى السياسـة؛ ناعمـة القـوة كانـت أم خشـنة. وكي تكـون الجامعـات جامعـات، لا بـد مـن وعـي وقـرار سـياسي بـأن غـير ذلـك يُهـدد دور الجامعـات، ويُجـوِّف البنيـة الفلسـطينية ويُجهِّلهـا ويجعلهـا عـلى هشاشـة تُسـهل اختراقهـا وهزيمتهـا.

وعـلى هـذا، يمكـن اسـتنتاج أن المؤسسـة العلميـة الفلسـطينية تُعـاني بدورهـا مـن معضلـة «شـكلانية المؤسسـات»؛ لناحيـة أن هنـاك منشـآت مُقامـة مـن مبـان وتجهيـزات وإدارات وهيئـات تدريـس وموازنـات وطلبـة، لكنهـا، بنسـبة تزيـد أو تنقـص، هيـاكل شـبه فارغـة، لا يتناسـب مردودهـا وكلفتهـا.

يبقى مؤكداً أن «شكلانية المؤسسات» ظاهرة متناسلة تعكس بنية شاملة، فالجامعات تشبه مجتمعاتها، والمجتمعات تشبه جامعاتها، على ما يقول منطق الأمور ووقائعها.

ثمة خسارة مزدوجة مستقبلية وراهنة هنا، لا تقتصر على أن الجامعات لم تنتج عِلماً، بل تمتد إلى خسارة آلاف الطلبة سنوات من عمرهم دون مقابل علمي مُناسب. سيتحول هؤلاء، بالضرورة، إلى طاقة مُتدنية الإنتاجية أو سلبية أو تُضاف إلى جيش العاطلين عن العمل. أما إن استوعبوا، كيفما اتفق، فإن تدني الإنتاجية والبطالة المُقنَّعة بانتظارهم، وبقية القصة والدورة معروفة، لناحية ما يترتب على ذلك من تدني فعالية المجتمع على كل صعيد.

12. إعادة تأسيس المُجمَّع الفكري الفلسطيني

على أهمية البنية العلمية للمجتمع، ودور العلم كمُدخل إنتاج بالمبدأ، لكن ثمة أهمية استثنائية لحضور العلم والتخطيط والاستشراف في القرار السياسي، الذي نجد تعبيراً له في مراكز الأبحاث ومؤسسات الدراسات، التي أصبحت معياراً لقياس تطور المجتمعات والمفاضلَة بينها. أيضاً وأيضاً، فإن أحد أبرز معايير قياس تطور الجامعات هو بمقدار مزجها بين المهمة التدريسية والمهمة البحثية، على المدى من العلوم التطبيقية إلى النظرية والإنسانية ... إلخ!

أسهمت عوامل شتى في أن يكون البحث الفلسطيني الأفضل عربياً، لا بل امتلك وعمل بمواصفات علمية عالمية، كما الحال مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تأسست في 1963، ومركز الأبحاث الفلسطيني في العام 1964. وحين نقول مواصفات عالمية، فإننا نقصد المعيارية والمهنية والاستقلالية الأكاديمية، الملتزمة بالقضية الوطنية والسياسة العُليا، لكن الحرة من التزامات السياسة الجارية والفئوية الضيقة التي تبتذل البحث العلمي إلى إعلام هابط.

وإذ يؤرخ لانهيار مركز الأبحاث مع نهب إسرائيل له العام 1982، ثم تفجيره في العام 1983، لكن بداية الخلل في دور المركز بدأ قبل ذلك مع تطورات، نسوق مثلاً عليها استقالة مديره الراحل الدكتور أنيس صايغ التي كانت تعبيراً عن تجاذب موضوعي بين المهني والسياسي، وانتهى بالضرر الفادح على الطرفين في آن. كان لمؤسسة الدراسات الفلسطينية سياقها المختلف والمُتراجع فصولاً، الذي انتهى بضمور حجمها ودورها البحثي، قياساً بما كانته أيام ذروة نشاطها، الذي يُستدل عليه بالاختلال الفادح في توزيع الموازنة بين ما يُخصص للإدارة ونصيب البحث، وشبه غياب الباحثين المتفرغين والمتخصصين عن كادرها الوظيفي، وحجم إنتاجها وتنوعه، ونسبة ما تنتجه داخلياً من كتب تنشرها، قياساً بما تنشره لمؤلفين من خارجها، ما حوَّلها دار نشر أكثر مما هي مؤسسة دراسات!

يبقى مهماً التأكيد على أن العِبرة ليست في المسميات الضخمة، بل مضمونها العملي، وتحديداً عدد الخبراء المُتفرِّغين للبحث والتفكير في مختلف المجالات بالمؤسسة أو المركز المعني، كي نطلق عليه مركز تفكير مهنياً غايته الحقيقة، وليس تبرير السياسات الجارية أو الترويج لها، بما هما وظيفة إعلامية لها أهلها من مؤسسات وأفراد.

استناداً إلى ما تقدم من معايير وتجربة مؤسسة الدراسات ومركز الأبحاث، يمكن الحديث الآن عن غياب البحث الفلسطيني، لصالح حضور منابر التواصل الاجتماعي، ومراكز الترجمة، أو منصات إدارة وإطلاق النقاش حول قضية أو أخرى، أو جهد باحثين أفراد، أو ما قد يأتينا من باحثين وبحث تم إنتاجه خارج البيئة الفلسطينية وحتى العربية.

يقتضي ما تقدم استدراكاً باتجاهين: (أ) ليس صحيحاً الانطباع الشائع عن أن وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات النقاش ... إلخ، حلَّت أو يمكن أن تحل مكان الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث والخبراء المتخصصين والباحثين والمتفرِّغين الذين يعملون بمعزل عن كل عجلة أو ضغط زائد. (ب) دون تقليل من أهمية البحث الذي يتم في الخارج حول قضايانا، أو خلط بين «البحث» و«الجغرافيا» التي يُكتب منها، لكن المُراقَبة المتأنية تظهر أن من الأبحاث والباحثين ما يعكس البيئة الخارجية، لغة ورؤية وأجندات، أكثر مما يُعبِّر عن لغة وحقيقة القضية المحلية محل البحث.

لا يفوتنا هنا التذكير بالمراكز التابعة لأحزاب أو حركات أو تيارات أيديولوجية فكرية أو سياسية أو دينية، لكن هذه جميعاً، في غالب الأحوال، تُغطي مساحة فئوية ضيقة، وتنضبط لأجندات سياسية وفكرية، وترى نفسها مُتحرِّرة من المعايير المهنية الصارمة، إن اقتضى الأمر ذلك. أردنا هذا الاستدراك لإعادة تأكيد أن ما يُعتد به هو البحث العلمي الصارم المُتحرِّر من كل التزام ضيق قد يؤثِّر على قول الحقيقة، التي تُقال كاملة أو لا تكون حقيقة!

في ختام النقطة، وعلى أهمية البحث العلمي من ناحية المبدأ، ودلالته الاجتماعية التي لا تُخطئ، لناحية أن ازدهاره في مجتمع يعني وعياً لوظيفته، فإننا نولي أهمية لمدى انعكاس الأبحاث على الاستشراف والتخطيط ورسم السياسات. يبقى مُعبِّراً أنه في بلادنا، قد نسمع عن «دراسات جدوى» لهذا النشاط الاجتماعي أو ذاك، مهما كان صغيراً، لكننا قلَّما سمعنا عن «دراسات جدوى»، بما خص إدارة السياسة. أرجو أن يكون قد آن أوان ذلك.

13. الأولى بمعروف تعظيم الطاقات الفلسطينية، وقف تبديدها على الانقسام!

تناولنا في العناوين السابقة أمثلة مختارة على كيفية تعظيم الطاقات الفلسطينية الراهنة، وذلك من خلال تفعيل الكامن منها، وتحويلها ما أمكن ذلك من كم إلى نوع عبر وسائل معروفة، يأتي على رأسها رفع مُساهمة العِلم كمدخل إنتاج في مختلف أوجه النشاط الفلسطيني، من الاقتصاد إلى السياسة. نتناول تحت هذا القسم، وعلى ما يدُل عنوانه، معضلة أن الفلسطينيين لا يعانون نقصاً في الطاقة فحسب، بل، أيضاً، وللأسف يُبددون نسبة مؤثرة منها على صراعاتهم الداخلية، وأبرزهم الانقسام المديد الذي يعود لعقد من الزمن أو يزيد، بين مركزي رام الله وغزة.

وقد يختلف الباحثون حول كل ما يخص أسباب الانقسام الفلسطيني والمسؤولية عن استمراره عقداً أو يزيد، لكن ما هو خارج أي جدال، الكلفة الباهظة جداً للانقسام، الذي يجعل طرفي الصراع أضعف، كما القضية الوطنية، التي يُرسم لها أسوأ السيناريوهات. أيضاً وأيضاً، قد تختلف التقديرات حول الكلفة المادية والمعنوية، هذا إن كان بالإمكان تقديرها أو تعويضها، لكن ما هو محل اتفاق أن الجهد الضائع على التصارع الداخلي، وبحُكم منطق الأمور، هو على حساب الجهد المبذول ضد إسرائيل المسنودة على نحو غير مسبوق من الولايات المتحدة الأميركية.

وحين نُشكك بإمكانية تقدير أو تعويض الخسائر المادية والمعنوية المتأتية عن التصارع الفلسطيني-الفلسطيني، ففي البال كم هي فادحة، وبخاصة تحطيم صورة الفلسطيني أخلاقياً أمام نفسه قبل أصدقائه وأعدائه. فضلاً عن ذلك، فإن الفلسطيني مُوحداً لم يأت ولو بالحد الأدنى من حقه، فكم بالحري إذا كان مُنقسماً على نفسه؟

لا داعي لمزيد من التفصيل في مترتبات الانقسام، ونختم النقطة بتأكيد أن استنهاض الفلسطينيين، في هذه المرحلة بالذات، مشروط بتعزيز قدرتهم على الصمود، من خلال حفظ طاقاتهم المحدودة وتعزيزها، ربطاً بميزان القوى والتحدي الذي يواجهون في هذه المرحلة، حيث لم يعُد سهلاً معرفة أين تنتهي العنصرية والفاشية، وأين يبدأ الجنون!

14. أسوأ من الانقسام استخدامه ذريعة لعدم القيام بأي تطوير كمي أو نوعي!

من السهل على قارئ المقاربة استنتاج أنها ترى المخْرَج من الاستعصاء الراهن عقد مصالحة فلسطينية-فلسطينية، تُوقف الخسائر المترتبة على الانقسام، وأن المقترحات المقدمة، وبخاصة في القسم الخاص بتفعيل الطاقات الكامنة وتحويلها نوعياً، تشترط وفاقاً وطنياً فلسطينياً حولها،

عبثاً يتوفر في ظل الانقسام الحاصل. وعليه، ربما آن سؤال: هل المصالحة الفلسطينية ممكنة عملياً، وعلى أي أسس جديدة يمكن أن تتم بعد تكرر المحاولات الفاشلة؟!

نسأل ما تقدم لأن الحديث يذهب نحو حل الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني القائم بالمصالحة، دون تحديد جدي لماهية الخلاف، الذي صار يبدو لكثيرين وكأنه مُجرد صراع على السُلطة ليس إلا، في إغفال واضح لأبعاد أخرى حقيقية وتقريرية يأتي على رأسها الخيار السياسي المتباعد جداً بين طرفي الانقسام، حد أن جميع محاولات تدوير الزوايا لم تنجح في جَسْر اختلاف يبدو غير قابل للجَسْر، على ما يقول منطوق الكلام. يمكن، أيضاً، الحديث عن امتيازات الحكم في الداخل، كما عن تحالفات وديناميات خارجية متناقضة لا تُشجع على المصالحة الفلسطينية.

يصير السؤال والحال هذه: هل من مجال في المدى المنظور لمعالجة كل التناقضات المشار إليها، أم أن ذلك ليس ممكناً للأسباب أعلاه؟ وعليه، نكون عُدنا إلى نقطة الصفر ثانية، نتيجة غياب الوفاق الوطني بما هو شرط تنفيذ المقترحات التي تقدمنا بها، من أجل «**استنهاض الفلسطينيين**»، و«**استثمار طاقاتهم الكامنة**»، و«**تفعيلهم من كمٍ إلى نوع**»؟! أيضاً وأيضاً، هل يعني ذلك أن كل ما قيل على هذا الصعيد ليس إلا رياضة ذهنية تفتقد إلى حوامل تنفيذه؟

دون تقليل من خطورة الانقسام وضرره على كل صعيد فلسطيني، بما فيه ما قدَّمناه من اقتراحات، تبقى لها فائدة أن مجرد طرحها يخلق ثقافة حولها، كما أن الاقتناع بأهميتها سيوفر مداخل لتنفيذها، نشير، أيضاً، إلى أن الرؤية ليست مُقدمة للمستوى السياسي الرسمي فحسب، بل إلى جميع مكونات المجتمع، حيث يمكن لكل في موقعه، استنهاض نفسه واستثمار طاقته الكامنة، وتفعيلها كمياً ونوعياً، ليس من أجل القضية العامة فحسب، بل لمصلحته الخاصة أيضاً.

إن مدرسة وجامعة أفضل، ومركز أبحاث أرقى في فلسطين، يُمكِّن من شاء حرباً أن يفعلها بشكل أفضل، وكذلك من شاء سلماً وتسوية! كما وإن مدرسة وجامعة أفضل خير ضمانة للفلسطينيين من أن لا يكونوا، على جاري العبارة المعروفة، حطابين وسقائين لدى اليهود، سواء انفصلوا في دولتين مستقلتين، أو بقوا في دولة واحدة! أما من يسعى إلى خيار أبعد؛ تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، فإن عِلماً فلسطينياً أكثر وأرقى يساعده في ذلك.

يعرف معنى قولي هذا كل من يُدرك أن إنشاء الجامعة العبرية في فلسطين سبق إقامة منظمة الهاغاناة، وأن الصراعات في منطقتنا وسواها تدار بالعقول أولاً! وإذا كنا سابقاً، عند تفسيرنا لما آلت إليه الأمور، أتينا على كل أنواع موازين القوى بيننا وبين العدو الإسرائيلي، فقد نسينا

ميـزان القـوى الفكـري الـذي كان ولا يـزال مختـلاً. لقـد فاتنـا دائمـاً أن التفـوق الأخلاقـي للقضيـة الفلسـطينية؛ للضحيـة، لا يعـوض التفـوق في المجـالات الأخـرى، وعـلى رأسـها الفكـر، بمعنـى التطـور المعـرفي في مُختلـف المجـالات، ونُضـج وتقـدم الـرؤى، وترجمـة ذلـك عـلى مسـتوى تنظيـم وإدارة المجتمـع.

ختامـاً، يجـب ألا تفوتنـا، ولـو للحظـة، حقيقـة أن رفـع كفـاءة المجتمـع مـن خـلال تطويـر الأفـراد ليـس شـأناً يرتبـط بالـصراع والحـرب، كـما قـد يُفهـم خطـأً مـن السـياق، بـل هـو أولاً وبالأصـل شـأن يخـص إنسـانية الإنسـان الـذي لـه الحـق بالمبـدأ في أن يكـون أكـثر وعيـاً ومعرفـة، فكـم بالحـري حـين يواجـه خطـراً وجوديـاً كالـذي واجـه ويواجـه الفلسـطيني.

يبقـى مُعـبراً أنـه مـا مـن طـرف فلسـطيني إلا ومجَّـد يومـاً مكانـة السـلاح حـد التقديـس في الـصراع؛ وأن «السـيف أصـدق أنبـاء مـن الكتـب»، لكـن لا تُسـعفنا الذاكـرة بـأن أحـداً تـصرف عـلى قاعـدة أن العلـم بـين أسـلحة يجـب حضورهـا بـصراع مـع عـدو لا يمـل تعزيـز ترسـانته العلميـة. ربمـا عَلِـم بعضنـا، لكنـه لم يتذكـر البتـة مقولـة «المعرفـة قـوة»، وهـا نحـن نُذكِّـر بهـا!

علي الجرباوي

أريد التركيز على التفكير والمنطق الفلسطيني، والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، أو بين المقدمات والنتائج من عدمها. أعتقد أن الإشكالية تكمن هنا، وأنا أوافق الدكتور خليل الهندي على أننا لا نقوم بالقدر الكافي من الدراسة النقدية لتجربة الكفاح الفلسطيني، مع أنه يسعدنا التفكير النقدي لتجربة الأعداء. كذلك أوافقه الرأي على أننا مقلُّون في التفكير الإستراتيجي الاستشرافي، لكن كيف يمكن أن يكون هناك تفكير إستراتيجي استشرافي ونحن نعيش في عصر التصفيق «التطبيلي»؟!

التفكير الإستراتيجي يجب أن يبنى على مقومات، أو على إمكانية إيجاد مقومات، لأنه بدون ذلك يتحول التفكير الإستراتيجي إلى مجرد تمنيات، وقد يصل حد الفانتازيا. الوضع الحالي هو وضع الحفاظ على ما هو قائم، فالحاضر مقدس، وبما أنه مقدس يجب ألا ننبش بالجذور، ولكن كيف لنا أن نقوم بدراسة نقدية إذا كان الحاضر مقدراً ويجب الحفاظ عليه؟ يجب ألا ننبش بالجذور، وألا نفتح المجال للتغيير المستقبلي أو حتى التعديل. الحفاظ على الوضع القائم يعني، ضرورة، الثبات والحفاظ على الموجود، ويصبح عدم المخاطرة الاعتيادية (بهز القارب أو الخروج من الصندوق) هو المعيار، والخروج عنه هو مغامرة ومخاطرة، وقد يصل الحد إلى التوصيف اللينيني بأنه مرض طفولي. نحن، مؤخراً، نجتر الأمور، ونحن في ورطة، ولا نريد أن نعترف بذلك، وهذا يشكل مفارقة عجيبة، ولذلك نحن نعيش في حالة التباس بالوعي.

السلطة تقوم بوظائف جزء منها مضر، وهو التنسيق مع الاحتلال، وفي الورقة لم يتم الحديث عنها باعتبارها عنواناً رسمياً وعلنياً وُجد تحت الاحتلال، فوجودها في الأصل يعتمد على علاقة مع الاحتلال، وتمردها أو قيامها بالمواجهة مع الاحتلال يحتاج إلى مقاربة مختلفة. لكن المثير، أيضاً، أن السلطة موجودة تحت الاحتلال قسراً بسبب اتفاق أوسلو اللعين، ويوجد لدينا من يدعو إلى أن نحيل ذلك إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا منطق غريب، وكأن منظمة التحرير الفلسطينية تعيش تحت الأسر باختيارها. ما الفرق بين المنظمة والسلطة في

واقـع وجودهـما حاليـاً؟ المسـافة بـين مكتـب رئيـس الـوزراء ومقـر الرئيـس في المقاطعـة لا تتجـاوز كيلومتريـن هوائيـين، هـذا هـو واقـع الحـال. المنظمـة أيضـاً تعيـش في الأسر، لذلـك كيـف نتوقـع نتائـج مختلفـة مـن واقـع واحـد؟! السـلطة واقعهـا مشـابه تمامـاً للمنظمـة، والمنظمـة واقعهـا مشـابه للسـلطة، ولـذا سـيكون مـن المسـتغرب أن نتوقـع أن نخـرج بنتائـج مختلفـة.

لقـد أجـبرت السـلطة عـلى أن تكـون في الأسر، لكـن المنظمـة غـير مجـبرة عـلى ذلـك، لكنهـا اختـارت أن تكـون في الأسر. لقـد ذكـر الدكتـور خليـل أن السـلطة تقـوم بثلاثـة أمـور: تدبـير شـؤون النـاس، تمثيـل الفلسـطينيين في المحافـل الدوليـة، وهـما أمـران ضروريـان، أمـا الثالـث فهـو التنسـيق مـع الاحتـلال. الحـل هنـا سـهل، وهـو أن نبقـي عـلى الـضروري، ونتخلـص مـن الضـار؛ أي توقيـف التنسـيق الأمنـي، والعمـل عـلى التمثيـل في الخـارج، وهـذا يعنـي تحويـل مهـام السـلطة، وكأننـا نملـك القـدرة عـلى اتّخـاذ مثـل هـذا القـرار!

أدعـي أن التنسـيق مـع الاحتـلال ليـس وحـده المـضر فحسـب، وإنمـا اسـتمرار السـلطة دون سـيطرة إلا عـلى تدبـير شـؤون النـاس، والتمثيـل في المحافـل الدوليـة، هـو مـن الناحيـة العمليـة مـضر كذلـك بالهـدف الوطنـي الفلسـطيني، وهـذا مـا تريـده إسرائيـل.

لا إمكانيـة أمـام هـذه السـلطة لتحقيـق الانفصـال عـن الاحتـلال والتحـول إلى دولـة، فهـي لم تعـد قـادرة عـلى إنجـاز حـل الدولتـين. كـما أن السـلطة بوجودهـا، ولأنـه يـراد منهـا أن تكـون مسـؤولة عـن السـكان فقـط، تصبـح أقـرب إلى الاندمـاج مـع إسرائيـل والذهـاب نحـو الدولـة الواحـدة.

إسرائيـل تريـد مـن السـلطة أن تكـون لهـا مسـؤولية قانونيـة عـن الفلسـطينيين، وأن يكـون لهـم جـواز سـفر مختلـف ومواطنـة مختلفـة. والسـلطة في الوقـت نفسـه لا تسـتطيع الانفصـال عـن إسرائيـل، أو أن تتحـول معهـا إلى دولـة واحـدة. ومـع معرفتنـا بذلـك، أي أنهـا غـير قـادرة عـلى الذهـاب إلى اليمـين وتوصلنـا إلى الانفصـال والاسـتقلال، ولا الذهـاب إلى اليسـار وتوصلنـا إلى الاندمـاج، فـإن السـلطة مسـتمرة، واسـتطلاعات الـرأي تقـول إن الغالبيـة الفلسـطينية تريـد أن تبقـى السـلطة مسـتمرة. لكـن هـل تسـتطيع هـذه السـلطة أن تقـوم بمـا يطلبـه منهـا الدكتـور خليـل مثـل السـجل السـكاني، والسـيطرة عـلى مناطـق (ج)؟ أعتقـد أنهـا لا تسـتطيع بحكـم طبيعـة وجودهـا؛ وكـون وجودهـا مفـروض عليهـا، وهـي إن اسـتطاعت في وضعهـا الحـالي، فهـي لا ترغـب؛ أي هـي لا تسـتطيع ولا ترغـب، لأنـه توجـد مصالـح كبـيرة أصبحـت مرتبطـة بوجودهـا واسـتمرارها، لدرجـة أن أصغـر موظـف فيهـا، بـات شـديد الحـرص عـلى راتبـه.

أرى أن لدينـا خيارـين مـن ناحيـة إسـتراتيجية؛ أولهـما هـو الخيـار الـذي يريـده الدكتـور خليـل؛

وهـو المجابهـة، حيـث يقـول: يجـب علينـا المجابهـة، لكنـه خيـار يحتـاج إلى إحـداث تغيـير جـذري في التفكـير، ورؤيـة جديـدة، وقيـادة جديـدة، وبرنامـج، ومؤسسـات، وهـذا في الوضـع الحـالي غـير ممكـن الحـدوث، لأن الوضـع الحـالي الأسـاس فيـه هـو المحافظـة عـلى مـا هـو قائـم. أمـا الخيـار الثـاني، فهـو الصمـود الـذي لا يريـده الدكتـور خليـل، وأنـا أقـول: إذا كانـت السـلطة غـير قـادرة عـلى القيـام بأعبائهـا التـي نريدهـا، فهـل يمكـن التفكـير بإلغائهـا؟ وهـذا لم يعـد خيـاراً إسـتراتيجياً، بـل عـلى العكـس أصبـح يسـتهزأ بـه. إذا لم يكـن لـدى السـلطة بوضعهـا الحـالي وببرامجهـا وخططهـا ومؤسسـاتها وبمنظمـة التحريـر التـي قبلـت أن تعيـش بـالأسر أي إمكانيـة لإحـداث تغيـير، فأعتقـد أن نعـود إلى الصمـود، لكـن هـذا لا يعنـي أننـا نريـد بقـاء السـلطة عـلى العلـل التـي فيهـا، بـل علينـا عـلى الأقـل إصـلاح أعطابهـا، وأعتقـد أن ذلـك يكمـن في أن نقبـل بهـا لأن تكـون بلديـة كـبرى، أي أن يصبـح دورهـا إداريـاً، وأن تعمـل عـلى تحسـين حيـاة النـاس في مجـالات الصحـة والتعليـم والشـؤون الاجتماعيـة، وتعـزز مـن صمودهـم. أمـا المسـألة السياسـية، فتذهـب إلى الجهـة التـي دائمـاً نذكّـر بهـا؛ أي إلى المنظمـة عـلى الرغـم مـن أنهـا تعيـش في الأسر.

محسن أبو رمضان

يتميز مؤتمر «مسارات» الراهن بأنه انتقل منهجياً من تشخيص أزمة النظام السياسي الفلسطيني إلى البحث عن وسائل وأساليب وآليات وطرق تؤدي إلى تغير المسار واتباع مسار جديد، وعليه فقد أتت الورقتان في هذا السياق الرامي إلى التفكير بالجديد، وبهدف رسم معالم ملامح لما هو مطلوب للمرحلة القادمة.

لقد انتهى الرهان على تحويل السلطة إلى دولة مع انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال المفاوضات فقط، وبالرعاية الأميركية؛ فالولايات المتحدة انتقلت من موقع الحليف الداعم إلى الشريك الإستراتيجي مع دولة الاحتلال في الانتهاكات المنهجية المنظمة بحق شعبنا، واصبح واضحاً أن صفقة القرن التي تروج لها إدارة الرئيس الأميركي ترامب، تهدف إلى تصفية معالم القضية الوطنية لشعبنا، من خلال إخراج كل من القدس واللاجئين والاستيطان من عملية المفاوضات، والإبقاء على آلية الحكم الذاتي للسكان، وبخاصة في قطاع غزة، كمركز، على أن تمتد أدواتها الإدارية إلى حوالي الربع من مساحة الضفة، وهي المناطق المأهولة بالسكان.

إن المقترحات التي تقدمها ورقة خليل الهندي، في الوقت التي تعتبر غير نمطية أو تقليدية، فإنها لا تراعي التدرجية والتراكمية، فهي تريد سلطة تعمل وكأنها في الأسر؛ أي في المعتقل، وتفرض حدوداً جغرافية وآلية ضريبية وتمنع المنتجات الإسرائيلية والعمل في المستوطنات وإسرائيل، وتعمل علي اعتماد سجل سكاني فلسطيني، وتصدر هوية وجواز سفر فلسطينيين، وتتبني حملة المقاطعة.

أعتقد أن هذه المقترحات النوعية لا تراعي واقع السلطة المقيد باتفاق أوسلو وتبعاته؛ من تنسيق أمني، وبروتوكول باريس الاقتصادي، وهو يذهب فوراً إلى اعتماد سلطة مناضلة في تجاوز فوري للواقع، الأمر الذي يتطلب البدء بإعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني، ابتداء من إعادة بناء منظمة التحرير على قاعدة الإصلاح والديمقراطية والشراكة السياسية، وهو ما أبرزه حسين أبو النمل في ورقته، بما يتطلب إعادة تعريف السلطة لتصبح تعمل على

تعزيـز الصمـود، وتقديـم الخدمـات، وتكـون مرجعيتهـا المنظمـة. أعتقـد أن التكامـل في الورقتـين يكمـن في البـدء بإنهـاء الانقسـام، واسـتعادة الوحـدة، والعمـل عـلى تحديـث وإصـلاح ودمقرطـة النظـام السـياسي، وإعـادة تعريـف السـلطة، لتصبـح مجـاورة للمقاومـة، وتحديـث التعليـم، وتأسـيس مركـز الأبحـاث، فجميـع مـا تقـدم، يشـكل مدخـلاً لتنفيـذ اقتراحـات خليـل الهنـدي لتصبـح السـلطة جاهـزة ومهيـأة لتنفيذهـا عـلى طريـق إفشـال المخططـات التصفويـة بحـق القضيـة، والعـودة مـن جديـد إلى اسـتكمال مسـيرة الكفـاح الوطنـي لتحقيـق أهدافنـا المشروعـة.

جورج جقمان

(1)

تُعنى ورقة الدكتور حسين أبو النمل بجانب أساسي من موضوعات هذا المؤتمر، ويبدأها باقتباس من الشاعر الروماني الشهير فيرجل بما معناه «أنه يمكنهم، لأنهم يعتقدون أو يؤمنون أنه يمكنهم». وهذا يذكّر بقول جرامشي الشهير «تشاؤم العقل، تفاؤل الإرادة». لكن من الجلي أنه حتى يمكن للإرادة أن تتفاءل يلزمها القناعة التي يشير إليها الدكتور حسين في اقتباسه هذا. لكن السؤال يبقى: التفاؤل والتمكن والإرادة لأي غرض؟ والسؤال الأهم والعملي هو: كيف؟ هذا السؤال ينشأ في ضوء أحد الأسئلة التي تثيرها الورقة في البداية، وهو: «القضية الفلسطينية العام 2018، وأين منها القضية الفلسطينية العام 1948؟».

أعتقد أن الإجابة واضحة عن هذا السؤال الأخير، فإسرائيل قد كسبت مجموعة من المعارك حتى الآن، وهي قيد كسب معركة الاستيطان في الضفة الغربية وسرقة الأرض وتهويد القدس. ولكن رغماً عن هذا لم تكسب الحرب بعد، لأنها تريد الأرض دون السكان، أو كما يقول الكاتب في الورقة بعبارة بليغة وإن كانت مؤلمة ولكنها دقيقة: إن الفشل الفلسطيني غير مكتمل لأن النجاح الصهيوني غير مكتمل بعد. فلا «حل» لدى إسرائيل الآن «لمشكلة» السكان سوى عزلهم ومحاصرتهم في أقل ما يمكن من الأرض.

إذاً، إن كان الرصيد الإستراتيجي للفلسطينيين الآن هو وجود شعب إلى أرضه وصل عدده إلى نصف السكان في فلسطين التاريخية، ماذا يمكن فعله بهذا الرصيد الساكن حالياً لغرض تفاؤل الإرادة المشار إليها، ليس فقط من ناحية الأهداف المبتغاة، وإنما ما هو أهم: كيفية الوصول إليها؟ فلا طائل من الأهداف إذا كان لا أحد يعرف كيف يمكن أن تتحقق، ولا أحد يعرف كيف يمكن أن تذلل المعيقات والصعوبات التي تقف حائلة دون تحقيقها، فتبقى الأهداف مجموعة من الينبغيات والأمنيات. وهذا ينطبق، أيضاً، على هدف حل الدولتين الذي أكد

عليه المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير.

ويتناول الكاتب موضوعه من خلال معالجة أربعة عشر موضوعاً، معظمها على شكل أسئلة يقترح إجابات لها، إذ إن الورقة تهدف إلى البحث حول كيفية «استنهاض الفلسطينيين، واستثمار طاقاتهم الكامنة»، و«تفعيلهم من كمٍ إلى نوع». وتتضمن هذه الموضوعات إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتحديثه، من خلال الدمقرطة على كل المستويات، وتحديث البنية العلمية ورفع مستوى الجامعات وإصلاح أداء المجتمع الفلسطيني ككل، من بين أمور أخرى. والكاتب ليس غافلاً عن صعوبة هذه المهمات جميعها المضمَّنة في الورقة، لكنه يهدف إلى التأكيد على وجود طاقات كامنة في المجتمع الفلسطيني «والمساهمة في إنشاء وعي عام حولها، وهذا كفيل بإطلاق ديناميات تفعيل الطاقات الكامنة» لتحقيق الأغراض المشار إليها في الورقة، وبخاصة أن الشعب الفلسطيني ما زال يملك «قوة كامنة هائلة»، قابلة للتفعيل، و«لم تستثمر بعد في صراع الوجود» الذي يخوضه الشعب الفلسطيني.

هذه جميعها، ولا شك، أهداف نبيلة، وعدد منها ليس بجديد كأهداف أو مطالبات كثرت خلال الأعوام الماضية، حتى لو أنه يأتي بأهداف أخرى تتعلق بالمجتمع الفلسطيني ككل، وغير مقصورة على إصلاح النظام السياسي، أو إصلاح السلطة، ورأب الصدع الداخلي، أو حتى إصلاح الجامعات.

وعلى الرغم مما أشرت إليه من أن هذه أهداف نبيلة قد يشترك القارئ مع العديد منها أو جميعها، وعلى الرغم من إنه يقول إن تحقيقها ليس بالأمر الهين أو اليسير، لا يسع القارئ إلا أن يفكر في كيفية تحقيقها، أو حتى بعض منها، ناهيك عن تحقيق جميع هذه الأهداف، حتى لو أن الكاتب يقر بصعوبة ذلك. هذا إضافة إلى القيود الموضوعة على الإصلاح، سواء أكانت داخلية أم خارجية بفعل الاحتلال؛ أي أن الأمر الراهن الماثل أمام الفلسطينيين لا يتعلق بالأهداف، وإنما بالجانب العملي بكيفية التغلب على الصعوبات العملية التي تقف أمام تحقيق بعض هذه الأهداف، ناهيك عن جميعها. وحتى لو كانت فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، سيكون من غير اليسير تحقيق هدف واحد منها؛ مثل إصلاح النظام السياسي وتحديثه، على سبيل المثال لا الحصر. فالتجربة العربية خير شاهد على ذلك، وفشل الثورة في مصر، ومساعي الإصلاح في معظم الدول العربية أيضاً. طبعاً، لا يعني هذا أن المساعي الحثيثة إن وجدت يجب ألَّا تستمر.

لكن، وعلى وجه الخصوص، يبدي الكاتب ثقة من غير الواضح ما هو مصدرها عندما يقول

إن الهدف من الورقة هو «المساهمة في إنشاء وعي عام حولها، وهذا كفيل بإطلاق ديناميات تفعيل الطاقات الكامنة»؛ أي أن إيجاد وعي بالطاقات الكامنة «كفيل»، أي وحده، (حسب النص ومعنى الكلمة)، بتفعيل هذه الطاقات الضرورية من أجل الإصلاح والتغيير.

إن تاريخ نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عبر ما يزيد على القرن، يبين بوضوح أن طاقات كامنة فُعِلت في مراحل مختلفة، ولم تفعل في مراحل أخرى. وهذا أمر معروف ومدرك من قبل الفلسطينيين؛ أي أنه من غير الواضح أن الأمر مرتبط بالوعي بوجود مثل هذه الطاقات، بل بالأسباب والظرف التاريخي أو الموضوعي الذي يؤدي إلى أو يُمكّن من تفعيلها. بالتالي، إن الأمر المهم والمباشر في الظرف الحالي هو معرفة أسباب عدم تفعيل هذه الطاقات وكيفية التغلب عليها، وليس الوعي بوجود مثل هذه الطاقات، ناهيك عن أن الوعي بمفرده على ما يظهر، كفيل باستنهاضها وتفعيلها.

(2)

منذ سنوات عدة خلت والمطالبات والدعوات تتعالى طالبة الإصلاح في نواحٍ مختلفة. وقد ورد مطلب إصلاح منظمة التحرير، على سبيل المثال لا الحصر، في اتفاقية القاهرة التي وقعت في آذار 2005، أي قبل ثلاثة عشر عاماً، وكان هذا مطلباً أيضاً في أيام الراحل ياسر عرفات. بعد ذلك، توالت مطالب أخرى، منها فصل المنظمة عن السلطة، بعد أن تماهت الاثنتان إلى درجة لم يعد يعرف الفرق بينهما. ووقعت عرائض ووجهت مناشدات خلال هذه الفترة تطالب أيضاً بإصلاح السلطة وتغيير دورها، وبرأب الصدع بين الضفة وغزة. ومن الضروري، بل من الحيوي، أن تستمر مثل هذه المطالبات حتى لو لم تتحقق. غير أن الأمر الأساسي هنا الذي ينذر بحثه، هو تحديداً تبعات بعض هذه المطالب وكيفية معالجتها أو التصدي لها، الأمر الذي ينذر أن يناقش في الندوات والمؤتمرات المختلفة، أو حتى في مجموعات متخصصة تضع سيناريوهات تفصيلية لتبعات بعض هذه المطالب وكيفية معالجتها. ويجب الإشارة إلى أن مركز مسارات من المؤسسات القليلة التي سعت مشكورة في هذا الاتجاه. لكن هذا، أيضاً، عمل جماعي ينبغي أن تتضافر فيه الجهود. ولإيضاح ما أقصد، أشير، على سبيل المثال، إلى موضوع المصالحة. ما السبب في عدم حصولها؟ وما تبعاتها إن تمت؟

الجانب الأول في الموضوع يتعلق بما المقصود بالمصالحة. وإذا كان المقصود تنفيذ آخر اتفاقيات القاهرة التي وقعت في أيار 2011، فمن الجلي أن بنوداً رئيسة فيها غير قابلة للتطبيق، ويعرف الطرفان هذا تمام المعرفة، أو إن طبق بعض منها فتوجد تبعات يجب وضع خطط للتصدي

لهـا إن أمكـن ذلـك، وهـذا لم يتـم. وسأشـير بإيجـاز إلى أحـد بنـود الاتفاقيـة فقـط، لضيـق الوقـت المتـاح، أي إصـلاح منظمـة التحريـر، وانضـمام حركـة حـماس إليهـا.

لنفـترض جـدلاً أن هـذا قـد تـم. مـاذا سـيحصل؟ مـن الجـلي أن إسرائيـل سـتعتبر أن المنظمـة عـادت لتكـون «إرهابيـة»، وسـترد مـن خـلال خطـوات مختلفـة رأينـا بعضهـا في السـابق، ومـن المرجـح أن تحـذو حذوهـا الإدارة الأميركيـة الحاليـة. وسـتتعالى أصـوات في الكونغـرس تطالـب بفـرض عقوبـات متنوعـة، إضافـة إلى إقفـال مكتـب المنظمـة في واشـنطن. هـل أن هـذه التبعـات هـي التـي أدت إلى عـدم تنفيذهـا، إضافـة إلى أسـباب أخـرى لا متسـع للدخـول فيهـا الآن؟ ولمـاذا لا يبحـث أحـد في كيفيـة التعامـل تفصيليـاً مـع هـذه التبعـات، أي المسـار الصدامـي مـع إسرائيـل والولايـات المتحـدة، وربمـا دول أخـرى أيضـاً، علـماً أن بحـث كيفيـة التعامـل مـع هـذه التبعـات أسـبق منطقيـاً عـلى إتمـام المصالحـة، إذ لا يعقـل إتمامهـا دون إيجـاد تصـور حـول كيفيـة مواجهـة مـا يترتـب عنهـا أولاً.

لكـن، قـد يقـال إن المقصـود بالمصالحـة ليـس تطبيـق جميـع بنـود اتفـاق القاهـرة المشـار إليهـا، وإنمـا بعـض منهـا، مثـلاً تشـكيل حكومـة توافـق تتسـلم أمـور الضفـة والقطـاع، وأن هـذا يكفـي في هـذه المرحلـة. نعـم، لقـد شـكلت هـذه الحكومـة فعـلاً، ولكنهـا لم تتسـلم جميـع الصلاحيـات في غـزة. توجـد أسـباب عـدة لذلـك يعرفهـا مـن يتابـع مثـل هـذه الأمـور، ولا متسـع الآن للدخـول فيهـا، ولكـن أشـير إلى مطلـب أخـير كان عـلى جـدول الأعـمال منـذ تشـكيل الحكومـة، ولكنـه ظهـر بإلحـاح مؤخـراً، وهـو أن تسـتلم الحكومـة مـا هـو «فـوق الأرض وتحـت الأرض» أيضـاً، أي «الأمـن» عـن القطـاع ككل. الآن، لنفـترض جـدلاً أن هـذا تـم، هـل سـيكون هنـاك تنسـيق أمنـي في القطـاع أيضـاً؟ مـن الجـلي مـا سـيكون مطلـب إسرائيـل: لم الأسـلحة والصواريـخ والمتفجـرات وإقفـال المصانـع المسـتخدمة لهـذه الأغـراض، واعتقـال «المطلوبـين» والمقاومـين. وسـتتحمل السـلطة، أيضـاً، مسـؤولية أيِّ صواريـخ تطلقهـا مجموعـات مسـلحة كـما هـو الحـال الآن مـع «حـماس» التـي تحملهـا إسرائيـل المسـؤولية. هـل السـلطة قـادرة عـلى هـذا؟ هـل فعـلاً تريـد هـذا؟ لمـاذا إذاً تـصر عـلى «فـوق الأرض وتحـت الأرض»؟

ضيـق الوقـت يمنعنـي مـن تفصيـل تبعـات بنـود أخـرى منهـا دمـج الأجهـزة الأمنيـة في الضفـة والقطـاع، وإجـراء انتخابـات نيابيـة. لكـن، فيـما يتعلـق بدمـج الأجهـزة الأمنيـة، أتسـاءل: هـل توجـد ضمانـة أن لا تعتقـل إسرائيـل مـن تنسّـبهم «حـماس» للاندمـاج مـع الأجهـزة الأمنيـة في الضفـة؟ هـل تريـد «حـماس» أن يقـوم مـن تنسـبهم بالتنسـيق الأمنـي في الضفـة؟

(3)

على الرغم من وجاهة ما يجيء في الورقة حول تفعيل الطاقات الكامنة، إن القضية الأساسية الماثلة أمامنا الآن تكمن في الإجابة عن السؤال: ما العمل؟ ما العمل إزاء عدم تحقق حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، أي ليس خطة ترامب لتصفية القضية، وما هو البرنامج النضالي الجديد في هذه المرحلة بدلاً من الاستكانة للوضع الراهن كما هو الحال الآن. وهذه الاستكانة هي من سمات وضع الشباب، أيضاً، الذين يري العديد منهم أن السلطة تقف حاجزاً بينهم وبين الاحتلال. أما هذه الطاقات الكامنة التي يراد لها أن تتفعَّل، فهذا لن يتم دون برنامج جديد يجب أن ينظر له على أنه برنامج نضالي مهما كان شكله، وواقعي أيضاً، بمعنى أنه ليس من المستحيل تحقيقه ولو على مراحل. ولا يوجد برنامج من هذا النوع حالياً عدا عن الانتظار، بينما يستمر المشروع الصهيوني في الضفة الغربية الآن، بعد أن استكمل في مناطق الـ 48. وفي تقديري، إن تفعيل الطاقات مرهون بوجود برنامج من هذا النوع، وقيادة تقود هذا البرنامج الجديد.

طاولة مستديرة

القضية الفلسطينية .. المخاطر وفرص النهوض

إدارة الجلسة: هاني المصري، عماد أبو رحمة.

خليل شاهين: عرض محاور خطة النهوض الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية.

تعقيب: غازي حمد، كايد الغول، قيس عبد الكريم، محمد بركة.

محاور خطة النهوض الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية

لجنة السياسات في مركز مسارات

مقدمة

تتضمن هذه الورقة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتوزع على محاور مترابطة من حيث قدرتها على إحراز تقدم في مواجهة المخاطر المباشرة المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، لا سيما مع انتقال الإدارة الأميركية إلى موقع الشريك الكامل لدولة الاحتلال الإسرائيلي في محاولة فرض حل تصفوي للقضية الفلسطينية من مختلف أبعادها.

ولا تشكل الورقة بحد ذاتها خطة، لكنها تُظهر بما تتضمنه من سياسات وإجراءات مقترحة استناداً إلى مجمل الأوراق الصادرة ضمن برامج مركز مسارات، والمعرفة المتراكمة والخبرات المستفادة من التجربة الفلسطينية، إلى جانب مجموعة الأوراق المرجعية المحكمة المقدمة إلى المؤتمر السنوي السابع للمركز من نخبة من الخبراء والباحثين والأكاديميين، أن بإمكان الفلسطينيين التوافق على خطة وطنية شاملة تؤسس لنهوض وطني قادر على إحداث تعديل في ميزان القوة المختل لصالح دولة الاحتلال.

إن الهدف الرئيسي المباشر لما تقترحه الورقة من متطلبات النهوض الوطني ومحاور خطة العمل السياسي والكفاحي على المدى القصير، هو إحباط أهداف خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب (صفقة القرن) الجاري إرساء متطلبات تنفيذها على أرض الواقع، حتى وإن لم يُعلن عنها رسمياً، وبخاصة من حيث التعامل مع قطاع غزة بصفته مركز الحكم الذاتي الذي يمكن أن يسمى «دولة»، وترتبط به المعازل الآهلة بالسكان ومقطعة الأوصال على 40 % من مساحة

الضفة الغربية، من دون القدس.

أما على المدى المتوسط، فمن شأن النجاح في بلورة وتنفيذ خطة شاملة تتضمن السياسات والمهمات العاجلة المقترحة في الورقة، أن ينقل الفلسطينيين من النقطة التي يقفون فيها اليوم إلى نقطة التحول نحو حالة من النهوض الوطني القادر على توظيف عناصر القوة والطاقات المتاحة والكامنة لدى الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات في سياق استعادة إطار الصراع التحرري ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي العنصري، وبخاصة في ضوء وصول إطار التفاوض الثنائي القائم على أساس «حل الدولتين» إلى طريق مسدودة بفعل السياسات الإسرائيلية.

وتعد هذه الورقة، إلى جانب السياسات والإجراءات المفصلة التي تتضمنها مسودات الأوراق المكرسة للنقاش والتطوير في المؤتمر السنوي السابع، بمثابة جهد يرمي إلى تحفيز المؤسسات الوطنية المعنية على تشكيل فريق وطني من الخبراء والمختصين، يعكف على بلورة رزمة مترابطة ومتداخلة من السياسات وأساليب العمل ووسائل التنفيذ الخاصة بكل من المحاور، ضمن خطة إستراتيجية متكاملة تشكل رداً فلسطينياً عملياً قادراً على صد وإحباط السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، المدعومة بشكل سافر من إدارة ترامب، وتوجه رسالة واضحة بشأن جدية الفلسطينيين في إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني عملياً وليس لفظياً.

المخاطر المباشرة المحدقة بالقضية الفلسطينية

إن الحاجة إلى تبني وتنفيذ خطة وطنية متناسقة ومترابطة في سياق إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي لم تعد موضع جدل في أوساط مختلف القوى والتيارات الفلسطينية، مع اتضاح الاتجاهات الرئيسية للرؤية الإستراتيجية التي تتبناها إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية، إزاء مستقبل مدينة القدس والمشروع الاستيطاني وقضية اللاجئين. وهو ما يتطلب أن تنطلق عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني من حقيقة تجاوز السياسة الإسرائيلية - الأميركية للنقطة التي كان يمكن عندها تحقيق سيناريو «حل الدولتين».

لقد شكل العام 2017 محطة مفصلية في بروز مخاطر مباشرة تنقل مخططات تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى حيز التنفيذ العملي. فقد بلغ منسوب الاستيطان والتهويد مستوى غير مسبوق، بالتزامن مع الإعلان عن عزم دولة الاحتلال بناء مليون وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية خلال الأعوام العشرين المقبلة، ثلثها ضمن ما يعرف بمخطط «القدس الكبرى». وجرى الانتقال إلى طور جديد في شرعنة الضم والتوسع الاستيطاني عبر سن المزيد من القوانين،

مثل قانون «التسوية»، وقانون «القدس الموحّدة»، أو الضم بأشكاله المختلفة.

وحظي كل ذلك بتشجيع سافر من الإدارة الأميركية، منذ دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، بلغ ذروته بإعلان الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعزم على نقل السفارة الأميركية إلى القدس بالتزامن مع ذكرى النكبة، والضغط على دول أخرى لكي تحذو حذو الإدارة الأميركية، وعدم اعتبار الاستيطان عقبة أمام التوصل إلى حل، وكذلك تقليص المساهمة الأميركية في موازنة وكالة الغوث في سياق السعي لتجفيف مواردها تماشياً مع الموقف الإسرائيلي المطالب بإنهائها وتصفية قضية اللاجئين. وهو ما يكشف عن شراكة أميركية إسرائيلية في محاولة استبدال مرجعيات حل الصراع، كما يحددها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بمرجعية الأمر الواقع الذي تواصل دولة الاحتلال فرضه بقوة السلاح والاستيطان والضم والتهويد، على طريق فرض الحل الإسرائيلي.

يعني ما سبق تحولاً أميركياً باتجاه تبني الرؤية الإسرائيلية القائمة على أساس مقاربة الحل المفروض، بغطاء تفاوضي مع الفلسطينيين أو من دونه، وإن كان الخيار المفضل لكل من واشنطن وتل أبيب لا يزال الضغط في سبيل إطلاق عملية تفاوضية شكلية وزائفة في سياق إقليمي تفضي إلى مقايضة حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة الحرة والسيادية على حدود العام 67، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، بحكم ذاتي في معازل الضفة ملحقة بمعزل قطاع غزة المحاصر. وترى إسرائيل وإدارة ترامب في البيئة الإقليمية المنشغلة بأولويات الصراعات المذهبية والحفاظ على استقرار الأنظمة القائمة على حساب القضية الفلسطينية فرصة قد لا تتكرر للمضي في مقاربة الحل المفروض في إطار إقليمي.

لقد حفزت المخاطر المباشرة المحدقة بالقضية الفلسطينية إلى تكريس المؤتمر السنوي السابع لمركز مسارات لمناقشة التحولات في كل من السياسة الإسرائيلية والأميركية باتجاه تبني إطار الحل وفق مرجعية الأمر الواقع، وما يتطلبه ذلك من تحول إستراتيجي في مسار النضال الوطني الفلسطيني، مع دراسة تأثير العوامل الإقليمية والدولية على مثل هذا التحول، وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة، وفي مقدمتها صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال والاستيطان والتهويد، وإبداعه المتواصل لأشكال النضال كما تجلى في هبة القدس في تموز 2017 في مواجهة محاولات فرض السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك والبوابات المؤدية إليه، ومسيرات العودة في قطاع غزة منذ 30 آذار 2018، إلى جانب الاستفادة من المواقف الرسمية والشعبية الداعمة للحقوق الفلسطينية على مستوى المنطقة والعالم.

الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة

في ضوء ذلك، فإن شق مسار إستراتيجي جديد في الكفاح التحرري الفلسطيني ينبغي أن ينطلق من وحدة الشعب الفلسطيني داخل وطنه وخارجه بالاستناد أساساً إلى الحقوق التاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني، التي تشمل حق الشعب الفلسطيني في العيش بوطنه، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها، والتعويض عن تهجيرهم ومعاناتهم، على طريق هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين.

إن التأكيد على الحقوق التاريخية والوطنية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق يقوم على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة العام 1967، استناداً إلى المعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية.

ورغم التراجع المتواصل في فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق برنامج منظمة التحرير، إلا أن ذلك لا يعني أن الخيارات البديلة باتت في متناول اليد، وبخاصة الدولة الواحدة، بل يعني أن الصراع المتواصل الذي يفرضه بقاء المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري مفتوح على سيناريوهات مختلفة، يتطلب في المقابل إبقاء الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية مفتوحة أيضاً. وهو ما يطرح صياغة الإستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة انطلاقاً من «خيار ثالث» لا يقيم بالضرورة تناقضاً بين خياري الدولة المستقلة على أراضي 67 والدولة الواحدة على أساس هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني؛ أي أنه لا يتخلى عن الرواية والحقوق التاريخية والحل التاريخي، ولا يتجاهل الواقع، بل يتعامل معه بهدف تغييره وليس التسليم به.

ويتطلب ذلك مراعاة استمرار الجهود لاستنفاد فرص الحل القائم على فكرة تجسيد الدولة الفلسطينية، بالرغم من تزايد صعوبة تحقيقه، ولكن مع ضرورة فتح الخيارات الإستراتيجية الأخرى وبناء متطلبات الانتقال إليها بالتركيز على إحداث تغيير تراكمي في ميزان القوة يتيح للفلسطينيين على المدى المتوسط مواجهة تحديات المرحلة الراهنة، وتوفير متطلبات النهوض الوطني، وفق خطة إستراتيجية متكاملة تكفل تحقيق ما يأتي:

أولاً. تكامل وفعالية عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقاً من الربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني من جهة، وأهدافه الوطنية الإستراتيجية

والأهداف الفرعية المتعلقة بمحاور العمل الوطني من جهة أخرى، وبما يمكّن من الوصول إلى النقطة التي يريد الفلسطينيون الوصول إليها.

ثانياً. تمكين الفلسطينيين في تجمعاتهم في فلسطين التاريخية والشتات من إعادة انتزاع زمام المبادرة في سياق عملية تراكمية لتحويل التحديات إلى فرص، عبر التركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى يخدم تقدم الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

ويصعب النجاح في ذلك من دون توفير المتطلبات الذاتية اللازمة، وفي مقدمتها:

- إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، التي تعبر عن نفسها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الكيان الوطني الجامع للشعب الفلسطيني وقواه السياسية والممثل الشرعي الوحيد له، وعلى أساس بلورة رؤية شاملة تفتح الطريق لاعتماد مقاربة جديدة لتحقيق الوحدة والشراكة السياسية، وإستراتيجية نضالية قادرة على تحقيق الأهداف والحقوق الوطنية.
- إقامة نظام سياسي فلسطيني يقوم على أسس ديمقراطية تحكم كل مكوناته (المنظمة والسلطة)، وتشمل ضمان الحريات والحقوق الفردية والعامة، وتجسد التعددية الحزبية والدينية، وفصل السلطات واستقلالها، وسيادة القانون، والاحتكام إلى الشعب بصفته مصدر الحكم والسلطة عبر اعتماد الانتخابات المنتظمة والدورية على أساس التمثيل النسبي الكامل، وعلى كافة المستويات داخل الوطن وخارجه حيثما أمكن ذلك.
- إعادة صياغة العلاقة مع دولة الاحتلال بالخروج التدريجي من اتفاق أوسلو وملحقاته، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها.

التوزيع النسبي لميزان القوة

لا يمكن لأي خطة وطنية أن تتجاهل التوزيع النسبي للقوة في كل مرحلة، بما يشمل تحليل عناصر القوة والضعف لدى أطراف الصراع والقوى الإقليمية والدولية ذات التأثير، وكيفية تحويل التحديات إلى فرص تخدم النضال الفلسطيني.

على المستوى الذاتي، تكمن أولى المشكلات في التداعيات المترتبة على واقع تجزئة الشعب الفلسطيني بفعل المشروع الاستعماري الاستيطاني، واستمرار الانقسام الداخلي، وعدم وجود كيان تمثيلي موحد، وقيادة وطنية واحدة، وبرنامج وطني توافقي، ونشوء مراكز متعددة للقرار والفعل داخل الوطن وخارجه، لا سيما في ضوء التداعيات المحتملة لعقد دورة المجلس

الوطني الأخيرة وسط مقاطعة لقوى ذات تأثير، مع امتدادات لحالة التشظي والتشرذم تطال التحالفات على المستويين الإقليمي والدولي، وتهميش دور الإرادة الشعبية في التأثير والتغيير والرقابة والمساءلة عبر مؤسسات ديمقراطية موحدة. ونتيجة ذلك هي الافتقار إلى سياسات فلسطينية موحدة ذات أهداف محددة ومترابطة، وهو ما يمكن ملاحظته عند محاولة الإجابة عن سؤال: أين يقف الفلسطينيون اليوم؟

وفي ظل العقبات التي تنجم عما سبق من نقاط ضعف، يجدر أن تراعي أية خطة أن عملية تخطيط وسائل التنفيذ فيما يتعلق بكل من محاور العمل الوطني ترتبط بالقدرة أكثر منها بالرغبة، أي اعتماد خيارات ذات أهداف واقعية قابلة للتحقيق. وهو أمر يستدعي عدم تجاهل المتطلبات التي تساعد على تحويل ما هو مرغوب إلى واقع، لأن هذا التجاهل يعني التسليم بالأمر الواقع بدلاً من العمل على تغييره. لذلك، فإن جزءاً مهماً من النجاح في تنفيذ السياسات والإجراءات التي تتوزع على محاور خطة النهوض الوطني يتعلق ببناء القوة، أي القدرة على تحقيق الأهداف، وبخاصة فيما يتعلق بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الإستراتيجية، قيادة وكياناً وطنياً تمثيلياً، والبرنامج الوطني الواحد.

في المقابل، تبدو إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، في موقع أفضل من حيث القدرة على الاستفادة من بقاء الوضع الراهن على حاله لفرض متغيرات تخدم أهداف المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، بالاستفادة من التحولات في السياسة الأميركية باتجاه الشراكة الكاملة في محاولة تصفية الحقوق الفلسطينية. كما يتعمق الانجراف نحو اليمين والتطرف على مستوى الحكم والخارطة الحزبية والمجتمع في إسرائيل، مع تحكم الصهيونية المتدينة بمفاصل مهمة في الدولة والجيش.

ينذر كل ذلك بمستويات غير مسبوقة في تنفيذ سياسات الضم بأشكاله المختلفة والتهجير القسري وتوسيع الاستيطان الاستعماري، وتصعيد السياسات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، في غياب إرادة دولية تتوفر لديها القدرة أو الرغبة على إلزام دولة الاحتلال بالانصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومحاسبة قادتها على انتهاكاتهم وجرائمهم.

يفرض هذا الاختلال في ميزان القوة على الفلسطينيين تعزيز صمودهم وتواجدهم البشري والمادي على أرض الوطن، وإبقاء القضية حية، واستثمار قدراتهم المتاحة والكامنة لإفشال، أو الحد من، قدرة إسرائيل والإدارة الأميركية على تحقيق أهدافهما، باعتماد سياسات فعالة تحافظ على المكتسبات، وتقلل المخاطر والخسائر، وتعظم من قدرة الفلسطينيين وتحد من قدرة تل أبيب وواشنطن.

وكمثال على ذلك، فإن تحقيق الوحدة وبناء قيادة موحدة من خلال إنهاء الانقسام والتوافق على برنامج وطني موحد، سوف يفشل هدف خطة ترامب في تركيز تحول قطاع غزة إلى مركز دولاتي زائف تلحق به معازل الضفة مع فرض ترتيبات جديدة لحكم ذاتي محدود.

وفي سياق توظيف القدرة أيضاً، يمكن الإفادة من عوامل أخرى تدخل في حساب التوزيع النسبي للقوة، من قبيل دور وتأثير طرف ثالث، مثل الموقف المصري الرافض لانفصال قطاع غزة، والموقف الأردني الرافض لإخراج القدس وقضية اللاجئين من معادلة الحل، إضافة إلى مواقف أخرى عربية ودولية داعمة للموقف الفلسطيني ورافضة للموقف الأميركي حيال القدس والاستيطان ووكالة الغوث.

وبالمثل، فإن ثبات الموقف الفلسطيني الرافض لخطة ترامب، حتى مع ما يشاع عن تعديلات عليها، مثل تأجيل التفاوض حول الوضع النهائي لمدينة القدس، من شأنه أن يغلق الطريق أمام محاولات إطلاق مسار تفاوضي إقليمي يتجاهل الموقف الفلسطيني، وأن يرفع سقف الموقف العربي التزاماً بقرارات القمة العربية الأخيرة. غير أن الرهان على إمكانية إطلاق عملية سياسية ضمن إطار دولي موسع، تلعب فيها روسيا أو فرنسا أو الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً، يتجاهل في المقابل القدرة الإسرائيلية – الأميركية على وضع «فيتو» على تطوير أي دور لطرف ثالث في عملية سياسية لا تزال مختلف الأطراف الإقليمية والدولية تعتبر الولايات المتحدة وكيلها الأول. كما يتجاهل أن العائق الأكبر لا يكمن في إطار المفاوضات، على أهمية ذلك، وإنما في عدم وجود «شريك» إسرائيلي مستعد للموافقة على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

بالتالي، يجدر التنبه إلى ضرورة انطلاق أي خطة فلسطينية أولاً من عناصر القوة الفلسطينية، وفي مقدمتها عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وتمسك الشعب الفلسطيني بروايته وأرضه وحقوقه ودفاعه الدائم عنها، وثانياً من المزايا التي يوفرها التوزيع النسبي للقوة في ضوء مواقف مختلف الأطراف، وأهمها إحباط إطلاق عملية سياسية تحتكرها واشنطن، أو تخرج من الباب لتعود إليها من النافذة عبر إطار دولي شكلي تتصدره واشنطن من جديد، ما يتطلب التمسك بمطلب اعتراضي على أية عملية سياسية تمس بالحقوق الفلسطينية، من خلال التمسك بعدم التفاوض إلا في إطار دولي برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولتطبيق هذه القرارات وليس إعادة التفاوض عليها.

وفي السياق ذاته، فإن إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها من شأنها أن تضعف قدرة دولة الاحتلال على فرض ترتيبات جديدة تحكم إطار عمل السلطة الفلسطينية وتحولها

إلى وكيل إداري واقتصادي وأمني يسهل تمرير مخططات الاحتلال. كما أن تبني وتنفيذ إستراتيجية قائمة على توسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة وتدويل الصراع وملاحقة المسؤولين الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية، يعزز من قدرة الفلسطينيين على رفع تكلفة سياسات الاحتلال والاستيطان، وإضعاف قدرة إسرائيل على استخدام القوة الغاشمة لقمع الفلسطينيين.

ثمة أفضليات لصالح كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عند تحليل التوزيع النسبي للقوة، حتى في ظل اختلال المحصلة العامة لميزان القوى لصالح القوة القائمة بالاحتلال. وهو ما يفرض على الفلسطينيين أن يدرسوا بعناية ما يمكن فعله أو عدم فعله في لحظة معينة بالمقارنة مع ما يمكن لإسرائيل أن تفعله أو لا تفعله، وكذلك تأثير أطراف إقليمية ودولية على قدرات كل من الطرفين في تلك اللحظة. ويبقى الأساس الموجه لتحليل التوزيع النسبي للقوة الانطلاق من تعزيز القدرات الفلسطينية على إحداث تعديل في ميزان القوى في المفاصل التي يمتلك الفلسطينيون أفضلية فيها قياساً إلى مدى قدرة إسرائيل على التأثير.

القسم الأول: متطلبات النهوض الوطني: إعادة بناء الوحدة وتفعيل عناصر القوة

إن النجاح في تحقيق أهداف أي خطة للنهوض الوطني في مواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، يتطلب إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، بما يشمل التوافق على البرنامج السياسي الوطني في مرحلة التحرر الوطني؛ أي برنامج القواسم المشتركة (الإستراتيجية السياسية والنضالية) الذي لا يلغي الخلافات والرؤى المتباينة للفصائل، وكذلك الاتفاق على المرجعيات والمؤسسات الوطنية والشرعية التي تنخرط فيها مختلف القوى المؤمنة بالمشاركة والملتزمة بقواعد وأهداف العمل الوطني المشترك وبمبدأ الديمقراطية التوافقية، إلى جانب التوافق على البرنامج الذي يفترض أن تتبناه السلطة/الحكومة، بحيث يمكن أن يتحلى ببعض المرونة في ضوء متطلبات الخروج التدريجي من مسار أوسلو والتزاماته، ولكن تحت مظلة الإستراتيجية الوطنية ومن أجل المساهمة في تحقيق أهدافها.

أولاً. البرنامج السياسي الوطني (الإستراتيجية السياسية والنضالية)

تشكل وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) أساساً صالحاً ينطلق منه حوار فلسطيني شامل للتوافق الوطني على البرنامج السياسي، كأساس لإستراتيجية العمل السياسي والنضالي للمرحلة القادمة، بما يراعي النقاط الآتية:

- منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية العليا والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في فلسطين التاريخية والشتات.

- التمسك بالرواية التاريخية وخطاب الحقوق الوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني، والانطلاق من الهدف الوطني المتمثل في حق تقرير المصير بصفته حقاً جمعياً لكل الفلسطينيين أينما وجدوا، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية، بما قد يشمل الاستقلال الوطني في دولة ذات سيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، دون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا في فلسطين التاريخية والشتات، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي 48، إلى حين التوصل إلى حل تاريخي جذري يتمثل بالتحرر الوطني الناجز على أساس هزيمة وتفكيك النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين، وليس التعايش أو التصالح معه.

- انطلاق الإستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة من خيار ثالث لا يقيم بالضرورة تناقضاً بين خياري الدولة المستقلة على أراضي 67 والدولة الواحدة، بما يعنيه من استمرار الجهود لاستنفاد فرص الحل القائم على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، من خلال الكفاح لتحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة، باعتبارها حقاً طبيعياً غير خاضع للتفاوض، وتحظي باعتراف الأمم المتحدة بصفة مراقب، إلى جانب اعتراف الأغلبية الساحقة من دول العالم بها، ولكن مع ضرورة فتح الخيارات الإستراتيجية الأخرى، والتركيز على إحداث تعديل في ميزان القوى يخدم الكفاح الفلسطيني التحرري.

- إن تجسيد استقلال الدولة ليس على مرمى حجر، وأي حل وطني آخر، بما في ذلك التحرير الكامل أو الدولة الواحدة، لا يزال بعيداً، وبحاجة إلى كفاح طويل يركز على تغيير موازين القوى، وجعل الاحتلال مكلفاً لإسرائيل. وهو ما يفرض التركيز على إحباط ما يسمى «صفقة القرن»، وتعزيز الصمود والتواجد البشري في جميع المناطق المهددة بالمخططات الإسرائيلية، والتركيز على مجابهة الاستعمار الاستيطاني بوصفة الخطر الرئيسي المباشر، والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة ومعالجة مشكلاته، ودعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48، وحماية ودعم تجمعات الفلسطينيين في الشتات، وإعادة بناء الإطار الجامع والقيادة الواحدة والتركيز على ما يوحد الفلسطينيين مع مراعاة خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية، والحفاظ على المكاسب وتقليل الخسائر، وإحباط

المخططـات والخيـارات الإسرائيليـة.

- رفـض إطـار المفاوضـات الثنـائي برعايـة أميركيـة أو في سـياق إقليمـي أو غـيره، والتمسـك بعـدم العـودة إلى المفاوضـات إلا عـلى أسـاس الالتـزام بالحقـوق الوطنيـة الفلسـطينية أولاً، وفي إطـار مؤتمـر دولي ذي صلاحيـات كاملـة ودور مسـتمر برعايـة الأمـم المتحـدة، وعـلى أسـاس القانـون الـدولي، وبهـدف تطبيـق قـرارات الأمـم المتحـدة وفـق جـدول زمنـي محـدد وليـس إعـادة التفـاوض بشـأنها.

- المقاومـة بكافـة أشـكالها، بمـا فيهـا المسـلحة، حـق وواجـب، بمـا ينسـجم مـع القانـون الـدولي، مـع مراعـاة التوافـق الوطنـي عـلى قـرار السـلم والحـرب والشـكل النضـالي الأكـثر نجاعـة في كل مرحلـة مـن جهـة، وخصوصيـات وأوضـاع كل مـن التجمعـات الفلسـطينية مـن جهـة أخـرى، إضافـة إلى إدارتهـا بشـكل يأخـذ بعـين الاعتبـار طبيعـة اللحظـة السياسـية، ومـا يمكـن أن يترتـب عليهـا مـن انعكاسـات عـلى الشـعب الفلسـطيني وقضيتـه. وهـو مـا يتطلـب تشـكيل مرجعيـة وطنيـة لجميـع الأجنحـة العسـكرية مـن خـلال تشـكيل جيـش وطنـي خاضـع لقـرار الشرعيـة والمؤسسـات الوطنيـة الموحـدة، وبمـا يضمـن التزامهـا بالإسـتراتيجية السياسـية والنضاليـة المتفـق عليهـا وطنيـاً، وعـدم تدخلهـا في أي أمـر داخـلي أو لصالـح الفصيـل الـذي تنتمـي إليـه.

- إعـادة النظـر في شـكل السـلطة ودورهـا ووظائفهـا، ولـو بشـكل متـدرج، والعمـل عـلى التحلـل مـن التزاماتهـا السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة بموجـب اتفـاق أوسـلو وملحقاتـه، بمـا يتضمـن سـحب الاعـتراف بإسرائيـل، ووقـف التنسـيق الأمنـي، وإنهـاء بروتوكـول باريـس الاقتصـادي الـذي يكـرس التبعيـة للاقتصـاد الإسرائيـلي، والفصـل بـين السـلطة والمنظمـة، والحـرص عـلى عـدم وجـود جميـع مؤسسـات المنظمـة الرئيسـية في الأرض المحتلـة، وتحويـل السـلطة إلى أداة مـن أدوات المنظمـة، بوصفهـا سـلطة إداريـة وخدميـة، ونقـل السـلطات السياسـية إلى المنظمـة.

- لا بـد أن يسـتند أي برنامـج سـياسي إلى الحقـوق الوطنيـة الفلسـطينية والشرعيـة الدوليـة (القانـون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة) بوصفهـا تلبـي الحـد الأدنى مـن الحقـوق الوطنيـة، ولا بـد أن تكـون هـي المرجعيـة الملزمـة لأيـة عمليـة سياسـية محتملـة عندمـا تسـمح موازيـن القـوى.

- الدفـاع عـن حقـوق كل تجمـع فلسـطيني في الوطـن والشـتات والعمـل عـلى معالجـة مشـكلاته وتلبيـة احتياجاتـه اليوميـة، باعتبـار ذلـك جـزءاً لا يتجـزأ مـن مسـيرة الكفـاح لتحقيـق أهـداف المـشروع الوطنـي الجماعـي، بمـا يشـمل نضـال الفلسـطينيين في أراضي 48 ضـد التمييـز ومـن

أجل الاعتراف بحقوقهم كأفراد وكأقلية قومية، ونضال الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل التحرر من الاحتلال ونظام الأبارتهايد وإزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري، والتطهير العرقي والإثني الجاري في القدس، ونضال الفلسطينيين في قطاع غزة من أجل فك الحصار والترابط مع الضفة، ونضال المخيمات في الشتات ضد الاستفراد الأمني والقوانين التي تحرمهم من الحقوق الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والمدنية، ومن أجل توفير الخدمات الضرورية، وكذلك نضال الشتات بشكل عام من أجل إحقاق حق العودة إلى فلسطين التاريخية كحق فردي وجماعي. الأمر الذي يعني الربط بين الوطني والديمقراطي، إذ لا يتم التركيز على المسار الوطني العام على حساب التحديات اليومية والمخاطر الوجودية التي تواجهها التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

- النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أي من المحاور العربية والإقليمية والدولية، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية بصفتها قضية جامعة، وعليها أن تبقى كذلك دون أن تكون جزءاً من أي محور، وإقامة العلاقات الخارجية على أساس اقتراب الفلسطينيين من أية جهة بقدر اقترابها من القضية الفلسطينية وتوفير الدعم لها بأشكاله المختلفة، وتعزيز هوية ودور مختلف القوى الفلسطينية باعتبارها جزءاً من حركة التحرر الوطني الفلسطينية، بعيداً عن أي ارتباط تنظيمي أو سياسي مع جهات خارجية.

- اعتماد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وغير العربية، وتحصين الجبهة الفلسطينية من التدخلات الخارجية.

- إعادة الاعتبار للعلاقات مع الشعوب العربية والإسلامية وقواها الوطنية والديمقراطية والتقدمية، وتفعيل أشكال التضامن الشعبي العربي والإسلامي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية انطلاقاً من مفهوم تدويل الصراع، واعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاكم الدولية انطلاقاً من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية وملاحقة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها المستمرة، وبخاصة في محكمة الجنايات الدولية، وتوسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع بكافة أشكاله، وتعزيز العلاقات مع الأحزاب والمؤسسات المدنية والحقوقية في مختلف دول العالم، ووضع خطة فعالة لتوسيع تعاطف الرأي العام الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

ثانياً. إعادة بناء التمثيل ومؤسسات المنظمة

- المنظمة، وليست السلطة، هي الإطار الجامع والكيان الوطني، ويجب أن تكون المدخل الضروري لتجاوز المأزق الوطني الشامل الذي تواجهه القضية الفلسطينية.

- يتطلب ذلك التصدي لأي محاولات لخق بدائل أو أطر موازية لمنظمة التحرير في ضوء تداعيات عقد دورة المجلس الوطني برام الله في الثلاثين من نيسان 2018، والعمل الحثيث على إنهاء الانقسام وتوحيد مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع وعقد مجلس وطني توحيدي بما يكفل إعادة بناء وتفعيل مؤسسات المنظمة، والحفاظ على طابعها المدني، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي على أساس إعادة تعريف المشروع الوطني وإستراتيجية التحرر الوطني التي سيتفق عليها والاتفاق على أسس الشراكة السياسية.

- ينبغي أن تراعي أي تحضيرات لعقد دورة للمجلس الوطني التوحيدي تمثيل الشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته بعيداً عن مبدأ المحاصصة الفصائلية، والتوافق على الجمع في بنية ومهمات مؤسسات ودوائر المنظمة ما بين ضمان التمثيل الوطني للفلسطينيين وتطلعاتهم الوطنية في مختلف تجمعاتهم من جهة، بما في ذلك إيجاد صيغة لمشاركة فلسطينيي أراضي 48 في عملية صنع القرار الوطني، ومعالجة هموم ومشكلات كل من هذه التجمعات وفق خصائصها وظروفها وشروط حياتها المكانية من جهة أخرى.

- إن المبدأ الأساسي الموجه إلى عملية إعادة بناء التمثيل الوطني تمكينُ الفلسطينيين من انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني حيث أمكن ذلك، والتوافق على أعضاء المجلس حين يتعذر إجراء الانتخابات وفق أسس ومعايير تضمن أوسع تمثيل. ويعني ذلك أنه في حالة عقد دورة عادية أو غير عادية للمجلس الوطني، فإنها ينبغي أن تكون محطة لإطلاق ورشة من التحضيرات الوطنية لإعادة تشكيل المجلس الوطني، ولا بد أن تعقد في الخارج حتى لا تكون تحت سطوة الاحتلال، وأن تهدف إلى اتخاذ قرارات من شأنها تحرير المنظمة من تواجد جل قياداتها ودوائرها في مناطق تحت سيطرة الاحتلال، مع إعادة النظر في بنية دوائر المنظمة ووظائفها، بما يكفل تفعيل دورها في رعاية شؤون الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته في الوطن والشتات.

- لا بد أن تنطلق عملية إعادة البناء من أسس وطنية وديمقراطية توافقية وتمثيلية جديدة، تشرك الكل الفلسطيني، وعلى أساس إجراء مصالحة تاريخية بين التيارات الفلسطينية

المختلفة تفتح المجال أمام الاتفاق على العقد الاجتماعي (الميثاق الوطني) وفق أسس جديدة، وتنازل الكل للمصالح الوطنية العليا والأهداف المشتركة كمتطلب أساسي من متطلبات إعادة بناء وإحياء المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية. وهو ما يتطلب تعميق حركة حماس لطابعها الوطني بوصفها جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، ووقف الرهان على التطورات والمحاور الإقليمية، واستعدادها لإنهاء سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، وكذلك تخلص حركة فتح من فكرة وسياسة الهيمنة على الحقل الوطني الفلسطيني، والرهان على محور عربي أو إقليمي أو دولي دون آخر.

- إن الاتفاق على الميثاق الوطني وبرنامج القواسم المشتركة وعقد مجلس وطني توحيدي، على أسس تضمن تشكيله من جديد لانتهاء مدة المجلس القديم، لا ينبغي أن يلغي التعددية والتنوع والمنافسة التي ستبقى موجودة دائماً كما كانت، ولكن يتم تنظيمها في إطار الوحدة وليس على أنقاضها.

ثالثاً. السلطة الوطنية

يجدر التمييز بين برنامج المنظمة كممثل لجميع الفلسطينيين يجب أن يحفظ روايتهم وحقوقهم التاريخية، ويرعى شؤون تجمعات الشتات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية، وبين برنامج السلطة/«الدولة» الذي ينبغي أن يشتق منه كناظم لأهداف وإستراتيجية العمل السياسي والنضالي، وأن يخدم عملية الخروج من مسار أوسلو والتزاماته وقيوده، وأن يركز على توفير الخدمات للمواطنين، ومعالجة مشكلاتهم اليومية.

وفي هذا السياق، تشكل النقاط أدناه الإطار العام لبرنامج السلطة:

- الالتزام بما تقرره القيادة السياسية بشأن إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، ولو بشكل متدرج، والعمل بموجب خطة محددة لإعادة صياغة العلاقة مع دولة الاحتلال على أساس التحلل من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته.

- العمل وفق مبدأ التجاور بين السلطة والمقاومة وفق أسس ومبادئ ناظمة لهذه العلاقة تحددها القيادة الواحدة في ضوء متطلبات وأهداف الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة القادمة، وبلورة خطة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، من خلال إجراءات عملية لدعم صمود ومقاومة الفلسطينيين، دون تجاهل توفير احتياجاتهم اليومية في الضفة والقطاع.

- إيلاء اهتمام خاص لوضع وتنفيذ برنامج عمل موجّه إلى تعزيز الصمود على كافة المستويات في مدينة القدس، وينطلق من أن إنجاز وحدة وطنية بالقدس مهمة سياسية ومجتمعية وتعليمية واقتصادية ملحة وعاجلة في ظل غياب مرجعية وعنوان فلسطيني موحد، وتزايد التهديدات والأخطار، ونضج الأوضاع في القدس لتشكيل قيادة وطنية ميدانية.

- أي حكومة وحدة وطنية، أو حكومة وفاق وطني، ينبغي أن تعتمد برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً ثقافياً مشتقاً من ويخدم الإستراتيجية السياسية والنضالية، ويركز على تعزيز الصمود ويعالج المشكلات اليومية ويخفف من التوترات الاجتماعية على أساس الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية. الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في أولويات موازنة السلطة، والتركيز على تنمية ودعم قطاعات الصحة والتعليم والإنتاج الوطني، ومكافحة الفقر والبطالة والفساد والتضخم الوظيفي، ودعم التعليم الجامعي، وتحقيق المساواة وتأمين الحقوق والحريات والحياة الكريمة على أساس المساواة بين الجنسين. كما ينبغي إعطاء أولوية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة الأوضاع الكارثية فيه.

- التركيز في برامج الحكومة على توفير مقومات تطوير وتوسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة ومكافحة التطبيع بمختلف أشكاله.

- إعادة بناء الشراكة الوطنية في عملية صنع القرار بمشاركة مختلف ألوان الطيف الفكري السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالشراكة السياسية الكاملة دون إقصاء لأحد، ووضع أسس لمعالجة الأوضاع السياسية والقانونية والإدارية والوظيفية والأمنية انطلاقاً من الأسس الموجهة الآتية:

أ) حق المقاومة مقدس ولا مساس بالتشكيلات العسكرية المقاومة شرط تشكيل مرجعية موحدة لها، من خلال جبهة مقاومة وطنية موحدة تمارس عملها انطلاقاً من الإستراتيجية الوطنية الموحدة، ووفقاً لقرار وطني مشترك تتخذه القيادة والمؤسسات الوطنية الموحدة.

ب) المنظمة والدولة بموجب صفتها المراقبة في الأمم المتحدة للفلسطينيين أينما كانوا في الوطن والشتات، أما السلطة والمؤسسات التابعة لها فهي لإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، ويجب أن يعاد بناء مؤسساتها، على أسس مهنية ووطنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية، ووفق مقتضيات إعادة تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال، على أن تنقل الصلاحيات السياسية من السلطة إلى المنظمة، بما في ذلك المسؤولية عن السياسة الخارجية والسفارات.

- اعتماد معايير مهنية في إعادة توحيد وهيكلة ودمج المؤسسات المدنية (الوزارات) تنطلق من تحديد حجم الجهاز الإداري وفق الاحتياجات الفعلية. الأمر الذي يقتضي الشروع الفوري بتشكيل لجنة مختصة تتولى الإشراف على عملية إعادة الهيكلة لجميع المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس ومعايير محددة تستجيب للاحتياجات والأولويات، بحيث يتم إنجاز هذه العملية خلال فترة قصيرة تنتهي بتسكين الموظفين وفق الهيكليات المعتمدة.

- وضع خطة لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها ودمجها، ويمكن أن تكون تدريجية، بإشراف اللجنة الأمنية العليا وفق نصوص اتفاق المصالحة، وذلك على أسس مهنية بعيداً عن الفصائلية والحزبية، وانطلاقاً من الحد من تضخمها والعبء الذي تضيفه على الموازنة على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والثقافة ودعم الإنتاج الوطني. وتبدأ الخطة بإعادة بناء جهاز الشرطة بالضفة والقطاع، واعتماد قانون عصري بحيث يكون جهازاً مدنياً وطنياً مهنياً. كما ينبغي إعطاء أولوية لمعالجة مشكلة المعابر، وبخاصة معبر رفح، بإشراف الحكومة.

- ضمان الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.

- الاهتمام بالمصالحة المجتمعية، واعتماد منهج العدالة الانتقالية، وتشكيل هيئة وطنية، وفق قانون خاص، ويستمر عملها حتى انتهاء معالجة كافة متطلبات المصالحة المجتمعية.

- دعوة المجلس التشريعي إلى الانعقاد وفق آلية متفق عليها، مع التركيز على مراجعة وتعديل وسن القوانين ذات الصلة بمتطلبات المرحلة القادمة، وبخاصة المتعلقة بالانتخابات العامة، وانتخابات المجالس المحلية، وجهاز القضاء، والمصالحة المجتمعية، والعمل على توحيد التشريعات التي صدرت خلال فترة الانقسام، بحيث تتم مراجعتها من المجلس التشريعي على قاعدة الحفاظ على المراكز القانونية ما أمكن.

- إنهاء حالة الانقسام القائمة في السلطة القضائية، بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لها كسلطة ثالثة مستقلة.

- التحضير للانتخابات العامة، وفق مبدأ التمثيل النسبي، وما يتم التوافق عليه ضمن لجنة تفعيل منظمة التحرير (الإطار القيادي المؤقت)، أو اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في

بيروت مطلع العام 2017، مع إضافة ممثلين عن الشتات والمرأة والشباب والشتات، بشأن إعادة النظر في طبيعة وشكل مؤسسات النظام السياسي (انتخابات لرئاسة سلطة/ دولة، مجلس تشريعي/ برلمان..)، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية. وينبغي ضمان مشاركة القوى والفصائل في الحكومة وفق حجومها في نتائج الانتخابات، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات.

- إنجاح التحضيرات لإجراء انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إجراء انتخابات موحدة لجميع الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبما يضمن ترسيخ إجراء الانتخابات لتجديد خلايا المجتمع والقيادات بشكل دوري ومنتظم.

القسم الثاني: التصدي للمخاطر المحدقة بالقضية الفسطينية

يتوزع هذا القسم على محاور رئيسية، بحيث يبدأ كل منها بتحديد الهدف الخاص بكل محور بشكل موجز، والإجراءات والسياسات المطلوب اتخاذها لتحقيقه، ومن ثم تحديد متطلبات تنفيذ ذلك.

المحور الأول: إحباط المخططات ضد القدس

الهدف:

إحباط مخطط حسم الصراع على القدس عبر الإجراءات الإسرائيلية لفرض وقائع يصعب التراجع عنها، والتصدي لشرعنة نتائج المخططات الإسرائيلية عبر الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل السفارة الأميركية وغيرها من السفارات إلى المدينة.

الإجراءات والسياسات:

- تعزيز صمود المقدسيين من خلال توفير موازنات قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمقدسيين، وبخاصة في ضوء تصعيد إجراءات الاحتلال في المدينة، سواء من السلطة أو الأطراف الداعمة عربياً وإسلامياً ودولياً، بما يمكن من توفير متطلبات تنفيذ الخطة

الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس للأعوام 2018-2022، وتطوير برنامج دعم الصمود للمواطنين المقدسيين (دعم الاقتصاد والتعليم والإسكان، وملفات الهدم ومخالفات البناء والمساعدة القانونية، ودعم المؤسسات والجمعيات، ومواجهة الآفات الاجتماعية مثل المخدرات ... إلخ).

- تحلل السلطة الوطنية من أي التزامات في الاتفاقيات الموقعة مع دولة الاحتلال من شأنها أن تمنع أو تحد من قدرة السلطة على التدخل في القدس، بما يمكن من إدراج المدينة ضمن الأولويات في خطة التنمية الوطنية، والعمل على زيادة الدعم المالي العربي والدولي لتنفيذ مشاريع لصالح القدس.

- وضع خطة في مجال التخطيط ودعم البناء تنطلق من تحدي إجراءات الاحتلال وفرض الأمر الواقع الفلسطيني في مدينة القدس، وعلى أطرافها، وتوفير التمويل اللازم لذلك، والعمل على إطلاق مبادرات جماعية رافضة للإجراءات الإسرائيلية الرسمية أو مخططات بلدية الاحتلال في المدينة، مثل الامتناع الجماعي عن دفع الضرائب، وبخاصة «الأرنونا»، كما حدث خلال الانتفاضة الأولى، وتعزيز التكافل الاجتماعي وبرامج العمل الطوعي.

- وضع خطة عملية لتأمين الموارد المالية وتشجيع الاستثمار في القدس، تشمل تجنيد الموارد لصالح صندوق خاص بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مشاريع الإسكان والبناء، والتعليم المدرسي والمهني والمناهج والتعليم الجامعي، وتنمية الأسواق الشعبية، وبخاصة داخل البلدة القديمة.

- الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية ومواجهة انتهاكات الاحتلال للحريات الدينية والقيود المفروضة على الوصول إلى أماكن العبادة، والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية والمواقع الأثرية والتاريخية وسياسات التهويد التي تستهدفها.

- اتخاذ خطوات عملية لوقف ظاهرة هجرة ورحيل المقدسيين المسيحيين عن المدينة في إطار خطة كفيلة بتعزيز الوجود المسيحي، البشري والمؤسسي، ودعم ورعاية المقدسات المسيحية في المدينة، بما يساهم في الحفاظ على طابع المدينة، العربي الفلسطيني الإسلامي المسيحي.

- تعزيز الجانب الكفاحي اليومي بالاستفادة من تجربة هبة القدس والفعاليات التي تشهدها مدينة القدس.

- مواجهة مخططات التغيير الديمغرافي عبر توسع البناء الاستيطاني والتمدد داخل الأحياء العربية وشبكة المواصلات والقطارات.

- توفير الدعم التقني والقانوني لأهالي القدس للتصدي للمستوطنين ولبلدية القدس الإسرائيلية أمام المحاكم.

- المطلوب من الأطراف العربية والإسلامية والدولية لمواجهة المخاطر المحدقة بالقدس، بما في ذلك الحراك القانوني والحقوقي على مستوى المحافل الدولية والمحكمة الجنائية أو محكمة العدل الدولية، ومنظمة التعاون الإسلامي، لجنة القدس.

- اعتماد خطة لمواجهة التحرك الإسرائيلي الأميركي لدفع بعض الدول لنقل سفاراتها إلى القدس أسوة بالولايات المتحدة، من خلال إعادة التأكيد على مواقف القمم العربية بقطع العلاقات مع أي دولة تُقْدِم على ذلك، والتأثير على مواقف الدول التي تنحاز لصالح دعم سياسة الاحتلال فيما يتعلق بالموقف من مكانة القدس أو غيرها، عن طريق فتح موضوع مساءلة وملاحقة الدول التي قد تدعم أو تساند دولة الاحتلال خلافاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

المحور الثاني: التصدي للاستعمار الاستيطاني

الهدف:

تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه في مواجهة مخططات تعميق الاستعمار الاستيطاني بوصفه الخطر الرئيسي الراهن، إضافة إلى السياسات العنصرية والتهجير القسري (دعم الصمود الفلسطيني في المناطق المهددة بالاستيطان والجدار في الضفة، ومجابهة سياسات التهجير القسري والمصادرة وهدم المنازل في النقب والمثلث وغيرها من مناطق 48، وفرض وقائع فلسطينية في مواجهة سياسة الأمر الواقع الإسرائيلي عبر التخطيط البديل، خطط إسكان، مياه، بنى تحتية، دعم الزراعة، محاولات تعزيز التحكم الفلسطيني بالموارد الطبيعية ... إلخ).

الإجراءات والسياسات:

- تطوير الموجات الانتفاضية والهبات وتفعيل الاشتباك الشعبي مع قوات الاحتلال والمستوطنين، وقطع طرق المستوطنين، واستهداف البنى التحتية لمنظومة الاستيطان،

وتعميم تجارب العمل الشعبي والمقاومة الشعبية في البلدات والقرى المهددة، وتعميم تجارب «باب الشمس»، وتشكيل لجان محلية للحراسة والإغاثة والإعلام في القرى، وكذلك تطوير وتعميم نموذج مسيرات العودة في الوطن والشتات، وصولاً إلى توفير متطلبات الانتفاضة الشاملة.

- وضع سياسة إسكان وطنية لتشجيع الإسكان في الريف الفلسطيني وتوفير الخدمات المناسبة والبنية التحتية الملائمة، توازيها في ذلك سياسة مماثلة للأجيال الشابة في القدس المحتلة بهدف تعزيز وجودهم هناك.

- تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المستهدفة بالتوسع الاستيطاني من خلال تبني إستراتيجية وطنية لبناء الاقتصاد في فضاء المستوطنات، مع تنظيم حملات واسعة لزراعة واستصلاح الأراضي الفلسطينية المحاذية للمستوطنات، وشق الطرق الزراعية، وحفر الآبار، بما يساهم في تعزيز صمود المزارعين ومحاربة البطالة والحد من الهجرة باتجاه المدينة، خاصةً أن قطاعي الزراعة والمياه هما اللذان يستهدفهما الاحتلال والاستيطان، وهما بوابة التنمية وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية.

- قيام وزارة الحكم المحلي بتوسيع المخططات الهيكلية للمجالس المحلية في البلدات والقرى المهددة بالاستيطان مع الحفاظ على المناطق الزراعية والمواقع الأثرية، مثل قرى وتجمعات الريف الغربي في بيت لحم ومنطقة جنوب الخليل والأغوار وغيرها.

- تسجيل الأراضي الفلسطينية في المناطق (ج) بأسرع وقت ممكن ليتمكن أصحاب الأراضي من حماية أراضيهم.

- إنشاء مركز فلسطيني للتخطيط البديل لتوفير الدعم الفني والتقني على شكل خرائط ودراسات تفصيلية ذات علاقة باستصدار وتمويل رخص بناء وغير ذلك، على غرار الدعم الذي يتلقاه المستوطنون من جمعيات الاستيطان وبلدية الاحتلال في القدس ووزارات الاستيطان والأشغال والمواصلات وغيرها.

- توفير الدعم للتخطيط البديل للدفاع عن أراضي وممتلكات الفلسطينيين في أراضي 48.

- تعزيز دور لجنة المتابعة العليا والمؤسسات والجمعيات والمبادرات الناشطة في التصدي لمخططات المصادرة والهدم والتهجير القسري في أراضي 48.

- توسيع الدعم الرسمي والوطني والشعبي لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وتفعيل مقاطعة منتجات الاحتلال على المستوى المحلي مع نشر ثقافة المقاطعة على المستوى الشعبي، وتعزيز الإنتاج الوطني، والتشبيك الاقتصادي والتجاري بين الفلسطينيين في أراضي 67 و48، والتحرك على مختلف المستويات الرسمية والشعبية في أوروبا بهدف تطوير الموقف الأوروبي بخصوص مقاطعة منتجات المستوطنات وعدم الاكتفاء بوسمها والسماح بتسويقها، بالترافق مع تفعيل دور حركات وحملات التضامن في مختلف بلدان العالم لتوسيع مقاطعة منتجات المستوطنات ونزع الشرعية عن أي تعامل مع المشروع الاستيطاني.

- تفعيل قرارات القمم العربية ذات الصلة بالمقاطعة وتجريم التطبيع على المستويات العربية، الرسمية أو الشعبية.

- دعم الجهود المحلية لرفع الشرعية عن أي تعامل مع المستوطنات والمستوطنين، بما في ذلك في المجالات الأكاديمية والرياضية، وتحريم العمل في المستوطنات بالترافق مع وضع خطة لإيجاد بدائل للعمالة الفلسطينية في المستوطنات.

- تنفيذ قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بإحالة ملف الاستيطان بالكامل إلى محكمة الجنايات الدولية.

- تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الجدار الصادرة في تموز 2004، وعدم الاكتفاء بسجل حصر الأضرار على أهميته الكبيرة، وإعداد خطة من شأنها تفعيل مطالبة دول العالم بتحمل مسؤولياتها إزاء وجوب امتثال إسرائيل لفتوى لاهاي، والعمل على طرح موضوع الفتوى على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحويلها من رأي استشاري إلى قرارات وآليات عمل.

- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية ومجلس حقوق الإنسان للمطالبة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

- ملاحقة المستوطنين باعتبارهم معتدين على الحقوق الفلسطينية والشرعية الدولية أمام محاكم الدول التي يحمل مستوطنون جنسياتها، إذ إن الكثير من المستوطنين مهاجرون جدد من الولايات المتحدة وأوروبا وأوكرانيا وروسيا.

- تبني خطة لتجفيف منابع التمويل والدعم الدولي للمشروع الاستيطاني من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية الناشطة في جمع التبرعات للمشروع الاستيطاني، وذلك من خلال كشف ونشر أسماء المنظمات والجهات الداعمة للاستيطان وتحظى بإعفاءات ضريبية في العديد من البلدان، وإعداد ملفات لملاحقتها قانونياً في البلدان التي تسمح قوانينها بذلك.

- وضع خطة للتصدي لعمليات نقل ملكية الأراضي من الأيدي العربية إلى الإسرائيلية من خلال قانون أملاك الغائبين.

- إجراء مراجعة شاملة لموضوع اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، لا سيما في ضوء القوانين التي سنتها دولة الاحتلال لشرعنة عمليات الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وبخاصة ما يسمى قانون «التسوية»، والاستعاضة عنها برفع آلاف القضايا من قبل الفلسطينيين من حاملي الجنسيات الأخرى أمام المحاكم في بلدان إقامتهم، واستهداف كل من لهم علاقة بمنظومة الاحتلال في ما يسمى «الإدارة المدنية» والمستوطنات.

- مجابهة الرواية الصهيونية من خلال تبني خطة لصياغة ونشر الرواية الفلسطينية لفضح المحاولات الإسرائيلية لتزوير التاريخ وحصر تاريخ هذه البلاد بالتاريخ العبري.

- وضع برنامج لمواجهة الصهيونية المسيحية التي تعتبر الداعم الأكبر للمشروع الاستيطاني والرواية الصهيونية، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من اللقاءات والحوارات بهدف التوعية ونشر الحقائق ووجهة النظر الفلسطينية.

المحور الثالث: الدفاع عن قضية اللاجئين

الهدف:

الدفاع عن قضية اللاجئين في الوطن والشتات باعتبار العودة حقاً غير قابل للمساومة في مواجهة مخططات شطب صفة اللاجئ، والتوطين، وتصفية وكالة الغوث.

الإجراءات والسياسات:

- تبني إستراتيجية تقوم على فصل موضوع اللاجئين عن موضوع الدولة ورهنه بنتائج المفاوضات وإنهاء فكرة المقايضة، من خلال التعامل مع ممارسة اللاجئين للعودة بصفتها

حقاً للشعب الفلسطيني غير قابل للمساومة ولا يتأثر بمرور الزمن، بما في ذلك تحويل مسيرات العودة إلى فعاليات مستدامة في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

- دعم صمود اللاجئين والنازحين في مخيمات الضفة والقطاع والشتات، إضافة إلى اللاجئين والمهجرين في أراضي 48، ومعالجة مشكلاتهم اليومية، وتعزيز الهوية الوطنية.

- توفير الحماية للاجئين المعرضين لمخاطر وجودية مثل سوريا ولبنان والعراق، وتعميم تجربة اللجنة السياسية العليا والقوة الأمنية المشتركة في مخيم عين الحلوة حيث أمكن.

- التصدي لمخططات توطين اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم، أو تشجيع هجرتهم إلى بلدان أخرى.

- وضع خطة للحفاظ على دور وكالة الغوث عبر توفير الدعم لموازنتها وعدم تقليص خدماتها، وبخاصة في قطاع التعليم والصحة، والتصدي لمحاولات تغيير المناهج التعليمية الوطنية في مدارسها، ومواجهة محاولات تغيير صفة اللاجئ، أو تصفية وكالة الغوث، أو إحالة مهماتها إلى مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وإعادة التأكيد على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكانة ودور «الأونروا» وحق العودة وصفة وتعريف اللاجئ الفلسطيني.

- إعادة الاعتبار لمكانة حق العودة في النضال التحرري الفلسطيني، والاستفادة من تجربة مسيرات العودة، ووضع خطط لتفعيل الحراكات الشعبية دفاعاً عن حق العودة وممارسته في الضفة وأراضي 48 والشتات.

- التصدي لأي محاولة لمقايضة أو وضع مطلب حق العودة للاجئين مقابل الحق في التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، أو حق المساواة الفردية والجماعية لفلسطينيي أراضي 48.

- تحسين أوضاع اللاجئين، وإزالة الغبن الواقع عليهم، وبضمنه الاهتمام بتحسين أوضاع المخيمات، بما في ذلك إعادة تأهيل المساكن والبنى التحتية، وضمان حقوقهم في التعليم والعمل والعلاج وحسن المعاملة، بما يصون كرامة اللاجئين ويعزز من صمودهم وقدرتهم على تنظيم أنفسهم، والتعبير عن ذاتهم، والدفاع عن حقوقهم وهويتهم الوطنية.

- ضمان حق اللاجئين في التمثيل والمشاركة في صناعة القرار الوطني في سياق إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية وديمقراطية ونضالية، باعتبارها الكيان السياسي الموحد والقيادي للشعب الفلسطيني في كل مكان.

- توحيد اللجان الشعبية في المخيمات، وإجراء انتخابات لتعزيز طابعها التمثيلي المهني وقدرتها على توفير الخدمات للاجئين في الوطن وأماكن اللجوء.

- تفعيل دور منظمة التحرير في رعاية أحوال الفلسطينيين في بلدان اللجوء، وتقديم الإسناد لهم في مختلف المجالات، وزيادة الموازنات المخصصة للمنظمة، وتنظيم مصادر دعم خاصة لها، بما في ذلك توفير الموازنات اللازمة لدائرة شؤون اللاجئين للقيام بمهماتها في رعاية وتنظيم شؤون اللاجئين، بما يشمل بناء كيانات اجتماعية واقتصادية وجامعية وبحثية وتعليمية وإعلامية حيثما أمكن في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين.

- توفير الدعم للجان الدفاع عن حق العودة والجمعيات الناشطة في حماية حقوق اللاجئين في شتى التجمعات الفلسطينية في فلسطين التاريخية والشتات، وتعزيز التنسيق والتشبيك فيما بينها.

- فتح حوار مع الدول المضيفة للاجئين لضمان ممارستهم حقوقهم السياسية والمدنية، وتمكينهم من حرية التنقل والعمل وإتاحة العيش الكريم لهم إلى حين عودتهم إلى الديار التي هجروا منها.

المحور الرابع: إحباط مخططات فصل قطاع غزة

الهدف:

رفع الحصار عن قطاع غزة، وإحباط شتى المخططات التي تستهدف توسيع القطاع عن طريق ضم مساحات من سيناء، أو تعزيز فصله وحده، أو باتجاه ربطه بمصر، أو إقامة «دويلة» فلسطينية شكلية دون سيادة، يكون مركزها القطاع، وتشكل مظلة إدارية لنظام حكم ذاتي في المعازل القائمة في بقايا الضفة الغربية، عن طريق اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للتغلب على واقع الفصل الجغرافي بين قطاع غزة وباقي الوطن الفلسطيني، بما يمكن من تعزيز القدرة الفلسطينية على إحباط خطة ترامب وكسر الحصار عن القطاع.

الإجراءات والسياسات:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية أو توافق وطني، بما يفتح الطريق أمام توحيد النظام السياسي الفلسطيني انطلاقاً من بنود اتفاقات المصالحة ومعالجة القضايا الخلافية، على أساس التوافق على برنامج سياسي يكون جوهره إحباط ما يسمى «صفقة القرن»، بما يعنيه ذلك من إعادة توحيد المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية على أسس مهنية والمنظومة القانونية والقضائية، والمؤسسات والأطر النقابية والأهلية والشعبية.

- الإعلان بشكل واضح ضمن وثيقة/ميثاق شرف وبشكل غير قابل للتأويل من كل أطراف القوى السياسية والنقابية والمدنية الفلسطينية بأن العلاقة بين الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة هي علاقة تاريخية قانونية سياسية لا يمكن لأحد فصمها أو إنهاؤها، بحيث تكون هذه الوثيقة فوق دستورية وخارج إطار أية مفاوضات أو نزاعات، وغير قابلة للتصرف بها، ويمكن تزكيتها شعبياً عبر حملة تواقيع شعبية.

- تعزيز وتوسيع الاعتراف الدولي، سياسياً وقانونياً، بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس، بما يكرس وحدة جميع الأراضي المحتلة العام 67، مع مواصلة الجهود للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

- دراسة إمكانية ترسيم حدود دولة فلسطين، المعترف بها بصفة مراقب في الأمم المتحدة، التي تحظى باعترافات ثنائية عربية ودولية واسعة، مع كل من الأردن ومصر، وذلك لقطع الطريق على أي مشاريع تهدف إلى محاولة ربط معازل الضفة بكيان «دولاني» شكلي مركزه قطاع غزة لتمرير خطة ترامب من بوابته، أو الترويج لحلول على حساب سيناء مثل توسيع القطاع، أو طرح حلول على حساب الأردن.

- وضع خطة للتحرك السياسي والقانوني الفعال لرفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع، وربط أي معاملات بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال برفع الحصار.

- وضع خطة عاجلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، ومعالجة المشكلات المتفاقمة في مجالات الكهرباء والطاقة والصحة والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية، وإلغاء أي إجراءات أو عقوبات على أساس التمييز الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، أو أي إجراءات لتهميش مشاركة القطاع في الإطار الوطني العام والإطار التمثيلي الفلسطيني.

- اعتماد أسس ومعايير وطنية، موضوعية ومهنية، في التوظيف وإنهاء التمييز بحق المواطنين في قطاع غزة، سواء في التعيينات في السلك الديبلوماسي، أو تصاريح المرور للدول الأخرى، أو في الوظيفة العمومية، أو حتى التميز على أساس الانتماء السياسي أو أي إجراءات ذات طابع إقصائي.

- التوصل إلى اتفاق مع مصر يضمن فتح معبر رفح بشكل دائم، وإيجاد حلول أخرى لضمان حرية انتقال الأفراد والبضائع، عبر المجتمع الدولي، وبخاصة إعادة إنشاء وتشغيل الميناء والمطار، لما لذلك من أهمية قصوى في رفع الحصار عن قطاع غزة.

- معالجة القضايا التي تعيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وأهمها تطوير البنية التحتية، وخاصة في قطاعي الطاقة والنقل، والعمل على الاستفادة من المجتمع الدولي لحل قضايا الكهرباء لما لها من قدرة على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي وسرعة الاستفادة من مقدرات الطاقة، وخاصة الغاز في شاطئ القطاع، للاستفادة منه في التنمية الفلسطينية عموماً، وفي القطاع بشكل خاص.

- تجديد خلايا المجتمع عبر إجراء الانتخابات على مستوى السلطات المحلية في القطاع، وكذلك في الجامعات والاتحادات والنقابات.

المحور الخامس: إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها

الهدف:

إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها والتزاماتها، ولو بشكل متدرج، والعمل على التحلل من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، والفصل بينها وبين المنظمة، والحرص على عدم تركيز جميع مؤسسات المنظمة الرئيسية في الأرض المحتلة عبر توزيعها داخل الوطن وخارجه، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمية مجاورة للمقاومة وداعمة للصمود، ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة.

الإجراءات والسياسات:

- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة من جهة، ودولة الاحتلال من جهة أخرى، على أساس المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، بما

يشمل إلغاء اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، وحصر التنسيق في الحدود الدنيا التي تتطلبها الشؤون المدنية.

- تصويب علاقة السلطة بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الكيان المؤسسي التمثيلي للشعب الفلسطيني أينما وجد، وعلى قاعدة إعادة بناء الوحدة الوطنية والبرنامج الوطني الواحد، في سياق إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير بصفتها المرجعية الوطنية العليا المسؤولة عن إدارة الشأن الوطني العام للشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته داخل الوطن وخارجه.

- إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات السلطة والمواطن والقوى والهياكل والأطر الناشطة في مجالات المقاومة الوطنية ضمن مفهوم «تجاور» السلطة والمقاومة، بمعنى عدم نشوء تعارض بين وظائف السلطة من جهة، ودور المقاومة من جهة أخرى، وعلى أساس حماية المناطق المهددة بالمصادرة والاستيطان والتهويد، وبخاصة في القدس، وتوفير الخدمات ودعم الصمود الفلسطيني، وصيانة وتعزيز الحريات العامة.

- مراعاة التباينات في ظروف وخصائص واحتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقتضيه ذلك من دراسة الأنسب من حيث انسجام شكل مؤسسات السلطة، المدنية والأمنية، ودورها ووظائفها مع متطلبات واحتياجات إدارة شؤون الفلسطينيين، وحماية أمنهم وفق شروط الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع.

- تحويل السلطة إلى إطار مؤسسي خدمي، ونقل الوظائف السياسية إلى المنظمة، لتتركز وظائف السلطة على إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني على المستوى المركزي، ومن خلال صلاحيات لا مركزية تتمتع بها مجالس المحافظات والسلطات المحلية، التي تلتزم بالخطط الوطنية التي تضعها حكومة ائتلاف أو توافق وطني أقرب للائتلاف الجبهوي الذي ميّز منظمة التحرير، سواء أجريت انتخابات عامة أم حالت شروط الصراع والاحتلال دون إمكانية إجرائها، وعلى قاعدة التوافق الوطني على أسس الشراكة السياسية، بما يعزز القدرة على التعامل مع السيناريوهات المختلفة لتطور الصراع على أساس عدم وجود حل وطني قريب للقضية الفلسطينية.

- توسيع الإدارة اللامركزية على المستويات المحلية الدنيا من خلال إنشاء مجالس/لجان أحياء في المدن والبلدات والقرى في كل محافظة، توكل إليها مهمات تنظيم تقديم الخدمات لسكان هذه الأحياء في مختلف القطاعات، وبخاصة التعليم والصحة والتموين، إلى جانب

خدمات الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)، فضلاً عن تشكيل لجان لحفظ النظام العام وللحراسة في حالات التعرض لمخاطر الاعتداء من قوات الاحتلال والمستوطنين، بحيث تضم منتسبين للمؤسسة الأمنية ومتطوعين من سكان الأحياء.

- مراعاة عدم تضخيم تشكيلة وحجم الحكومة بحيث تنطلق من الحد الأدنى اللازم لتلبية الاحتياجات الرئيسية لتعزيز دور السلطة الخدمي، على أساس اعتبار إدارة الشأن الوطني والسياسي من اختصاص منظمة التحرير، بما يشمل عدم وجود مبرر لوجود وزارة للشؤون الخارجية، التي يفترض إحالة مهامها، بما فيها الإشراف على السفارات والبعثات الديبلوماسية، إلى منظمة التحرير/الدولة عبر الدائرة السياسية أو أية صيغة تقررها اللجنة التنفيذية للمنظمة.

- إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أساس تبني سياسة أمنية فلسطينية وطنية تنسجم مع الوضع السياسي، وتأخذ بالاعتبار الاختلاف الظرفي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يمليه من تنوع طبيعة الأهداف الأمنية الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى وجود أجنحة مقاومة تابعة للفصائل في قطاع غزة وتشكيلات عسكرية في الخارج (لبنان وسوريا).

- تحديد شكل المؤسسة الأمنية وتركيبتها وفقاً لمهام تأخذ بعين الاعتبار واقع المرحلة وطبيعة التهديدات وفقاً لتحليل ورؤية القيادة الوطنية (المستوى السياسي)، مع التركيز على بناء وتجهيز قوة شرطة مهنية وبعيدة عن الحزبية، وتكون قوية وفعالة، في الضفة بشكل خاص، حيث الاحتلال المباشر وقدرته العسكرية على الأرض، مع مراعاة الأوضاع في قطاع غزة، التي تفرض الحاجة إلى بناء منظومة أمنية صلبة ومرنة في الحركة، وفي الرد لتحقيق توازن مكلف لسياسة «قوة الردع» الإسرائيلي في حال ممارستها، على قاعدة وجود سياسة عامة واحدة وقيادة سياسية وطنية واحدة.

- صياغة العقيدة الأمنية انطلاقاً من كون قوات الأمن والشرطة قوة نظامية مهنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية، وهي القوة المسلحة في البلاد، وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات، وحماية حقوق المواطنين المشروعة استناداً إلى أحكام المادة 84 من القانون الأساسي.

- بناء مؤسسة أمنية غير بيروقراطية وغير مرهقة مالياً، وذلك بسبب ضعف الموارد المالية التي يتم الاعتماد في توفيرها على المساعدات الخارجية. وهو ما يستدعي الاستفادة

مـن عمليـة المصالحـة لإصـلاح المؤسسـة الأمنيـة، مـن خـلال خطـة عمـل زمنيـة متفـق عليهـا تهـدف إلى الوصـول إلى بنيـة ذات حجـم صغـير ونوعـي ومحـترف وحيـادي، ويخضـع للمسـتوى السـياسي، وبالتـالي تدويـر أعـداد كبـيرة مـن الموجوديـن عـلى قوائـم أجهـزة الأمـن إلى المؤسسـة المدنيـة.

- تشـكيل مجلـس للأمـن القومـي، يكـون برئاسـة رئيـس السـلطة، ويشـكل مرجعيـة مؤسسـية للسياسـة الأمنيـة، بحيـث يتـولى إقـرار السياسـات الأمنيـة للسـلطة، وإقـرار إسـتراتيجية لتنميـة القـوى الأمنيـة، وإقـرار خطـط تنفيـذ السياسـات الأمنيـة العامـة، وتنسـيق العمـل الأمنـي بـين الأجهـزة الأمنيـة، وقيـادة العمليـات في الأوقـات الملحـة، وكذلـك الحفـاظ عـلى النظـام السـياسي الديمقراطـي الفلسـطيني القائـم عـلى التعدديـة السياسـية، وسـيادة القانـون، واحـترام حقـوق الأفـراد.

- تحديـد واضـح لمفهـوم العلاقـات الأمنيـة مـع الأطـراف الخارجيـة ومحدداتـه وفـق قواعـد ناظمـة، وتحديـد قنـوات الاتصـال ومرجعيتهـا، بحيـث لا يجـوز الاتصـال مـع أي طـرف خارجـي إلا في حـدود التكليـف والتفويـض مـن الجهـات ذات الاختصـاص والمرجعيـة.

- تطبيـق قانـون الخدمـة في قـوى الأمـن فيـما يتعلـق بإنهـاء العضويـة الحزبيـة لمسـؤولي الأجهـزة الأمنيـة كافـة، بمـا يضمـن منـع الحزبيـة والاشـتغال في السياسـة وفقـاً لأحـكام المادتـين 90 و169 مـن القانـون نفسـه.

- إعـادة تدويـر كل العاملـين في الأجهـزة الأمنيـة بـإشراف اللجنـة الأمنيـة العليـا التـي تتشـكل بموجـب اتفـاق المصالحـة، بحيـث تشـمل مهماتهـا: (1) مراجعـة جميـع كشـوفات العاملـين في الأجهـزة الأمنيـة لاختيـار كل لهدفـه، وتدويرهـم حسـب شروط شـغل المواقـع الوظيفيـة. (2) وضـع برنامـج تدريبـي لإلحـاق مـن يتـم إبقاؤهـم في الجهـاز الأمنـي في وظائفهـم الجديـدة. (3) تحديـد آليـات الاسـتفادة مـن العـدد الزائـد في الأجهـزة الأمنيـة وفقـاً لمعايـير محـددة (انظـر الوثائـق الخاصـة بإعـادة بنـاء وتوحيـد الأجهـزة الأمنيـة الصـادرة عـن مركـز مسـارات).

- اسـتكمال بنـاء منظومـة قانونيـة متكاملـة، بمـا يتضمـن إقـرار قانـون عـام أسـاسي للأمـن، وإصـدار قانـون الشرطـة، إضافـة إلى «لوائـح» تنظيـم عمـل كل جهـاز عـلى حـدة. كـما ينبغـي الإسراع في إصـدار قانـون مجلـس الأمـن القومـي، إضافـة إلى مجموعـة الأنظمـة وأدلـة العمـل ذات العلاقـة بعمـل الأجهـزة الأمنيـة.

- تحديد المرجعية السياسية للأجهزة الأمنية، بحيث تكون تلك الأجهزة خاضعة للرقابة الحكومية، وتقوم بتنفيذ السياسات الأمنية التي تضعها السلطة التنفيذية.

- تفعيل نظام المحاسبة والقضاء العسكري، ما يتطلب إعادة بناء النيابة العسكرية والقضاء العسكري برفدها بالقدرات البشرية المؤهلة والمتخصصة للقيام بمهام القضاء العسكري، ومنحه الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير الهيبة للقضاء، وتعزيز مكانته في قطاع الأمن من خلال احترام قراراته، وكذلك إقرار قانون القضاء العسكري.

المحور السادس: إعادة النظر في العلاقة مع دولة الاحتلال

الهدف:

تصويب العلاقة مع إسرائيل باعتبارها علاقة بين دولة استعمار استيطاني عنصري وحركة تحرر وطني، عبر عملية تهدف إلى الانفكاك التدريجي من علاقة التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية مع دولة الاحتلال وفق اتفاق أوسلو وملحقاته، وبما ينسجم مع إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها كما ورد أعلاه.

الإجراءات والسياسات:

على المستوى السياسي:

- العمل على تحلل السلطة من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته وفق خطة تدريجية تنفذ ضمن جدول زمني محدد.

- سحب الاعتراف بإسرائيل، والتعامل معها كعدو يرفض الاعتراف بأي من الحقوق الفلسطينية، ويعمل على تصفيتها.

- رفض استئناف المفاوضات السياسية المباشرة أو غير المباشرة، إلا ضمن مقاربة جديدة تعترف فيها إسرائيل بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بحيث تكون المفاوضات لإنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان وترسيم حدود دولة فلسطين.

- تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، لردع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، ولجم عدوانها المتواصل

على الشعب الفلسطيني ونظام الابارتهايد الذي تفرضه عليه، وتجريم التطبيع مع دولة الاحتلال على مختلف المستويات.

على المستوى الاقتصادي:

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات الواردة في الورقة المرجعية المفصلة المقدمة للمؤتمر وتتضمن رؤية محددة لمتطلبات بناء مقومات الصمود والنهوض الوطني، انطلاقاً من النقاط الآتية:

- الانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، من خلال تبني نموذج يعتبر التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، ويحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية ومواجهة النموذج الاقتصادي الليبرالي. وهو ما يتطلب اعتماد اقتصاد الصمود المقاوم الذي يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكاً وإنتاجاً، الأمر الذي يعني إحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها.

- ينبغي أن تسعى هذه الإستراتيجية إلى إنشاء هيكل إنتاجي يرتكز على القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وهي الصناعة والزراعة، معتمداً على الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة للشعب الفلسطيني، وخاصة البشرية منها. ويقتضي ذلك الابتعاد عن التبذير والإنفاق الذي لا يُعزز هذه الفلسفة وتوجهات النموذج الجديد، فضلاً عن الحاجة إلى تدخلات سياساتية واستثمارية وتصحيحية مختلفة لتحويل الحالة الريعية للاقتصاد إلى حالة إنتاجية تمثل منطلقاً للتحرر من التبعية، في سياق قدرتها على توفير السلع اللازمة للسوق المحلية بدلاً من الاستيراد ما أمكن ذلك، وتوفير فرص عمل لائقة لمواجهة البطالة والفقر، ومن ثم تعزيز الصمود. ويتضمن سياق الاقتصاد السياسي لهذه الإستراتيجية تسخير وابتكار كافة الأدوات النضالية السياسية والاقتصادية للتحرر التدريجي من تبعات نموذج أوسلو/ باريس، في سياق تراكم نضالي رسمي وجماهيري.

- اعتماد مقاربات جديدة تفضي إلى التخلي عن نموذج الوهم الخاص بالسعي لإحداث تنمية في ظل الاحتلال، لصالح بناء نموذج يستغل الإمكانات المتوفرة ويسخرها من أجل الصمود لمرحلة جديدة من النضال نحو مواجهة الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية.

- تعزيـز دور القطـاع الخـاص في لعـب دور محـوري في نجـاح هـذا النمـوذج باعتبـار أن بنـاء الهيـكل الإنتاجـي منـوط بـه في ظـل سياسـات حكوميـة داعمـة ومناسـبة، الأمـر الـذي يعنـي الاسـتجابة للحالـة الوطنيـة الجديـدة، ونبـذ أولئـك الذيـن يتماهـون مـع الاحتـلال بالتطبيـع الاقتصـادي، وتوفـير مقومـات الصمـود للاقتصـاد الوطنـي والعاملـين فيـه.

المحور السابع: عناصر خطة التحرك على المستوى الدولي

الهدف:

عـزل الموقفـين الإسرائيـلي والأمـيركي وبنـاء مواقـف دوليـة داعمـة للحقـوق الفلسـطينية كـما يكفلهـا القانـون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة.

الإجراءات والسياسات:

- تحـرك ديبلومـاسي فعّـال عـلى مسـتوى مجلـس الأمـن، ومـن ثـم الجمعيـة العامـة، للحصـول عـلى المزايـا التـي تتمتـع بهـا الـدول كاملـة العضويـة حتـى في ظـل المكانـة الحاليـة لفلسـطين كدولـة بصفـة مراقـب.

- التوجـه إلى الجمعيـة العامـة لاسـتصدار قـرار بطلـب رأي استشـاري مـن محكمـة العـدل الدوليـة حـول طبيعـة ممارسـات الاحتـلال الإسرائيـلي، التـي تنطـوي عـلى خصائـص ومضمـون اسـتعماري وفصـل عنـصري، بهـدف تعزيـز الأبعـاد القانونيـة للقضيـة الفلسـطينية وحشـد أوسـع مواقـف دوليـة للتعامـل مـع إسرائيـل بصفتهـا دولـة احتـلال ذات طبيعـة عنصريـة واسـتعمارية، وليـس فقـط احتـلالاً عاديـاً كـما هـو متعـارف عليـه في القانـون الـدولي.

- في حـال اسـتمرار مجلـس الأمـن في الإخفـاق بتحمـل مسـؤولياته، وبخاصـة في ضـوء الموقـف الأمـيركي، يمكـن دراسـة التوجـه إلى محكمـة العـدل العليا بـرأي استشـاري حول دور ومسـؤوليات مجلـس الأمـن القانونيـة تجـاه القضيـة الفلسـطينية ومطالـب الفلسـطينيين بالتحـرر والتمتـع بحقهـم المـشروع في تقريـر المصـير.

- إحالـة ملفـات جرائـم الحـرب والجرائـم ضـد الإنسـانية، وبخاصـة الاسـتيطان، إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، وتفعيـل الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل في لاهـاي، والانضـمام إلى المنظمات والاتفاقـات الدوليـة ذات الجـدوى.

- العمل بموجب اتفاقات جنيف على تحميل دول العالم مسؤولياتها إزاء الانتهاكات والجرائم اليومية التي ترتكبها دولة الاحتلال والمستوطنون، وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- العمل للحصول على المزيد من الاعترافات الدولية الثنائية بدولة فلسطين.
- تطوير الموقف الأوروبي ومواقف أكبر عدد من الدول إزاء مقاطعة منتجات الاحتلال عموماً، والمستوطنات خصوصاً.
- تقديم دعاوى ضد المستوطنين أمام محاكم الدول التي يحملون جنسياتها.
- وضع خطة تحرك فعّالة لاستعادة مكانة القضية الفلسطينية في أفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا.
- تفعيل دور الجاليات الفلسطينية في العالم والاستفادة من حركة التضامن الدولي والمقاطعة.
- تفعيل اللجوء إلى القانون الدولي ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة في سياق عملية مثابرة تستكمل الانضمام بشكل متدرج إلى المزيد من المعاهدات والمنظمات الأممية.

القسم الثالث: متطلبات وآليات تنفيذ السياسات والإجراءات

يشمل هذا القسم المتطلبات والآليات اللازمة للشروع في تنفيذ السياسات والإجراءات التي يتضمنها كل من المحاور المذكورة أعلاه، وتتلخص بما يأتي:

- الشروع في حوار وطني شامل للتوافق على البرنامج السياسي وأسس الشراكة السياسية في المنظمة والسلطة وفق مبدأ الرزمة الشاملة كما ورد في «وثيقة الوحدة الوطنية»، وانطلاقاً من معادلة إنهاء السيطرة الانفرادية لحركة حماس على قطاع غزة، وإنهاء الهيمنة الانفرادية لحركة فتح على مؤسسات المنظمة والسلطة، بما يفضي إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي على مستوى كل من المنظمة والسلطة، يمثل الجميع بعيداً عن المحاصصة الفصائلية.
- التوافق في إطار الحوار الوطني الشامل على الخيارات الفلسطينية للمرحلة القادمة، بما في ذلك شكل السلطة وبنية نظامها السياسي في ضوء ما يترتب على الخيار الفلسطيني المرغوب، ومكانة فلسطين كدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، ومقتضيات الصراع مع الاحتلال على الأرض.

- العمل على معالجة تداعيات عقد دورة المجلس الوطني الأخيرة في رام الله، وبخاصة من حيث الحفاظ على مكانة المنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ما يتطلب التوافق على عقد مجلس وطني توحيدي بعد إعادة تشكيله بمشاركة الجميع.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة توافق وطني، يتوفر لها أوسع حاضنة وطنية وشعبية، تمكنها من أداء مهامها وتوحيد المؤسسات في الضفة والقطاع، والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة للرئاسة والمجلس التشريعي ضمن سقف زمني متوافق عليه.

- وضع خطة للخروج من مسار أوسلو قائمة على حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر في كل مرحلة، وتشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدريجي.

- تشكيل فريق خبراء قانوني يتولى وضع تصور لبناء منظومة قانونية متكاملة وموحدة على المستويين المدني والأمني في الضفة والقطاع. وتشكيل اللجنة الأمنية الفلسطينية تنفيذاً لاتفاق المصالحة الموقع في أيار 2011، على أسس تضمن الكفاءة والاستقلالية والحيادية الحزبية، وذلك للبدء في إعادة بناء الأجهزة الأمنية وهيكلتها وتوحيدها وإصلاحها على أسس سليمة.

- وقف الإجراءات العقابية ضد القطاع.

- تشكيل فريق من الخبراء لدراسة مسألة ترسيم الحدود مع كل من الأردن ومصر.

- تشكيل فريق من الخبراء والقانونيين لوضع خطة للدفاع عن الحدود المائية الفلسطينية في البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة فيما يخص النفط والغاز ومساحات الصيد.

- تشكيل مرجعية وطنية موحدة ذات طابع مؤسسي في القدس، تضطلع بمهمة توحيد الجهود وتنسيقها على المستويين الرسمي والشعبي في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها مدينة القدس ومواطنيها، لا سيما في ضوء تعدد المرجعيات سواء في إطار السلطة أو منظمة التحرير.

- تشكيل قيادة وطنية موحدة لتنظيم وتوسيع الفعل الميداني في مواجهة الاستيطان والجدار، لا سيما في ضوء تعدد المرجعيات الناشطة في هذا المجال.

- تشكيل لجان محلية للحراسة والإغاثة والإعلام في القرى المهددة أراضيها بالمصادرة والاستيطان والمعرضة لاعتداءات المستوطنين.

- تخصيص موازنات ملائمة لدعم الزراعة والمنتجات الوطنية، وتعديل الخطط الوطنية بالتركيز على مناطق (ج).

- تشكيل فريق قانوني خاص لإعداد الملفات المقدمة إلى المحاكم الدولية بشأن الاستيطان والجدار وملاحقة المستوطنين، بما في ذلك في الدول التي يحملون جنسياتها.

- تفعيل دور منظمة التحرير ودائرة شؤون اللاجئين وتخصيص الموازنات اللازمة لذلك، وتفعيل دور «السفارات» في استنهاض الجاليات وتفعيل التضامن الدولي والتحرك على مستوى البرلمانات والأحزاب الصديقة.

- انتخاب لجان شعبية موحدة في المخيمات في الوطن والشتات.

- حشد الموارد اللازمة لتغطية العجز في موازنة وكالة الغوث.

- وضع إستراتيجية للحراك الدبلوماسي على مستوى مختلف منظمات وهيئات الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية، ومحكمة العدل، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ودول العالم، وتشكيل فرق قانونية وحقوقية متخصصة في كل من مجالات الحراك القانوني في المحاكم الدولية ومحاكم البلدان التي تتيح قوانينها إمكانية اللجوء إليها.

- إشراك المواطن الفلسطيني في وضع القرار ووضع السياسات والعمل على تعزيز روح العمل الجماعي بين المواطنين والمؤسسات الفلسطينية تحت إطار ومرجعية واحدة.

- وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ ما يتفق عليه بخصوص ما ورد أعلاه، تحدد متى وكيف يمكن تنفيذ كل نقطة ضمن جدول زمني وآليات محددة بما لا يقبل التفسيرات والتأويلات المختلفة، وعلى أساس التطبيق بموجب مسارات متوازية ومتزامنة.

خاتمة

تلخص المحاور الواردة في هذه الورقة إلى أين نريد الوصول للنجاح في التصدي للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، وهي تتطلب مزيداً من الجهود لبلورة المدخلات والأنشطة اللازمة لبلورة خطة شاملة للنهوض الوطني، تتضمن أيضاً تحديد أدوار الجهات المعنية (قيادة المنظمة، الحكومة، القوى السياسية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الأطر والمنظمات الشعبية والنقابية ... إلخ).

وللإجابة عن سؤال «من أين نبدأ؟»، تقترح الورقة تشكيل فريق وطني (بشكل رسمي، أو غير رسمي) يضم خبراء في مختلف المجالات وأكاديميين وسياسيين وناشطين من الجنسين والشباب، في فلسطين التاريخية والشتات، لإعداد خطة عمل شاملة للنهوض الوطني، يتم إشراك مختلف القطاعات والفئات في مناقشتها في الوطن والشتات، أو عقد مؤتمرات وطنية لمناقشتها، وتقدم إلى المعنيين بعملية صنع القرار.

أما فيما يتعلق بالمحددات والوسائل اللازمة للتوافق على مثل هذه الخطة، فيمكن تلخيصها بضرورة إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، بمشاركة قيادات من مختلف ألوان الطيف السياسي، وممثلين عن مختلف التجمعات في فلسطين التاريخية والخارج والمرأة والشباب والقطاعين الأهلي والخاص، ضمن سقف زمني قصير ومحدد، بحيث لا يتوقف إلا عند التوافق على خطة النهوض الوطني، ومتطلبات تنفيذها، وبخاصة لجهة إعادة بناء الوحدة الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة، وكذلك تحديد الآليات المطلوبة للشروع في تنفيذها.

إن المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية تبقي المهمة الأولى الملقاة على عاتق كل الوطنيين الفلسطينيين هي العمل من أجل بناء رأي عام وطني وشعبي يضم كل من يؤمن بضرورة اعتماد خطة وطنية شاملة للنهوض الوطني، بحيث يشكل حاضنة للرؤية والسياسات التي تقترحها هذه الورقة. ولتحقيق هذه الغاية، يجدر أن تتضافر الجهود من قبل مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي يضغط باتجاه شق مسار قادر على إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.

غازي حمد

قضيتنا أصبحت واضحة، ونقاط العجز والفشل فيها واضحة، لكن أين تكمن المشكلة؟ فحتى نبدأ الحديث عن حالة نهوض مشروع وطني، وإعادة بناء منظومة كاملة، فإن الأمر يحتاج إلى موقف خارج الصندوق. 70 سنة ونحن ندور في الدائرة نفسها وحول أنفسنا، وهناك معضلة فكرية وثقافية؛ وهي أننا لا نريد أن نعترف بالفشل، ولا نريد أن نجذف إلى ما هو أفضل. ونحن -مؤسسات وبرامج وأحزاب- قدمنا كماً هائلاً من التضحيات تفوق الوصف، لكن النتائج التي نصل إليها كارثية. في كثير من الأحيان، نجيب عن الأسئلة بشكل خاطئ، وبالتالي نحصل على علامات منخفضة نتيجة ذلك على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمت، والتي اعتبرها نموذجاً لا يتكرر في التاريخ. كان من المفترض أن تنتهي إسرائيل منذ أمد بعيد، لكن المشكلة أن هناك أزمتين كبيرتين؛ الأولى تتمثل في عدم وجود رؤية وطنية إستراتيجية، والثانية تتمثل في عدم وجود إجماع وطني. وإذا لم يكن المشروع الوطني كاملاً وواضحاً، فإننا لن نستطيع أن نصل إلى حل، فلا يزال العمل الوطني مجزأً وأحادياً، وهذه إشكالية. ففي كل مرة، نطرح قضية، ونضع كل طاقاتنا وأموالنا وجهودنا فيها، ثم لا تنجح، فننتقل إلى أخرى، ونعيد الكرة نفسها. لا يوجد اعتراف صريح بأننا وصلنا إلى حالة فشل.

يجب الاعتراف بأن أوسلو كان خطأً وكارثة، وللأسف هناك تكرار للفشل. نحتاج إلى جرأة وصراحة ووضوح. كل الجهود المبذولة لا تؤثر على المشروع الصهيوني إطلاقاً، بل بالعكس، المشروع الصهيوني يكبر أكثر؛ من بناء مستوطنات، ومصادرة أراضٍ، بينما المشروع الفلسطيني يتقزَّم ويتراجع. حتى هذه اللحظة، لم نُرجّع شبراً واحداً من أرضنا، ولم نزحزح حجراً من مستوطنة. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الشيء الذي أنجزناه ونجحنا فيه؟

لدينا تجربة مليئة بالعثرات، وتحتاج إلى مراجعة، والنتائج التي بين أيدينا هي نتائج كارثية. وكلٌّ من حركتي حماس وفتح ليس لديهما مراجعات ذاتية. وإذا لم يكن العمل الفلسطيني متكاملاً على المستوى الوطني، وعلى مستوى العلاقات الخارجية، فإنه يكون هدراً لطاقة الناس

وجهدهم. وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول، فإن النتائج متواضعة وشبه معدومة. وحتى اللحظة، لا يوجد لدينا شيء اسمه مشروع وطني، وأعتقد أن القيادات الفلسطينية بحاجة إلى مراجعة ذاتية، لأن المشروع الوطني حتى الآن مغيب. وهذا الواقع الفاشل لن يوصلنا إلى تحرير فلسطين، والجميع مقتنع أن إسرائيل لا تريد سلاماً.

أرى أن عملية النهوض يجب أن تشمل حالتين؛ الأولى: أن تكون هناك إستراتيجية وطنية تبدأ بحوار وطني. والثانية: أن نعترف بأن الحالة الفلسطينية تحتاج إلى مراجعة، والإجماع الوطني هو الحل.

وأعتقد أن القاعدة الأساسية التي يجب أن نبني عليها هي بناء برنامج وطني سياسي، ثم نبني عليه منظمة، ثم نشكل نظاماً سياسياً.

هناك معضلة تتمثل بوجود 4 تجمعات فلسطينية، وهذه تحتاج إلى ناظم، ويجب العمل ضمن إطار وطني فلسطيني واحد.

كيف نستطيع أن نجبر إسرائيل على تقديم التنازلات؟ أعتقد أن لدى إسرائيل معضلات في الأمن، والشرعية، والدعم الدولي، لذا، يجب أن تقوم السلطة بسحب الاعتراف بإسرائيل. يجب أن تشعر إسرائيل بأن هناك تهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها، ما يدفعها إلى تقديم التنازلات. لذا، يجب أن نفكر في المفاتيح التي تشكل ضغطاً على إسرائيل، والحصول على تنازلات منها.

كايد الغول

أستهل مداخلتي بتسجيل ملاحظتين عامتين على ورقة محاور خطة النهوض الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية:

الأولى: كان يمكن تركيز الورقة أكثر لأن فيها تكراراً في أكثر من موقع.

الثانية: أتفق، بشكل كبير، مع ما جاء في الورقة، بغض النظر عن بعض الملاحظات على هذه الفكرة أو تلك، مع التأكيد على ما جاء في الخاتمة، بخصوص اقتراح تشكيل فريق وطني يضم خبراء في مختلف المجالات وأكاديميين وسياسيين وناشطين من الجنسين والشباب، لإعداد خطة عمل شاملة للنهوض الوطني.

كما أنني أسجل ما يلي:

أولاً. تحديد طبيعة المرحلة

أعتقد أن الإشكالية الأكبر لكي تجد الخطة فرصتها بالتبني والالتزام بها، تكمن في عدم التوافق، أو التباين بين المستوى السياسي الرسمي والقوى السياسية والمجتمعية بغالبيتها، بشأن تحديد طبيعة المرحلة التي نعيش؛ أي هل هي مرحلة تحرر وطني بكل ما يستوجبه ذلك من سياسات وإجراءات؟ لأن هذا التباين يضع قيوداً على بناء البرنامج والأدوات ووسائل إدارة الصراع مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما تتناوله الخطة إلى حد كبير.

هل هناك توافق على طبيعة المرحلة بالمعنى الإستراتيجي، أم أن الأمر يقتصر على تحقيق الدولة كهدف نهائي يتطلب الوصول إليه، من وجهة نظر أصحابه، استمرار السياسات ذاتها القائمة على الرهان على العوامل الخارجية أساساً، وعلى المفاوضات؟ هذا الأمر يعني أن هناك أهمية للمراجعة والنقاشات العميقة بهذا الخصوص، التي يمكن من خلالها التوافق على البرنامج الذي يعكس طبيعة المرحلة وأهدافها. وفي هذا السياق، أشير إلى أهمية العمل على

بلورة وبناء التيار الوطني التقدمي الديمقراطي الذي يتوجب عليه القيام بدور خاص في حمل أعباء هذه المرحلة.

ثانياً. العلاقة مع المحاور العربية والإقليمية

عند الحديث عن التوزيع النسبي لميزان القوة، غاب عن الورقة رؤية الانزياحات في المواقف الرسمية لبعض البلدان العربية، وبخاصة المتمثلة في التطبيع. فهذه الانزياحات توفر عوامل قوة إضافية لإسرائيل، وتضعف موضوعياً عوامل القوة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل، وبخاصة أننا نعتبر أن الصراع مع إسرائيل هو صراع عربي-إسرائيلي بالأساس.

هذا الأمر يقود إلى ضرورة نقاش ما جاء في الخطة بشأن «النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أيٍّ من المحاور العربية والإقليمية والدولية»، و«اعتماد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وغير العربية». وفي هذا السياق يمكن إثارة النقاط التالية:

- مع إدراك حساسية الوضع الفلسطيني، والحاجة إلى دعم مختلف الأطراف، علينا أن نجيب عن السؤال الآتي: أين موقع حركة التحرر الوطني الفلسطيني في خريطة الصراع الإقليمي والدولي، الذي يتمظهر -إلى حد كبير- في منطقتنا؟ ثم انطلاقاً من طابع الصراع مع الكيان الصهيوني وحلفائه، هل يمكن عزل قضيتنا عن تأثير هذا الصراع والتحولات الناجمة عنه في الإقليم على الأقل؟ أوليست قضيتنا هي أول من يدفع ثمن كل التحولات السلبية فيه؟!

- كيف يمكن التوفيق حقاً بين سياسات البلدان العربية التابعة، التي باتت أداة من أدوات تنفيذ المخطط المعادي، وبين ادّعائها بدعم القضية الفلسطينية، سواء من حيث حرف التناقضات في المنطقة بعيداً عن التناقض الرئيسي مع إسرائيل، وهناك تصريحات لا تتوقف عن ذلك، أو من حيث الاستعداد للتعاطي مع حلول إقليمية هدفها تصفية القضية الفلسطينية، فضلاً عن دورها في مخطط تفكيك وتدمير دول وجيوش عربية؟

إذاً، نحن أمام تحولات تستدعي إعادة النظر، بدون تطير، في الدعوة إلى النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أيٍّ من المحاور العربية والإقليمية. وفي سبيل ذلك، يمكن الإقدام على الخطوات التالية:

- تشديد الضغوط على الدول العربية التي تمارس التطبيع مع إسرائيل من أجل وقفه، لأن هذا التطبيع يضرب القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني في الصميم. وهذا الأمر يجب ألا يخضع لاعتبارات العلاقة بسبب الدعم المالي على أهميته، فما قيمة كل

ذلك إن استكمل التطبيع حلقاته؟ هذا الدور في مواجهة التطبيع قد تقوم به في المرحلة الأولى الاتحادات والنقابات المهنية، والمنابر الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية ... وغيرها.

- الضغط المعاكس على هذه الدول لاعتماد لغة المصالح مع أميركا وحلفاء إسرائيل. أدرك أن هذا غير ممكن بحكم تبعية هذه الأنظمة، لكن ذلك يضعها تحت الضغط والدفاع عن الذات وكشفها أكثر أمام شعوبها.

- إقامة علاقات منتظمة مع القوى السياسة والمجتمعية في هذه البلدان لتعزيز احتضانها للقضية الفلسطينية، ومقاومة الانحدار في مواقف حكوماتها نحو التطبيع مع إسرائيل، وتشكيل اللجان الشعبية المناهضة للتطبيع، لقطع الطريق على تجسيده داخل بلدانها.

ثالثاً. الانقسام والمصالحة

أعتقد أن الواقع قد تجاوز الآليات المعتمدة سابقاً، وقد ازداد الأمر تعقيداً بعد انعقاد المجلس الوطني في الثلاثين من نيسان الماضي. لذلك، أصبح من الضروري البحث عن مقاربة جديدة لتحقيق ما جاء في الخطة بشأن إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة، وصولاً إلى الوحدة الوطنية التعددية.

ويمكن أن يتحقق هذا الأمر من خلال أحد هذين الاقتراحين:

الاقتراح الأول:

إطلاق عملية سياسية يتولاها اجتماع قيادي مقرر، سواء الإطار القيادي المؤقت، أو تسميات أخرى، وتستمر اجتماعاته دون توقف حتى التوصل إلى توافق، على أن يتم اعتماد مقاربة تقوم على الدمج ما بين التحضير لعقد مجلس وطني جديد وتوحيدي، وتنفيذ ملفات المصالحة وفق جدول زمني قصير، وذلك بالترافق مع التقدم في إنجاز التحضيرات المتعلقة بملفات المجلس الوطني سياسياً وتنظيمياً، بحيث نصل إلى إنهاء الانقسام مع عقد المجلس الوطني التوحيدي وفق الاتفاقيات الموقعة.

هذه الآلية يمكن أن تبدد شكوك حركة حماس بأنها مستهدفة بالإقصاء عن المشاركة في المنظمة أساساً، وفي السلطة بدرجة أقل، كما أنها تقطع الطريق على أي اتجاهات تعمل فعلاً على إقصائها، وبخاصة أن هناك اتجاهات تريد تفصيل الحركة الوطنية الفلسطينية على

مقاسها، ولا تريد أن ترى الإضافات والانزياحات في خارطة القوى على الساحة الفلسطينية. وفي الحقيقة، هناك فرق بين الخلاف الأيديولوجي والسياسي مع قوى في الحركة الوطنية ومشروعية إدارته بشكل ديمقراطي، وبين نفي حق أي منها في الانخراط بالمنظمة والسلطة، لا لسبب إلا الخشية من اختلال توازن القوى فيهما، وفقدان السيطرة والهيمنة عليهما.

الاقتراح الثاني:

إذا تعذر الوصول إلى ما سبق في ظل استمرار واقع الانقسام، نبحث في تشكيل صيغ موحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ48، لإدارة ملفات وطنية أساسية (انتخابات نقابية، حق العودة، الاستيطان، مسيرات العودة). ولعل ذلك يوفر وحدة ميدانية في التصدي للقضايا الأساسية، وتفرض بالتدريج واقعاً يعزل دعاة الانقسام على مختلف مواقعهم.

رابعاً. العلاقة بين السلطة والمنظمة

أقترح أن تتضمن ورقة الخطة الفصل بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة، لأن استمرار الحالة القائمة يحرر السلطة عملياً من الخضوع للمنظمة بصفتها المرجعية الوطنية العليا، بل ويستمر حضورها الطاغي عليها.

الشيء الذي أود لفت النظر إليه، أنه بعد انعقاد المجلس الوطني، وانتخاب هيئات المنظمة، أصبحت السلطة حاضرة بقوة في هيئات المنظمة، وبالتالي لم نعد أمام معادلة أن المنظمة تقرر، والسلطة لا تنفذ، بمعنى أن السلطة تتغول على صلاحيات المنظمة، بل بتنا أمام واقع أصبحت فيه مفاصل السلطة هي التي تقود المنظمة.

وبصراحة، هذا يطرح سؤالاً عما إذا كنا أمام تغيير جوهري في النظام السياسي، وإلى أين يمكن أن يقودنا هذا التغيير؟

لذلك، هناك أولوية لعدم الركون إلى النتائج التي تمخضت عن عقد المجلس الوطني، ولا بد من ممارسة كل الضغوط من أجل عقد مجلس وطني توحيدي وفق الاتفاقيات الموقعة، والعمل على تكتيل جميع الوطنيين الحريصين على وحدة المنظمة وحفظ مكانتها التمثيلية الجامعة وبرنامجها التحرري في صيغة تنظم ذلك. وتزداد أهمية هذا في ضوء المخاطر المتوقعة بعد أن تم تخويل المجلس المركزي كامل صلاحيات المجلس الوطني، وهو ما يعني تغييباً للمجلس الوطني وسحب الصلاحيات منه بكل ما ينطوي عليه ذلك من تغييرٍ للنظام، كما

يعني أن أولوية عقد المجلس الوطني التوحيدي لم تعد قائمة على الرغم من أنها الشرط الذي لا بد منه لإعادة توحيد الساحة الفلسطينية.

خامساً. اقتراحات تفصيلية

- في محور الدفاع عن قضية اللاجئين، أقترح أن تتضمن الإجراءات والسياسات الالتزام بخطاب رسمي فلسطيني بشكل خاص، ينطلق من التركيز على حق العودة بشكل دائم، حيث لا يجري استحضاره إلا في بعض المناسبات، مقابل التركيز على «حل الدولتين». وبذلك، بدا للمجتمع الدولي أن حق العودة يمكن تجاوزه والمساومة عليه، وهو ما بدأ يتجلى في البيانات والقرارات الصادرة عن الكثير من الهيئات الدولية، وكذلك عن بعض التجمعات الإقليمية التي لم تعد تتطرق إلى هذا الحق. ويتعزز هذا الاعتقاد بربط حق العودة بالمبادرة العربية، كما يركز الخطاب الرسمي الفلسطيني، على الرغم من الإدراك بأن «الحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين»، كما تنص عليه المبادرة، أمر غير ممكن، فكيف يمكن أن يكون هناك حل عادل ومتفق عليه مع عدو ينفي بالمطلق هذا الحق للاجئين، ويرفض بحكم القوة نقاش الأمر من حيث المبدأ، إلا في إطار مخططات توطين اللاجئين؟!

- في محور إعادة النظر في العلاقة مع دولة الاحتلال، أقترح إعادة صياغة الهدف الذي يتصدر هذا المحور، بحيث يتم النص بوضوح على وجوب مغادرة اتفاقية أوسلو وباقي الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، بدلاً من الحديث عن «تصويب العلاقة مع إسرائيل ... عبر عملية تهدف إلى الانفكاك التدريجي من علاقة التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية مع دولة الاحتلال».

في الإجراءات والسياسات على المستوى السياسي في المحور ذاته، يرد في البند الثالث «رفض استئناف المفاوضات السياسية المباشرة أو غير المباشرة، إلا ضمن مقاربة جديدة تعترف فيها إسرائيل بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بحيث تكون المفاوضات لإنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان وترسيم حدود دولة فلسطين». وأقترح إضافة «وتأمين عودة اللاجئين» إلى هذا النص، لأن حصر المفاوضات في موضوع الدولة من شأنه الاستمرار في تغييب الحقوق الوطنية الأخرى وتفكيكها مع مرور الوقت

قيس عبد الكريم

أعتقد أن الجميع بمن فيهم من هم مع السياسة الرسمية، ومن هم ضدها، يجمع على أن مسارنا للتحرر الوطني وصل إلى طريق مسدود بعد مرحلة أوسلو؛ وهي مرحلة الحكم الذاتي المقترن بالسعي، من خلال المفاوضات، إلى حل لما يسمى بقضايا الوضع النهائي. فمسار التحرر هذا وصل إلى عنق الزجاجة، وبات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أنه يعاني من الانسداد الذي لا فكاك لاستعصائه، وكل المحاولات التي بذلت من أجل الوصول إلى فك هذا الاستعصاء، من خلال الوسائل المعتمدة في ما يسمى بعملية أوسلو، وصلت إلى طريق مسدود.

وأعتقد، كذلك، أن التسليم بالحاجة إلى إستراتيجية وطنية يفرض نفسه على الجميع، لكنه ليس بالضرورة يجد استجابة من الجميع للممارسة العملية، والجميع مضطر للاعتراف بهذا الواقع الآن، وبأننا نحتاج إلى إستراتيجية جديدة، وإلى تغيير الوضع القائم.

إننا بحاجة إلى تبسيط النقاش، والتركيز على جوهره حتى نستطيع أن نتحرك عملياً خطوات إلى الأمام. وأعتقد أن المشكلة لا تكمن في بذل الجهد من أجل العودة بالتفكير إلى الخيارات الإستراتيجية المرحلية، أو بعيدة المدى، فنحن أمام وضع صعب؛ فالشعب الفلسطيني مجزأ بحكم عملية التشتيت التي تعرض لها على يد المشروع الصهيوني؛ فهناك فلسطينيو الضفة وقطاع غزة الذين يناضلون من أجل حقهم في الاستقلال، وهناك فلسطينيو الشتات، واللاجئون عموماً، الذين يناضلون من أجل حقهم في العودة، وهناك فلسطينيو الداخل الذين يناضلون من أجل حقهم في المساواة القومية. هذا هو الواقع الراهن، والاتفاق على قاعدة ما سمي بالبرنامج المرحلي على أنه برنامج كفاحي، يشكل مجموع نضالات هذه الركائز الثلاث، من أجل إنجاز خطوة للأمام في قضيتنا الوطنية. وأعتقد أن هذا التوافق بين أطياف الشعب الفلسطيني على البرنامج المرحلي، يجيب عن المشكلة الإستراتيجية، ويحل الجدال حول دولة أو دولتين.

المسألة هنا هي كيف يمكن أن نرفع كلفة الاحتلال؟ وهذا السؤال الذي ينبغي الإجابة

عنه. وأعتقد أن حركتنا الوطنية، بشكل أو بآخر، أجابت عنه، وإن يكن بشكل غير منهجي، من خلال قرارات المجالس المركزية، ومن خلال التطورات التي شهدتها برامج بعض القوى والفصائل وغيرها.

أرى أننا بحاجة إلى إستراتيجية تقوم على ثلاثة محاور، ومتطلبين اثنين لنجاحها. أول هذه المحاور هو الارتقاء بالمقاومة الشعبية إلى انتفاضة شعبية شاملة؛ وثانيها هو استخدام أدوات القانون الدولي من أجل تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين، ومن أجل محاصرة الاحتلال الإسرائيلي، وحمل المجتمع الدولي على فرض العقوبات على إسرائيل عقاباً لها على انتهاكاتها للقانون الدولي. أما المحور الثالث، فهو التحرر من التزامات أوسلو التي تجعل الاحتلال دون كلفة، والتحرر من الالتزامات بشأن التنسيق الأمني، ومن الالتزامات المتعلقة بالتبعية الاقتصادية التي يكرسها اتفاق باريس الاقتصادي، والتحرر من التزام الاعتراف، من جانب واحد، بحق إسرائيل في الوجود.

أعتقد أن هذه المحاور الثلاثة، بكل ما تنطوي عليه من مواجهة شاملة مع الاحتلال ومَن والاه، وبخاصة الدعم الأميركي، تحتاجها حركتنا الوطنية ليس لإنهاء الانقسام، على أهميته، أو لأنه يشكل متطلباً أساسياً من متطلبات التجديد المطلوب لحركتنا الوطنية فحسب، إنما، أيضاً، من خلال تعزيز الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير، وتجديد شرعيتها عبر اللجوء إلى الاحتكام إلى إرادة الشعب.

من يعتقد أن المجلس الوطني الذي مر على تشكيله ثلاثون عاماً، وتشكل بالتوافق، ودون مشاركة قوى رئيسية في الشعب الفلسطيني، هو تجديد للشرعية، فأعتقد أنه مخطئ، وإن أقصى ما يمكن أن يُسمى هو ترميم للمؤسسة الوطنية، لتمكينها، بقدر ما نستطيع، من أن تتحمل تبعات المرحلة الجديدة، لكن التجديد الفعلي للشرعية هو تجديد الشرعية التي تأتي من الشعب. هذا واحد من المتطلبين لنجاح هذه الإستراتيجية.

أما المتطلب الثاني، فهو أننا بحاجة إلى مجتمع متماسك يشعر بالتكافل بين مقوماته، من أجل خوض هذه المعركة. ومجتمع متماسك يعني معالجة الفوارق والانقسامات في صفوف المجتمع، من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تدفع باتجاه العدالة والمساواة في تحمل العبء من قبل الجميع.

هل هذه الخطوات ممكنة؟ برأيي نعم. فنحن جربناها في مراحل سابقة من مراحل نضالنا الوطني، وحققت خطوات إلى الأمام، أو على الأقل لم تنقلب الدنيا رأساً على عقب. لقد جربنا

كل أشكال النضال، وهذه الأشكال تبلورت وتوجت في انتفاضات متتالية، من بينها انتفاضتان شاملتان، الأولى بعد اتفاق أوسلو أصبح يقال إنها ختام المطاف، ولا يمكن تكرارها مرة أخرى، لكننا قلنا إنها ليس فقط لا يمكن تكرارها، بل حتماً ستتكرر، لأنه لا يوجد حل للتناقض بين الشعب والاحتلال من خلال عملية أوسلو، وهذا الذي حدث فعلاً العام 2000، والآن تتراكم إرهاصات الانتفاضة الثالثة القادمة حتماً، لكننا بحاجة لكي ندرك حتميتها حتى نستطيع أن ننظمها بالصيغة التي نتفادى بها نقاط الخلل والثغرات في الانتفاضات السابقة، وتمكننا من أن نستفيد منها سياسياً بأقصى ما يمكن.

لست مع القول إن إسرائيل لن تعطينا شيئاً في يوم من الأيام؛ ففي انتفاضة القدس خلال تموز الماضي، أجرت إسرائيل، بشكل واضح، بعض التراجع عن قضايا كانت تعتبر سائرة في طريقها للتنفيذ؛ مثل المؤامرة ضد المسجد الأقصى. لا أريد أن أقول إن زيادة الضغط على إسرائيل بحيث تضطر لدفع ثمن لاحتلالها يفوق ما تستفيده منه، ستجبرها، بالضرورة، على أن تتراجع، بل إن تطوير وتعبئة الضغط الجماهيري على إسرائيل بحيث تضطرها إلى التراجع هو أمر ممكن، وقد يتخذ شكل انتفاضة شاملة، ونحن بصدد تطوير هذه الانتفاضات التي نشهدها على امتداد السنتين الماضيتين؛ سواء الشاملة منها، أو المحلية، مثل مسيرات العودة، وانتفاضة القدس، والانتفاضة ضد قرار ترامب. تجميع هذه الحراكات في انتفاضة شاملة، يتطلب ليس إلقاء الثقل من قبل القوى السياسية في هذا الاتجاه فحسب، وإنما يتطلب، أيضاً، اتخاذ خطوات سياسية تجعل المجتمع كله على يقين من أن هذه المعركة هي معركة حاسمة، وجديرة بأن تلقى فيها كل الطاقات والإمكانات.

التحركات الجماهيرية لا تتراجع، لأن الشعب غير مستعد، بل هو بحاجة إلى مزيد من اليقين السياسي من أننا نخوض معركة حاسمة.

في ما يخص اللجوء إلى القانون الدولي من أجل محاضرة إسرائيل، أصبح واضحاً تماماً أن هذا الأمر ممكن، وأن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ممكنة، ولكنها تؤجل بحكم التزامات وضغوط ومحاولات استخدامها كأوراق مقايضة من أجل تحسينات طفيفة وتكتيكية في الصيغة التفاوضية القائمة. هذه الخطوة ليست ثانوية، وإنما هي قادرة، رفقة خطوات أخرى، على أن توصل إسرائيل إلى ما وصل إليه نظام بريتوريا في جنوب أفريقيا العام 1992، ما اضطره في النهاية إلى البحث عن حل سياسي جدي. أعتقد أن استمرار التعامل مع هذه الخطوات، التي أصبحت واضحة، والانضمام إلى المؤسسات الدولية مثل المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية التي تواجهه الولايات المتحدة بالفيتو، ولا تسمح مصالحها بالانسحاب منها - له تأثير فعلي

وملموس على الولايات المتحدة وإسرائيل، وسيرفع كلفة الاحتلال فعلاً على الصعيد الدولي، بما يمكن من تشكيل ضغط على إسرائيل يجبرها على أن تبحث عن حل سياسي.

لا بد من الوصول إلى حل سياسي، وأعتقد أن الصيغ التي تبحث عن مفاوضات أو لا مفاوضات بدأ الفكر السياسي الفلسطيني يتجاوزها، ويجب أن نقر بتجاوزها. المشكلة ليست مشكلة مفاوضات، بل هي في الصيغة التي يجري فيها التفاوض، والأثمان التي تقدم من أجله، ما يعطل قدرتنا على زيادة الضغط على الاحتلال من أجل رفع كلفته، هذه هي المشكلة، لأن هذه المراهنة تجعلنا نتردد في استخدام الوسائل التي تمكننا من جعل الاحتلال مكلفاً، ومن تغيير موازين القوى بحيث توصلنا إلى حل نهائي.

إن هذا كله يعني مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. فهل بُنية حركتنا الوطنية تمكنها من مواجهة تبعات المواجهة الشاملة؟ الجواب هو لا. لكن، هل يعني هذا أن الأمر الواقع هو قدر لا فكاك منه؟ لا، هذا يعني أن علينا أن نجدد بنية حركتنا الوطنية، بما يمكنها من أن تتحمل عبء هذه المواجهة. وهذا لا يعني فقط إنهاء الانقسام، والتوافق بين فتح وحماس، وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة، الذي تبين حتى الآن أنه مستحيل، بل إن المؤسسة بكاملها بحاجة إلى تجديد شرعيتها ديمقراطياً من خلال الاحتكام إلى إرادة الشعب، وهنا تأتي أهمية الانتخابات.

يجب تشكيل مرجعية وطنية يتفق عليها الجميع، ويجب أن يكون هذا الاتفاق سابقاً للانتخابات نفسها.

التنفيذ يبقى العبرة الأساسية في كل ما سبق، وهو عملية لا يتخذ فيها القرار من فوق، وإنما هي عملية صراعية، بمعنى أن مشروعنا الوطني الآن في عنق الزجاجة، وتجاوز ذلك يحتم عليه الدخول في صراع مع إسرائيل، ولذا يجب على مختلف القوى السياسية أن توظف فيه كل أدوات الضغط الجماهيري والفعل السياسي، وبقدر ما تقترب تلك القوى من الوضوح في إنجاز ما عليها، بقدر ما تساهم في إخراج قضيتنا الوطنية من عنق الزجاجة، وتفتح أمامها آفاق الانتصار.

محمد بركة

مـن الواضـح أنـه لا يجـوز المراهنـة عـلى قيـام كل مؤسسـاتنا في الوطـن المحتـل بممارسـة العمـل الوطنـي، ولـذا يجـب البحـث عـن بدائـل لمواجهـة الاحتـلال. وأعتقـد أنـه ليـس مـن المفـروض، كشـعب فلسـطيني وحركـة وطنيـة، أن نضـع كل الأمـور والقضايـا في سـلة واحـدة، ولا يجـوز أن نتحـدث، بشـكل نظـري، دون وضـع بدائـل. وأرى أن الوثيقـة التـي عرضهـا خليـل شـاهين، بمـا تتضمنـه مـن محـاور، هامـش الاختـلاف الجوهـري فيهـا قليـل جـداً.

يجـب وضـع خطـة لمقاومـة الاسـتيطان، وأتصـور أن كل مكونـات الشـعب الفلسـطيني سـتؤدي دورهـا في هـذا المجـال، وتصـل في النهايـة إلى مسـتخلصات ومخرجـات. أعتقـد أن أسـاس الأزمـة في الحالـة الفلسـطينية هـو غيـاب الإرادة عـلى العمـل في إطـار وحـدة وطنيـة، يضـاف إليـه غيـاب الوحـدة الموضوعيـة في الجغرافيـا. أوافـق عـلى مـا طرحتـه الورقـة بشـأن موضـوع الإسراع في إنهـاء الانقسـام، وأعتقـد أنـه إذا كان هنـاك خـلاف بـين «فتـح» و«حـماس» يقـود إلى انقسـامهما، فلينقسـما، لكـن لا يجـوز لهـما، بـأي كل مـن الأشـكال، أن يقسّـما الشـعب الفلسـطيني.

إن اسـتمرار هـذا الانقسـام، وبخاصـة أن آليـة إنهائـه متفـق عليهـا وموقـع عليهـا في أكـثر مـن وثيقـة، هـو شـكل مـن أشـكال ضرب المـشروع الوطنـي الفلسـطيني. وللأسـف، هنـاك غيـاب لـلإرادة لخدمـة المـشروع الوطنـي الفلسـطيني. وأعتقـد أن الانتخابـات هـي، فقـط، وسـيلة لتحديـد مرجعيـة شرعيـة، وهنـاك الكثـير ممـن يعولـون عليهـا ويعتبرونهـا مخرجـاً لحالـة الاسـتعصاء السـياسي، لكـن لا يوجد أي ضـمان لهـذا الأمـر. لـذا، يجـب عـدم تحميـل الانتخابـات، عـلى الأهميـة القصـوى والحاسـمة لإجرائها، أكـثر مـما تحتمـل في مجـال تشـكيل مرجعيـة شرعيـة. فالانتخابـات هـي وسـيلة تعـبر عـما فعلتـه وقمـت بـه ميدانيـاً، فـإذا كنـت حـاضراً ميدانيـاً، فـإن هـذا الأمـر سـينعكس في صناديـق الاقـتراع.

ملاحظات على الأوراق:

أعتقد أن ورقة مهدي عبد الهادي المعنونة بـ«القدس في مواجهة مخاطر حسم الصراع الديمغرافي وخطة ترامب»، لم تعطِ الاهتمام الكافي لتلك العلاقة بين الداخل الفلسطيني وأهل القدس في حماية القدس. ومن المعروف أن أبناء شعبنا في الضفة والشتات لا يستطيعون أن يصلوا إلى القدس، وبهذا فإن المكلفين ميدانياً بحمايتها هم أهل القدس أولاً، وثانياً أهالي الـ 48. حماية القدس ليس موضوعاً يذكر بشكل عارض، بل يجب أن يحظى بأهمية كبيرة على المستويات كافة. فلو أجرينا مراجعة لآخر سنتين على الأقل، نجد أن قضية البوابات لم يكن من الممكن أن ننتصر فيها لولا تكامل الموقف الشعبي مع الموقف السياسي. وفي ما يتعلق بموضوع نقل السفارة وترامب، عقدنا فوراً لقاء ضم مكونات المجتمع الفلسطيني دون استثناء مع أهلنا في القدس، وأعتقد أن وجودنا على تماس مباشر مع قرار نقل السفارة في 14 أيار 2018، سيكون محط انتباه ونظر للعالم كله. لا يمكن أن نحمي القدس والمسجد الأقصى دون مساهمة الحركة الإسلامية، لذلك حماية القدس ليست شعارات والتزامات، بل بما يتم فعله على الأرض.

في ورقة ماجد كيالي، حول عناصر خطة العمل الوطني لمواجهة مخاطر تصفية قضية اللاجئين في الوطن، أعتقد أنه تم إغفال كلي لقضية المهجرين اللاجئين في وطنهم، فهذه القضية هي الدائرة التي تفضح بالكامل رواية إسرائيل. أعتقد أن الإنسان الفلسطيني ليس مجبراً على أن يتحمل هواجس الصهيونية من أجل أن يعود إلى بيته أو لا يعود. وأعتقد أن الورقة لم ترقَ إلى أهمية التعاطي مع قضية اللاجئين. فالجانب الاجتماعي من قضية اللاجئين غير موجود نهائياً في الورقة. كذلك يجب الحديث عن استثمار الأرض، وعن التمكين الاقتصادي، لماذا هذا الموضوع غائب عن المؤتمر؟!

إحدى الأدوات التي تستعملها الصهيونية من أجل تفكيك مناعة الشعب الفلسطيني؛ سواء في قطاع غزة أو الداخل، أو الضفة، هي نشر الفقر والإفقار؛ من أجل تسهيل عملية التصعيد والإسقاط، وأن يصبح هم الشعب الفلسطيني محصوراً في رغيف الخبز، وليس في النضال الوطني.

فيما يتعلق بموقع فلسطينيي الداخل في الحركة الوطنية الفلسطينية، أعتقد أننا اتفقنا على أن يكون لدينا إطار يجمع الجميع تحت مظلة واحدة، وهو ما يعرف بلجنة المتابعة، وهذا الأمر يفرض علينا التزامات جديدة. لقد أقمنا هذا الإطار من أجل أن يكون عنواناً موحداً للشعب الفلسطيني. هناك أيضاً قائمة مشتركة تعتبر إنجازاً كبيراً جداً لتعزيز لجنة المتابعة. كل الأحزاب توحدت في قائمة واحدة، وأعتقد أن مصاعب الوحدة أصعب من آلام الانقسام. لا أريد أن أُدعى إلى المجلس كعضو في لجنة، بل كجزء من الشعب الفلسطيني. وأعتقد أن

قضيـة البقـاء لا تعنـي البقـاء بالانتـماء، بـل بالمواطنـة؛ والمواطنـة التـي نطالـب بهـا هـي ليسـت اشـتقاقاً مـن الديمقراطيـة الإسرائيليـة، إنمـا هـي اشـتقاق مـن أننـا أصحـاب وطـن، لذلـك عندمـا نطلـب حقنـا في المسـاواة والمواطنـة الكاملـة، فهـذا يـأتي مـن منطلـق أننـا أصحـاب وطـن، ولـذا، فـإن موضـوع البقـاء هـو التحـدي الأسـاسي ليهوديـة الدولـة والروايـة الصهيونيـة. كيـف أصبحـت إسرائيـل دولـة يهوديـة؟ أعتقـد أن ذلـك تحقـق بعاملـين أساسـيين: التهجـير والهجـرة؛ تهجـير الفلسـطينيين مـن وطنهـم، وهجـرة اليهـود مـن كل العـالم إلى فلسـطين، وكلا التهجـير والهجـرة لا يسـتندان إلى أي شرعيـة. وأعتقـد أن قيـام إسرائيـل بمطالبـة القيـادة الفلسـطينية بالاعـتراف بيهوديـة الدولـة، إنمـا تعنـي مطالبتهـا بالاعـتراف بالعمـود الفقـري للصهيونيـة؛ أي صهينـة الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية. منـذ سـنتين، تـم عقـد اجتـماع لليـوم العالمـي لدعـم حقـوق الفلسـطينيين في الداخـل، وقبـل كل يـوم عالمـي يُعقـد اجتـماع بـين كل مكونـات الطيـف السـياسي في الداخـل، تتـم فيـه مناقشـة طبيعـة المشـاركة في هـذا اليـوم. نحـن في الداخـل نخـوض عمليـة بنـاء مجتمعـي، وللسـنة الثانيـة، ننظـم مؤتمـر القـدرات البشريـة في المجتمـع، وهـذا المؤتمـر يهـدف إلى تجميـع كل القـدرات والطاقـات الأكاديميـة والعلميـة والمهنيـة في مـكان واحـد، ومـن ثـم توزيعهـا عـلى مجـالات عـدة، ومـا ينتـج عـن المؤتمـر يكـون مرجعيـة أساسـية مهنيـة للقيـادة السياسـية. أعتقـد أن هـذا مـشروع إسـتراتيجي هائـل، ولا يمكـن التعامـل مـع الشـعب بشـكل ميكانيـكي. صحيـح أننـا نحـن شـعب واحـد، لكـن كل تجمـع يجـب أن ينطلـق مـن خصوصيـة مكانـه، ومـن ثـم نقـوم بتجميـع مجهـودات التجمعـات الفلسـطينية.

المشاركون/ات في المؤتمر	
د. جاد إسحق	مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).
د. جمال زحالقة	عضو الكنيست عن حزب التجمُّع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة.
أ. جهاد حرب	كاتب ومحلل سياسي.
د. جورج جقمان	أستاذ في جامعة بيرزيت، كاتب سياسي.
أ. حسن عبدو	كاتب وباحث سياسي.
د. حسين أبو النمل	باحث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حاصل على الدكتوراه في التنمية الاقتصادية.
أ. حمزة أبو شنب	باحث.
د. خالد الحروب	أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والدراسات الإعلامية في جامعة نورث ويسترن في قطر، وزميل متقدم في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية في جامعة كامبردج.
د. خليل الهندي	أستاذ علم الإدارة وبحوث العمليات في الجامعة الأميركية في بيروت، الرئيس السابق لجامعة بيرزيت.
أ. خليل شاهين	مدير البرامج في مركز مسارات، عضو مجلس أمناء المركز.
أ. داود الغول	مدير شبكة فنون القدس (شفق).
أ. رازي نابلسي	باحث في مركز مسارات.
أ. رالف طراف	ممثل الاتحاد الأوروبي.
د. رجا الخالدي	منسق البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس.
أ. سعد عبد الهادي	رئيس مجلس إدارة مركز مسارات، ومدير عام مؤسسة الناشر.
أ. سلطان ياسين	عضو مجلس أمناء مركز مسارات.

أ. صلاح عبد العاطي	محامي وحقوقي، مدير مكتب مركز مسارات في غزة.
أ. عصام يونس	المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ومدير عام مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة.
د. علاء أبو طه	أستاذ العلاقات الدولية والقانون.
د. علي الجرباوي	أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.
د. عماد أبو رحمة	أكاديمي ومستشار في مركز مسارات.
أ. عندليب عدوان	مديرة مركز الإعلام المجتمعي.
د. غازي حمد	قيادي في حركة حماس.
أ. قيس عبد الكريم	نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
أ. كايد الغول	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
د. لينا ميعاري	أستاذة الأنثروبولوجيا في العلوم الاجتماعية والسلوكية، وقائمة بأعمال مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.
أ. ماجد كيالي	كاتب سياسي، ومتخصص في الدراسات والمقالات التحليلية والنقدية المتعلقة بالشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، وشؤون الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام.
د. مازن العجلة	باحث اقتصادي، له العديد من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل والمشاركات في المؤتمرات المحلية والدولية.
أ. محسن أبو رمضان	باحث في الشؤون السياسية والتنموية، ومستشار مركز د. حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية.
أ. محمد بركة	رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل.
أ. محمد حجازي	كاتب ومحلل سياسي.
د. معتز قفيشة	عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الخليل.
د. ممدوح العكر	طبيب، رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، مفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

د. مهدي عبد الهادي	رئيس الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – (باسيا).
د. ناصر القدوة	رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات.
أ. هاني المصري	مدير عام مركز مسارات، عضو مجلس أمناء المركز.
أ. هاني حبيب	كاتب صحافي.
د. وجيه أبو ظريفة	أستاذ العلوم السياسية، ومحلل سياسي.
د. يارا هواري	زميلة سياساتية لشبكة السياسات الفلسطينية في فلسطين، حاصلة على درجة الدكتوراه في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر.

المؤتمر في صور

المؤتمر السنوي السابع
نحو خطة نهوض وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية
الزمان: الجمعة والسبت، 11 و12 أيار/مايو 2018.

لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية
الزمان: الجمعة والسبت، 11 و12 أيار/مايو 2018

نحو خطة نهوض وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية
الزمان: الجمعة والسبت، 11 و12 أيار/مايو 2018

المؤتمر السنوي الس
نحو خطة نهوض وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلس
الزمان: الجمعة والس 11 و12 أيار/مايو

المؤتمر السنوي السابع
نحو خطة بقوص وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية
عمان الخميس والسبت 11 و13 آيار/مايو 2018

المؤتمر السنوي السابع

المؤتمر السنوي السابع
نحو خطة نهوض وطني
لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية
الزمان الجمعة والسبت، 11 و12 أيار/مايو 2018.

نحو خطة نهوض وطني
الدكتور
محمد مسروجي

المؤتمر السنوي السابع
نحو خطة نهوض وطني

الراعي الرئيسي

الرعاة

الدكتور
محمد مسروجي

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات

www.masarat.ps